



جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجيل -



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية وال العلاقات الدولية

أثر التهديدات الأمنية الجالية على الإسقاط السياسي لدول الساحل

الإفريقي - النiger نموذج .

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية

تخصص: الدراسات السياسية المقارنة

إشراف الأستاذ:

أ/د بوريش رياض

إعداد الطالبة:

بن بريهوم ميادة



لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عنابة	أ/د ناجي عبد النور
مشرفا و مقررا	جامعة قسنطينة 03	أ/د بوريش رياض
مناقشة	جامعة جيجيل	د كريبيش نبيل
مناقشة	جامعة جيجيل	د حوم فريدة

السنة الجامعية:

1434-1433 م 2013-2012 هـ

سید علی بن ابی طالب

شُكْر وَتَقْدِير

ربِّي لَكَ الْحَمْدُ حَتَّى تَرْضَى، وَلَكَ الْحَمْدُ إِذَا رَضِيتَ وَلَكَ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ كُلُّهُ وَإِلَيْكَ يَرْجِعُ
الْفَضْلُ كُلُّهُ، سُرْهُ وَعَلَانِيَّتُهُ عَلَى مَا أَوْزَعَتْهُ لَنَا مِنْ نِعَمٍ وَعَافِيَّةٍ وَتَوْفِيقٍ لَنَا فِي مَسَارِنَا الْعَلَمِيِّ
وَإِنْجَازِنَا هَذَا الْعَمَلِ.

"مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسُ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ"

إِلَى كُلِّ مَنْ عَلِمَنَا حِرْفًا صَغِيرًا كَنَا أَوْ كَبَارًا وَاعْتَرَافًا مَنَا بِالْفَضْلِ الْكَبِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لِلْجَهُودِ
الْمُبَذَّلَةِ نَتَقْدِمُ بِالشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ لِلْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ:

بُوريش رياض

الَّذِي لَمْ يَخْلُ عَلَيْنَا بِجَهُودِهِ، وَسَاهَمَ بِوقْتِهِ وَتَوْجِيهِهِ الْقِيمَةُ الَّتِي كَانَ لَهَا الْفَضْلُ الْكَبِيرُ
فِي بَحْثِنَا هَذَا.

وَشُكْرِي مُوصَولُ لِلْأَسْتَاذَةِ كِيَشِ عَبْدِ الْكَرِيمِ، فَرَحَاتِي عُمَرُ، كِريشِ نَبِيلُ، لِعَجَالِ مُحَمَّدِ
أَعْجَالُ، حَمُومِ فَرِيدَةِ وَرِيمُوشِ سَفِيَانِ الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَيْنَا خَلَالِ الْدَّرَاسَةِ النَّظَرِيَّةِ وَكَذَا الأَسْتَاذُ
الدَّكْتُورُ نَاجِيُّ عَبْدِ النُّورِ الَّذِي تَكَرُّمَ عَلَى رِئَاسَةِ لَجْنةِ الْمَنَاقِشَةِ وَكُلُّ مَنْ سَاعَدَنِي بِفَكْرَةِ أَوْ
مَعْلَوْمَةِ أَوْ تَوْجِيهِ أَوْ حَتَّى كَلْمَةِ طَيِّبَةٍ.

شُكْرِي مُوصَولُ لِلأخِ L.Sakir من النيجر لمساعدته لي على توزيع وجمع الإستمارات
الدراسية في دولة النيجر.

لهم إنا نسألك

جاء في الوصية السادسة للعهد القديم " التوراة " " لا تقتل " وأقر " المسيح " أن الإنجيل جاء لنشر السلم والأمن للمسيحيين وجاء في السورة السادسة من القرآن الكريم " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق"¹ فاللتقت البيانات السماوية الثلاث في مسألة نبذ العنف وإقرار السلام وأن الأمن إحدى المركبات الإنسانية المطلوبة دينيا قانونيا، سياسيا، وإنسانيا.

من الأهداف التي أنشأت من أجلها الأمم المتحدة وأكدها تقارير التنمية البشرية وميثاق المنظمات الإقليمية، أسس الأحلاف العسكرية، مهام الشركات الأمنية، أولويات الرؤساء في البرامج الانتخابية، وغاية المواطن الأساسية هي مسألة توفير الأمن بأبعاده الأمنية.

من جهة أخرى عرفت مسألة الديمقراطية بمؤشراتها الاستقرار السياسي، التداول على السلطة، الشفافية، المحاسبة... إلخ خاصاً كثيراً انطلاقاً من مقوله كونفنسيوس أن " الأزهار لا تتحي إحتراماً للريح ولكن خوفاً من قوة الريح" إلى مقوله لويس الرابع عشر " الدولة أنا" ، فسيطرة المنطق التحكمي ونظم الحكم التسلطية ساد صفحات التاريخ السياسي من العهد الهندي وصولاً لسيطرة أباطرة روما إلى الملكيات الأوروبية والموحات الاستعمارية ، التي أعطت نتيجة غير نسبية مفادها أن الديمقراطية مسعى حاول التاريخ السياسي للدول الوصول إليه.

الأمن كمطلوب والديمقراطية كمعنى معادلة استمرت خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي أفرزت تغييراً مزدوجاً يدعو لضرورة إعادة صياغة حيدة لواقع انتفت فيه أسباب وجود الحرب الباردة عبر التحرر من تصور إيديولوجي مزدوج إلى تصور عالمي شامل وإيجاد مقاربات نظرية لدراسة الحقائق المتعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وبرزت مفارقات على الأصعدة الهيكلية والقيمية شكلت محل نقاشات واسعة وشبكة لقراءات جديدة.

هذه التغيرات في مجالها الأمني جاءت كنتيجة لبروز التهديدات الأمنية الجديدة التي أفضت تراجعاً نسبياً للقوة التحليلية والتفسيرية للأطر التقليدية نظرياً القائمة على المنطق المحافظ علىبقاء الفيزيائي للدولة في مقابل تباعي الأطر الجديدة التي تأخذ بالتدخل في العوامل نتيجة التغير في مفهوم وطبيعة التهديد وأنواعه ومصادره وصياغة تركيبة للمقاربات المفسرة لها. وفي اتجاه نحو إبراز جوانب التأثير في المجال السياسي لعلم نقل الديمقراطية

¹ -سورة الأنعام، الآية 151

من التحرير النظري إلى الميدان العملي وقدم بعد السياسي للأمن الإنساني إلى الواجهة ووضع درجة الاستقرار السياسي متغيراً تابعاً لواقع التأثير الأمني على المجال السياسي من خلال مؤشراته في محاولة لتقديم مداخل نظرية توضح العلاقة التأثيرية المتباينة بين التهديدات الأمنية الجديدة والاستقرار السياسي، وهو ما يتطلب تصديقاً مفاهيمياً ومداخل تفسيرية للإستقرار السياسي أولاً المرتبط بصورة وثيقة بالتأثير الأمني فلا يتصور تحديد للإستقرار السياسي دون تحديد للأمن القومي.

وهو طرح وجده تحسيناً له في القارة الإفريقية التي شهدت اضطرابات أمنية أين طرحت بقوة في جداول النقاش النظري والعملي العام حال البحيرات العظمى والقرن الإفريقي خلال العقود الأخيرتين من القرن العشرين وبصورة أكثر تعبيرية حمل الساحل الإفريقي صورة مصغرة عن لقاء قوس من الأزمات الأمنية مع قوس عدم الاستقرار لنماذج مرضية ميزت أنظمة الساحل والصحراء، شكلت فيها التهديدات ذات الطابع اللامائي من العمليات الإرهابية، الجريمة المنظمة، التجارة بالمخدرات، تجارة الأسلحة والبشر، الهجرة غير الشرعية والتهديدات الغذائية والبيئية نماذج عن جملة التهديدات الأمنية التي تواجه دول الساحل الإفريقي والتي تم تغذيتها بعوامل داخلية وأخرى خارجية في ظل أنظمة أمنية هشة وسياسية تقليدية بإمتياز مرتكزة على الإعتبارات ما تحت الدولة.

ومن جهة أخرى ظل الاستقرار السياسي تحدي لنظم الساحل السياسية التي عرفت أزمات متعددة الأوجه مؤسساتية، شرعية، إنقلابات عسكرية وثورات شعبية في ظل الإحتمال المتزايد للفشل الدولي وصور المعارضة المتكررة للنظم السياسية في المنطقة في شكل موجات عنف سياسي جعلت دول الساحل مرشحة للإهيار في حدود السنوات المقبلة.

ومع هذه التحولات وحركة الفواعل الدولية ظل لمفهوم الأمن قيمة إنسانية مطلوبة فردية ودولاتياً وآليات إستباقه تغير طرداً مع أي تغير في البنية الدولية والتوازنات الإقليمية حول منطقة تعتبر من بؤر التوتر في العالم، في ظل مساع لطرح مبادرات معبرة عن أهمية جيوأمنية وجيوسياسية للساحل الإفريقي لدى الفواعل الدولية والإقليمية والمحلي ومراعزاً الدراسات الأمنية.

أهمية الموضوع:

القيمة العلمية والأكاديمية للموضوع:

تكمّن أساساً في تناوله لواحد من أهم الاهتمامات البحثية في حقل الدراسات السياسية يتعلق الأمر بالنقاش الأكاديمي السياسي حول مستقبل منطقة الساحل الإفريقي أين جاء بحثي محاولة الخلوص إلى قراءة موضوعية الواقع التهديدات الأمنية الجديدة كمتغير مستقل وأثرها على الاستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي كمتغير

تابع من خلال تحليل تعقيدات البنية الأمنية للمنطقة في خطوة نحو التأسيس لمعرفة منهجية وعلمية هادفة لمستقبل إنساني بالساحل.

-مكانة هذا الموضوع في دائرة النقاشات الأكاديمية وحقل العلوم السياسية الأمنية كونه حديث الساعة بالنسبة للمفكرين والكتاب والأكاديميين والساسة وباعتباره يهتم بدراسة تأثير البعد الأمني على درجة التماسك السياسي واستقرار الأنظمة السياسية من حيث آليات عملها كحلقة مهمة للبحث لأنه يمس مكونات الدولة إلا وهو النظام السياسي.

-الموضوع يحمل العديد من المتغيرات المتداخلة التي تسمح باستخدام أطر منهجية ومقاربات تحليلية للوصول إلى نتائج تفسيرية.

-الموضوع من شأنه إثراء المعرفة النظرية والواقعية ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة التي تربط العامل الأمني بالواقع السياسي وإختيار ذلك من خلال نموذج الناجر.

-الموضوع يتعلق بدراسة الثابت والمتحير في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل الجدل الذي أصبح دائراً في الأوساط الفكرية لأن قضايا الأمن متعددة وهي صفة في العلوم الاجتماعية المميزة بالمرونة والحركة.

-الموضوع يعتبر مدخلاً للوصول إلى التصورات والمخارج القانونية، السياسية والإقتصادية من هذه التهديدات محلياً إقليمياً ودولياً.

القيمة العملية للموضوع:

تبرز عبر تشخيص واقع منطقة الساحل الإفريقي وقراءة في حجم التهديدات الأمنية وحدود تأثيرها باعتبارها من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو على المستوى الوطني مع الثورة الليبية وأزمة مالي.

-إن الحركة الكبيرة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي جعلتنا نرحب في معرفة ما إذا كان من الممكنربط بين العوامل الأمنية والسياسة داخل دول المنطقة ومحاولة البحث عن الأسباب العميقة التي تقف وراء هذا الواقع الأزماتي.

-العالم شهد ظهور مصادر هديدة للأمن والساحل الإفريقي من أكثر مناطق العالم انتشاراً مثل هذه المصادر كتجارة المخدرات واتساع رقعة العنف، الإرهاب، الأقليات، والهجرة غير الشرعية... إلخ، وهي ظواهر من شأنها تهديد استقرار المنطقة.

-الساحل الإفريقي مجال جيونافسي يشير إلى اهتمام الفواعل الدولية نتيجة التقاطعات السياسية ل مختلف القوى الإقليمية والدولية وما تحتويه من مقومات للتنافس الاقتصادي الهادف لاكتساب الثروات والموارد الحركية.

-الساحل الإفريقي مجال حيوي للأمن الجزائري وعملنا يهدف نحو معرفة الأبنية الأمنية والإجتماعية الثقافية وشبكات القوة والنظم السياسية في المنطقة وتقدير خطورته على استقرار دولتنا ومستقبل أجيالها في مجال التعريف بالنحن والآخر.

أهداف الدراسة:

إن دراسة أي موضوع في الوسط الأكاديمي مرتبطة بقيمة الظاهرة محل الدراسة وقيمة نتائجها العلمية مستقبلاً وموضوع التهديدات الأمنية الجديدة والاستقرار السياسي في الساحل الإفريقي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف باعتباره حضي بمساحة إعلامية كبيرة نتيجة الانعكاسات التي خلفها سياسياً واقتصادياً داخلياً، إقليمياً وخارجياً وبالتالي يمكن تحديد أهداف الدراسة في:

-الطرق إلى موضوع يعتبر من صميم العلوم السياسية بهدف الإسهام في صقل أداء تحليلية متکاملة لتحسين الفهم للحقائق السياسية وباعتماد المنهج التحليلي فتح من خلالها آفاقاً جديدة لبروز دراسات أكثر تخصصاً بغرض الوصول إلى تأصيل علمي ومنهجي لإثراء المكتسبات المعرفية.

-جمع معلومات وتغطية العجز التي تعانيه هذه الدراسات وتقديم تحليلات كافية عن الواقع الأمني في الساحل وارتباطه بالواقع السياسي من حيث درجة تماستكه بغية التأكيد أو نفي فرضيات معينة وبالتالي الوصول إلى نتائج تفسر العلاقات الطردية أو العكسية بين استباب الأمن وديمقراطية النظم.

-الخروج بتوصيات وبلورة تصورات ورؤى مستقبلية كهدف تطليعي ذلك أن الماجس الأمني لم يعد مسؤولة المراكز الأمنية بل قضية تشارك فيها جميع المؤسسات الاجتماعية والتعليمية.

-تزويد المكتبة الجامعية بموضوع يمتاز بجداً نسبياً. معنى أنه متداً في الزمن لأن أحدهاته وتداعياته مستمرة لذا فإن دراسته سعي لتغطية ورصد هذا الواقع في اتجاه أساسي إلى بناء تراكمية معرفية في الدراسات الأمنية، التي يمكن أن تتيح لنا إمكانية جريئة للإستشراف يعطي توليفات مرجعية ومؤسسة حول نتائج علمية لهذا المسعى البحثي.

مبررات اختيار الموضوع:

تنقسم مبررات اختيارنا لموضوع-أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي-النيجر نموذج إلى قسمين المبرر الأول موضوعي والثاني ذاتي.

1-المبررات الموضوعية:

ترتبط أساساً بأهمية الموضوع والإشكالية العامة وأهمها:

-الخصوصية الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي باعتبارها منطقة مفتوحة على أكثر من دولة وتجمع بين تعقيدات داخلية ورهانات خارجية.

-الموضوع من الناحية الأكاديمية أكثر من ضروري حديث الدراسة في فترة العقد التاسع من القرن العشرين بعد الانتشار المتزايد للظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي وتأثيرها وقلة الدراسات حول هذا الموضوع من الزاوية المراد دراستها.

-الوصول إلى إيجاد العلاقة السببية بين التهديدات الأمنية (الظاهرة الإرهابية، الجريمة المنظمة، التفكك المحتمعي...) والاختيار السياسي لدول المنطقة.

-أصبح من الأمور الراسخة في العصر الحالي إستحالة قيام عملية تنمية شاملة دون تشخيص الوضعية الأمنية والسياسية لأي منطقة.

2-المبررات الذاتية:

أول شيء يدرس في العلوم السياسية كتخصص قاعدة "أن الشيء ثابت في دراستنا هو أن لا شيء ثابت" بحكم أن الظاهرة السياسية كالظاهرة الاجتماعية تدور حول الإنسان وإنسانيتها تدفعها ميولات وتوجهات قيمة بحكم التنشئة والثقافة.

-بحكم انتمائنا للقاربة الإفريقية فالموضوع بطريقة منهجية حول الوضعية الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها.

-هذا الموضوع عرف قصوراً ونقاصاً في معالجته من الناحية العملية حيث أن الدراسات الموجودة تتحدث بصفة عامة ولا تعالج بالتفصيل والتحاليل الموجودة من نفس الزاوية وبنفس المنهجية متعلقة فقط بمتغير واحد أما دراستي فتسعى إلى الوقوف على الفروق التفاعلية بين متغيري الدراسة، أما عن الدراسات الأجنبية ففعاليتها تخدم أجندات دول أصحابها وهو ما قوى لدينا الرغبة في إثارة النقاش برؤية إفريقية لأنها يقع علينا العبء الأكبر في التعرض لها لإرتباطها مباشرة بدولنا.

إشكالية الدراسة:

الوتيرة المتسارعة في تطور المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي أفرزت قراءات عن المشاشة في البنية السياسية والاقتصادية لدول الساحل ودرجة ارتباطها بالتهديدات الأمنية الجديدة التي سلط عليها الضوء في المضامين الأكاديمية باعتبارها تملك القوة التفسيرية للواقع الإفريقي ما بعد الحرب الباردة.

وأكثر النقاشات السياسية وضوحاً في الساحل الإفريقي عموماً وفي النiger خاصة تربط بين ثلاثة الأمان والاستقرار السياسي والتنمية ودرجة تأثير كل متغير على بقية المتغيرات الأخرى والخلل في توازن هذه المعادلة يدخل المنطقة في اضطرابات وأزمات داخلية، ومن جهة أخرى أبرز حجم الاهتمام الإقليمي والدولي بهذه المنطقة - في ظل التوажд التاريخي لفرنسا والسعى الأمريكي لترحيم العادلة الإفريقية لصالحه - أن التهديدات الأمنية الجديدة تشكل تحدياً للقوى الداخلية من نظم مؤسساتية وحركات مجتمعية ورهاناً للفواعل الخارجية.

و الدراسة تسعى إلى تحليل مختلف الحوارات والمقاربات الأمنية الحديثة و دراسة الشق الثنائي الرابط بالعلاقة

بين التهديدات الأمنية الجديدة والاستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي.

للوصول إلى الهدف المتخفي من البحث نظر ح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي لأنظمة دول الساحل الإفريقي في صورة نموذجها النيجر؟

وتحت هذه الإشكالية ندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هي المقاربات الأمنية ذات القوة التفسيرية الأكبر للتهديدات الأمنية الجديدة؟

2- ما هي المدخل المفسرة لأثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي نظرياً؟

3-كيف تجسد واقع التهديدات الأمنية الجديدة والإستقرار السياسي في دول منطقة الساحل الإفريقي؟

النحو عـ مختلفـ مـ اـ تـاـ بـخـمـاـ الحـدـيـثـ ؟

5- ما هي الآليات والاستراتيجيات الأنجمح لحل المعضلات الأمنية والسياسية في دول الساحل الإفريقي؟

حدود الاشكاله:

لكل مشكلة بحثية محالها المكان والموضوع الخاص المنوط بتوفير الدقة العلمية والموضوعية للدراسة

ذلك، أن التجديد الدقيقة يساعدها معالجة مشكلة البحث استجابة لمتطلباته، ويمكن تحديد معالم هذه الدراسة من

خلاً حصها في الحدود والحالات التالية:

الحدود الـ مـانـة لـلدـراسـة:

حصر الدراسة زمانياً تعطي إمكانية أكبر للتحكم في الموضوع وتعبيرًا أكبر للظواهر والأحداث، والنظرية التحليلية للسمورة التاريخية تساعدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ونحدد دراستنا زمانيا في اتصال خطى تصاعدي من فترة ما بعد الحرب الباردة إلى بداية عام 2013 وهي الفترة الأنسب بالموازاة مع الواقع المتعدد الذي عرفها منطقة الساحل الإفريقي.

الحدود المكانية للدراسة:

الدراسة مكانياً يصعب حصرها لسرعة انتشار التهديدات الأمنية وتعقيداتها ولكن نحصر تفكيرنا تراثياً في منطقة الساحل الإفريقي بتعريفاته الجغرافية والجيوسياسية المتداة من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً وبالغة مساحتها 3053200 كم² والمكونة من دول محورية تشكل المركز لموضوعنا هي النيجر، مالي، تشاد، بوركينا فاسو، موريتانيا، صحراء الجزائر ولibia وشمال نيجيريا والسودان وهي دول متتملة ومتناصفة طبيعياً وحتى ديموغرافياً.

الحدود الموضوعية للدراسة:

الدراسة محاولة لإختبار العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة والإستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي التي تحمل مختلف الأزمات الأمنية بتشكيلاً لها الجديدة مع الواقع السياسي المتأزم من جهة وبروزها ضمن دائرة الاهتمام الأكاديمي والواقعي للدول الغربية نظراً لثرواتها النفطية والمعدنية من جهة التنافس الغربي والدراسة في النهاية محاولة للخروج بإستراتيجيات وحلول لواقع المنطقة.

فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية على أنها إجابة أولية محتملة ضمن علاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع وهو ما يسمح بتوفير تغطية تحليلية شاملة للموضوع وبالتالي إمكانية الوصول إلى نتائج تعكس الإشكالية الرئيسية وتسهل المعالجة العلمية لها.

إنطلاقاً من الإشكالية المطروحة نقوم بصياغة الفرضية التالية:

ساهمت التهديدات الأمنية الجديدة في تراجع مستويات الإستقرار السياسي في دول منطقة الساحل الإفريقي وبخاصة في دولة النيجر.

وتندرج تحت هذه الفرضية مجموع الفرضيات التالية:

- 1-المقاربات الأمنية المجتمعية والإنسانية أكثر المقاربات تفسيراً للتهديدات الأمنية الجديدة نظرياً.
- 2-مدخل الدولة الفاشلة والحرمان الاقتصادي والتفكك الاجتماعي مداخل تفسيرية للعلاقة الجدلية بين متغيري التهديد الأمني الجديد والإستقرار السياسي.

3- القاعدة في المغرب الإسلامي وشبكات الحريمة المنظمة والأزمة التارقية أكثر التهديدات الأمنية التي تؤثر على فعالية واستقرار النظم السياسية في دول الساحل الإفريقي.

4- الموج النيجيري واحد من أكثر النماذج تحسيناً لتوصيف العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة والاستقرار السياسي في الساحل الإفريقي عملياً.

5- الآليات المحلية والإقليمية متعددة الأطراف أبشع السبل لمواجهة الوضع في الساحل الإفريقي أمنياً وسياسياً.

النهاج والإقتربات والأدوات البحثية:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع ما للوصول إلى قانون عام أو مذهب جامع وهو فن ترتيب الأفكار ترتيباً دقيقاً للوصول إلى الحقيقة.

وطبيعة الموضوع تتطلب توليفة من النهاج المركبة للتحليل الأمثل ضمن تكامل منهجي وكذا مقتربات وأدوات بحثية خاصة ضرورية للمعالجة والتحليل، واستندنا إلى مستويات البحث العلمي المتمثلة في الوصف التصنيف والتفسير، وسعياً منا لتحقيق التوازن العلمي والتوصيل لنتائج دقيقة للدراسة تحركنا وفق ترتيب منطقي عبر الانتقال من المستوى الأكثر عمومية ومفهومية إلى المستوى الأكثر ملموسية و مباشرة كما هو موضح في الإشكالية والمحاور الرئيسية للدراسة.

1- المنهج التاريخي:

هو أكثر النهاج التقليدية شيوعاً يفسر الواقع التاريخي ويحدد أسبابها الحقيقة، كذا الإهتمام بالحوادث الماضية من حيث هي حوادث خاصة ويبحث عن أسبابها في حدود معينة من الزمان والمكان لبناء تصورات وتقدم تعميمات. ويقول هارولد لاسكي "أن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول" فال التاريخ هو مخبر العلوم الاجتماعية يوفر قاعدة وأرضية ينطلق منها الباحث.

استعمالي لهذا المنهج كان من خلال تبع التطور التاريخي للمقاربات الأمنية نظرياً لتحليل مختلف السياقات التي تطور خلالها مفهوم التهديد الأمني، وكذا استقراء تطور سيرورة الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي والتعرف على الثابت والمتغير فيها وإدخال عامل الزمن في فهم التطور التاريخي للنظام السياسي في النيجر عملياً.

2-المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأكثر استخداماً وملائمة في دراسة القضايا والظواهر المتعلقة بال المجالات الإنسانية ويهتم بالحقائق العلمية ويصفها كما هي ثم يمتد إلى تفسيرها بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة للوضعية.

فالمدارك من توظيف هذا المنهج هو الحاجة إليه لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين التهديدات الأمنية الجديدة والإستقرار السياسي والوصول إلى أهم المستجدات التي طرأت على موضوع بحثنا والسبل الناجعة لمعالجتها.

3-منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها .

ويستخدمناه في الجانب التطبيقي من خلال دراسة تفصيلية عملية حالة جمهورية النيجر كنموذج يعكس التناقضات التي تحملها منطقة الساحل والتعمق في دراسة وحدة النيجر وكذا تتبع مختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي في النيجر بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة من دول المنطقة وهذا المنهج هو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق وال العلاقة القائمة بين التهديد الأمني والإستقرار السياسي بالنيجر.

4-المنهج المقارن:

يقول ألكس دي تو كفيل العقل لا يعمل ولا يستطيع أن يعمل إلا من خلال إجراء المقارنات وهذا المنهج يقوم على دراسة ظواهر مشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.

ويستعملنا لهذا المنهج من خلال المقارنة بين مختلف المقاربـات الأمنية في تحديد مفهوم وطبيعة ومصادر التهديد الأمني والمقارنة بين مجموعة من الإحصائيات في فترات زمنية متباعدة وكذا المقارنة بين الإستراتيجيات الأمريكية والفرنسية والصينية في منطقة لساحل الإفريقي الأمر الذي يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة في سياق هذا الموضوع.

5-الاقرابة الوظيفي البنائي:

كأحد أفضل المداخل المنهجية المناسبة لدراسة مثل هذه الظواهر السياسية يقوم هذا الاقرابة على ثلاثة البنية والنظام والوظيفة.

البنية هي الصورة الهيكيلية للنظام السياسي في النيجر من المؤسسات المشكلة له: مؤسسة الرئاسة والمؤسسة التشريعية والقضائية وهذه المؤسسات المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منظم، التغير في أحد عناصرها يؤثر على بقية العناصر أخرى في ظل سعي مستمر للنظام السياسي في النيجر للبقاء والإستمرار في ظروف تميز بالضغط -داخلي وخارجي - والتغير، أما الوظيفة فهي عمل الفواعل الناظمة في السلطة، وإستعمالنا للإقتراب تشخيص للنظام السياسي النيجري في بنائه الدستورية والسياسية.

إضافة إلى هذا الإقتراب التحليلي والمناهج السابقة نستعين بعض الأدوات والأساليب البحثية كأدوات تقنية تستخدم في جمع بيانات المادة العلمية والتي تشكل التصور العام للدراسة تؤدي في النهاية إلى الوصول إلى نتائج علمية.

6-أسلوب تحليل المضمون:

من خلال التركيز على تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة ومحاولة استخراج الاتجاهات الحقيقة المعبرة عن واقع الظاهرة محل الدراسة وتحليل معمق لمضمون بعض الوثائق وتقارير التنمية البشرية والقرارات الأمنية والإقليمية والمحلية لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي كالقرار الأممي 1373 الخاص بمكافحة الإرهاب وميثاق المصالحة الوطنية في الجزائر 2005.

7- الإستبيان:

باعتباره أداة تحليلية مهمة في الدراسات العلمية من أجل إختبار العلاقات وربح الوقت واقتصار الجهد، صممت هذا الإستبيان كمجموعة من الأسئلة المرتبة لجمع العديد من المعطيات المباشرة الميدانية وقمنا بتوزيعها على عينة دراسية مكونة من 25 فرد تعتبر جزء من مجتمع البحث تحمل صفات وخصائص هذا المجتمع وأسئلة الإستبيان متکاملة ومتتابعة تسمح بترتيب الأفكار والمواضف المختلفة، وأغلب الأسئلة مفتوحة والعينة البحثية هي جزء من الموظفين ضمن جمعية العون المباشر في دولة النيجر وهي مؤسسة إغاثة ذات تمويل كويتي مكونة من 112 عامل 83 % من عمالها نيجريون لمعرفة درجة وعي المواطن بواقعه الأمني والسياسي.

وقد قسمت الإستبيان إلى 4 محاور لإختبار العلاقة ضمن الجانب الميداني وتمثل محاوره في:

المحور الأول: المتعلق بالبيانات الشخصية وتضم 4 أسئلة بعرض التعرف على خصائص عينة البحث وتمثل في الجنس، العمر، الروضعية العائلية، الجنسية.

المحور الثاني: المتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة في دولة النيجر وتضم 10 أسئلة.

المحور الثالث: المتعلق بواقع الإستقرار السياسي في دولة النيجر وبها 6 أسئلة.

المحور الرابع: المتعلق بالعلاقة بين التهديدات الأمنية والإستقرار السياسي في النيجر وبها 4 أسئلة.

أدبيات الدراسة:

إن المعرفة العلمية تبني عن طريق التراكمية وكل دراسة تعتبر إستمرارية لدراسة سابقة وتشكل في الوقت ذاته منطلق لدراسة قادمة من خلال لبيات علمية.

وعلى اعتبار أن المعرفة العلمية تمتاز بالنسبة والضرورات الموضوعية تتطلب توسيع المصادر والمراجع قصد التمكن من الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه وكذا محاولة الوصول إلى مختلف الحقائق والأحداث إنعتمدنا في دراستنا على التراث والموسوعات والقواميس، كتب التاريخ، السياسة، علم الاجتماع السياسي، الدراسات الأمنية وخاصة المجالات في أعدادها الجديدة بالنظر إلى حداثة موضوع الدراسة.

بعد عملية البحث والإطلاع على مختلف هذه المراجع والدراسات الأكاديمية التي تناولت مسألة التهديدات الأمنية الجديدة والإستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي التي يشترط فيها الأصلية فأمهات الكتب تعتبر مصدر أساسى لبداية عمل منهاجي كانت النسبة الغالبة للدراسات فيه باللغة الإنكليزية والفرنسية أما المراجع اللغة العربية فتتميز بندرتها وميلها نحو السلسلات الإخبارية.

ولأننا بقصد عملية إعداد هذه الدراسة العلمية قمنا عبر المسح الشامل لمختلف هذه المصادر والمراجع وأبرز ما تم كتابته عن الموضوع نظريا ثم واقعيا.

1-théorie des relations internationales de Dario Battistela

وهو كتاب في طبعته الثالثة الصادر عن presses de la fondation nationale des sciences politiques في باريس سنة 2009، والمكون من 694 صفحة شكل إعادة تنقیح وضبط تقني للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في الكتب السابقة للكاتب، قسم إلى أربع أجزاء، الجزء الثاني بـ 235 صفحة خصصه بإطار شامل حول الجانب النظري للأمن من التيارات الواقعية والواقعية الجديدة والليبرالية بأقسامها الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي والمقاربة البنائية والنقدية للأمن في الشق الذي يهمنا في دراستنا.

2-كتاب تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي لحسام محمود الأقداحي الصادر عن مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية في سنة 2009، والمكون من 327 صفحة قام من خلاله بالتركيز عن تحولات الأمن القومي في عالم ما بعد السيادة وأهم التهديدات الأمنية الجديدة وخصائصها من حيث الطبيعة العابرة للقومية والقابلية الشديدة للعطب لجميع الدول والتغيرات الأمنية وكذا النظريات الأمنية المفسرة لواقع التهديد الأمني من الأمان الجماعي، السلام الديمقراطي، النقدية ونظرية الحرب على الإرهاب.

3-كتاب الجريمة المنظمة دراسة تحليلية لبريزات جهاد محمد، وهو كتاب في طبعته الأولى الصادر عن دار الثقافة للنشر والتوزيع بعمان سنة 2008 والمكون من 272 صفحة وتم التطرق فيها إلى التعريفات المختلفة للجريمة المنظمة وتطور الإطار القانوني لها من خلال المرجعيات الإقليمية والدولية وأسباب وأنواع الجريمة المنظمة وكذا مداخلها التفسيرية وخصائصها التقليدية والحديثة.

4 -understanding terrorism in Africa

هو كتاب صادر عن institute for security studies بالقاهرة سنة 2007 جامع لمجموع المداخلات المقدمة من مجموعة من المفكرين والأساتذة من الجزائر وفرنسا وبريطانيا حول الإرهاب في إفريقيا Mhand Berkouk والمكون من 140 صفحة أبرز المواضيع المرتبطة بالظاهرة الإرهابية منها مقال terrorism :an etymo-epistemological analysis ركز فيه على التعريف بالظاهرة الإرهابية وأسباب الديناميكية التي توجهها وحركيائها السياسية والإجتماعية وانتهى بقراءة في الواقع الإفريقي. the impact of the war of terror on convernance and human rights و مقال in sud Saharan Africa, Samuel Makinda

تطرق فيه إلى الإرهاب والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وکذا مواجهة الإرهاب وملف حقوق الإنسان في إفريقيا جنوب الصحراء.

5-كتاب القاعدة في المغرب الإسلامي تحرير باسم الإسلام محمد مقدم الصادر عن دار القصبة للنشر بالجزائر في سنة 2010 والمكون من 223 صفحة ويتضمن قراءة تفصيلية لكيفية تطور الفكر الجهادي لدى الجماعات المسلحة في الجزائر وتأسيس التنظيم الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي وإعلان الأقلمة للقاعدة وكذا مختلف التجاذبات داخل التنظيم بين القيادات وعلاقات التنظيم مع جماعات الجريمة المنظمة في المنطقة.

6- Africa's political stability: ideas, values and questions de Muyiwa Falaiye

وهو كتاب صادر عن panaf publishing في سنة 2009، والمكون من 322 صفحة قدم صورة دقيقة عن واقع الاستقرار السياسي في إفريقيا من خلال 89 صفحة من حيث المؤسسات والأحزاب والأوضاع التاريخية الاستعمارية وتأثيرها على واقع إفريقيا الحديث وكذا القيم الحرية والبقاء وإشكالاتها في إفريقيا.

وتم الاعتماد على الدورية المتخصصة :

7- مجلة العالم الاستراتيجي في عددها السابع الصادرة عن مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية في سنة 2008 تم تخصيصها للوضعية الأمنية في دول الساحل الإفريقي من خلال جملة من المقالات لأساتذة جامعيين. أما فيما يخص المقالات:

7-securité et stabilité dans le Sahel Africain de Taje Mahdi

دراسة صادرة في ديسمبر 2006 عن nato defence college مكونة من 72 صفحة تطرق فيها إلى الوضعية الأمنية والاستقرار في دول الساحل من خلال دراسة أولية جيوسياسية للمنطقة وخصائصها الثقافية والدينية ودرس نموذجي السودان وتشاد من حيث البنية السياسية والأزمات التي تواجه البلدين. ودراسيّ عبارة عن وثيقة علمية مكملة للأبحاث السابقة لمعالجة موضوع الساحل الإفريقي في شكل إثراء نوعي لكن من زاوية الربط بين متغيري التهديدات الأمنية الجديدة والاستقرار السياسي بالمنطقة .

صعوبات الدراسة:

وواجهتني عند إعداد هذه الدراسة عدة صعوبات موضوعية وكذا عرقل في الدراسة الميدانية من خلال الإستبيانات الموجهة لمواطني من دولة النيجر نظراً لحساسية الموضوع وغياب حرية التعبير في الدولة. -الوقت والجهد الكبير الذي أخذته عملية الترجمة للمقالات المتعلقة بالموضوع أغلبها باللغة الإنكليزية باعتبار الدراسات باللغة العربية قليلة وغيل لمواضيع إعلامية.

-تحدي الفقر المرجعي في هذا البحث لم يكن مفاجأة، بحكم حداثة الموضوع والمراجع الأجنبية تغير عن دوائر مصلحية ضيقة في طرحتها.

-تسارع الأحداث والتطورات السياسية في الميدان وهو ما يجعل الموضوع متعدد وسيكون ذو أهمية متعاظمة أكاديمياً في المستقبل القريب.

تقسيم الدراسة:

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة اقتضت منها خطة تتوافق مع المنهج العام للدراسة، ذلك بالانتقال التدريجي بين مستويات التحليل استناداً إلى إطار مرجعي في محاولة لتفكيك شيفرة العلاقة بين التهديدات

الأمنية الجديدة والإستقرار السياسي - أي النماذج النظيمية الفاشلة سياسياً من حيث الإستمرارية والدمرطة والنigeria كنموذج - قمنا بتقسيم الهيكل المنهجي البنياني للدراسة إلى أربع فصول لغرض بلوغ الأهداف المرجوة وفق خطة منهجية متسلسلة على النحو الآتي:

في الفصل الأول ستطرق الدراسة للإطار النظري الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات لأنه يعطي بعدها علمياً ومنهجياً للموضوع المراد دراسته فجاء هذا الفصل الأول بمثابة تأصيل نظري ومفاهيمي لموضوع "أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الإستقرار السياسي" من خلال أربع مباحث قمنا في البحث الأول بتحديد الإطار المقارباني المعالج للتهديدات الأمنية من مقاربات تقليدية التي تتحدد من الدولة أساس تحليلي من المقاربات الواقعية التقليدية والجديدة والمقاربات الليبرالية المثالية، الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، وكذا المقاربات الأمنية المجتمعية المركزة على الجماعة والمجموعة العرقية من خلال مقاومة الواقعية الإثنية والمقاربة البنائية ومقاربة الأمن الاجتماعي وصولاً إلى المقاربات الأمنية الجديدة التي تتحدد من الإنسان محور الأساس النقدية والأمن الإنساني مع الإشارة للاختلافات بين المقاربات في الرؤية والتحديد لطبيعة التهديد الأمني ومصادره والقيم المهددة ووسائل مواجهتها أما البحث الثاني تعلق بتحديد التصورات المفاهيمية للتهديدات الأمنية الجديدة من خلال تعريف التهديد الأمني ومستوياته والمفاهيم ذات الصلة به كالخطر وقلة المناعة وكذا تعريف التهديد الأمني الجديد وأشكاله وخصائصه كما عالجنا في البحث مصادر التهديدات الأمنية بين النسقية والبنيوية وبنوع من التفصيل المهم للتهديدات الجديدة بمعطيات وبلغة الأرقام من الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة بأشكالها وظاهرة الأقليات و مختلف تهديدات الأمن الغذائي والبيئي وخصص البحث الثالث إلى الإطار المعرفي للإستقرار السياسي من حيث تعريف الإستقرار السياسي في ضوء المقاربات النظرية والإتجاهات السياسية ومؤشراته ومتطلباته الفكرية والسياسية والإجتماعية والاقتصادية ونواقضه من حيث وجوده كضرورة أمنية، والبحث الرابع تعلق باختبار العلاقة الأساسية للدراسة في ضوء المداخل النظرية لإبراز العلاقة الجدلية بين التهديدات الأمنية الجديدة والإستقرار السياسي أولاً سياسياً عبر مدخلين سياسيين مدخل الدولة الفاشلة والفساد السياسي ثانياً المدخل الاقتصادي مدخل الندرة والإحتياجات ومدخل الحرمان وأخيراً المدخلين الاجتماعيين التفكك الاجتماعي ومدخل الجوار السعي في محاولة لإلخاتة النظرية بالموضوع ضمن رؤية شاملة.

أما الفصل الثاني تناول الواقع الأمني والسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال التطرق في مبحثها الأول إلى التركيبة البنوية للمنطقة إنطلاقاً من تبيان الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من التعريف والحدود والقيمة الشروية والساحل في ضوء التصورات الغربية التنافس-المواجهة_التدخل بداية مع التصور الفرنسي من التنافس إلى

التدخل والتصور الأمريكي من التناقض إلى المواجهة والتصور الصيحي الإتحاد نحو المنافسة ومن ثم البنية التاريخية والإقتصادية والمجتمعية لمنطقة الساحل الإفريقي ليكون المبحث الثاني معنونا بواقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي بدراسة واقع التهديد الإرهابي والإتجاه نحو الأقلمة عبر تحليل المرجعية الإيديولوجية والفكرية للتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي ومراحل تطور العمليات الإقليمية لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وتركيبتها الهيكيلية والعناصرية ومعرفة درجة ارتباطها بعمليات التهريب للمخدرات والأسلحة والجماعات المafوية وكذا واقع الجريمة المنظمة بأشكالها تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة وتجارة البشر والهجرة غير الشرعية والأزمات المجتمعية في مقدمتها الأزمة التارقية وكذا باقي الأزمات الغذائية والبيئية - الجفاف التصحر- كأزمات الأكثر إنسانية، كما تحتوي الدراسة في المبحث الثالث على القراءة السياسية في صورة الدولة وإستقرار نظمها السياسية في دول الساحل والصحراء عبر دراسة أزمة بناء الدولة في المنطقة ثم الحديث عن عقيدة النظم السياسية وكذا الإستقرار السياسي في ضوء التغيرات الأمنية الإقليمية الجديدة في الساحل الإفريقي -من الثورة الليبية وأزمة مالي- ودور العامل الخارجي كمحدد لمستويات إستقرار نظم المنطقة سياسيا.

في الفصل الثالث الدراسة فيه جاءت محاولة نمذجة الواقع العملي لإختبار العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة المسددة في صور الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والإتجار بالبشر... إلخ على الواقع السياسي للدولة النموذج النيجر ويندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث من خلال قراءة لنظام السياسي بدءاً بالبنية الدستورية ومروراً بالتطور التاريخي للنظام عبر المراحل المختلفة من الحكم الواحد والمراحل الانتقالية ومرحلة التحول الديمقراطي وتحديد مختلف التهديدات الأمنية التي تختص بها الدولة في ظل إختبار للفرضية الأساسية عبر ثلاث عناصر أساسية في قراءة لأثر القاعدة في المغرب الإسلامي على الإستقرار السياسي في النيجر والعنصر الثاني هو إختبار أثر الجريمة المنظمة في صورة التهديدات الإقتصادية على الإستقرار السياسي للدولة وأخيراً أثر الأزمة التارقية على إستقرار النيجر سياسياً وكذا التحليل المنهجي لعينة الدراسة من خلال القراءة المعمقة للإسبيانات البحثية المرسلة التي تم توزيعها على مواطني من دولة النيجر عبر تفريغ البيانات الإحصائية وتحليلها للنتائج في ضوء الفرضيات ومن ثم إستخلاص النتائج العامة للدراسة من خلال مبحث ثالث.

الفصل الرابع تعرض عبر ثلاث مباحث إلى الآليات والإستراتيجيات الدولية والإقليمية وال محلية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وأي من هذه الاستراتيجيات الأنجح لخدمة المنطقة أمنياً وسياسياً عبر إيجاد حل للمتغير الأول لأن إيجاد أسباب الخلل ومعالجته يغير وجه النتيجة إلى الأفضل.

فجاء المبحث الأول للمعالجة الدولية بالآليات الأمنية لمواجهة التهديدات الجديدة من خلال بيئة قانونية في مجال مكافحة الإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر 2001 ومحال مكافحة الجريمة المنظمة والبيئة السياسية والاقتصادية من خلال إعلان الألفية وبرامج التنمية المستدامة ومن ثم إستراتيجية الفواعل الدولية ذات الارتباط بالمنطقة الفرنسية والأمريكية متمثلة في الإستراتيجية الفرنسية - التنموية والعسكرية - والأمريكية - من خلال مبادري بان الساحل

-TSCT Pan Sahel ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء -

وخصص المبحث الثاني للاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي عبر مطلبين هما الجهود التنظيمية المحسدة في منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي وتحتاج دول الساحل والصحراء والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وغير التنظيمية عبر اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف وفي النهاية أوضحنا الرؤية الإستراتيجية المحلية من صورة المبادرات الفردية التي تم طرحها من قبل كل دولة على حدا وأبرزها الإستراتيجية الجزائرية والإستراتيجية النيجيرية والمالية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

لنتهي بخاتمة نقدم فيها حوصلة لما تم استعراضه في البحث ونحدد مختلف الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الدراسة لتكون منطلقاً لدراسات لاحقة ونقدم مجموعة من المقترنات للخروج من دائرة حصرية ترتبط التهديدات الأمنية الجديدة والإهياز السياسي لدول منطقة الساحل الإفريقي كما تم وضع قراءة إستشرافية لأفاق الموضوع.

الفصل الأول

لتأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

إن الدراسات الأمنية كحقل معرفي ذو الأصول العميقة يستقطب اهتمامات المفكرين والباحثين في حقل الدراسات السياسية التي تؤكد أن بقاء واستمرار أي نظام سياسي مهما كانت طبيعته وشكله مرهون ب مدى توافر الأمن فيه والحفاظ على السلام واستقراره كهدف أصيل يحتل المركز الأول في قائمة اهتمامات الدول.

النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة شهد تغيرات عميقة في الفواعل، الهيكل، والقيم السائدة والتغيرات في طبيعة التهديدات الأمنية والمخاطر الدولية وهو ما أدى إلى ضرورة إعادة بناء المحتوى المعرفي والعملياتي للأمن من أمن بالمعنى الصلب (مادي -واقعي) يهتم بالقضايا العسكرية والتلوية وفق منطق كل واحد لنفسه chacun pour soi والدولة الراعي الأول والأخير إلى أمن شامل وكوني في عالم كما يقول ليمسكوتا الواحد من أجل الجميع والجميع من أجل الواحد un pour tous et tous pour un بفعل أن الدولة أصبحت تواجه أنماط عده من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية خارجية وتجسدت في تهديدات غير مرئية ولا تماثلية في شكل التنظيمات الإرهابية، الجريمة المنظمة، التراغات العرقية، الأزمات الغذائية والهجرة غير الشرعية... إلخ كجملة من التهديدات التي تفجرت على نحو يمثل تحديا حقيقيا للمجتمع الدولي المعاصر خاصة في عالم ما بعد فيينا.

وما بعد مؤتمر فيينا 1993 أصبحت الديمقراطية بمؤشراتها من أبرز المواضيع ضمن التفضيلات الذاتية للكثير من المتخصصين في الشؤون السياسية للدول ومن النقاط التي تحسب للديمقراطية هو خلق نظام سياسي يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم، ضمن بيئة قانونية شرعية وثقافية وإجتماعية وإقتصادية عاكسة لتجسيد صور الاستقرار السياسي للنظام المتأثر بشكل مباشر بمحفل التغيرات البيئية محلية ودولية .

جاء هذا الفصل بمثابة تأصيل نظري لتوضيح الأبعاد النظرية والمنهجية لموضوع أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الإستقرار السياسي ويقوم على دعامتين نظريتين رئيسيتين: تتعلق أولهما بالدراسات الأمنية كحقل معرفي متميز بمنطلقاته المنهجية، أما الثانية فتتعلق بالأصول المفاهيمية للإستقرار السياسي بإشكالاتها وفرضياتها العلمية والمقاربات المتعلقة بالتطور في نوعية العلاقة بين متغيري الدراسة كمراجعة نظرية توفر أساسا لدراسة الموضوع.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة: إطار مقاربائي

يقول روبي لييشوتز Ronnie Libschutz "ليس هناك صراع بين الأم安 حول الأمان بل هناك صراع حول الأمان بين المفاهيم"، فسيطرة المنطق الواقعي على عملية التناظر في الدراسات الأمنية بعد واستفاليا حصر التهديد في مفهومه العسكري، ليقدم بعدها الطرح الليبرالي صيغة تناولية من خلال الحس الجماعي الديمقراطي في تشخيص التهديدات، وعالم ما بعد الحرب الباردة حمل صورة أكثر تعبيرية عن قيم الجموعة والفرد بدل الدولة والسعى لتأمين كيان الجماعة كبنية وكفاعل مع مقاربـات الأمـن المـجـتمـعـيـ، كما أعاد مفهـمة التـهـدىـدـ الأمـنىـ نـتـيـجـةـ تـغـيـرـ جـدـريـ فيـ مـرـجـعـيـةـ التـحـلـيلـ حتىـ تـسـتوـعـ طـبـيـعـةـ التـهـدىـدـاتـ الجـديـدـةـ ذـلـكـ أـنـ الحـقـ الفـرـديـ ذوـ أـوـلـوـيـةـ عـلـىـ الـبـنـيـاتـ الـإـجـتمـاعـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ مـنـ خـالـلـ الـمـقـارـبـاتـ الـأـمـنـيـةـ الـإـنـسـانـيـةـ.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للتهديد: المقاربـات الأمـنـيـةـ الـدـوـلـاتـيـةـ

إن العلاقة بين مفهومي الأمـنـ وـالـتـهـدىـدـ علاقةـ تـأـثـيرـ مـتـبـادـلـ وـأـيـ مـحاـوـلـةـ لـتـفـسـيرـ مـفـهـومـ الـأـمـنـ لـابـدـ مـنـ أـنـ تـبـدـأـ بـتـشـخـيـصـ مـصـادـرـ التـهـدىـدـ فـالـبـاعـثـ عـلـىـ الشـعـورـ بـالـخـطـرـ يـسـتـدـعـيـ الـحـاجـةـ لـإـتـخـاذـ إـجـرـاءـاتـ هـدـفـ إـلـىـ تـحـقـيقـ الـأـمـنـ بـشـكـلـ مـتـوـافـقـ مـعـ الـمـخـاطـرـ أوـ التـهـدىـدـاتـ الـفـعـلـيـةـ مـنـهـاـ أوـ الـخـتـمـلـةـ وـهـرـ مـاـ تـسـعـىـ الـمـقـارـبـاتـ الـقـلـيـدـيـةـ لـتـشـخـيـصـهـ.

1-المقاربة الواقعية التقليدية traditional realism approach

ترجع المقاربة الواقعية تاريخياً لتوسيديس Thucydide في مؤلفه فن الحرب ومكيافيلي Mass Machiavel في كتابه الأمير وهوبر Hobez في كتابه اللوفينيان وعالم الاجتماع ماكس وير Weber والفيلسوف كارل شmitt Carr Edwardh¹، والمقاربة الواقعية منهجاً ترتكز على الوضعية الكامنة بالمنهج العقلي، وإبستمولوجياً سعت إلى دراسة تأثيرات القوانين الموضوعية لسلوك الأمم مع كار Carr وأنطولوجياً هيمنت الدولة كوحدة للتحليل في عالم ما بعد واستفاليا.

1-1-التهديد بالمفهوم الواقعي:

1-1-1-التهديد وجودي: الطرح الواقعي يفترض للأمن تحديداً وجودياً ملماوساً في ظل عالم يتميز بغياب سلطة مركبة لتنظيم العلاقات بين الدول، وسعى الدولة إلى تحقيق المصلحة المتضاربة مع مصالح الدول الأخرى ويزر في ذلك السياق نحو التسلح فعندما تقوم دولة ما بشراء الأسلحة فإن الدولة المجاورة لها ترى ذلك السلوك موجهاً ضدها خاصة في ظل وجود العداء الحدودي.

* في تاريخه للحرب بين آثينا وإيسبرطة التي سميت بالحرب السيلونيسية يقول توسيديس "يرسم معايير العدالة بعتمد على نوع القوة التي تستند لها، وفي الواقع فإن القوى يفعل ما تملكه القوى من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى نفس ما لا يستطيع رفعه".

¹- Dario Battistela, **théories des relations internationales**. 3édition, Paris: presse de la fondation nationale des sciences politiques. 2009. p124.

1-1-2- التهديد العسكري خارجي: الأمن عند الواقعين يكمن أساساً في غياب التهديدات العسكرية أو في حماية المجموعة الوطنية من أي هجمات خارجية بعقلانية، ضمن سعي أنظمة الأمن إلى تأمين سلامة التراب الوطني وموارده ومؤسساته وحدوده من الغزو الخارجي.¹

2- طبيعة التهديد الأمني:

ارتبط التهديد الأمني في المنظور التقليدي الواقعي بكيفية استعمال الدولة لقوتها الداخلية والخارجية لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. فيكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية^{*} المعرفة في إطار القوة في شقها العسكري.²

3- الكيان المهدد:

3-1- الدولة مهدّدة ومهدّدة:

التدابير الأمنية التي تتخذها دولة من الدول لحماية أمنها تشكل تهديد لأمن الدول الأخرى ضمن معادلة صفرية وهو ما يرفع من مخاطر قيام الزراعات والسعى لزيادة القوة بالوسائل العسكرية، وباعتبار الدولة فاعل عقلاني من خلال تحديد الخيارات تسعى لتعظيم المكاسب وتقليل التكاليف والخسائر.³ وتسعى الدول للحفاظ على الوضع القائم عندما تعتبر بأن قدرها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها و تعمل على إقامة تحالفات عسكرية دولية بشكل يحفظ سيادتها وتكاملها الإقليمي وإستقرار نظامها السياسي ومصالحها القومية.⁴

3-2- القيم المهدّدة حسب الواقعية التقليدية

يعرف "أرنولد وولفرز Arnold Wolfers" "الأمن في جانبه الموضوعي هو غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم" الواقعية ترى في قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية هي الأساس والقيم مركزية للدولة تشمل قيمتي السيادة والقوة.⁵

¹- محمد عوض المرامية، قضايا دولية: ترفة قرن مضى وحملة قرن آتي. ط1، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2005، ص 108.

* المصلحة الوطنية: حسب مورغانتو Morgenthau ترتبط بالمحافظة على الوجود المادي للدولة.

²- Lian Hoader and Nell Walker, *civilizing security*. New York: Combridge university, 2007, p9.

³- تاكايوكى ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية. ترجمة: عادل رفاع، الجزائر: معهد الميثاق، 2009.

عن موقع: www.almethaq.info/news/article_2199.html

⁴- أمير محمود نظير، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمان الاجتماعي. دذ،الأردن: جامعة ديالي، 2010، ص 4.

⁵- هشام محمد الأقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي-سياسي. ط1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 9.

2-مقارنة الواقعية الجديدة new realism approach

تبنت الواقعية الجديدة ثلات تيارات أمنية، المجموعية مع مارشامير Mearsheimer وراندال Randall والدفاعية مع كينيث والترز Waltz k وروبرت جرفيرز Jervis Robert والبنائية مع وولفورد Wohlfeld وترى الواقعية الجديدة النظام الدولي يتشكل من مجموعة من القوى تسعى للحفاظ على البقاء والاستمرار في ظل فوضوية هذا النظام وعدم مركزيته.

2-1-إدراج مجموعة جديدة من التهديدات:

الواقعية الجديدة عملت على تدارك النقد الموجه للواقعية التقليدية وتشخيص قيدادات جديدة في الخيط الاقتصادي والاجتماعي كالآزمات الاقتصادية والتدهور الاجتماعي، لكن دون أن تعارض بصورة مباشرة أمن الدولة لأنها لم تمس بالتناسق الإبستمولوجي للمنتظر الواقعي¹، وذلك بالإبقاء على الدولة المرجعية الأساسية للدراسات الأمنية.

2-2-الكيان المهدد:

تبقى الدولة في التيارات الثلاث للواقعية الجديدة المهددة فزيادة القدرات العسكرية للدولة دفاعاً عن أنها يقلص مخاطر المأزق الأمني *dilemme de sécurité* لها لكن تحقيق أمن الدولة يؤدي إلى اللاأمن للدولة بنتيجة تسلح الأولى، والسباق نحو التسلح يؤدي لضعف الدولة بـ ويخلق إنكشاف أمني لها.²

2-3-كيفية مواجهة التهديدات:

تعتبر الواقعية المجموعية من أكثر المقاربات تركيزاً على الأمن وترى أن الدولة من أجل تحقيق أمنها وبقائها تبحث عن القوة النسبية بدل المطلقة من خلال إضعاف المهددات المحتملة أي الدول الأخرى أما الواقعية الدفاعية فترى أن الدول تسعى إلى الإستمرار في الوجود و فقط القوى الكبرى يمكنها ضمان الأمن من خلال تكوين مؤسسات تحالفات متوازنة وإنقاء آليات دفاعية عسكرية (القدرات النووية الإنقافية).³
وتفق المقاربات الواقعية في السماح للدولة بتطوير قدراتها العسكرية وإقامة تحالفات قوية بشكل يتناسب مع البنية الفرضية للنظام الدولي لضمان الأمن ضد أي تهديد واقع أو محتمل الوقوع.

¹- جمال الدين بوزغابة، مفاهيم الدفاع والأمن الوطنيين. مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، الجزائر: مشورات مجلس الأمة، جويلية 2004، ص 101.

²- منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسط دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة. مداخلة في الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة فاسطينية، 29-30 أفريل 2008.

³- ستيفن والت، العلاقات الدولية عالم واحد. نظريات عدة. ترجمة: سمير كمال، دط، الكويت: دار الثقافة العالمية، 1990، ص 13.

"de nos jour nous sommes tous réalistes" Martin Wight يقول مارتن وايت

كإشارة لاستمرار التهديدات التقليدية وبقاء المنافسات العسكرية والحروب الميدانية حال الحرب الروسية على جورجيا في 2009 وقبلها الحرب الأمريكية على العراق في 2003 مؤشرًا لافتراض المقاربة الواقعية -أنيس الدائم للإنسان نحو العنف والدولة كيان فوضوي يتعذر التحكم فيه.

المقاربة الليبرالية: liberal approach

الأمن في المقاربة الليبرالية هو معطى مشترك بين الدول ومفهومه التقليدي لم يعد كافيًا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية فأهمية ميكانيزم القوة تقلص مع ظهور أبعاد إقتصادية ومؤسساتية قللت من المخاطر ووفرت الجو الملائم لنشاط الفواعل والمؤسسات وشكلت المثالية والأمن الجماعي والسلام الديمقراطي أهم تصورات الليبرالية للأمن.

3-المقاربة المثالية : idealism approach

المقاربة المثالية وضعت نظرة تفاؤلية للنظام العالمي عبر محاولة التقليل من حدة التفاعلات التراعية بين الدول بسبب إنسجام القيم والمصالح من أبرز مفكريها راول دادراند Rooul Dandurand.

3-1-التهديد بالمفهوم المثالى:

المقاربة المثالية لم تكتم بتحديد مفهوم التهديد ولا طبيعته ولا مصادره لكن لم تخرج عن عالم ما بعد واستفالي القائم على النظام الدولي مشكل من مجموعة من الدول تسعى كل منها لزيادة قوتها العسكرية وتدخل في نزاعات فيما بينها في ظل فقدان الثقة في تفسير سلوك الدول.¹

3-2-كيفية مواجهة التهديدات الأمنية:

يتحقق الأمن من خلال التخلص من الحرب واللجوء إلى:

- آليات التحكيم الدولي وإيجاد حلول قانونية وعدم تفضيل الدول حل عسكري للمسائل الأمنية.
- نزع التسلح حيث يعتبر وسيلة مثلية للقضاء على التراumas واستعمال القوة وبالتالي التخلص من المأذق الأمني.
- الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الإقليمية غير الحكومية.²

4-مقاربة الأمن الجماعي: collective security approach

توسيط مقاربة الأمن الجماعي عتبة الفترة الوسطى بين العنف وعدم العنف في سلسلة التراث الدولي. والمادة 16 من عصبة الأمم جسدت فكرة الأمن الجماعي التي تقوم على رد فعل أو إخماد أي عمل عسكري يقوم به أي

¹- ميلود بوسكين، المتغيرات الدولية الأخيرة ومفهوم السيادة. مجلة المتدى القانوني، العدد 1، جامعة محمد خضر بسكرة، جوان 2004، ص34.

²- جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية. ط1، دبى: مركز الخليج للدراسات، 2005، ص318.

طرف معندي ومقاؤمه تصبح مسؤولة جماعية من أجل إبعاد مخاطر الاعتداء مع ضرورة توفير مناخ سياسي وأمني مناسبين لمتطلبات البقاء القومي للفواعل المشاركة في عملية الأمن الجماعي.

4-1-1-4-1- التهديد بمفهوم الأمن الجماعي:

4-1-1-1- التهديد جماعي:

إن طبيعة السلوك من طبيعة السبب فوجود تهديد جماعي لوحدات سياسية في النظام الدولي يؤدي إلى رد فعل جماعي عبر وسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا المدف بعض النظر عن التوجهات الإيديولوجية والسياسية لأنظمة ونخب هذه الدول. ومن النماذج الواقعية تحالف الولايات المتحدة مع روسيا وفرنسا وبريطانيا ضد ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية وكذا تبني الولايات المتحدة الأمريكية تحالف مع 33 دولة في حرب الخليج الثانية، مع شرط التعالي عن الاختلافات الدينية والعرقية في التحالفات حال حلف شمال الأطلسي المتميز بالإختلاف العرقي بين اليابان وأستراليا والديني بين ألمانيا وتركيا واللغوي بين فرنسا وبريطانيا لكن التهديد الجماعي يتطلب رداً جماعياً.¹

4-2- الإدراك المشترك لطبيعة التهديد:

إضافة إلى التهديد المشترك للأمن الجماعي يتطلب الإدراك المشترك لطبيعة التهديد فتاين الإدراك الأوروبي بين فرنسا وبريطانيا حول التوسع النازي أعاد التحالف الجماعي، ففرنسا شددت على العقوبات الدولية ضد التهديد الألماني وبريطانيا إعتمدت طريق التفاوض من أجل إحتواء النازية ومواجهة الخطر السوفيتي مع سياسة نفيل شمبلاين وكذا العدوان الثلاثي على مصر في 1956 فإختلاف الإدراك حول مدى التهديد الجماعي لنظام جمال عبد الناصر بين فرنسا وبريطانيا واسرائيل أفشل العملية العسكرية هذه الدول.

4-3- القيم المهددة في منظور الأمن الجماعي:

الأمن بالمعنى الليبرالي هو معنى مشترك يرى تشارلز و كوبشان Charles and kupchan بأن الدول تتكافئ لوقف العدوان ويجب الإتفاق على ثلاث مبادئ وهي التخلص من القوة العسكرية وتوسيع مفهوم المصلحة والثقة، أي تعهد الدول بمصالحها إلى الأمن الجماعي بتعبير كلود Inis Claude، فالمصلحة المشتركة وتقاطع النفوذ أهم القيم المدافعة عنها في تفسير المقاربة الجماعية² فالحلف الأطلسي في أفغانستان مؤشر على إتفاق

¹- مصطفى علوى، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطنى والأمن العالمى. مفاهيم الأسس المعرفة، العدد 4، القاهرة: المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أبريل 2005، ص.4.

عن موقع: <http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources.pdf>

²- مصطفى بخوش، الرؤية الأوروبية للبعد الأمنى في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 2، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، أبريل 2008، ص.22.

نسبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المشاركة في الحرب مع إثارة الدول بأمن بعضها البعض. ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبح هناك إسحاق في عمليات الأمن الجماعي، وإهتمام الإنذار العسكري بواسطة قوى قليلة صار خياراً حقيقة كما بنت الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان.

5- مقاربة السلام الديمقراطي:

تنطلق مقاربة السلام الديمقراطي من تحديد مصادر التهديد كنقطة تميزها عن المقاربة الواقعية، وتتجدد هذه المقاربة جذورها في مشروع السلام الدائم perpetual peace لإمانويل كانت Immanuel Kant في 1795 وتطورت المقاربة كتابات ميشال دوبل Michael Doyle وبروست راست Bruce Ressut في العقد الثامن من القرن العشرين.¹

5-1- التهديد الأمني:

يحدد مفهومه في هذه المقاربة في إنتفاء الفرضيات الأساسية لها والمتمثلة في:

-أن نشر الديمقراطية يقلص الوضع العسكري لأن الديمقراطيات لا تدخل في صراع فيما بينها والصراع ينحصر فقط بين الدول غير الديمقراطية وهو ما يهدد الأمن الدولي.²

-إن الدول غير الديمقراطية متميزة بغياب ثلاثة العناصر حسب كانت Kant ودوبل Doyle التمثل الديمقراطي الإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية أين يخل منطق القوة بدل منطق التوفيق.³

فالتهديد الأمني: يعني وجود أنظمة سلطوية في النظام الدولي تعتمد على القوة العسكرية وتحميها نحو الحرب.

5-2- مصادر التهديد الأمني:

حسب مقاربة السلام الديمقراطي تمثل مصادر التهديد في عدم الاستقرار الأمني في البيئة الداخلية إذ يرى روبرت كوفمان Robert Kouffman أنه إنطلاقاً من العجز عن بناء نسيج علاقاتي بين المكونات المختلفة للمجتمع بشكل يعطي صيغة توافقية بين المصالح، الثروة والسلطة وقواعد اللعبة. ذلك أن الاستقرار الأمني لا يبني على أرضية تميز بالفقر والتهميش، التخلف وإنعدام التعليم، نقص الثقافة الاجتماعية والسياسية وهي

¹- Dario Battistela, Op cit , p177.

²- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في مظاهرات العلاقات الدولية. مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 4، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008 ، 18.

³-Thomas Risse, democratic peace-wakile democracies asocial ? constructivist interpretation of the liberal argument.p21.

المصادر الحقيقة للتهديد الأمني والتي تتميز بتصاعدية ديناميكية تبدأ محلياً لتشمل دولياً وتشكل مشكلة دولية من خلال صراع الدول المتماثلة في الخصائص المذكورة سابقاً.

3-5-كيفية مواجهة التهديدات الأمنية:

انتفاء التهديدات الأمنية حسب هذه المقاربة يبدأ أيضاً محلياً من خلال نسيج علاقات سلمية والإعتماد المتبادل داخلياً كمستوى أول وهو ما يتدرج للمستوى الدولي أين يعم الأسلوب السلمي وتنتشر الديمقراطية وتنتهي بذلك المعضلة الأمنية.

ووحدد كانت Kant 6 شروط لإحلال السلام الديمقراطي أسمها القوانين التحريرية شرطها الخامس "لا يتحقق لأي بلد ومن خلال استخدام القوة التدخل في دستور بلد آخر وحكومته".¹

-إعتماد كل دولة دستور جمهوري يكفل حرية المواطنين ومساواهم وإمثالهم لمدونة تشريعية شاملة ومشتركة والدستور لمنع الحرب.

-بناء قانون فيدرالي بين الدول الحررة بمعنى تمديد فكرة العقد الاجتماعي المؤسس لمشروعية الدولة.

-على القانون العالمي أن يخضع لشروط إضافية بما يقتضي احترام الأجانب ومعاملتهم ضمن مبادئ الكراهة الإنسانية.²

ووُجِدَتْ هذه المقاربة مجالاً واقعياً من خلال دوائر صناعة القرار الأمريكي أين وضعت الصيغة التوظيفية للمقاربة من خلال السياسة الخارجية الأمريكية المعتمدة إبان الحرب الباردة عبر السعي من جهة إلى نشر القيم الديمقراطية³ في دول أوروبا الشرقية عبر أسلوب القوة معاً لانتشار المذهب الشيوعي وبالمقابل دعم نظم تسلطية على غرار نظام الشاه في إيران والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا المناهض للمذهب الشيوعي لأنغولا، فمنطق المصلحة والانتقامية هو من أوّجَدَ المقاربة وتطبيقاتها.⁴

مقاربة السلم الديمقراطي تشخيص بشكل سليم مصادر التهديد في العلاقات الدولية وهو ما جعل الرئيس الأمريكي الأسبق بن كلينتون يقول "إن معظم الشعوب على وجه الأرض تعيش لأول مرة في التاريخ تحت مظلة

¹- على السيد محمودي، فلسفة كانت السياسية. ط1، لبنان: دار المدى للطباعة والنشر، 2007، ص434.

²- عبد الله السيد ولد أياد، الإرهاب والمشروعية الأخلاقية بعد أحداث 11 سبتمبر اختيارات الفنية والإستراتيجية لمفهوم الحرب العادلة. مجلة التسامع، العدد 16، الجزائر: د د ب، 2005، ص15.

³- لورانس عراهام، ريتشارد فاركاس وأخرون. السياسة والحكومة. ترجمة: عبد الله بن فهد عبد الإله، الرياض: دار الشرطة العلمي والمطبع 1999، ص266.

⁴- G Cameron. Thies, progress, history and identity in international relations theory: the case of the idealist–realist debate. European journal of international relation, 2002, p149.

الديمقراطية وهم أكثر من الذين يعيشون تحت سيطرة الدكتاتورية" لكن الإشكال في تطبيق سياسات إنتقائية حسب منطق المصلحة المختلف حولها من دولة إلى أخرى.¹

المقاربات التقليدية للأمن تعني حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية في ظل نظام فوضوي من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة، ونهايتها إستعمال مصادر التهديدات لضمان تحقيق تلك المصالح والمكاسب النسبية، وإضعاف الأعداء المحتملين غاية رئيسية للدول ضمن التفسيرات النظرية للمقاربة الجديدة للواقعية، وفي ظل جو مشحون أمنيا تسعى الدول كوحدات في النظام الدولي إلى التحالف مع غيرها لمواجهة الأخطار ضمانا للأمن الجماعي عبر آليات مؤسساتية أو ضمن أحلاف عسكرية ذات إدراك مشترك ومصلحة نسبية التي تحول إلى مطلقة في حالة تماثلها في نفس المعتقدات السياسية ذلك أن الدول غير الديمقراطية لا تدخل في صراعات فيما بينها.

المطلب الثاني: إدراكات جديدة للتهديد الأمني: المقاربات الأمنية المجتمعية

التحول عن مفهوم الأمن الدولي المتمرّك لصالح الأمن الاجتماعي هو إعادة النظر ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب بل في وحدة التحليل أو الطرف المعنى بالأمن فبدلا من الدولة فالمجتمع هو المهدد في هويته وبقائه سيتم معالجة المستوى الثاني من خلال تحديد الشكل الذي تهدّد فيه قيم ومكونات المجتمع بشكل يدفعه إلى الصدام الداخلي لأن غياب التهديد عن القيم الأساسية في المجتمع هو إدراك جديد لمفهوم الأمن.

1-مقاربة الواقعية الإثنية: ethnic realism approach

عالم ما بعد الحرب الباردة نقل التركيز من أمن الحدود إلى أمن المجتمعات ويعتبر باري بوزان Barry أول من طبق المعضلة الأمنية على إنفجار العنف الإثني مع التركيز على التغيرات الداخلية² ونقل منطق الفوضى إلى الواقع الإثني وتم استعماله كجزء من تفسيرات ستيفوارت كوفمان S koffman وديفيد لايك D Laik.

1-1- تهديد المجتمع بدل الدولة:

عالجت الواقعية الإثنية ظاهرة الصراعات العرقية فإنهيار دولة متعددة الأعراق وفق باري بوزان Barry من شأنه أن يجعل الجماعات العرقية المنافسة في حالة فوضى، وتعزي كل جماعة باستخدام القوة لتحسين وضعها النسبي والمعضلة الأمنية هنا تكمن في أن تعزيز جماعة لأمنها يكون له تأثير سلبي على باقي

¹- Arthur Sithesinger, has democracy a future. **foreign affairs**, vol 76, n5, USA: institute of United States studies, 1997, p18.

²- Riadh Bouriche, sécurité et identité nationale. **le quotidien d'Oran**, N° 4051, 10 Avril 2008 p7.

الجماعات التي تسعى هي الأخرى لتعزيز أنهاها بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الأولى وأي خطوة يتم تفسيرها من قبل الجماعات الإثنية الأخرى أنها خطوة عدائية بإتجاه التصعيد كخطوة مترتبة عن لولبة الفعل المؤسس على الخوف، وعدم الثقة تدفع الطرفين إلى الإقتراب أكثر نحو نزاع عنيف حسب بوزان وتصبح هذه المشكلة أكبر حدة على نحو خاص عندما تتضمن أراضي كل جماعة حيويا سكان يتتمون إلى الجماعة المنافسة مثل ما حدث في يوغسلافيا فالأمر سيؤدي إلى تطهير هذه الجماعة التي تنتمي عرقيا إلى جماعة الخصم، وتمنع أمامها أي فرصة لاندماج والتعايش الاجتماعي. وفي العقد التاسع من القرن 20 حدث 61 نزاع 95% منها داخلي أي 58 نزاع داخل الدول حال رواندا، بورندي، الصومال وليبيريا.

2- كيفية مواجهة التهديدات الإثنية:

إدراك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإدارة حماية الجميع يعد سببا يجعلهم يلجؤون إلى تشكيل تنظيم آخر وهو المجموعة الإثنية كإطار يتكلل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقائهم أو إستئثار وجودهم من المجموعات الأخرى، وفي ظل مأزرق أمني كهذا فإن محاولة مجموعة إثنية تعزيز أنهاها ضمن حركة حسب باري بوزان Barry Bozen تزيد من فرص التعبئة.¹ فيرى أن إمكانية الصراع تشكل طبيعة أفعال الدول التي تبنيها كأسوء الإحتمالات في المستقبل والقرارات تبنى بالنظر إلى التهديدات الأمنية.²

2- المقاربة البنائية: constructivism approach

المقاربة البنائية صاغها لأول مرة نيكولاوس أنوف Niclas Onnuf في عمله *the world of our structures and actors making* في 1989 كإتجاه ناقد إهتم بدراسة العلاقة بين البنيات والقوى ويعتبر الجسر الرابط bridge gap بين الإتجاهات الوضعية التفسيرية وما بعد الوضعية التكوينية.³ كأول من يستعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" والبنائية تقوم على ثلاث توجهات:⁴

* على المستوى الإبستمولوجي قاموا بإلغاء النظريات الوضعية في المعرفة ونقد كل محاولات صياغة نظريات موضوعية وقابلة للتحقيق حول العالم الطبيعي والإجتماعي.

¹- عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية -خطاب الأمينة وصناعة السياسة العامة. دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، الجزائر: د د ن، جوان 2011 ص.66.

²- عامر مصباح، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص236.

³- عبد الناصر جندلي، التقطير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. ط1، الجزائر: الدار الخلدوبة للنشر والتوزيع 2007، ص329.

⁴- Dario Battistela, op cit, p267.

* على المستوى المنهجي ألغوا الإمتيازية بطريقة علمية واحدة مفضلين تنوع في الطرق.

* على المستوى الأنطولوجي فضلوا الإستراتيجيات التفسيرية وأبرزوا البناء الاجتماعي لهويات الأفراد والفاعلين وأهمية الهوية في بناء المصالح.¹

وتقوم البنائية على ثلات مقترنات أنطولوجية هي:

- الأولوية للبني القيمية والفكيرية على البني المادية وهو ما أوضحه وودنت Wendt "المصالح تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم" أي ما اسمه جون سيارل John Searle الأفعال الاجتماعية les faix socioaux وهذا مرتبط بتشكيل الهويات الاجتماعية لمصالح وسلوكيات الأفراد والهوية بناء إجتماعي يتبلور من خلال العلاقة مع الآخرين.

- الهويات تشكل السلوكيات والمصالح حسب يقول وودنت Wendt: "الهويات أساس المصالح".²

- الرابط بين الهويات والقوى فالبنية الفكرية والقيمية ترتبط بعوية الأفعال حسب نيكولاوس أنوف N. Onnuf.

2-1- التهديد بالمفهوم البنائي:

2-1-1- التهديد هوياتي:

البنائية ترتكز على عنصر الهوية identity وكيفية تعامل الوحدات السياسية للإستجابة لطلابها وكذا تأثيرات الأفكار ببدل أحد الدولة كقضية مسلم بها وإفتراض سعيها للبقاء فالبنائية ترى مصالح و هوئيات الدول تتاجا طبعيا جدا لعمليات تاريخية معينة،³ وكيف يمكن للجماعات المختلفة أن تتحقق هويتها ومصالحها التي تفترض وجود نحن وهم. والنحن هي الجموعة المرجعية في التخزين بالهوية وهم هي الجموعة الخارجية المتميزة بعض الأوصاف وعلاقة التضاد مع نحن وهذه العلاقة درسها ليفي كلوند Levy Kloude.⁴

2-1-2- التهديد يحمل قيمة إقتصادية:

التهديد هو نتيجة العنف البنيوي المغذي من الالاتكاف بين المركز والمحيط دوليا حسب ولIAM كوفمان William Koffman ثم محليا وهو سبب إنتشار الفقر والتخلف⁵ وهذا كفيل بتصعيد التراumas

¹- Jean Jacques Roche, *théories des relations internationales*. 5 édition, Paris : Montcherstien 2004, p142.

²- Alexander Wendt, *anarchy is what states make of it: the social construction of power politics international organization*. Vol 46. No 2. Cambridge university press, 1992. pp391-394

<http://ic.ucsc.edu/~rlipsch/Pol272/Wendt.Anarch.pdf>

³- سليمان إبراهيم العسكري، النخبة والثقافة أعاد حديده في علاقة عائلية. مجلة العربي، العدد 497، الكويت: أفريل 2000، ص 13.

⁴- Farhat khorsokahvar, *ethnicité et identité*. Paris : centre d'analyse et d'intervention socialologiques, 2001, p3.

⁵- David A. Baldwin, *The concept of security. review of international studies*. British international studies association, 1997, p13.

الداخلية فوجود نخب مركبة ومجتمع قائم على فئات يتم استغلالها بأشكال مختلفة، ومع مرور الزمن تزيد الفجوة فلحاً للثورة مسببة قيام حروب أهلية تغذيها الاختلافات الإثنية والمذهبية خاصة في المجتمعات المتعددة الإثنيات وتكون النخبة متدينة لإحدى هذه الهويات المتنازعة.¹

2-2-كيفية مواجهة التهديدات الأمنية:

أصبحت الهوية جوهرًا للصراع على المصالح وسندًا للسعى من أجل الهيمنة أو سدًا لبناء العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى ويتبين ذلك في تغليب مظاهر "الأننا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية، بدل مؤسسات الدولة، كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف² ويتم مواجهة التهديدات المجتمعية بالمنظور البنائي من خلال بناء تراكمي لمسار السياسات الوطنية المادفة لمنع العدالة التوزيعية الأولوية في المناصب السيادية وتطبيق الديمقراطية التوافقية.

3-مقاربة الأمن الاجتماعي: societal security approach

عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للتراجع بين المجموعات الإثنية ففي ظل غياب تحكم وسيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، واعتماد المجموعات الإثنية على استراتيجية إشاعة الفوضى واستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها مع تواجد مجموعات أخرى هويات ومرجعيات وهو ما يؤثر على السلم والتماسك الاجتماعي وهو ما أسماه بوزان Bozen في كتابه people states and fear³ الأمن الاجتماعي.

يرى مولر Muller أن المعضلة الأمنية المجتمعية تنتج من غياب الأمن الاجتماعي والذي يرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها وفي سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة وي Assassins هذه المجموعة بالمساس بمكوناتها كاللغة والثقافة والدين والهوية والعادات فكيان المعنى بالدراسة في هذا المستوى من التحليل هو الجماعات الإثنية.

3-1-التهديدات الأمنية في مقاربة الأمن الاجتماعي:

التهديدات الداخلية ذات الطبيعة العرقية من شأنها تحديد أمن وسلامة الدول والمجتمعات وفسرت بدخلين:

¹- Brent G. Wilson, **the post modern paradigm**. university of Colorado at Denver, march 1997

<http://www.cudenver.edu/~bwilson>

²- عادل رفاعي، المعضلة الأمنية المجتمعية حفظ الأنسنة وصياغة السياسة العامة. مرجع سابق، ص 108.

³- Scott Drady Watson, **societal security: applying the concept to the process of Kurdish identity construction**. Canada: university of British Columbia, p4.

-المدخل الأولي: تهديد الأمن المجتمعي نتيجة الاختلافات المجتمعية كمعطى مسبق يعود إلى الصغارين والأحفاد التاريخية المرسخة في ذاكرة أفراد المجموعات العرقية.

-المدخل الوسائلي: التزاع المجتمعي معطى تحكمي يديره القادة وينتشر نتيجة آليات التحرير حسب كوفمان koffman عبر المنظمات المسلحة ووسائل الإعلام والإتصال وهو ما حدث بين التونسي والهولندي في رواندا وبورندي وبرى باري بوزان Barry Bozen أن "النزاع العرقي هو الأسطورة الإستراتيجية في يد نخب تتكلم باسم الجماعة العرقية" وحسب فيرون Fearon بناء الهوية على أساس تنازعية تحكم فيه ثلاثة عوامل هي المنطق الخطابي السائد، والاتجاهات والميولات النخبوية والكيفية التي لها يفسر العمل الجماهيري فالهوية تصبح مجرد سلاح أيديولوجي في أيدي النخب الحاكمة وهو ما أكدته شب قانيون Chip Gagnon بقوله أن للنخب الحاكمة دور كبير في الدولة فإذا واجهت النخبة خطراً داخلياً يهدد حكمها فإنها تفعل نزاعاً مجتمعياً عرقياً بالأساس.

تصاعد المعضلة الأمنية المجتمعية ووصولها إلى التنافس على إستفادة الموارد الناذرة من الموارد الطبيعية والمحضات الحكومية من خلال تصدام المجموعات الإثنية في إطار صراعها على الموارد أو السعي لإزالة الطرف الآخر ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرية التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة.

3-2-دور المهددات الكامنة:

-إحتمالية تصادم بين الدولة ودول الجوار بسبب مسألة اللاجئين أو إنقسام المجموعة العرقية على أقاليم دول متقاربة كالأكراد في الشرق الأوسط والتوازن في الساحل الإفريقي.

-تزامن التوتر مع خلافات حدودية يمنع الحركات الانفصالية إمكانية الضغط والمساومة.

-وجود مخاطر فعل ماتروز كأي تجزئة الدولة إلى وحدات سياسية صغيرة عاجزة عن البقاء والاستمرار.

3-3-كيفية مواجهة التهديدات الأمنية:

-صيانة الاستقرار المجتمعي عبر منع اضطهاد المجموعات المشكلة للمجتمع.

-تدخل الطرف الثالث الذي عادة يكون سلبياً أكثر منه إيجابي لأن الدول الغربية تعمل بصورة إنتقائية بحسب التهديد الذي تشكله التزاعات العرقية.

-المدخل المؤسسي مع ألكسليورد Alexlrod يرى أن إنشاء حكمة دولية خاصة مجرمي الحرب وتحويل دور الناتو على نحو يتلائم مع طبيعة التهديدات المجتمعية الجديدة.¹

¹ - Stephen F. Befort, the perfect storm of retirement insecurity: fixing the three -legged stool of social security, pensions, and personal saving, university of Minnesota law schppl 2006, p938.

المطلب الثالث: إعادة قراءة التهديد الأمني: المقاربـات الأمـنية الإنسـانية

جون فرانسو نيوكار Jean Fronçoi N يقول "إن من أهم معالم المرحلة الراهنة للمعرفة الإنسانية هو سقوط الأطر الكبـرى لعجزها عن قراءة العالم والتـنبـؤ به لأنـها أنسـاق مغلـقة جـامدة تـرـعـم قـدرـتها على التـفسـير الكـلـي للظـواهر"، في هذا السـياق أـصـبح مـفـهـوم الأمـن وـمـضـمـونـه التقـليـدي غـير منـاسـين لـتـعبـير عنـ التـهـديـات الحـقـيقـية لـلنـظـام الدـولـي فيـ عـالـم ماـ بـعـدـ الحـرب الـبارـدة، بالـتـالـي التـحـولـ فيـ المـنـظـورـاتـ والأـطـرـ المـعـرـفـيةـ بـأـدـوـاتـ تـحـلـيلـيةـ جـديـدةـ بـطـرـيقـةـ مـوـضـوعـيةـ.

فيـما يـطـرـحـ منـظـرونـ لـلـعـلـاتـ الدـولـيةـ منـ أـنـصـارـ المـقارـبةـ النـقـديـةـ وـالـإـنـسـانـيـةـ دـاعـينـ لـتوـسيـعـ مـفـهـومـ الأمـنـ ضـمـنـ إـنـفـاتـ كـلـيـ فيـ إـطـارـ العـولـمةـ لـيـشـمـلـ تـهـديـدـاتـ غـيرـ عـسـكـرـيـةـ كـالـإـرـهـابـ الدـولـيـ، الجـرـيـمةـ المـنـظـمةـ وـتـجـارـةـ المـخـدـراتـ عـبـرـ الـحـدـودـ، اـنـتـشـارـ الـأـسـلـحةـ التـوـرـيـةـ، الـهـجـرـةـ غـيرـ الشـرـعـيـةـ، الـمـجـاـعـةـ، التـصـحـرـ وـالتـلـوـثـ الـبيـئـيـ، اـنـتـشـارـ الـأـمـراضـ وـالـأـوـبـةـ...الـخـ وـاضـعـينـ لـلـأـمـنـ أـبعـادـ جـديـدةـ فيـ مـعـناـهـ المـعـرـفـيـ بـتـعبـيرـ مـحـمـدـ إـبرـاهـيمـ زـيدـ وـهـيـ الـبـعـدـ الـوـقـائـيـ الـبـعـدـ الـاجـتمـاعـيـ، الـبـعـدـ الـإـنـسـانـيـ الـبـعـدـ الـقـيمـيـ وـالـخـضـارـيـ.

1-المقاربة النقدية: critical approach

منـ بـيـنـ الإـفـراـزـاتـ الـظـرـيـةـ لـلـعـولـمةـ الـقيـميـةـ هوـ تحـوـيلـ مـركـبةـ التـهـديـدـاتـ وـالـمـخـاطـرـ منـ الطـبـيـعـةـ الـصـلـبةـ (الـعـسـكـرـيـةـ وـالـإـقـتـصـادـيـةـ)ـ إـلـىـ الـلـيـنـةـ (ثقـافـيـةـ، عـرـقـيـةـ، لـغـوـيـةـ، بيـئـيـةـ،...الـخـ)ـ أـحـدـثـتـ المـقارـبةـ النـقـديـةـ فـيـهاـ قـطـيعـةـ إـبـسـتـمـوـلـوـجـيـةـ وـمـنـهـجـيـةـ وـأـنـطـلـوـجـيـةـ مـعـ التـمـاذـجـ التـفـسـيرـيـةـ فـيـ الـدـرـاسـاتـ الـأـمـنـيـةـ جـاءـ بـنـاءـهاـ النـظـريـ-المـفـهـومـاتـيـ فيـ شـكـلـ إـنـقـادـاتـ إـجـتمـاعـيـةـ وـ ثـقـافـيـةـ اـتـخـذـتـ الفـردـ الـوـحـدـةـ الـمـرجـعـيـةـ لـلـتـحلـيلـ، وـضـمانـ الـأـمـنـ يـكـوـنـ بـتـحرـرـ الـإـنـسـانـ مـصـادرـ التـهـديـدـ الـمـخـلـيـةـ وـالـدـولـيـةـ¹ـ وـمـنـحـهـ الـأـسـبـقـيـةـ عـلـىـ الدـوـلـةـ باـعـتـيـارـهـاـ وـجـدـتـ مـنـ أـجـلـهـ.²

المـقارـبةـ النـقـديـةـ جاءـتـ عـبـرـ إـسـهـامـاتـ مـدـرـسـةـ "فـرانـكـفـورـتـ"ـ لـلـدـرـاسـاتـ الـأـمـنـيـةـ Frakfut School وأـبـرـزـ مـفـكـرـيـهاـ جـيـرجـنـ هـاـبـرـمـاسـ T. Adorno وـتـيـودـورـ أـدـورـنـوـ J. Habermas وـماـكـسـ هـورـغـايـمـ M Horkheimer وـهـارـبـرـتـ مـارـكـيزـ R. Cox وـروـبـرتـ كـوـكـسـ H. Marcuse وـمارـكـ هـوفـمانـ³ـ M.Hoffman

¹- مـصـطـفىـ بـخـوشـ، مـرـجـعـ سـاقـ، صـ8.

²- عبدـ النـورـ نـاجـيـ، الـأـبعـادـ غـيرـ عـسـكـرـيـةـ لـلـأـمـنـ فـيـ الـمـوـسـطـ ظـاهـرـةـ الـهـجـرـةـ غـيرـ الـقـانـوـنـيـةـ فـيـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ. مجلـةـ الـعـالـمـ الـإـسـترـاطـيـجيـ، العـدـدـ 5ـ، الـجـزـاـئـرـ: مرـكـزـ الشـعـبـ لـلـدـرـاسـاتـ الـإـسـترـاطـيـجيـةـ، 2008ـ، صـ14ـ.

³- Dario Battistela , Op cit , p531.

1- إعادة مفهمة التهديد

إعادة مفهمة التهديد نتيجة تغيير جدرى في مرجعية التحليل وتوسيع القضايا تطلب إعادة مفهمة الإستراتيجية الأمنية لمعالجة مصادر التهديد الجديدة فالحق الفردى في الوجود الإنساني ذو أولوية على البنيات الاجتماعية والسياسية الأخرى.

2- التحول في مصادر التهديد:

حيث لم يعد التهديد العسكري هو التهديد الوحيد لأمن الدولة بل تعددت أشكال التهديد كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الأقليات، الفقر، التصحر، الهجرة... إلخ عكس المقارب المعاصرة الواقعية التي لا تدرس ما وراء الأشياء وتحاول أن تخاطر الحواجز المصطنعة بواسطة الأدوات الإمبريقية.¹ الدولة يمكن أن تكون من مصادر التهديد المحلي ومصدر تهديد لأمن مواطنيها كما فعل صدام حسين بالأكراد.

3- كيفية مواجهة التهديدات الأمنية:

القوة العسكرية غير صالحة لمواجهة التهديدات الجديدة حسب المقاربة النقدية التي تعالج بالتحرير والانتعاق بعبير كينيث روث Kenneth Roth أي "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مساعها للمضي قدماً في اتجاه تحسيد خيارها، ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد ونقص التعليم في النتيجة فإن الأمن النقطي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية والجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة السرية... إلخ."² من خلال تحقيق معايير العدالة، تكريس قيم الحرية والتعجيل بالتنمية.

2- مقاربة الأمن الإنساني:

تعد مقاربة الأمن الإنساني إحدى المقارب المعاصرة النابعة عن النظرية الكوسنوبوليتانية الكونية، ومعرفياً ومضاميناً تعد تعبير فعلى عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار والتهديدات التي رسمت مستقبل نظام عالمي مع تنامي الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.³

ترتکز مقاربة الأمن الإنساني على عنصر الفرد الإنسان وصون الكرامة البشرية والحفاظ على البقاء الإنساني وفي أي سياسة أمنية الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فالتهديدات قد تبرز

¹- عبد السنار قاسم، نظرية أمن فلسطينية. د. س. جامعة السماح، 2007. ص. 1.

عن موقع: <http://blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-169/file/security29.pdf>

²- Sabina Alkire, a conceptual framework for human security. London, centre for research on inequality, human security and ethnicity, 2003, p2.

<http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf>

³- عبد العليم عبد الصقر، الأمن الإنساني والأمن على البيئة. مجلة المفكر، العدد 5 . جامعة محمد حضر بسكرة، د. س. ن، ص91.

من الداخل وليس من الخارج، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما.¹ وحدث إنقال في مقاربة الأمن الإنساني من فكرة أمنة الدولة إلى أمنة الفرد ليس من خلال الأساليب العسكرية ولكن عبر أساليب التنمية الرشيدة في صورتها العلاجية والإستباقية.²

2-1-القيم الإنسانية المهددة:

أمن الإنسان بالأساس المعدل هو التحرر من التهديد والوقاية من الحاجة بالتعريف الأمي فالأول يغطي التهديدات التي تواجه الإنسان والثاني يشخص الاحتياجات الأساسية والفرد وفق المقاربة الإنسانية مهدد في وجوده وحياته.

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالمنطقة العربية يعرف أمن الإنسان "هو ببساطة التحرر من التهديدات التي تتعرض لها القيمة الأساسية" وتعددت التعريفات الخاصة بتحديد معنى "القيم الأساسية" التي تتعرض للتهديد من الحياة، الحرية والأمن.

2-2-مصادر التهديدات الأمنية الإنسانية:

حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة كما يفترض أنصار المقاربة الواقعية فالدولة أصبحت الآن تواجه أنماط عده من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة وانتشار الإرهاب الدولي، الأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي... إلخ وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا.

وفي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" تم تحديد سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر **globalization with a human face**³ العولمة تمثل في:

-عدم الاستقرار المالي: و المثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا منتصف عام 1997.

¹- أمين هويدي، العسكرية والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديمقراطية. ط1، بيروت: دار الشروق، 1991، ص50.

²- فريدة حمور، أثر التحول في طبيعة التهديدات بعد الحرب الباردة على المفهوم التقليدي للأمن. مداخلة في الملتقى الوطني حول الأمانة في المغرب العربي، جامعة جيجل، 2009.

³ - Taylor Owen, **Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine** . forum du désarmement, 2004, p 18.

- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل: أي عدم وجود عقود أو ضمانات تطبيقية وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

- غياب الأمن الصحي: من حق الفرد أن يكون في مأمن من المرض وسهولة انتقال وحركة الأمراض ففي عام 1997 أصيب 33 مليون شخص بالإيدز.

- غياب الأمن الثقافي: انتقال الأفكار في إتجاه واحد بطريقة غير متكافئة من الشمال إلى الجنوب.

- غياب الأمن الشخصي: من خلال انتشار الجريمة المنظمة التي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيات.

- غياب الأمن البيئي: وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة ذات الآثار خطيرة على البيئة.

- غياب الأمن السياسي والمجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعاً جديداً على التراعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود.

2-3- كيفية مواجهة التهديدات الأمنية الإنسانية:

القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنواع من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر،¹ فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال العقد الماضي تم إنفاق 240 بليون دولار على علاج الإيدز في العالم، وهناك 24 شخصاً يموتون جوحاً كل دقيقة وحدد تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 ² *human development report* سبع أبعاد حرّكة متكاملة:

- أمن اقتصادي: يتحقق أمن الإنسان من خلال التحرر من البطالة والفقر.

- أمن غذائي: يتحقق من خلال التحرر من الجوع.

- أمن صحي: تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض وتمكنه من الحصول على الرعاية الصحية وتحقيقها لجميع أفراد الشعب الواحد.

- أمن بيئي: يتحقق من خلال التعامل الصحيح مع البيئة الطبيعية للإنسان بحيث لا تؤدي إلى إضطرابات بيئية وخلق السياسات والآليات ضمن منطق تسييري عقلاني.

- أمن إجتماعي: يتحقق من خلال سيادة الوفاق ما بين الجماعات المتعددة في المجتمع وإحترام المجتمع لحرية الفرد والتمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية.

¹- the united nations development programme(UNDP), **human development report 1994**. New York : Oxford university Press, 1994, p3.

²- رضا دمدم، قراءة في مفهوم الأمن الإنساني. مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 4، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 18.

-أمن شخصي: يتمكّن الإنسان من تحقيق خصوصياته العقائدية واللغوية والثقافية في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع.

-أمن الفرد في مواجهة الدولة: يتحقق من خلال توقف الدولة عن مصادرة الحقوق المدنية والطبيعية لمواطنيها وإهانة الحقوق الأساسية لهم.¹

فالأمن الإنساني في النهاية هو الحفاظ على الحياة والحرية وضمان الكرامة الإنسانية² والإنتقال من الأمان بواسطة الأسلحة إلى الأمان بالتنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان والحكم الراسد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون في ظل وجود تحديات مشتركة ومترابطة تمس الإنسان³ ويمكن تلخيص المقاربـات الأمـنية التقليـدية والـحديثـة وـمقارـتها وـفقـ مـعـايـرـ طـبـيـعـةـ التـهـدىـدـ الأمـنىـ ومـصـارـدـهـ والـقيـمـ المـهـدـدةـ وـكـيفـيـةـ موـاجـهـةـ هـذـهـ التـهـدىـدـاتـ منـ خـالـلـ الـخدـولـ التـالـيـ:

المقاربـات الأمـنيةـ الإنسـانـيةـ	المقاربـات الأمـنيةـ الجـمـعـيـةـ	المقاربـات الأمـنيةـ الدـوـلـاتـيـةـ	المقاربـاتـ التـهـدىـدـ الأمـنىـ
تعددي يمس الفرد الإنسان في أحد قيمه الأساسية الوجود - الحياة - الحرية - الأمان والكرامة الإنسانية ويكون التهديد غير مرئي.	تشكله المعايير الجماعية والموبيات الاجتماعية التي تجسدـها مختلف الإثنيـاتـ وـالـتـهـدىـدـ يـكـوـنـ لـلـمـجـمـعـ بـدـلـ الدـوـلـةـ مشـخـصـ فـيـ صـرـاعـ الجـمـاعـاتـ المـخـتـلـفـةـ عـرـقـيـاـ،ـ دـيـنـيـاـ،ـ ثـقـافـيـاـ...ـ إـلـخـ حسبـ مـقارـبةـ الـوـاقـعـيـةـ الـإـثـنـيـةـ وـالـأـمـنـ الـجـمـعـيـةـ. تحديـ هوـيـاتـ تـرـتـكـ طـبـيـعـتـهـ عـلـىـ عـنـصـرـ الـهـوـيـةـ	عـسـكـرـيـ حـسـبـ المـقـارـبـةـ الـوـاقـعـيـةـ. عـسـكـرـيـ إـقـصـادـيـ كـالـأـرـمـاتـ الـإـقـصـادـيـةـ وـالـتـدـهـورـ الـإـجـمـاعـيـ،ـ يـهـتـمـ عـصـالـخـ الـدـوـلـةـ الـمـنـافـسـةـ باـسـتـمـارـ منـ أـجـلـ القـوـةـ حـسـبـ المـقـارـبـةـ الـوـاقـعـيـةـ الـجـدـيـدـةـ. التـهـدىـدـ جـمـاعـيـ حـسـبـ مـقارـبـةـ الـأـمـنـ الـجـمـاعـيـ وـنـتـيـجـةـ دـكـتـاتـورـيـةـ النـظـمـ حـسـبـ	طـبـيـعـةـ التـهـدىـدـ

¹ عبد الور بن عتبر، بعد المتوسط للأمن الجزائري الجزائري أوروبا والخلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطاعة والنشر والتوزيع، 2005 ص 29.

² -Edward Newman, human security and conflict.human security journal, issue 3, february 2007,p7

http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_full_version.pdf

³- Sverre Lodgaard , la sécurité humaine. manuel pour la pratique de l'éducation aux droits de l'homme avec les jeunes . Paris, conseil de l'Europe. 2006, P407

	identity حسب المقاربة البنائية وينحمل قيمة اقتصادية.	مقاربة السلام الديمغرافي في شقي المقاربة الليبرالية.	
ليس عمديا بالضرورة	عمديا أحيانا وغير عمدي أحيانا أخرى	عمدي	عمدية التهديد
غير محدودة فرد، جماعة منظمة، دولة ظاهرة... الخ	السلطة، المجموعات الأخرى	الدول الأخرى	مصادر التهديد
الفرد الإنسان	المجموعة-الأقلية-	الدولة	الكيان المهدد
البقاء والرفاه	الموية المجموعاتية Group identity	السيادة والقوة	القيم المهددة
عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد حسب جون بوردن	المأزق الاجتماعي حسب باري بوزان	المأزق الأمني	نتيجة التهديد
- التنمية الاقتصادية المستدامة. - تبني معايير الحكم الرشيد. - تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.	- تنسيق وإستخدام وسائل الضغط لإلزام أطراف الراع على الإنفاق. - العدالة التوزيعية من خلال المساواة في توزيع الموارد والفرص.	- القوة العسكرية بشكل منفرد أو جماعي. - التسلح وتوازن القوى وتوظيف القوة الاقتصادية مع الواقعية الجديدة. - مختلف المؤسسات الدولية والتبادل الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية حسب الليبراليين	وسائل مجاهدة التهديدات

الجدول رقم (01): التهديد الأمني في ضوء المقاربـات الأمنية الدولـية والمجتمعـية والإنسـانية

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة: الإطار المعرفي

شهد العالم نهاية سيادة الأمن القومي بفعل التطورات الاقتصادية والتنمية فوق القومي بين الفواعل الدولية في ظل عجز الدولة عن رفع مستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي وضعف حركيات صناعة الاستقرار السياسي والحفاظ على التحاسن الاجتماعي في ظل عولمة التحديات والمخاطر مع بروز مجموعة من المظاهر البنوية والنسقية العابرة للأوطان (الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة السرية، التلوث، الأوبئة... إلخ). مع تسامي حركة العولمة الأمنية والثورة التكنولوجية والإتصالية أفرز تحديات وتحديات تتجاوز حدود الدول وجعلتها ذات قابلية للعطب.

المطلب الأول: التصورات المفاهيمية للتهديدات الأمنية الجديدة

يقول الفيلسوف الفرنسي فولتير Volter "إذا أردت أن تتحدث معي عليك أن تحدد مصلحاتك" والعلوم الاجتماعية تواجه مشكلات منهجية ترتبط بعقل إنتاج المعاني والمفاهيم المؤطرة تكون من القدرة على فهم حرکية الواقع وديناميته والخلق الأممي كبقية الحالات الأخرى له المصطلحات الخاصة به أين لقي فيه مصطلح التهديد الأمني صعوبة في دقة التعريف.

١- مفهوم التهديد الأمني

إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الإقليمية والدولية وإنعكاسها على مفهوم الأمن فتلك التحولات قد أدت إلى تغيرات مماثلة لمصادر التهديد وخلقت إشكالية عدم اليقين وهي إنعدام القدرة على تحديد الدقيق لمفهوم التهديد الأممي.

١-١- التعريف اللغوي والمعجمي والقاموسي للتهديد الأممي:

كلمة التهديد من أصل يوناني $\alpha\piειλή$ ^١ menace يقابلها في الفرنسية menace وفي الإنكليزية threat والتهديد الأممي لها معنيين: - المعنى الأول: كنمه أو فعل تدل على العداء.

- المعنى الثاني: التهديد هو علاقة تشير إلى شيء يجب أن يخشى منه.^٢

معجم اللغة العربية هدد تهدىء أي خوفه وتوعده.^٣

والتهديد الأممي ورد في قاموس le petit Robert هو طريقة يرسم بها الرعب على وجه شخص ما مع

¹- **The dictionary English-Arabic: general and scientific dictionary of language and term.**

1edition, Beirut: dar alkotob, 2004, p741.

²- **Language Arabic.** www.almaany.com/home. php.

³- **Oxford dictionary.** London: univer press, 2006 , p819 .

وجود النية لجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها به.

قاموس أكسفورد: - التهديد الأمني هو إنذار أو تحذير من وجود العديد من الأضرار بنية القتل أو العقاب إذا لم يفعل ما أريد. - شخص أو شيء يشير للخطر على مستقبل الأمان القومي.

collens english dictionary لاروس الصغير: "التهديد الأمني" هو أي حادث أو مواجهة تهدد الأمن وتعرضه للخطر".

لاروس الصغير: "التهديد الأمني هو علامة أو نذير يثير الخوف من وقوع شيء ما (الحرب، الفيضانات...)".

2- التعريف الإصطلاحى:

مصطلح التهديد الأمني يشير إلى المصدر والمعنى لنوع معين من الهجوم تهدى عسكري، تهدى

إرهابي... إلخ.¹

وتقييم التهديدات يساعد على تطوير ووضع تدابير مضادة وإجراءات فعالة ضد أنواع الهجمات ويساعد على تطوير السياسات الأمنية الخاصة وتطبيقاتها بالتوافق.

3- التعريف القانوني:

التهديد الأمني هو الإعلان عن شر يراد إلحاقه بشخص معين من شأنه أن يسبب له اضطراباً معنوياً وقد يكون محركاً موقعاً أو غير موقعاً عليه أو بالصور أو الرموز أو بالكلام.

4- على المستوى التنظيمي الإقليمي والدولي:

-**ميثاق الأمم المتحدة:** ورد مصطلح التهديد ضمن وثيقة التأسيس للأمم المتحدة في مادتها الثانية الفقرة الرابعة تمنع أعضاء المنظمة جميعاً في علاقتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة وإستخدامها ضد سلامه الأرضي والإستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.²

-**الحلف الأطلسي:** في المادة الخامسة من معايدة التأسيس تشير إلى أن أي تهدى بالعدوان على إحدى دول الأعضاء في الحلف يمثل عدواً على بقية الأعضاء وتم تفعيل هذه المادة لشن الحرب على الإرهاب العالمي.

-**ميثاق الاتحاد الإفريقي:** في مادته الرابعة أورد في المبدأ السادس للتأسيس منع استخدام القوة والتهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء.

-**جامعة الدول العربية:** جاء في المادة السادسة في ميثاق جامعة الدول العربية إذا وقع اعتداء على دولة من الدول الأعضاء في الجامعة أو حتى قبل وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالإعتداء أن تطلب إجتماع المجلس.³

¹ -Chad Perrin, **understanding risk, threat, and valuerbility**, july 2009.

<http://www.Dans.org/reading/whitepaper/anditing/over view/threat-risk-assessment>.

² عمر صدوف، أساس الإرهاب الدولي وسر مقاؤنه، مجلة الحقيقة، العدد 2، حراري، دار أخذى لتصنيع والنشر، 2003، ص 18.

³ غالب بن علاء العتيبي، جامعة الدول العربية و حل المنازعات العربية، المسكوك العربية السعودية: جامعة نايف لعلوم الأمنية، 2008، ص 160.

<http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Books/Pages/Books.aspx?BookId=728>

على المستوى التنظيمي ورد التهديد الأمني ضمن مواثيق التأسيس بالمعنى التقليدي بالرجوع إلى تواریخ التأسيس.

1-5- التعريف الإجرائي:

التهديد الأمني ناجم عن إلحاق الأذى والضرر ولا يمكن أن يقاس إلا من خلال الدوافع والقدرة والآثار المترتبة عن التهديد.

2- عناصر ومعايير التهديدات الأمنية:

2-1- عناصر التهديد الأمني:

- الفعل أو السلوك المادي للتهديد: يمكن أن يكون التهديد مباشر للفرد المستهدف أو غير مباشر أي غير مرتقي.
- درجة التهديد: هي درجة تقريبية تتراوح بين 4 مستويات (طبيعية، متوسطة، مرتفعة، خطيرة) تختلف حسب المخاطر الأمنية.

- القصد الجرمي من التهديد.
- تحليل التهديد: تهديد أي شيء من شأنه أن يسهم في التدمير والعبث بأي مجال يرتبط بالعنصر البشري.

2-2- معايير التهديدات الأمنية فحسب ديفيد س.ب David S b هي:

- موضوع التهديد.
- البعد الزمني والجغرافي للتهديد.
- احتمال وقوع التهديد وتجسيده في الواقع.
- الأسس الثقافية والتاريخية للتهديد.¹

3- التهديدات الأمنية الجديدة:

تطور مفهوم التهديد الأمني من مفهوم عسكري مادي مسلح في غزو مسلح أو صراع بين الدول ارتساما لقوة تستخدم إكراها أو قسرا إلى تهديد غير مرئي ناتج من مصادر عدة غير محددة وغير عسكرية² في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأصبح الحديث عن التهديد كحرکة مخاطر *dynamique des risques* انتقلت من منطق ارتباطها بالتاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا إلى منطق العولمة.

مصطلح التهديد يرتبط أساسا بمرحلة الحرب الباردة توصيفا للشخص الإيديولوجي السوفيتي لينتقل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لتوصيف التهديدات غير العسكرية أو الجديدة هي التهديدات الحقيقة للأمن حسب روفر

¹ عمر بوزور، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة الماء والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة. مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، جويلية 2004، ص 176.

² صالح زبياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تامي تغيرات العولمة. مجلة المفكر، العدد 5، جامعة محمد خضر سكرة، دس ن، ص 289.

Rover لتميزها بظواهر عابرة للأوطان تمتاز بشموليتها وتنسب إلى شبكات، تعددية المحاطر والأشكال وهلاميتها من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة، المحرقة السرية ، الأزمات الغذائية والبيئية... إلخ.

3-1-إضفاء صفة الجديدة على التهديدات الأمنية: اصطلاح على تسميتها التهديدات الأمنية الجديدة وإضفاء صفة الجديدة كإشارة للتغيير في طبيعة التهديدات ويرفض بعض الأكاديميين صفة الجدة على اعتبار أن التهديدات قديمة قدم العالم لكن النظرة إليها تغيرت في العقود الأخيرة.¹ ومصطلح الجديدة لا يصلح ليطلق على التهديدات الأمنية حيث لا زالت الحروب التقليدية قائمة وتمثل تهديد على الدوام حال الحرب على العراق ومع استمرار إحتمالية قيامها أي الراعات الكامنة وكنموذج الزراع الهند وباكستان وبين الصين وتايوان والكوربيتين.

والجديدة هو وصف معياري استعمل إستعمالاً زمانياً ويقصد به الفترة الزمنية في أعقاب سقوط الإتحاد السوفيتي وتمس هذه التهديدات حسب كراز في روفر، ديفيد دومينيك وسامويل هنتغتون Dominic and Samuel Huntington Krasfi Rover, David الجنوب.

3-أشكال التهديدات الأمنية الجديدة:

-**التهديد الموضوعي:** في حالة وقوع الزراع المسلح أي الملموس من الأعمال.

-**التهديد الذائي:** هي توقع أو خشية وقوع هجوم ما² أي توقعات غير ملموسة في الواقع وهو بالمفاهيم البنائية "رسم البناء"، فما عدا الدبابات التي تختار الحدود لا يجد إلا قليلاً جداً من التهديدات الموضوعية".

3-صور التهديدات الأمنية الجديدة:

يختلف إدراك الدول في تقدير التهديد الأمني الجديد ويتحدد عدة صور تؤدي إلى ما هو أبعد من دول تشن حروباً عدوانية بل التهديدات تأتي من جهات مختلفة من جانب دول وغير تابعة لدولة ما.³ وتأخذ الصور التالية:

- تتجسد في صورة فرد من خلال العنصر الإرهابي المخروم سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً ويتجسد التهديد من خلال الإجرام أو المشاركة في الثورات أو العنف في الشوارع.
- تتجسد في صورة جماعة إرهابية، أو أقلية، إثنية تعاني سوء التوزيع .

¹- عمر بغوز، مرجع سابق، ص 178.

²- غي هرميه وبادي براند، معجم السياسة والمؤسسات السياسية. ترجمة: هيثم اللمع، ط 2، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2005 ، ص 77.

³- جوزيف س ناي، قامين عالم أكثر أماناً. ترجمة: ميسة كامل، بروجكت سديكت، ديسمبر، 2004.

-تجسد في صورة الدولة تكون عاجزة سياسياً وأمنياً وتشكل تهديداً لمواطنيها باعتبارها تملك قوة إلحاد الضرر أكبر من باقي القوى الأخرى، مثل الدولة البوليسية أو العاجزة أو الفاشلة من جهة¹، كما يمكن للدولة أن تورط بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال حماية مهرب المخدرات أو دعم الإرهابيين.² يقول قور بريدج وأيونز Cor Bridge and Agnen المناطق العينية - المناطق الفقيرة- وهو ما يجعل الفرد يتعرض للتهديد".

-تجسد في صورة ظاهرة تحدد كل مستويات التحليل الفرد، الجماعة، الدولة نموذج الظاهرة الإرهابية أو الجريمة المنظمة، المحرقة السرية، ... إلخ.³

3-4- خصائص التهديدات الأمنية الجديدة:

التغير في طبيعة التهديدات يخلق ديناميكية في الخصائص المرتبطة بها والتمثلة في:

- التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تمتد إلى حدود ومصدر التهديد نفسه فالنظام العراقي شكل هديداً للأمن القومي الأمريكي رغم بعد حدوده جغرافياً، فالتهديدات الجديدة هي جيل جديد من التهديدات دون قاعدة واضحة الحدود أي لا تتوفر على قاعدة ترابية⁴ وهو ما يعني إحداث تغيرات منهجية التي يستند عليها في معالجته لتهديداته ومخاطرها.⁵

-أي مُهَدَّدٌ يتحول إلى تحدٍ فما هو مُهَدَّدٌ يخلق ردة فعل بصورة إيجابية أو سلبية.

-التهديدات لم تعد عسكرية إنما تمثل تشكيلة واسعة من الإرهاب والجريمة المنظمة وأسلحة الدمار الشامل والأزمات الغذائية والبيئية...إلا وتحدد كل الدول والمجتمعات ولو بدرجات متفاوتة وهو ما أنتج عولمة التهديدات.

-هناك إجماع بشأن الطبيعة الدقيقة للتهديدات الأمنية الجديدة ونطاقها وبخاصة أسبابها وكيفية التعامل معها، وثمة

تفاهم مشترك ناشئ عن عناصر ملحوظة في الأسلحة الجديدة.

- إدراك متزايد لعدم فاعلية الوسائل العسكرية وعدم صلاحيتها للتعامل مع الكثير من التهديدات الأمنية الحالية.

¹ - حمال الدين بوزغاية، مرجع سابق، ص 110.

² - عمر بغزو، مرجع سابق، 182.

³ جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني. مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 6، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 9.

⁴ عبد النور بن عتّر، وأخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة إستشرافية وموقع العالم الإسلامي. قطر: مركز الجزيرة للدراسات 32، 2009.

٥- مصطفى علوى، مرجع سابق، ص ٦.

⁶ إيزابيث سكوتونر، تمويل الأمن في سياق عالمي . الكتاب السنوي للسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ط١، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 428.

- إدراك متزايد لعدم فاعلية الوسائل العسكرية وعدم صلاحيتها في التعامل مع الكثير من التهديدات الأمنية الحالية.

- تمتاز بالتعقيد والتشابك والتنوع وفكرة التزامن والتواتر المتواصل ما يجعل التنبؤ بمحدوتها وتطورها ونوعيتها أمراً

صعباً ويطلب إمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها.¹

التهديدات الأمنية الجديدة تحديات مشتركة للأمن العالمي وتمتاز بالترابطية، مختلفة من حيث المظهر

والشكل لكنها تشتراك من حيث تأثيرها فإن دلاع الحروب الأهلية يمثل تربة خصبة وملجأً أمراً لمنظمات الجريمة

المنظمة والجماعات الإرهابية ومصدر تدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية.

4- التهديدات الأمنية والمفاهيم ذات الصلة:

نظراً للطابع الإحتمالي للتهديد الأمني يميل للإلتباس بمفهوم الخطر وقلة المناعة وكل متغير له أسبابه الخاصة

ومنطلقاته.

4-1- الخطر: التهديد يكون بين الحقيقة والإحتمال والخطر أكثر غموضاً لعسر الإحاطة به وهو يشير إلى

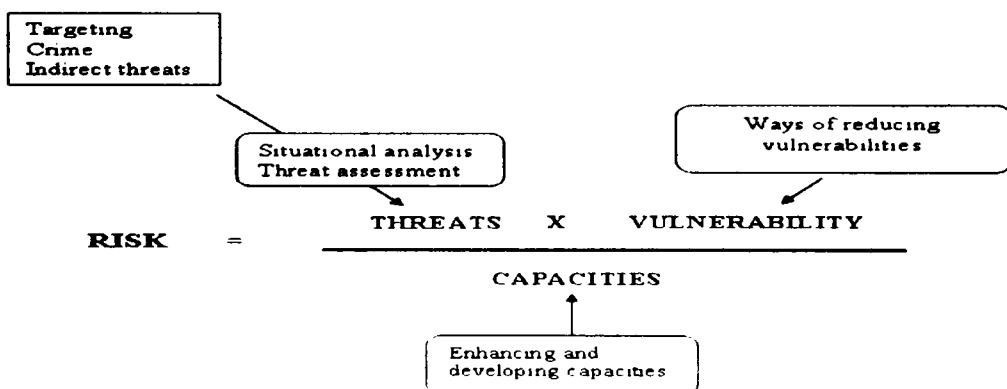
إحتمال وجود إستهداف من هجوم معطى، ويتشكل الخطر في إتحاد الصدفة مع قلة المناعة فعدم توقع الصدف

شرط أساسى لوجود الخطر وهو مهدد محتمل الواقع وإمكانية التنبؤ به تأرجح بين الزيادة والنقصان وتقيمه

يكون متغيراً لتعلقه بأمر محتمل، وإدراك الخطر مختلف مع اختلاف الزمان والمكان والثقافات وتقيم الأخطار هدفه

تحديد أهم التغرات والإختراقات الأمنية المحتملة وتحليلها يساعد على وضع ميزانية ملائمة من حيث المال أو من

حيث الوقت.²



الشكل رقم (01): مفهوم الخطر وعلاقته بالتهديد الأمني

source: Chad Perrin, *understanding risk, threat, and valuerbility*, july 2009.

<http://www.Dans.org/reading/whitepaper/anditing/over view/threat-risk-assessment>.

¹- محمد خليل، الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية. مجلة السياسة الدولية، العدد 146، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2001، ص 215.

²- Chad Perrin, op cit.

4-2-قلة المعاة: وهو إمكانية العطب وكل ما يمكن أن يتضرر من صدفة من الصدف، أو يصيب أذى من أي عارض وقاموس لاروس يعرفه : "كل ما هو كفيف بأن يهاجم" فالدول يمكنها تقليل قابليتها للعطب في مواجهة التهديدات العسكرية بتحسين النظم العسكرية، لكن تقنيا لا يمكن التنبؤ بعدم مناعتها من مواجهة التهديدات الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة كما حدث في 11 من سبتمبر 2001 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فالعدو ليس الدول ولكن باللغة الإستراتيجية هو فاعل غير المتساوق وحسب دومينيك دافيد Dominic david قلة المعاة لدى المجتمعات المتطرفة تنمو بصورة أسرع من نمو الوسائل التقنية لمواجهته.

فالفهم الصحيح لهذه المصطلحات الثلاث يساعد على وضع سياسات ملائمة للمواجهة في الواقع.

المطلب الثاني: مستويات ومعايير التهديدات الأمنية الجديدة

يختلف منظرو الدراسات الأمنية حول معايير تصنيف مستويات التهديدات الأمنية، فعموماً موضوع التهديد أو جب معرفة مكوناته وقسم إلى خمس مستويات تُحدِّد فعلي، تُحدِّد ممكِن، تُحدِّد محتمل، وأضيف لها التهديد الكامن والتهدِّد الوشيك وفق معيار وجوده ودرجة تأثيره.

1-مستويات التهديدات الأمنية الجديدة:

1-1-مستوى التهدِّد فعلي: هي تعرض الدولة لخطر داهم شرطه الأساسي أن يكون ملموساً نتيجةً لاستخدام إمكانات القوة العسكرية بالفعل أو التهدِّد الجاد بإستخدامها في المستقبل كالقيام باختراق العدو للحدود البرية للدولة أو بدايةً شن مواجهات عسكرية حتى داخل الدولة من خلال الصراع بين المجموعات العرقية أو بين السلطة والمجموعات المجتمعية المتمردة حال نموذجي الصومال والسودان وصفة الملموسة تبرز كذلك مع الواقع الآني للتهدِّدات الإرهابية و مختلف العمليات التي تشنها على المراكز الحيوية للدول المركزية في النظام الدولي أو التهدِّدات الصحية حال إنفلونزا الطيور والفعالية تبرز من خلال الكميات المرتفعة لحجم الأدوية التي تم تسويقها في العالم خلال فترة وجيزة وهذا المستوى مرتبط بعنصر التأثير أين تكون التهدِّدات جلية للعيان وتجسد تهدِّداً فعلياً.

1-2-مستوى التهدِّد الممكِن: وهي التهدِّدات التي لا يوجد لها أي مظاهر في المرحلة الآنية، والقراءة تكون مبنية على الإحتمالية أي إحتمال ظهورها مستقبلاً وبالتالي إمكانية تحول هذه التهدِّدات الممكِنة إلى حرب فعلية خاصة في حالة بداية بروز التحضيرات والشروط الملائمة لذلك من خلال الجيوش وتجهيز العتاد وكل العمليات المؤشرة لبدايات الحروب أو زيادات حرس الحدود وتطوير آليات المناوبات الرقابية الليلية على الحدود البرية والبحرية ومثال ذلك الجزائر في مرحلة الثورة الليبية والأزمة المالية منعاً لـإختراق الحدودي من الجماعات الإرهابية

المتطرفة من جهة ومنعاً لموحات المحررة غير الشرعية وعمليات التهريب للأسلحة والمحدرات على طول الحدود الجزائرية فمستوى التهديد الممكن يحدد أيضاً بالنظر للمعطيات الإقليمية والدولية.

1-3-مستوى التهديد المحتمل: هي وجود الأسباب الحقيقة لعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع ويختلف هذا المستوى عن السابق أن البيئة الأمنية والشروط واضحة من البداية لكن لم تصل إلى مرحلة التهديد الفعلي وهذا يبقى خاضع لإدراكات صناع القرار وهنا يبرز عنصر الأمانة في طابعه التوظيفي من خلال جعل صناع القرار لقضية ما على أنها أمنية تحتاج لمعالجة خاصة بعيداً عن الترسانة القانونية العادلة.

1-4-مستوى التهديد الكامن: وجود أسباب الخلاف بين دولتين أو أكثر حال التموج الهندي الباكستاني حول منطقة كشمير، أو بين مجموعتين عرقيتين حال الموزو والتواتسي في رواندا وبوروندي أو بين النظام ومجموعة عرقية تموج النظام النيجيري وتنظيم التوارق وبين النظام والمجموعات الإرهابية لكن دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح وإمكانية الشوب واردة وتموج ذلك بروز التهديد بعد مرحلة مصالحة وعقد اتفاق بين النظام وبمجموعة إرهابية بعد القضاء على رموزها فبقاء عناصر صغيرة من التنظيم الإرهابي مؤشر مستقبلٍ ومقاربة واردة على إمكانية جديدة لتهديد النظام في الدولة.

1-5-مستوى التهديد الوشيك: المصطلح أُستخدم لأول مرة في مفاوضات webester ashburton في 1842 مع المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية بدءاً من قضية كارولين 1827 حين تم إرسال سفينة حربية أمريكية فوق شلالات نياغرا ووافقت ويستر أن تهدى وشيك من شأنه أن يبرر هذا الهجوم.

العديد من الدول تعتمد على التهديد الوشيك لترير العمل العسكري كالحصار الأمريكي لكوريا في أزمة الصواريخ 1962 ذلك أن وجود صواريخ الاتحاد السوفيتي في جزيرة بكوريا يعتبر تهديد وشيك الوقوع على الأرض الأمريكية، بين العرب وإسرائيل في حرب الستة أيام 1967، في 1981 مع المخوم على مفاعل تموز في العراق وفي الحرب الأمريكية على العراق 2003 حين اعتبر امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو إمكانية حيازها من العراق يعتبر تهديد وشيك للولايات المتحدة الأمريكية ضمن خاصية لا قاعدة ترائية للتهديدات الجديدة ومصدرها في وجود التهديد نفسه رغم بعده الجغرافي.¹

يقول ميشال كونديسوس مدير عام سابق لصندوق النقد الدولي "أن الفقر تهدى وشيك الوقوع بالنسبة للعالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر شكلت تهديد وشيك بالنسبة لوكالة الاستخبارات المركزية".

¹- عمر بغزو، مرجع سابق، 184.

2- العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن:

- طبيعة التهديد: ويقصد به نوعه وأبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

- مكان التهديد: إتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي سواء مباشر أو غير مباشر ومدى إنتشاره في الدول.

- زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى إستمراريته -مؤقت، مستمر- .

- درجة التهديد: قوته وخطورته حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

- تعبئة الموارد: ترتبط بمحمله وخطورته ومدى كفائته، الأمر الذي يتم على ضوئه إتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد، والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.¹

المطلب الثالث: المصادر النسقية للتهديدات الأمنية الجديدة

يقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الابجادي داخل النسق السياسي -النسق العالمي والنسق الفرعي- أو نقاط التماس بينها، والتهديدات الأمنية ذات الطبيعة النسقية تمثل في التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة بأشكالها المخدرات وتجارة الأسلحة وتجارة البشر وتهريب الأعضاء والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال.

1- الظاهرة الإرهابية:

1-1- التهديدات الإرهابية: مقاربة في النشأة والدلالة

الإرهاب^{*} الدولي ظاهرة كونية، وبشهادة إجماع يحتل الصدارة في سلم التهديدات الجديدة للأمن القومي في المقابل لا يوجد تعريف جامع ومانع لظاهرة الإرهاب، ذلك أن مشكل التعريف ليس إستيمولوجي بقدر ما هو مشكل سياسي² بسبب اختلاف المصالح وصراع الإرادات وتباین الأيديولوجيات وتناقض القيم، مع هذا اتفق الجميع على أنه (عدم توجيه العنف على المدنيين وعدم استخدام الوسائل والأدوات غير المشروعة كمبدأ) ويشكل الإرهاب تهديداً حقيقياً لأمن الدولة والإنسان في الوقت الراهن وأمن العالم واستقراره لطبيعته الهمامية واعتماده شبكات تخترق الحدود القطرية التقليدية.

¹- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه، وتجديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 الكويت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008، ص 30.

* معانٍ مصطلح أرهاب إرهاباً استعمل في 6 مواضع في القرآن الكريم سورة الحشر "لأنتم أشد رهبة"، وسورة القصص "واضم إليك جناحك من الرهبة" وسورة الأنبياء "ويدعونا رغباً ورهباً" والأنفال "ترهبون به عدو الله وعدوكم"، وسورة الأعراف "واسترهبونهم" وسورة البقرة "وليامي فارهبون".

²- محمد سلا، زمن العولمة في ما وراء الوهم. ط 1، المغرب: دار توفال للنشر، 2006، ص 88.

1-1-1-المدخل اللغوي: الإرهاب لم يرد في المعاجم العربية الأصلية إلا كاستفاق عبر فعل أرْهَبَ، يُرْهِبُ إِرْهَابًا وَتَرْهِيْبًا¹ في لسان العرب ورد بمعنى التحريف ونشر الرعب والفزع² وهو لا يشير إلى مصدر الخطر، ولا يصف طبيعته لكن يشير إلى نتيجته وهي التحريف³ مشتقة من الكلمة terror ترجع في أصلها إلى الكلمة اللاتинية *ters* والمعاجم الفرنسية ترى كلمة *terrorisme* تدل على سياسة الرعب لسنوات الثورة الفرنسية واستعمل لأول مرة في 1798 في قاموس الأكاديمية الفرنسية معرفا بالفزع الذي ينتشر في الأنظمة المستبدة بعد ما حدث في عهد روبيسبر ومصطلح الإرهاب هو من يلجأ للإرهاب لإقامة سلطته.⁴

1-1-2-المدخل الإصطلاحي: الإرهاب كلمة قديمة في أدبيات الفكر السياسي والإجتماعي والإنساني استعملت في كتابات المفكرين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و يتميز المفهوم بعموميته وخلوه من المضمون وإمكانية إستعماله في ظروف متباعدة فالمواقف السياسية والإدبلوجية تحدد معنى الإرهاب.⁵

الموسوعة السياسية اعتمدت التعريف الذي تناه جورج لافو George Laffo على أنه "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتغريب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الم هيئات والمؤسسات".⁶

موسوعة encarta هو إستعمال العنف أو التهديد بإستعمال العنف من أجل إحداث جو من الذعر من أنس معين يستهدف بجموعات إثنية أو دينية أو حكومات أو أحزابا سياسية أو غيرها".⁷

مجلس حقوق الإنسان يعرف الإرهاب على أنه "عمل أو محاولة للقيام بعمل يهدف إلى التسبب في وفاة أو في إصابات بدنية خطيرة لواحد أو أكثر من عامة السكان أو ينطوي على عنف جسدي مميت أو خطير ضد واحد أو أكثر من العامة لإثارة حالة من الرعب أو إرغام حكومة ما أو منظمة دولية على القيام بفعل ما أو الامتناع عن فعل ما".⁸

¹-عبد الله بن محمد العمرو، أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية: رؤية ثقافية، المملكة العربية السعودية: قسم الثقافة الإسلامية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004، ص.4.

²- محمد الطبي، من أجل نظرية معرفية للإرهاب، ط1، الجزائر: دار ابن الدّم للنشر والتوزيع، 2008، ص.39.

³- داودد البارز، مدخل في العلوم السياسية إطلاالة على التوبيخ والتسيير، ط1، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، 2007، ص.216.

⁴- مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، الدورة السادسة عشرة، ديسمبر 2010، ص.25.

⁵- عدنان سليمان الأحمد، عدنان أخلاقي، قضايا معاصرة، ط1، الأردن: دار وائل للنشر، 2005، ص.155.

⁶- عدنان خبب أبو سرحان، الحرب الأنجلوأمريكية، ط1، سوريا: مؤسسة رسالات لطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص.36.

⁷- حسن بن إدريس عزوزي، قضايا الإرهاب والعنف والتطهير في ميزان القرآن والسنة، مجلة الأمن والحياة، العدد 274، المملكة العربية السعودية: جامعة تايفل للعلوم الأمريكية، 1996، ص.36.

⁸- وضاح ريفون، المعجم السياسي، ط3، الأردن: دار أسامة للمشرق النقلي، 2006، ص.20.

يعرف هابرماس، وريمون أرون Habermas ، Raymond Aron الإرهاب علامة مرضية في منظومات الحديثة أما كارل دوتش Karl Deutsch "الإرهاب هو تكتيك يستخدم سلوكاً أو تهديداً بالعنف ضد الأفراد أو الجماعات لتغيير مخارج بعض العمليات السياسية".¹

في الدراسة التي قام بها الهولنديان أليكس شميد وألبرت يونغمان Alex Schmid, Albert Yougman تناولت 109 تعريف للإرهاب، لاحظ الباحثان أن العنف هو العنصر المشترك في 83% من الحالات أما المدف السياسي فيشكل 65% والتخويف والترهيب 51% ولا يختلف هذا عن تعريف بوش الأب سياسياً للإرهاب في العام 1986 بالقول "هو الاستعمال غير الشرعي أو التهديد بالعنف ضد الأشخاص والممتلكات لخدمة أغراض سياسية أو اجتماعية".²

جاك شيراك عرفه "الإرهاب هو الحرب"، أما نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي "الإرهاب هو الإقدام عمداً وبصورة منتظمة على إرتكاب جرائم قتل الأبرياء وتعرضهم للخطر وذلك لبث الخوف من أجل غaiات سياسية".

1-1-3-المدخل القانوني: الإرهاب من الناحية القانونية يتضمن كل السلوكات الخارجية عن القانون هدف تخويف الناس لتحقيق أهداف سياسية أو عرقية أو إيديولوجية.

-**التشريع الجزائري في المرسوم التشريعي 92/03** "كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية واستقرار المؤسسات بعد عملاً إرهابياً".

-**التشريع الفرنسي:** "الإرهاب هو حرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي هدف إثارة الإضطراب الخطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب".

الاهتمام القانوني الدولي يعود إلى 1934 بطلب فرنسا من عصبة الأمم إلى اتفاق دولي لمعاقبة الجرائم بعد مقتل الملك ألكسندر الأول ملك يوغسلافيا ووزير خارجية فرنسا لويس بارتو وتم تعيين لجنة لدراسة معاهدة للعقاب بالنشاط الإرهابي.³

-**المادة 21 من الاتفاقية المتعلقة بجرائم الإرهاب بجينيف 1937** "إن الأفعال الإرهابية التي تشمل الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة عندما يكون هدفها إحداث رعب عند أشخاص أو جماعات معينة أو عند الجمهور هي أعمال إرهابية ولابد أن تتوفر فيها الزمان المادي والمعنوي".

¹ - هشام الأقداحي، مرجع سابق، ص 111.

² - مجمع الفقه الإسلامي، الإرهاب والسلام. ط 1، لدار: الكتب العلمية، 2007، ص 14.

³ - حسن طواه، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر الجزائر نموذجاً. ط 1، الأردن: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2005، ص 18.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: "إنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بوعنه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو توزيعه بإيدائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأموال العامة أو الخاصة واحتلاها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر".¹

على مستوى القانون الدولي لا يوجد تعريف موحد للإرهاب لكن يوجد إتفاق على نقطتين:

-تصنيف الإرهاب ضمن الأعمال غير المشروعة.

-إرساء مبادئ التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة.²

التعريف الإجرائي: من خلال هذه التعريفات يتبيّن لنا أن مفهوم الإرهاب هو مفهوم قيمي معياري concept normative وهو كل استخدام للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل قسري وغير مشروع، خلق حالة من الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير على فرد أو السيطرة عليه، أو على مجموعة أفراد أو على المجتمع كله، وصولاً إلى هدف معين والقائم بالعنف قد يكون فرداً أو مجموعة أو دولة.

2-1- التهديدات الإرهابية: مدخل في التطور والأشكال والتفسير

2-1-1- العوامل المؤثرة في تطور الظاهرة الإرهابية:

محاكم التفتيش: مارست محاكم التفتيش العنف من منطلقات دينية، بدعوى الرقابة على العقيدة، وهي فكرة ابتدعها الكنيسة الرومانية، في أوائل القرن الثالث عشر، وتكررت محاكم التفتيش عقب إكتشاف القارة الأمريكية وظهر الصراع العنيف بين السكان الأصليين - الهندوسيون - وبين المهاجرين.

الثورة الفرنسية: مع 1789 تبني سان جينس الإرهاب مذهبًا وعقيدة تحت شعار الحكم بالحديد والنار ومع روبسبيير "الإرهاب ضرورة فرضتها مبادئ الديمقراطية".

الإرهاب عند الفوضويين: المذهب الفوضوي يرى بالتحرر المطلق للإنسان من كل قيد وبرز في أواخر القرن التاسع عشر وعمل أنصاره على قتل بعض الحكام ليثبتوا أنفسهم عند الحكام القادمين وهو إعلان الحرب على السلطة ويرفض باكونين الروسي كل تشريع أو سلطة وجوزيف برودون Joseph Brouthone وجد حكم الإنسان للأخر هو إستبعاد يقول: "كل من يضع يده على ليحكمني إنما هو مجرم وطاغية".

الثورة الروسية: قبل الثورة الروسية كان الفوضويون والعدميين يمارسون العنف ولبنين صاحب عقيدة ثورية واستهدف النظام القيصري ودعى تروتسكي إلى الإنقاص من قتلوا العمال من الرعيل الأول للماركسيين ولم ينته

¹- أحمد سعيد، قاموس المصطلحات السياسية. ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص29.

²- أمال يوسف، عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2008، ص3.

الإرهاب الماركسي بقيام الثورة 1917 وتحول من إرهاب الضعفاء الحكومين إلى إرهاب الأقوياء من في السلطة مع جهاز التشيك.

1-2-2-أشكال وصور الظاهرة الإرهابية:

-إرهاب الدولة: وذلك عندما تختلف المبادئ الأساسية والأحكام المستقرة في القانون الدولي. بما في ذلك أحكام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.¹

-الإرهاب العنصري: نتيجة عوامل التعصب الديني والعرقي والمذهلي ما بين فئات المجتمع وأخذ هذا الإرهاب شكلاً منظماً في حروب الإبادة ضد المنهود الحمر، وعصابات الهولوكست ضد الرنوج.

-الإرهاب السياسي: كثيراً ما تشتراك مصالح الساسة مع مصالح الجريمة المنظمة عبر قتل العديد من رؤساء كجون كينيدي، وأنور السادات 1981.²

-إرهاب الأفراد: القائمين بعمل إرهابي مباشر بعض النظر عن قوانين بلدانهم.

1-2-3-مداخل لتفسير السلوك الإرهابي:

-المداخل التقليدية:

❖ **المدخل الطبيعي:** يرجع الإرهاب لأسباب بيولوجية أي الطبيعة الفيزيائية للإنسان³ ويؤيد هذا الإتجاه مارغريت ميد، بيتر كوبر، فيرنر ليفي Margaret Mead, Peter Cooper, Fernas Liffi

❖ **المدخل السوسيولوجي:** نتيجة الأوضاع الاجتماعية فالفقر والحرمان والتهميش والظروف الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع المتancock ولد الفهم الموضوعي للظاهرة.⁴ ففحيرات بومباي في الهند وفي باريس، ليسون ومارسيليا نتيجة الشعور بالإحباط ويعتقد مرتكبو الإرهاب بمشروعيته.⁵

❖ **المدخل الاقتصادي:** للإرهاب أساساً اقتصادياً قوياً فعدالة النظام الاقتصادي الدولي ومظاهر الاستغلال للموارد سبب أساسى للإرهاب هو ما يراه فيانشيسلاف تيسكين F. Titskine⁶.

¹- حسين عبد الخالق، دور رجال الدين المسلمين في الإرهاب. الحوار المتعدد، العدد 952، 2004.

عن موقع: <http://www.dr-abumatar.net/boeken/boek-11september/17.htm>

²- غي هرميه وبتراند بادي وآخرون، مرجع سانق، ص43.

³- رودولف جولياني، جون إدواردز، السياسة الخارجية الأمريكية جمهورية ديمقراطية ط1، العدد 72، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008، ص30.

⁴- عبد الله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والإقسام في المجتمع العربي المعاصر. ط1، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2008 ص97.

⁵- أحمد زايد، العنف المفهوم والأبعاد والعوامل. مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 2، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية فبراير 2005، ص16.

⁶- صالح جليل، الإرهاب الدولي مفهومه وأسسه. مجلة الحقيقة، العدد 2، الجزائر: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص12.

-المداخل الحديثة:

❖ مدخل تعدد العوامل: وينطلق هذا المدخل من كون السلوك الإرهابي هو نتيجة لظاهر مجموعه من العوامل: النفسية، الاقتصادية الاجتماعية، السياسية وأسباب الثورات والعنف السياسي على المستوى الدولي هي نفسها أسباب الإرهاب والتي تشمل الصراع العرقي والديني والإيديولوجي والفقر وضعف الحكومات وجميع هذه العوامل تنطلق من تعدد السبب في حدوث الظاهرة الإرهابية.¹

❖ المدخل السياسي: وينطلق هذا المدخل من كون الإرهاب هو نتيجة لإرهاصات دولية وعوامل محلية، وهو نتيجة لفكرة منحرف تبنيه قيادات فكرية وتحرك المشاعر نحو السلوك الإرهابي² ودوليا يبرز نتيجة الالتوازن في النظام الدولي.³

❖ المدخل التنظيمي: ينطلق من رؤية الإرهاب باعتباره سلوكا عقلانيا تتحذه الجماعة بشكل جماعي وليس سلوكا فرديا أن الإرهاب هو سلوك مخطط من قبل الجماعة.⁴

-3-الإرهاب والمفاهيم ذات الصلة:

يتم الخلط بين مفهوم الإرهاب ومفاهيم أخرى سواء كانت أفعال غير مشروعة متعلقة بالجريمة المنظمة أو مشروعة كالكفاح من أجل تحقيق المصير ودخل في لبس دلالي وإيديولوجي مع مفاهيم كالتعصب، التطرف العنف، الأصولية والجهاد.

1-3-1-التعصب: هو إتجاه نفسي حامد مشحون إنفعالا أو عقيدة أو حكم مسبق ضد جماعة أو موضوع ولا يقوم على سند.⁵ والتعصب صفة لازمة للفعل الإرهابي.

1-3-2-التطرف: هو البعد عن الوسط والشدة أو الإفراط في موقف معين وهو الغلو نق Isaضا للتسامح والمرونة والخروج عن القواعد الفكرية والقيم السلوكية التي يرتضيها المجتمع، وهو ليس مفهوم عقلي مجرد إنما وصف معياري، ومن صور التطرف: التطرف الفكري، التطرف الديني والتطرف السياسي والتعصب هو أهم مظاهر التطرف وتشكل القيم الثقافية في المجتمع وطبيعة النظام السياسي، الموروث التاريخي والأوضاع الاقتصادية وأزمة

¹- محمد الصالح دمري، مقاربة حول حقوق الإنسان والدولة والإرهاب. مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، الجزائر: منشورات مجلس الأمة 2004، ص43.

²- محمد توهيل أبو هنطر، علم الاجتماع قضايا العنف وال الحرب والسلام. ط1، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص76.

³- محمد حاب الله عمارة، مدخل إلى العلوم السياسية إطلاع على التسويق والتسلخ. دط، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، 2007، 242.

⁴- عبد الله عبد العزيز يوسف، الأنماط الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف. دط، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006، ص101.

⁵- أحمد نعمن، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي: لماذا وكيف؟. ط2، الجزائر : شركة دار الأمة، 2007، ص11.

التعليم والفراغ الديني أهم أسباب التطرف¹ ويوجد أكثر من 1200 حركة متطرفة في الولايات المتحدة حسب غريس هالسل Griss Halles منهم حلقيو الرؤوس وجماعة كوكلوكس كلان.

3-3- العنف: الكلمة ذو أصل لاتيني violentia من أبرز الثوابت في الحياة الإنسانية وهو الاستخدام الفعلى للقوة المادية. والعنف يشمل كل سلوك أو فعل يتضمن استخدام الشدة والقوة الجسدية المادية المؤدية ضد الأشخاص والملكيات لانتزاع المطالب لاحق الأذى والضرر، وهو معنوي أو مادي ذو طابع فردي أو جماعي وفي النهاية هو أسلوب مرفوض دينياً وقيميَاً وحضارياً، وهو نوعان مادي يلحق الضرر بالموضوع في الحقوق والمصالح والرمزي الضرر فيه نفسي.²

العلاقة بين العنف والإرهاب أن هذا الأخير لا يقع دون عنف لكن الإرهاب يهدف إلى تكوين دعاية قضية ما ومرتكب العنف السياسي له إنتماء وعقيدة سياسية عكس الإرهاب مرتكبوه هم عاديون.

3-4-الأصولية: في لسان العرب يعني أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك. وكمفهوم أبتكر في مطلع القرن العشرين للدلالة على البروتستانت المتشددين، والأصولية هي العودة إلى المبادئ الأساسية والنص الحرفى للدين تقوم على الرجعية.³ والتمسك بنصوص الإنجيل.⁴

الكاتب الفرنسي بول بالطا Paul Balta في كتابه الإسلام في العالم يرى أن "الأصوليون يطالبون بالعودة إلى ينابيع الدين ففي فرنسا 78% من الفرنسيين يعتقدون أن الأصولية تحدى خطير لبلادهم".⁵

3-5-الجهاد: هو محاربة الأعداء والبالغة في الوعي والطاقة من قول أو فعل وشرعًا وهو بذل الجهد في قتال الكفار سواء دفاعاً عن النفس ورد العدو أو لنشر الإسلام أو حماية للدعوة الإسلامية. ويتحذذل الجهاد كمبرر للتنظيمات الإرهابية ذات هوية الأفراد الإسلامية في العالم العربي والغربي كتنظيم القاعدة في أفغانستان والقاعدة في المغرب الإسلامي، حركة بوكو حرام في نيجيريا وجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر سابقاً⁶ أخذين من القرآن الكريم في الآية 78 من سورة الحج "وجاهدوا في الله حق جهاده" وعن أبيذر رضي الله عنه قال يا رسول الله "أي الأعمال أفضل؟ قال الإيمان بالله والجهاد في سبيله".⁷ مبرراً شرعاً لعملياتهم.

¹- أحمد أبو الروس، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية. دط، الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديث، 2001، ص 17.

²- حسن بن إدريس عزوري، مرجع سابق، ص 273.

³- كريم مرؤوذة، في البحث عن المستقبل. ط 1، القاهرة: دار الباقي، 2009، ص 139.

⁴- عبد الحادي بوطالب، قراءات في مفاهيم الأصولية الجمودية التطرف الدين العنف الإرهاب السلفية الصحوة الإسلامية. مجلة الرباط. العدد 11 المملكة المغربية: د دن، 2005، ص 17.

⁵- سعد حسن، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والداعع المغير. ط 3، لبنان: مركز الدراسات الوحيدة العربية، 2006، ص 39.

⁶- محمد عوض المراعي، الفكر السياسي العربي الإسلامي. ط 1،الأردن: دار الحامد، 2007، ص 128.

⁷- محمد يوسف عمرو، الأمن القومي العربي عقيدة الجهاد والإستراتيجية العسكرية في الإسلام. ط 1،الأردن: د دن، 2009، ص 27.

ويلتقي الجهاد مع التنظيمات الإرهابية في التفسير المتباين للأية 60 من سورة الأنفال "وأعدوا لهم ما استطعتم من رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم".

6-3-1-المقاومة وحركات التحرير: يتم الخلط بين الإرهاب وسعى الشعوب للتحرر عبر الكفاح المسلح التي تمثل حركات تحصر أعمالها في هدم الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمحتل ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان والضال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.¹

2- الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة أحد الفواعل الجديدة العابرة للحدود وأهم التحديات التي تواجهها سلطات الدول تعدد خطر الجريمة العادلة كإنعكاس على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أين استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة الثورة التكنولوجية والرقمية في المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها.

2-1-مفهوم الجريمة المنظمة:

أجمع أغلب الفقهاء على صعوبة وضع تعريف جامع للجريمة المنظمة لتميزه بالمطاطية وسنعمل على تبيان معناها اللغوي والإصطلاحي.

2-1-التعريف اللغوي: كلمة جريمة من جرم وإحرام يعني أذنب ويقصد به الفعل الذي يشكل إخلالاً بالنظام والاستقرار الاجتماعي في الدولة.

ويستعمل المصطلح للدلالة على المخالفات القانونية التي يقرر لها القانون عقاباً بدنيا.

2-2-التعريف الإصطلاحي للجريمة المنظمة: يعرفها الفقيه موريس Maurice Cusson "أها" موسسة منظمة ومتدرجة من مجرمين متخصصين يخضعون لقواعد آمرة وتنظيم من المؤسسات غير الشرعية التي تسيطر عليها بفضل استخدامها المتواصل للعنف".

المؤتمر الدولي الخامس للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين في جنيف 1975 يعرفها على أنها "الجريمة التي تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً يرتكب على نطاق واسع، تنفذه جمouعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم هدف تحقيق ثراء للمشترين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده... منها جرائم ضد الأشخاص والأموال وترتبط في غالب الأحيان بالفساد السياسي".²

¹- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 13.

²- محمد جهاد البريزات، الجريمة المنظمة دراسة تحليلية. ط 1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص 33.

الأنتربول في ندوة حول الجريمة المنظمة في فرنسا 1988 عرفها " كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطى عملا غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية".¹

المؤتمر الوزاري العالمي للجريمة العابرة للحدود ببابولي 1994 " من الأمثلة عن الجريمة المنظمة الإتجار الدولي بالسيارات المسروقة، تهريب المواد النووية، وتهريب المهاجرين بطرق غير مشروعة، غسيل الأموال ...".

اتفاقية باليرمو في 15 نوفمبر 2011 عرفت جماعة الجريمة المنظمة أنها " جماعة ذات بناء هيكلية محدودة البنية مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر ترتكب جريمة من الجرائم الخطيرة أو إحدى الجرائم المقصوص عليها في الاتفاقية من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى ".²

2-1-3- التعريف الإجرائي للجريمة المنظمة:

من خلال جميع التعريفات التي تم وضعها في المؤتمرات والندوات الأمنية ومن قبل الباحثين المختصين في علم الجريمة وإن اختلفت الصيغ اللغوية لها يمكن أن ندرج تعريفنا الإجرائي أن الجريمة المنظمة نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع له تنظيم مؤسسي ثابت وبناء هرمي ومستويات قيادية وقاعدة للتنفيذ ومهام موزعة وفرص للترقي في إطار التنظيم الوظيفي ودستور داخلي صارم ويشترط فيها عنصر التواطؤ الرسمي، فهي جريمة لها طابع معقد واحترافية وتخطط محكم تؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ماله أو بالمجتمع ونظامه السياسي والاقتصادي.

2-2- المداخل التفسيرية للجريمة المنظمة:

2-2-1- المدخل الاجتماعي: يهتم بدراسة الأسباب التي تقف وراء الفعل الإجرامي وترتبطها بالمحیط البيئي ومعدلات الفقر والإكتظاظ السكاني.

2-2-2- المدخل النفسي: مع المدرسة الإيطالية- الإيجابية- التي نقلت الدراسة من الجريمة إلى الجرميين ويرون أن الجرميين لا يملكون حرية الإرادة وتصرفا هم بداع الألم وأبرز مفكريهم سizer لومبروسو Cesar Lombroso ويربطها بالعوامل البيولوجية وتركيب موجات الدماغ والإضطرابات الكيماوية وتكون المورثات.

2-2-3- المدخل المادي: مع المدرسة الأمريكية-المصادقة التفاضلية-ورائدها الإيطالي سizer بونيسانا Cesar Bounisana ترى اللجوء إلى أساليب الجريمة المنظمة سعيا للحصول على المكاسب المادية كالثروة.³

¹- محمد صالح مروان، مفهوم الجريمة المنظمة الدولية في القانون الدولي الجنائي. مجلة الصراع، العدد 2، الجزائر: كلية العلوم الإسلامية، 2004 ص 89.

²- نفس المرجع، ص 90.

³- الموسوعة العربية العالمية. ط 2، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع، 1999، ص 193.

2-3-خصائص الجريمة المنظمة: تتنوع خصائص الجريمة المنظمة بين التقليدية والحديثة وتجسد فيما يلي:

2-3-1-الخصائص التقليدية:

- ❖ **التخطيط:** العمل في التنظيم يتميز بالطابع الجماعي وتقسيم الأدوار ويتطلب فئة مجرمين محترفين مؤهلات من الإعداد وإنتهاء بالتنفيذ ذوى خبرة لسد الثغرات القانونية والإقتصادية لضمان الإستمرارية.

- ❖ **التنظيم:** يعني الترتيب والتنسيق أي تنظيم هيكلى هرمي وهو السمة الرسمية للجريمة المنظمة والعلاقة قائمة على التدرج في القوة طبقاً للكفاءة بما يتحقق التنسيق بين أعضائها.

- ❖ **الاحتراف:** وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة حيث تتطلب المهارة والقدرة الفائقة على التخطيط الدقيق والتنفيذ من مستشارين قانونيين والغرض منها الكسب المادي والسريع .

- ❖ **التكامل:** من خلال الاتصال الوثيق بين حلقات الجريمة المنظمة من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية حال تجارة المخدرات والإرتباط بين حلقات الإنتاج والعبور والتوزيع والإستهلاك أي ذات طبيعة عالمية.¹

- ❖ **التعقيد:** زاوية الإنحراف غير واضحة لأن البساطة تجعل أنشطة هذه الجماعات مكشوفة وهي سمة تمثل شكل جرائم غسل الأموال لإمكانية إيجاد أساليب تجاوز القانون حال جرائم المخدرات والسلاح أيضاً.

- ❖ **الاستمرارية:** ويقصد به إمتداد حياة المنظمة بصرف النظر عن حياة أي عضو أو فرد فيها مهما كانت درجة - كإغتيال ويلى موريثا أكبر زعماء المافيا في ممارسة النشاط الإجرامي خوفاً من إفشاء أسرارها نتيجة مرضه بالزهايمر وإغتيال بابلو سكوبار في 1993 لأب الروحي لكارتل مادلين بكولومبيا - حيث أن زوال أحد أعضاء الجماعة لا يؤثر على بقاءها وإرتكابها للجرائم.²

- ❖ **القدرة على التسخير والإبتزاز:** من خلال وسائل التوريط في قضايا وموافقات غير المشروعة ولها القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم و الضغط عليهم وتوريطهم معها في قضاياها.

- ❖ **الربح السريع:** إمكانية تجميع ثروة سريعة في ظرف قصير وتقدر العائدات السنوية للجريمة المنظمة من 300 إلى 500 مليار دولار في العام الواحد.

- ❖ **البناء الهرمي للعصابة الإجرامية:** الهيكل التنظيمي الهرمي يتخذ النموذج الهرمي القائم على أساس المستويات الوظيفية المتدرجة بتكيف وдинاميكية فالجريمة المنظمة من نوع المافيا نشأت في البداية في شكل عائلات نافذة في إيطاليا تنظم في مجموعات تعرف كل مجموعة باسم كوسكية cosche.

¹- عمار مساعدى، الأمن فى الإسلام فريضة شرعية وضرورة إنسانية. مجلة الصراط، العدد 16، الجزائر: كلية العلوم الإسلامية، 2008، ص.8.

²- محمد جهاد البريزات، مرجع سابق، ص.46.

❖ **استخدام العصابة الإجرامية للعنف:** يعد التحريف والترهيب أحد أهم الأساليب التي تعتمد其ا الجماعات الإجرامية لضمان السيطرة والتحكم وعرقلة إجراءات العدالة الجنائية.

❖ **السرية:** يعد مبدأ السرية أهم المبادئ إذ يتلزم أعضائها بالولاء التام فمنظمة ياكوزا اليابانية تفرض على العضو المخالف قطع أحد أصابعه ولقه في قماش ويقدم للزعيم طلبا للغفران والسرية هي دستور المنظمة الإجرامية وفي الخلايا لا يعرف الشخص فيها أكثر من ثلاثة أعضاء ويختبئ المنظمين إليها لاختبارات كتعويدهم على القتل والسرقة، نجد أن النظام الداخلي لهذه العصابات يتصرف بالصرامة من يخرج عن العصابة أو يتمدد جزاءه الموت ويتم تعليب مصلحة الجماعة على حساب مصلحة الفرد.

❖ **تأثير على المجتمع:** القضاء يعجز عن أن يثبت الجريمة المنظمة لعدم توفر الأدلة لأن الأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب حرمة يعتمدون على التخطيط والتنظيم وتؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية والفساد في الدولة وتصبح هذه العصابات مألفة كالmafia في إيطاليا.

إضافة إلى هذه الخصائص استحدثت بعض الخصائص الجديدة للجريمة وإخراجها من الحدود الوطنية والإقليمية.

2-3-2-الخصائص الحديثة:

❖ **تدوين الجريمة:** التقدم العملي سهل العمليات وساهم في تدوين الجريمة وأستخدمت الجماعات الجواسيس والإنترنت لتنفيذ عملياتها.¹

❖ **الجمع بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة:** إن العلاقات الواسعة بين مراكز السلطة السياسية والقانونية والإدارية ورجال النفوذ والمال ممكن من دمج أنشطة مشروعة إلى جانب الأنشطة غير المشروعة حيث تقوم هذه الجماعات بتمويل مصدر الأموال من خلال تبييضها وتقدر بليون دولار يومياً ما يتم تداوله من عوائد الجريمة المنظمة.

❖ **تحالف العصابات الإجرامية:** الدخول في تحالفات إستراتيجية بغرض إقتسام مناطق النفوذ والنشاط الإجرامي فالمافيا الإيطالية أحررت إتفاقاً مع المافيا الروسية يتضمن تقسيم واضح للعمل ومناطق النفوذ ومع كارتل كالى في مسألة إقتحام سوق المروجين في نيويورك في مقابل أن يصل المروجين في أوروبا للمافيا.

2-4-مخاطر الجريمة المنظمة:

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على القيم الأخلاقية للفرد وكذلك الوضع السياسي والتحول من نظام آخر له آثار سلبية في انتشار هذه الجريمة كما للجريمة المنظمة مخاطر وفق ثلاثة أبعاد:

¹- مايكلا حاكوسون وماتيو ليفيت، مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية، الإمارات المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص35.

-**البعد الاجتماعي:** عبر الآثار السلبية للمخدرات على صحة وسلوك الأفراد ونمو العنف واستخدام السلاح.

-**البعد الاقتصادي:** المتمثل في الخسارة الاقتصادية فردية ومجتمعية وتمديد للاقتصاد الوطني بالإيمار حيث بلغت مداخل الجريمة المنظمة في 1998 حوالي 2% من إجمالي الناتج العالمي وفي ظل إقتصاد معول وجود درجة عالية من المرونة ساهمت الجريمة المنظمة في بروز إقتصاديات غير قانونية - إقتصاديات الظل -.

-**البعد السياسي:** من خلال التأثير على الأحزاب السياسية والشخصيات العامة المسؤولة مما يفقد الثقة مع الشعب.¹

2-5-أشكال الجريمة المنظمة:

تمارس الجريمة المنظمة بتشكيله من الأعمال الإجرامية تهريب المخدرات والأسلحة والمواد النووية والمعادن والتحف والسلالات الحيوانية وتهريب الكائنات البشرية، بحارة البشر والبغاء وتهريب الأعضاء والمحجرة السرية.² من أشهر التنظيمات الإجرامية عصابات المافيا الإيطالية وياكوزا اليابانية والثالث الصين - الصين تايوان هونغ كونغ كمنطقة رمادية يصعب اختراقها ولا تطبق فيها الحكومات أية قوانين وفي حالة إمتلاك هذه المنظمات أسلحة الدمار الشامل يعرض المجتمع الدولي للتهديد.

2-5-1-تجارة المخدرات:

التجارة بالمخدرات تشكل تمدد لجميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة- المجتمع- الأفراد) وتعتبر ثاني مصدر لعائدات العالم - 800 مليار دولار سنويا - بعد تجارة الأسلحة وقبل عائدات النفط وحسب منظمة الأمم المتحدة لسنة 2000 فإن تجارة المخدرات تمثل نسبة 80% من التجارة العالمية.

وفي تقرير 2005 لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة يتراوح حجم المعاملات السنوية لها في التجارة الدولية ما بين 300 إلى 400 مليار دولار. وفي كولومبيا عام 2008 حوالي 80.000 هكتار من الأراضي لزراعة الكوكايين وحدها، وتكلف المخدرات المجموعة الدولية 500 مليار دولار لمكافحتها.³

2-5-2-تجارة الأسلحة والمواد النووية:

أي الأسلحة النووية والبيولوجية والتمثلة في الفيروسات والبكتيريا والريكتيريا والسموم الكيماوية تختل مكانها بارزا في قائمة الجرائم المنظمة ويشكل النموذج الهندي والباكستاني الأخطر في السباق نحو التسلح وتنفق الهند 15 مليار دولار سنويا أي ما يعادل 3.7 من الناتج القومي وهو مؤشر على مخاطر إندلاع حروب نووية

¹ - محمد رضا حاد، الجريمة المنظمة. مجلة المنتدى القانوني، العدد 1، الجزائر: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، جوان 2004، ص 43.

² - عمر بغير، مرجع سابق، 189.

³ - عبد المالك السابع، المخدرات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2010، ص 8.

خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى.¹ يقول الرئيس السابق للولايات المتحدة الأميركي بوش إن أشد خطر على الحرية يكمن في التقاء الراديكالية والتقنية، عند انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالتزامن مع انتشار تقنية الصواريخ البالستية عندما يحدث ذلك حتى الدول الضعيفة والجماعات الصغيرة يمكن أن تخزّن قوة مدمرة لضرب الدول العظمى، في ظل سعي منظمات الإجرام الدولي للحصول على الأسلحة فالتدابير الزجرية يصعب تنفيذها مع سهولة إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وقلة كلفتها.² إضافة إلى الأسلحة الخفيفة خاصة في حالة التخلص من المخازن التقليدية للسلاح نحو دول العالم الثالث.

2-5-3- التجارية بالبشر وهرم الأعضاء:

ظاهرة الإتجار بالبشر ظاهرة قديمة وتطورت بفعل العولمة ووسائل الاتصال والنقل وتعتبر فئة النساء والأطفال أكثر الفئات استغلالاً، وهي ظاهرة متغيرة تخضع لمطالب السوق ونقاط الضعف في القانون وعدم الاستقرار الاقتصادي.

يعرف بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص تجارة البشر أنها "تجنيد أشخاص ونقلهم أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاحتجاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قسراً أو استرقاقاً أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الإستعباد أو نزع الأعضاء".

ويتجسد الإتجار بالبشر من خلال:

-الإتجار بالأشخاص لغرض استغلالهم في النشاط الجنسي التجاري واستخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه لدفع أحد الأشخاص المتجاهر -الذي لم يبلغ بعد الثامنة عشرة من عمره- إلى ممارسة الجنس لأغراض تجارية.
- استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه لتجنيد شخص ما أو إيوائه أو نقله أو توفيره أو الحصول عليه لغرض قيام هذا الشخص بتادية عمل ما، وذلك لغرض إخضاعه رغمما عنه لتقديم خدماته للغير أو لتسخيره في العمل أو لإرغامه على العمل مقابل تسديد دين أو لاسترقاقه.

تقارير الأمم المتحدة حول تجارة البشر تمحور حول جانبيين:

¹- انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وأثره في السلام الإقليمي

عن موقع: <http://i3.makedn.com/userFiles/d/r/drkhilhussein/office/1222066704.pdf>

²- نوالدين رداده، الإرهاب البيولوجي -الوقاية وسبل المكافحة في منطقة المتوسط. مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 7، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008، ص.6.

-تجارة الجنس: حيث يستغلون في بيوت الدعارة ومؤسسات تبتاع الصور الإباحية تحففي في صالونات التدليك ودور عرض الأزياء ويقدرون بحوالي 70 ألف صحبة سنوياً بالمقابل يتم جني 3 ملايين دولار سنوياً.

-تجارة العمال: من خلال استغلال الأشخاص كمستخدمين في مؤسسات زراعية وحقول وتصنيع الأغذية ومعامل التعليب والمطاعم ومستخدمو التنظيف.

تقرير تجارة البشر في 2004 أقر أنه يتم الإتجار من 600 إلى 800 ألف شخص عبر الحدود الدولية منهم 80% نساء 70% لأغراض جنسية أي تأثير الإتجار بالبشر خاصة في دول جنوب آسيا المصدرة للعمالة وفي 2008 تقديرات الإتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم هو بقيمة 32 بليون دولار.

-الاتجار بالأطفال: شراء الأطفال وبيعهم واستغلالهم في حقول ومزارع المخدرات وتدريلهم عسكرياً وإعدادهم للحروب الأهلية والصراعات الداخلية، ويتم شراء الأطفال إما من أمها لهم بسبب الفقر أو هرائهم بواسطة مساعدين من المستشفيات ومرافق الطفولة المساعدة ويتم استغلالهم بأثمان رخيصة.¹

2-5-4-هـديـدـاتـ الـهـجـرـةـ غـيرـ الشـرـعـيـةـ:

المigration ظاهرة إجتماعية لها دور هام في تلاقي المجموعات البشرية في دورة كونية، بحثاً عن الأمان أو طلباً للعلم والمعرفة وتطبيقاً لمقوله إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات. والمigration حسب موسوعة wikipedia "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينقلوا إلى العيش في مكان آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة".

في علم الديموغرافيا migration هي الإنتقال الفردي أو الجماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن أفضل وضع إقتصادياً كان أو سياسياً، إجتماعياً أو دينياً ويختلف المهاجر عن اللاجيء من حيث إن انتقاله طوعي وليس مفروضاً. غير أن هذا المفهوم تحول من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة تهدد الاستقرار والأمن للمجموعة الدولية ففي تقرير منظمة migration العالمية تشير إلى أن 192 مليون نسمة يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، منهم 35 مليون إفريقي أي 10% من مجموع سكان القارة.²

والمigration غير الشرعية هي معادرة الدولة بدون وثائق رسمية وبطريقة سرية مخالفة لقانون migration عبر طرق بحرية من النقاط غير المحروسة أو بحرية عبر القوارب.³

¹ - Katharina Hofmann, the impact of organized crime on democratic governance focus on Latin America and the Caribbean USA .Friedrich Ebert stiftung, 2009, p6.

<http://library.fes.de/pdf-files/iez/global/06697.pdf>

² - حاك أتالى، معجم القرن 21. ترجمة: يوسف صومط، ط1، لبنان: دار الخليل للنشر والطباعة والتوزيع، 2000، ص201.

³ - شهرزاد لورقيوى، مثل الكونغرس في إتخاذ تعديل قانون migration. منشورات مجلس الأمة، العدد 5، الجزائر: مجلس الأمة، مارس 2006، ص34.

-المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية:

توجد ثلاث أطروحة تحليلية لإعطاء مقاربات شاملة تفسر ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحسّد في:

❖ **المقاربة النيوكلاسيكية:** يرأسها وألويس W.a. lewis وتحليله مبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة والهجرة حسبه إستثمار لإحداث فائض صاف فارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والبلد المضيف، وحسب طابينوس Tapinos الهجرة رد فعل على التخلف الاقتصادي، وإنتشار البطالة والسعى لرفع مستويات الدخل المنخفضة.

❖ **مقاربة التبعية:** يرى سمير أمين أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ودول محاطة والهجرة شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط وترجع أسباب الهجرة غير الشرعية حسبه إلى أسباب تاريخية بإنتقال المهاجرين من الدول الأصلية إلى الدول المستقبلة وهي عادة الدول الاستعمارية سابقاً.

ترتبط الهجرة غير الشرعية بشبكات منظمة للجريمة العابرة للحدود حال الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك التي تُمثل مركز تجمع متزايد للمهاجرين غير الشرعيين وعصابات المخدرات ومهربي الأسلحة والبشر. وتؤثر قضية الهجرة غير الشرعية مباشرة في مفاهيم مركزية مثل السيادة والجنسية وحقوق الإنسان وتشير مشاكل أمنية لدى الدولة المستقبلة، لاسيما حين تكون الاختلافات الثقافية والإيديولوجية كبيرة بين الدولة الضيفة والدولة الأصلية.

5-5-2- غسيل وتبسيط الأموال:

هي العمليات التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال عبر تحويل السيولة النقدية الناتجة عن الأعمال غير القانونية إلى أشكال أخرى من الأصول لطمس هويتها وتوظيفها في استثمارات ومشاريع قانونية جديدة. وتشأ هذه الأعمال ضمن نشاطات الاقتصاد الموازي L'économie informel داخل الاقتصاد الوطني ويتم توظيفها في شراء أسهم وسندات مالية أو الاستثمار في الأنشطة العقارية والسياحية والتجارية المشروعة.¹

للظاهرة مفهومين واسع هو محاولات إخفاء العوائد المالية لكافة الأعمال الإجرامية مثل تجارة وهربي المخدرات، تجارة الرقيق، الإرهاب، الرشوة، الفساد السياسي، البغاء ، الاختلاس، تجارة الأسلحة، تروير

¹- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، غسيل الأموال أثاره وضوابط مكافحته. المنظمة العربية للاستثمار، 2005، ص.1.

عن مرجع: www .inin.org

النقد في حين بعض الدول تأخذ بالمفهوم الضيق المقتصر على محاولات إخفاء العوائد المالية لتهريب المخدرات فقط دون بقية الجرائم.

-تطور ظاهرة تبييض الأموال :

المفهوم بُرِزَ إعلامياً في إطار فضيحة water gate scandal في الولايات المتحدة الأمريكية وتاريخ الظاهرة يرجع إلى أكثر من 2000 عام ماضية في الصين أين أخفى التجار عائدات أموالهم عن الحكم لترجع الظاهرة إلى البروز في الولايات المتحدة مع عصابات آل كابولي.

وتشير الإحصائيات إلى وصول العائدات المودعة من تبييض الأموال أكثر من 2000 مليار دولار سنوياً وحسب الأمم المتحدة 8% من إجمالي التجارة العالمية تدرج ضمن الاقتصاد الخفي وغير المشروع unrecorded أو الاقتصاد الأسود black economy أو غير المسجل hidden economy .

ويعتبر فيتو تانزي Vito Tanzi أول من درس الاقتصاد الخفي.

ومثال ذلك إمبراطورية تهريب المخدرات خط المغرب الجزائر إلى أوروبا قضية "زنجبيل"، حيث بلغت قيمة الأموال الناتجة عن هذه العملية ما يفوق 10000 مليار سنتيم تم إعادة توظيفها في الاقتصاد الجزائري تحت أنشطة وهية تتعلق بشركات استيراد وتصدير ومشاريع عقارية وسياحية.¹

-مراحل عمليات غسيل الأموال: مرحلة غسل الأموال بثلاث مراحل:

- ❖ المرحلة الأولى مرحلة الإيداع النقدي placement وهي أخطر المراحل تمثل في إيداع الأموال الناتجة عن العمليات غير القانونية داخل النظام المالي والتجاري أو تحويلها خارج الدولة.
- ❖ المرحلة الثانية مرحلة التعقيم layering أي تحويل الأموال التي تم بالفعل إيداعها داخل الجهاز المصرفي إلى العديد من البنوك الأخرى سواء في الداخل أو في الخارج.

❖ المرحلة الثالثة مرحلة التكامل integration يتم إستعمال الأموال ذات المصادر غير المشروعة داخل الاقتصاد الرسمي بالكامل بحيث يصعب تمييزها أو فصلها عن العائدات المالية للأعمال القانونية المشروعة.

فقيام تجار المخدرات في كولومبيا بتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة ثم بيعها مقابل الدولارات الأمريكية ثم بيع الدولارات إلى وسيط لهؤلاء التجار وفقاً لسعر منخفض للدولار مقابل البيزو ويتم إيداع الأموال بالعملة الكولومبية المحلية في أحد البنوك الأمريكية لحساب أحد المهربيين -مرحلة الإيداع- ويلي ذلك تحويل هذه الأموال إلى كولومبيا حيث تدخل الاقتصاد الرسمي هناك كأموال مشروعة-مرحلة التعقيم- ويتم إستثمارها في الأنشطة القانونية المختلفة - مرحلة التكامل-.

¹- منها كامل، عمليات غسل الأموال: الإطار النظري. مجلة السياسة الدولية، العدد 146 ، القاهرة: موسسة أوائل يناير، 2001، ص 164.

– الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمليات غسيل الأموال:

- ❖ التأثير السلبي على الاقتصاد الجزائري: من خلال الإضرار بقدرة المؤسسات وقطاع الأعمال الخاص على مواصلة العمل في السوق حيث تكلفة المنتجات الناتجة عن الأعمال التي تم تمويلها بشكل غير مشروع ينعكس على قدرة المؤسسات الخاصة على المنافسة.
- ❖ التأثير السلبي على الدخل القومي: لأن الاقتصاد غير الرسمي ينمو بصورة أسرع من الاقتصاد الرسمي وبالتالي تقديرات الناتج القومي تكون مخفضة عن حقيقتها.
- ❖ إعاقة قدرة الحكومات الوطنية على إدارة السياسة المالية بفاعلية: لا سيما في الدول النامية أين يزيد الفجوة بين الدخل القومي الرسمي وال حقيقي وهو ما يؤثر على سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ التأثير على معدلات الإدخار والتضخم: من خلال عجز المدخرات المحلية على الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازم لزيادة النمو الاقتصادي.¹

2-6-1- الجريمة المنظمة والمفاهيم ذات الصلة:

يتم الخلط بين الجريمة المنظمة والجرائم المشابهة كجريمة السياسية وخاصة الجريمة الإرهابية.

2-6-2- الجريمة المنظمة والجريمة السياسية:

الجريمة السياسية يكون الباعث على ارتكابها سياسيا حتى ولو تضمن أفعالا من قبل الجرائم العادلة وهناك من يرى أن كل جريمة هي جريمة سياسية مادامت تهدد سلامة الدولة الداخلية والخارجية وترتبط عادة بالإضطرابات السياسية.² وتشمل الجريمة السياسية الإغتيالات للشخصيات السياسية القيادية بالأساس وأغلب المركبين لهذه الجريمة يدافعون عن قضية سياسية، ومنذ السبعينيات تعددت الجرائم السياسية كاحتطاف الطائرات والإغتيالات، التفجيرات وإحتجاز الرهائن.

2-6-2- الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية:

الجريمة الإرهابية	الجريمة المنظمة	أوجه التشابه \ أوجه الاختلاف
سياسي أيديولوجي: المنظمات الإرهابية هدف لتحقيق مطالب وأهداف سياسية رغم غموضها في	مادي: بث الرعب في نفوس الأفراد والحكومات والدول للإكتساب الربح المالي السريع والنفوذ عبر العنف المنظم الخارج عن	الهدف

¹- منها كامل، مرجع سابق، ص165.

²- وضاح ربيرون، المعجم السياسي. ط1، الأردن: دار أسامة للمشرق العربي، 2006، ص122.

الأونه الأخيرة.	الإمثال لأحكام القانون.	
استخدام كل الوسائل المتاحة الأسلحة الأولية والمتغيرات والقنابل والكيماويات والأسلحة البيولوجية.. إلخ وأعمال الخطف	إرتكاب الجرائم في أكثر من دولة في ظل التقنية التكنولوجية واستخدام أساليب غير مشروعة.	الوسيلة
الجريمة الإرهابية يمكن إن تقع من مجرم واحد	تنظيم مؤسسي ثابت له بناء هرمي في ظل الولاء والنظام الداخلي والجريمة المنظمة هي دائماً جماعية	التنظيم
حسب الوضعية والواقع المتوفرة.	عدم التوقيت والعرضية	الاستمرارية
التنظيم متعدد الجنسيات لأعضائها		الموية
تمتاز بطابع التعقيد والإحتراف القائم على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق		الجريمة
تماثل المياكل التنظيمية للجرائم المنظم والارهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود ووسائلهما غير المشروعة.		المياكل
تعتمد كل من الجريمة المنظمة والارهاب على تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة لكل من يخالفها من الأعضاء أو المعاملين معها.		السرية
ذات طابع عابر للحدود فالجماعات الإرهابية مثل الجماعات الإجرامية المنظمة، قد تعتمد إلى تخفيض أتباعها في دولة، وتدربيهم في دولة أخرى		الروح نحو العالمية
تنوع أساليبهما من تهريب الأسلحة والإتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والترابط بين الجريمين فالجريمة المنظمة توفر الموارد المالية والخبرة للمنظمة الإرهابية		نقط اللقاء الميداني

الجدول رقم (02): يجسد العلاقة بين الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الرابع: المصادر البنوية للتهديدات الأمنية الجديدة

تجسد في المصادر المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والتي تنتع عنها تهديدات من قبيل الفقر والمجاعات واحتمالات ظهور حركيات للعنف السياسي وأبرز التهديدات الأمنية البنوية هي التهديدات العرقية، الفقر والتهديدات الغذائية والتهديدات البيئية والصحية المعبرة عن ضعف في منظومة الأداء على مستوى الاستقرار والتجانس الاجتماعي، على مستوى الفعالية الاقتصادية وعلى مستوى الحركة السياسية.

1- التهديدات العرقية وقضية الأقليات:

إن إختفاء الإتحاد السوفياتي كتهديد لأمن العالم أوجد بدوره تحديات جديدة على الأمن القومي للدول تجسست في تفجر التراغات العرقية والإثنية في المناطق الحيوية للأمن الغربي كالبلقان وجورجيا وطاجكستان وفي مناطق أخرى من إفريقيا وآسيا ففي 1999 حدث 27 نزاع فقط بين الدول وفي العالم اليوم يوجد أكثر من 1000 إثنية تتوزع على أقل من 200 دولة.

والتراغات الداخلية كشكل من أشكال الصراع في المجتمع تقوم به مجموعة أو جماعات على أساس عرقية إيديولوجية من أجل تغيير سياسات الحكومة أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الإنفصال عن الدولة ويشمل هذا الصراع أعمال العنف المنظم من جميع الأطراف المشاركة¹.

وبروز هذه التهديدات تعود بالأساس لأسباب هيكلية في سياسات الدول وتقسيم السلطة والثروة ولعل الصراع في السودان والعراق والصومال ورواندا وبورندي وإيريتريا، موزنبيق أنغولا² أمثلة واضحة عن تلك التراغات فإنهيار السلطة في الصومال في 1994 خلف صراعات عرقية وإمتد إلى تهديد حرية الملاحة الدولية في البحر الأحمر وبحر العرب -عبر نشاط القرصنة- وهو ما يخلق نتيجة نسبية أن الدولة ذات عرقية واحدة أكثر استقراراً من الدولة متعددة العرقيات نتيجة ضعف وتراجع سلطة الدولة المركزية على إحتواء الجماعات المختلفة وضعف التماسك الاجتماعي والشيء المميز هو الوفرة الكبيرة للسلاح في المناطق المرشحة للتراغات العرقية كأوراسيا مثلاً.

1-1- تفسير هنتفتون:

صامويل هنتفتون يرى أن الصراع أسبابه الكبرى إنقسام البشر ثقافياً³ أين تهدى ثقافة المرء تهدى دينه ولأسلافه وتجدر هويته⁴ مع وجود حدود دموية بين المناطق الإسلامية وغيرها حال الشيشان وتمور الشرقية وكوسوفو والعراق وكشمير، والحدود بين الحضارات ستمثل خطوط التماس في معارك المستقبل.⁵

¹- حسن الحاج أحمد علي، خخصصة الأمن الدور المتامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ط 1، العدد 123، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2007، ص 10.

²- أنطوان بصيص، الأزمة الجزائرية والاتحاد الأوروبي: الموقف الأوروبي تجاه الجزائر ليست واحدة وعائق التطبيع انعدام الأمان. القدس العربي، لندن: أبريل 1999، ص 1.

³- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 ص 401.

⁴- حسن عبد الله العابد، المغيرات وسياريوات الثقافة العربية، ط 1، لبنان: دار النهضة العربية، 2004، ص 24.

⁵- عباس عروة، صدام الحضارات من منظور علم التراث والسلم. مداخلة في المنتدى الفكرى الأول لمراكز المعرفة للدراسات حول موضوع "الإسلام والغرب : من أجل عالم أفضل"، قطر: مؤسسة فاطمة، 2006، ص 3.

2-1- تفسير روبرت هال:

سعى الدولة لحرمان عرقية من هويتها هو سبب التراغ لأن الفرد لديه غريزة التمسك بتراثه وهوبيته وعندما تحمل السلطة فيما وأهدافاً تتناقض مع قيم وأهداف المجموعة العرقية تصبح هذه الأخيرة أكثر تمسكاً بإيمانها العرقي. كما يرى هال Hall أن المجرات تسبب أيضاً صدامات داخل الدول وصراعات دينية وعرقية بفعل الفوارق القومية واللغوية والدينية والثقافية العميقة ومثال ذلك الحروب الأهلية في يوغسلافيا سابقاً 97-99 وفي القوقاز ومولدوفا.¹

3- تفسير ستوارت ميل:

معظم التراعات المسلحة اليوم هي نزاعات داخل الدول في البلدان ذات الدخل المنخفض ف 80% من البلدان الأفقر في العالم تعاني من نزاعات داخلية، والأسباب الجذرية تعود لإنعدام المساواة السياسية والإقتصادية والاجتماعية وخاصة إنعدام المساواة الأفقية أي بين المجموعات وهو ما يؤثر على التماسك الاجتماعي كما حدث في الكونغو ورواندا والصومال وبوروندي وأنغولا وكفكرة أكدتها بوزان في دراسته السياسة الواقعية "في العالم الجديد أنمط جديدة للأمن العالمي في القرن 21".²

2- تهديدات الفقر والأمن الغذائي:

يعتبر الحصول على الغذاء حق من حقوق الإنسان لكن عدم توفره بالشكل الكافي يهدد الوجود الإنساني ويقضي على مقدرة الأفراد على التعلم والعمل والمشاركة السياسية، والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيهدد الوضع الاجتماعي ومن ثم الاستقرار السياسي فكل الدورات تبدأ بالتهديد الأمني وتنتهي بتهديد الاستقرار السياسي.³

1- الفقر:

يقول المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي ميشال كوندبوس الفقر بمثابة تهديد وشيك للعالم وأثاره مزعزعه للبني والهيكل الدولي أكثر من 800 مليون شخص في العالم يعانون الفقر المدقع أي 1.5 مليون طفل يموتون قبل سن الخامسة والإحصاءات الخاصة بالمنظمات الدولية تشير إلى أن مشكلة الفقر بلغت حداً خطيراً حسب الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة وعدد الدول الفقيرة تتضاعف بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

¹- عبد العزيز جراد، الاتجاهات الكبرى للعلاقات الدولية دراسة عربية 1990-2000. الجزائر: مشورات مركز التوثيق والبحوث الإدارية 2001، ص 24.

²- إيناس صالح مهنا، منطق الحصارة عند عبد العزيز الدوري. ص 1، نسخة: دار الوحدة العربية، 2008، ص 131.

³- نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى. دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006، ص 6. http://www.napcsyr.org/dwnld-files/proceedings/ar/22_assess_food_security_ar.pdf

وفي العام 1971 كان عدد الدول الفقيرة 25 دولة، ارتفع إلى 48 دولة في مطلع التسعينيات ثم تجاوز 63 دولة خلال العام 2000، ونصف سكان العالم الذي يبلغ حالياً نحو 6 بلايين نسمة يعيشون على أقل من دولار أميركي واحد للفرد يومياً.

والإحصاءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تؤكد أن 14% من سكان العالم ينتقلون من الفقر إلى حافة الجوع.

وكالات الإغاثة الدولية تؤكد أن هناك حوالي 13 طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر وسوء الرعاية الصحية في ظل عجز تام عن رسم سياسات مستقبلية قادرة على التعاطي مع هذا التصاعد.

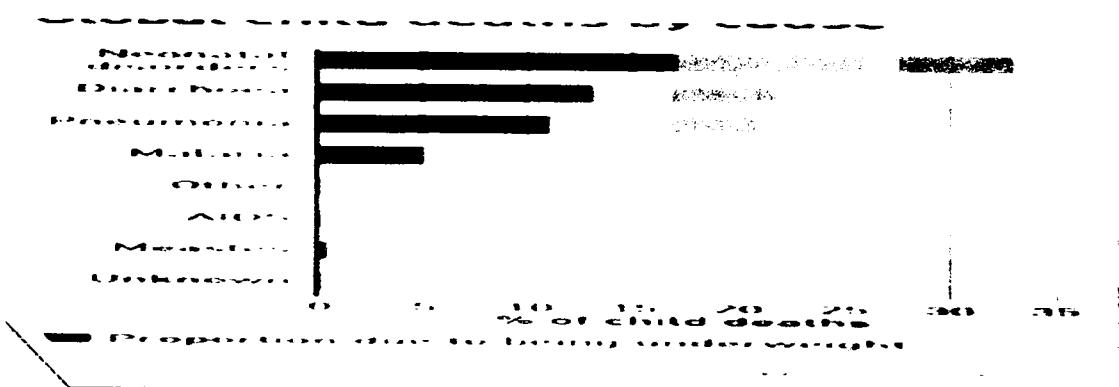
2-2- تهديدات الأمن الغذائي

تشير تقديرات الفاو إلى وجود 854 مليون شخص يعاني سوء التغذية في العالم منهم 9 مليون في الدول الصناعية و 25 مليون في الدول المتحولة من النامية إلى المتقدمة و 820 مليون في الدول النامية وإقليماً، أغلب الدول النامية التي تعاني سوء التغذية هي دول الباسيفيك وأسيا، وخاصة الهند تضم 212 مليون شخص والصين 150 مليون ويصل العدد إلى 206 مليون في صحراء إفريقيا، أما في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا فالعدد 38 مليون ويموت 6 مليون طفل سنوياً في أنحاء العالم بسبب الجوع.

ومن المؤشرات العالمية لغياب الأمن الغذائي نجد السعرات الغذائية، نقص التغذية، نقص وزن الأطفال الجوع المستتر، وفرط التغذية كشكل خاص من سوء التغذية وهي 107 في 1000 في القرن الإفريقي.

الأمن الغذائي مرتبط بالعامل البيئي وبروز الجفاف وندرة سقوط الأمطار ما يجعل مستويات الإنتاج غير فعالة.

ويجسد الشكل المولى نموذج حياً عن العلاقة الموجودة بين نقص الأغذية وتأثيره على وفيات الأطفال.



الشكل رقم (02): نقص وسوء التغذية المسبب الأكثر احتمالاً لأمراض وفيات الأطفال

المصدر: نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى. دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

.2006

http://www.napcsyr.org/dwnldfiles/proceedings/ar/22_assess_food_security_ar.pdf

في أواخر الثمانينات وجد 71 مليون أي 46% من سكان القرن الإفريقي في أزمة غذاء مزمنة في 1994 تقريباً 22 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة الغذائية الخارجية منهم 11 مليون لاجئ بسبب الإضطرابات الداخلية وموحات الجفاف وهذه الفئات لا تملك مصادر ثابتة للحصول على الغذاء في كينيا ورواندا والصومال وبوروندي على سبيل المثال.

2-2-1- مقاربات تفسير الأمن الغذائي:

-**المقاربة الطبيعية:** القائمة على التزايد السكاني لروبرت مالتوس Robert Malthus الذي يربط بين نمو السكان وإمدادات الغذاء لأن نمو السكان يفوق بشكل طبيعي نمو إنتاج الغذاء الأمر الذي يجعل نقص توفر الغذاء للفرد شيئاً لا مفر منه إلى أن يصل الأمر إلى نقطة تؤدي فيها إلى المجاعة، والبيانات المتوفرة عن النمو السكاني العالمي تشير إلى تزايد عدد السكان إلى 5 أضعاف من أوائل القرن 19 ومن المتوقع أن يزداد من 5.4 مليار في 1991 إلى 10 مليارات في 2050 وأكثر من 50% من تلك الزيادة تكون في البرازيل، الصين، الهند، أندونيسيا، بيجيريا باكستان، بنغلادش.¹

-**المقاربة التوزيعية:** مع تيد غور Ted Gore القائمة على منطلقات توزيع الغذاء وهذه المقاربة تطبيقها يكون في دول العالم الثالث التي تعاني أزمات متكررة في الغذاء والتغذية، وحالات الجفاف والتصحر فشحها-المواد الغذائية - ينبع اللامعادلة في توزيعها فتكون الطبقات أو القبائل المتحكمة ذات الاستفادة الأعظم في مقابل غياب شبكات الأمان للغذاء للطبقات الفقيرة معبرة عن اللامساواة في المعادلة التوزيعية.

3- التهديدات البيئية والصحية:

1-3- التهديدات البيئية:

تعرض النظم الإيكولوجية على الأرض للتهديد بنسبة 60% من الغطاء الأرضي بفعل بشري وهو أحد مظاهر الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية وهو ما يهدد أسعار الطاقة والغذاء. وأهم التهديدات البيئية التي تواجه المنظومة الأمنية العالمية ظاهرة التغير المناخي، الاحتباس الحراري، نقص المياه... إلخ.

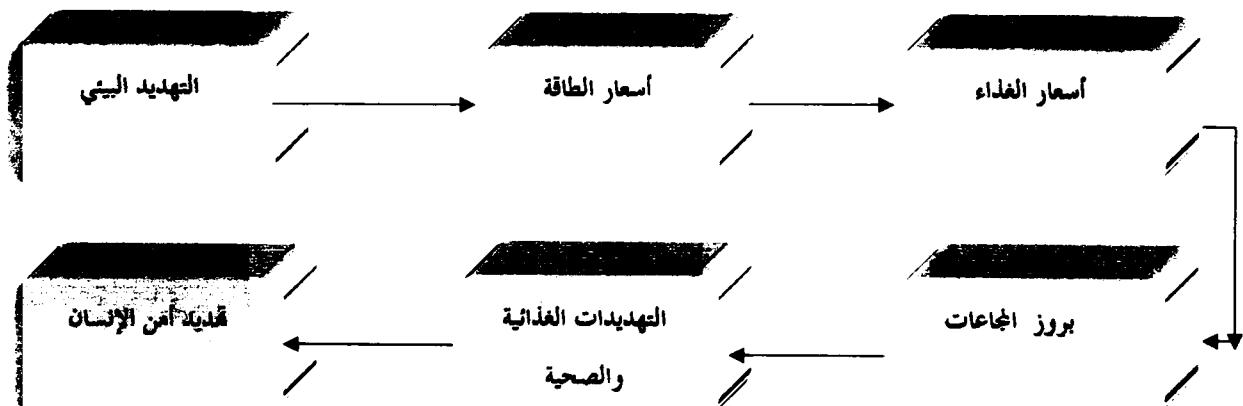
1-1-3- ظاهرة التغير المناخي:

خلص فريق خبراء الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ في تقريره في 2007 إلى أنه لم يعد هناك مجال للشكك في ارتفاع حرارة النظام المناخي الذي اعتاده الإنسان وهو ما تؤيده علامات التغير المناخي بارتفاع

¹ - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 960.

معدلات الحرارة العالمية للهواء والمحيطات والذوبان العام للثلوج والجليد وارتفاع متوسط مستوى البحر على صعيد كوكبنا وهو ما يزيد حدة ووتيرة الظواهر المناخية القصوى على غرار الجفاف وموحات الحرارة المرتفعة والأمطار الغزيرة.

ندوة باريس الدولية حول التغيرات المناخية المنعقدة في فيفري 2007 عمّدت على توسيع التشاور لإبراز انعكاسات تغيير المناخ على التنمية بعديد المناطق بالعالم. إذ أن تأثيرات التغيرات المناخية التي تمت ملاحظتها على الموارد المائية تعوق بصورة خطيرة ظروف عيش سكان المناطق القاحلة. وينتتج عن ذلك في أغلب الأحيان تراجع المردودية الفلاحية وتدحرج للجودة الصحية للمياه بما يزيد في تفاقم مشاكل تأمين الغذاء ويضر بشكل ملموس بصحة العديد من السكان.¹



الشكل رقم (03): يجسد دورة تأثير التهديدات البيئية على أمن الإنسان

المصدر: من إعداد الباحث

3-1-3- ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي:

يشهد كوكب الأرض ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة بمقدار 0.3% خلال العقد الواحد وتحمل دول الشمال العبء الأكبر في التسبب في هذه الظاهرة، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تبعث 20% من ثاني أوكسيد الكربون وهو ما يقود إلى ارتفاع متوسط سطح البحر على النطاق العالمي بنحو 6 سنتيمترات في المتوسط خلال الفترة نفسها، بسبب التمدد الحراري للمحيطات.²

¹ - وزارة البيئة التونسية، الندوة الدولية حول تضامن دولي من أجل حماية إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من التغيرات المناخية. تونس: 18-20 نوفمبر 2007.

² - باسل حسين زغير الغزيري، أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية. مجلة المسائل، العدد 13، الأردن: مؤسسة البحوث للنشر والتوزيع، 2001 ص 18.

3-1-3- ظاهرة نقص المياه:

الماء هو هاجس ومصدر قلق مستقبلي حيث وصل فقراء المياه في سنة 2000 إلى 108 مليون نسمة بفعل النمو الديمغرافي والتغيرات المناخية¹ واليوم أكثر من مليار شخص يعانون من نقص المياه الصالحة للشرب وهو رهان إستراتيجي جغرافي حقيقي.

3-2- التهديدات الصحية:

إن انتشار الأمراض والأوبئة والأمراض من التهديدات المعاصرة عن ضعف الأداء السياسي للدولة في منظومتها الصحية وهذا النوع من التهديدات تعصف بالعديد من الدول وتؤدي إلى أعداد متزايدة من الوفيات بين البشر على مستوى العالم فمليار ونصف من سكان الجنوب لا يجدون منفذًا للخدمات الصحية .

3-2-1- معدلات الحياة:

التهديدات الأمنية الصحية تفاصس أولاً في الدول إنطلاقاً من معدلات الحياة ونأخذ ثلاثة نماذج هي الصومال والسودان وجيبوتي كدول العالم الثالث.

معدل الحياة عند 60 سنة رجال / نساء		معدل أهل الحياة عند الولادة رجال / نساء		البلد
%9.4	%8.3	37.5	36.1	الصومال
%10.7	%9.8	49.9	47.2	السودان
%10.6	%9.8	43.2	42.5	جيبوتي

الجدول رقم (03): يجسد مؤشر معدل أهل الحياة في ثلاث دول فقيرة الصومال-السودان-جيبوتي

Source: the United Nations Development Programme(UNDP), Human development Report2011 . New York : Oxford University Press, 2011.

3-2-2- أمراض نقص المناعة المكتسبة:

إردياد الإنفاق على مرض الإيدز من حوالي 2.5 مليار دولار في 1996 إلى حوالي 280 مليار دولار كمؤشر قوى على سرعة انتشاره، وبلغت الإحصائيات حسب منظمة الصحة العالمية عن 152 دولة في 2002 حوالي 177.965 مليون حالة إصابة بالإيدز² منها 31.146 مليون في إفريقيا واعترف مجلس الأمن أن نقص المناعة المكتسبة كأكبر تهديد للأمن في 2002 كنتيجة لضعف الأداء.

¹- شوكت عدنان شومان، تقرير عن "الملتقي الدولي التاسع تحت عنوان الماء ورهانات المستقبل. الجزائر: الجامعة الأفريقية، 2006، ص.1.

²- محمد أحمد على العدوى، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم ..والعلاقات المتبادلة.الأردن: جامعة أسيوط 2004 ص.2.

المبحث الثالث: الاستقرار السياسي: مقاربة معرفية

إن التطرق لموضوع الاستقرار السياسي كمتغير أساسي في الدراسة يرتبط بنسق مفاهيمي ونظري متكمّل في المنظومة السياسية باعتباره هدفاً أصيلاً وغاية رئيسية لكل نظم الحكم خلال الحقبات التاريخية المتعاقبة وأصحي مطلبًا ضروريًا وملحاً في عالمنا المعاصر.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

حضي موضوع الاستقرار السياسي **political stability** بأهمية كبيرة في الفكر السياسي وحتى العصر الحديث ولقي المفهوم محاولات تعريفية جادة بعد الحرب العالمية الثانية، أين تم وضع مؤشرات لقياس الظاهرة وربط الاستقرار السياسي بمجموعة من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية – كالتكامل، الشرعية الحكم والقيادة –.

1- التحديد اللغوي والإصطلاحى للإستقرار السياسي:

كلمة **stabilité** مشتقة من أصل لاتيني **stabilis** وتعني البقاء واقفاً وتشير إلى العناصر والأشياء ذات القاعدة الصلبة والمتمسكة و **stable** مصطلح معناه الدائم والمستمر.

القاموس الأمريكي حدد معنى الاستقرار في صورتين:

- الدوام والبقاء ثابتاً ويجسد ذلك من خلال: مقاومة التغيير والتدهور وكذا ثبات الشيء أو الغرض وصموده.
- القدرة على الحفاظ على التوازن في مواجهة التحديات.

2- الإستقرار السياسي في ضوء تعاريفات المفكرين:

حسب أرسطو النظام السياسي المستقر يرتكز على حكم الطبقة الوسطى التي تجمع بين الكثرة العدبية نسبياً والتوازن على المستوى الاقتصادي والقدر من العلم والثقافة.

القديس أوغسطين إستقرار النظام السياسي يعني السلم العادل.¹

نيفين مسعد الاستقرار السياسي هو "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراءات ما يلزم من تغيرات لجذب توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعنته وفعاليته".

¹ عبد الله السيد ولد آباد، الإرهاب والمشروعية الأخلاقية بعد أحداث 11 سبتمبر الخلفيات الفلسفية والاستراتيجية لمفهوم الحرب الباردة، مجلة التسامح، الرباط: د د، 2008، ص 12.

حسن موسى الصفار الاستقرار السياسي والاجتماعي هو وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها.¹

3- الاستقرار السياسي في ضوء المدارس الفكرية:

يوجد اختلاف بين المفكرين في تحديد معنى الاستقرار السياسي ويمكن التمييز بين ثلاث مدارس فكرية سياسية في المحاولات النظرية للاستقرار السياسي:

1- المدرسة السلوكية: الاستقرار السياسي يرافق غياب العنف السياسي والنظام المستقر سياسيا هو الذي يسوده تطبيق القانون والعدالة وتكون إجراءات إتخاذ القرار السياسي مؤسسية وليس عبر العنف في اتجاه نحو تحقيق الأهداف السياسية بأساليب قانونية.²

يتحقق الاستقرار السياسي كنتيجة طبيعية لعمل السلطة السياسية من خلال قيامها ببرامج عملية تستهدف في جميع الأحوال التعبير الفعلي عن المتطلبات المجتمعية بتعبيرات إستون وهو ما يخلق الثقة المتبادلة الناجمة عن التراكمية في الإنجازات أين ينبع الرضا الاجتماعي والفرد يكون عنصر فعال في عملية البناء الاجتماعي والسياسي على حد سواء.

مؤشر قياس درجة الاستقرار السياسي في الدولة حسب المدرسة السلوكية يكون من خلال مستوى الرضا الشعبي ومدى حضور المواطن وإشراكه في الحياة العامة وليس ولد القوة العسكرية مع ضرورة تواجدها في تحقيق العملية الأمنية لكنه ولد تدابير سياسية، اجتماعية وثقافية بالأساس.

اهتم إستون Easton بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير إذ أن النظام يعيش في بيئة يتبدل التأثير معها، كما أن بقاءه يتوقف على استمرار تدفق التأييد والدعم له لذلك يتوجب على النظام إيجاد الدعم والمساندة الضرورية من بيئته الداخلية والخارجية.

كان مرر وجود الدولة ونظامها السياسي في الماضي هو الحماية لجميع المواطنين وتكتسب بها الرعية في وجودها واستمراريتها وأضحى اليوم استمرار النظام السياسي هو القبول الشعبي ومدى شرعنته والمواطن رقم واحد في معادلة الدولة الصعبة.

وهذا فالمدرسة ضمنيا تحدد العناصر الأساسية المشكلة كضمانات للاستقرار السياسي من المشاركة السياسية للفرد والديمقراطية في إتجاه بعيد عن العنف السياسي وخطوات سياسية تعمق من خيار الثقة بين النظام والمجتمع.

¹- حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي.. ضرورته وضماناته. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص15.

²- عبد الكريم فلاي، الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، العدد 39، المجلد 20، الجزائر: منشورات المدرسة الوطنية، 2010، ص38.

لكن تظل العلاقة بين الاستقرار السياسي وغياب العنف السياسي نسبية فليس كل استقرار مقرور بغياب العنف السياسي ولا كل عنف سياسي ينم عن عدم استقرار.

3-2-المدرسة النظمية: التحليل النظمي أكثر المداخل إستعمالاً لفردة الاستقرار ويرتبط بمفاهيم التوازن، التغير والاستقرار السياسي حسب المدرسة يعني حكم النظام والإبقاء عليه مع القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وضرورة وجود فصل مؤسسي في اللعبة السياسية.

ويندرج تعريف الماوردي للاستقرار السياسي ضمن هذه المدرسة فيعرفه "استقرار السلطان يعني قدرته على البقاء في مواجهة التحديات المختلفة (سواء كانت مادية، فكرية تتعلق بالقيم، أو تحديات سياسية داخلية كفساد الحكام أو خارجية يصدرها أعداء السلطة).

الاستقرار السياسي حسبه يتحقق بالقدرة على الإستمرار وأداء الأدوار في حفظ الدين وإقامة العدل وتحقيق الأمن ورفض المنازعات، وعمارة البلدان وتدير الأموال ومواجهة الأعداء.

فالاستقرار السياسي مفهوم مركب يتعلق أساساً بالتغيرات التي يشهدها النظام بفعل استجابته إلى التأثيرات الخارجية والنظام السياسي بحد ذاته ذو طبيعة غير جامدة يمتاز بصفة التغير المستمر والتحرك نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية ويعمل في إتجاه نحو إعادة التوازن في علاقته مع المحيط لأن الهدف النهائي للنظام السياسي هو تحقيق الاستقرار.

ويعتبر بارسونز Parsons أن المهام الأساسية لأي نظام السياسي يرغب بالبقاء والحفاظ على الاستقرار هي:

- حفظ أو إعادة إنتاج السمات الأساسية للنظام.

- التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه.

- تحقيق أهدافه وغاياته.

- الاندماج أي جميع أقسام النظام ووظائفه تتحرك بشكل متناسق ولا تعارض بعضها البعض.

فالمدرسة النظمية ركزت على النظام ككل وقدرته على البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات على المستوى القيمي والسياسي وحتى المعملي داخلياً وخارجياً.¹

3-3-المدرسة البنائية النظمية: تركز هذه المدرسة في تعريفها للإستقرار السياسي على الأبنية السياسية وقدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات البيئية ومدى الاستجابة لها.

¹ - رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة دراسة مقارنة. د ط، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص 5.

صامويل هن廷تون Samuel Huntington من أبرز مؤيدي هذه المدرسة يرى أن الاستقرار السياسي يتحقق بالقدرة على التكيف المؤسسي وتقاس هذه القدرة من خلال المؤشرات التالية:

-**العمر الزمني:** المقدرة على التكيف زمنيا تقاس من خلال طول مدة البقاء، وتوجد علاقة طردية بين درجة التكيف وطول عمر المؤسسة فالمؤسسة الأطول عمرا أكثر قدرة على التكيف من المؤسسة الأقصر عمرا.

-**العمر الجيلي:** هو إجابة عن سؤال جوهري هل إنتحال القيادة من جيل إلى جيل آخر يتم سلبيا؟ فالإنتحال السلمي ضمن المؤسسة بين الأجيال بإتباع الأساليب الدستورية والإجراءات القانونية تمتاز بقدرة عالية من التكيف والعكس فالإنتحال العنيف على مستوى القيادة يتم عن ضعف في درجة التكيف.

-**التغير الوظيفي:** المؤسسة السياسية التي تغير من وظائفها أكثر مقدرة على التكيف من تلك التي تعجز عن ذلك.¹

الموند Almond تناول الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي يرى في إستقرار النظام مسألة جوهرية، فاهتم بالبحث عن وظائف محددة ضرورية لبقاء النظام السياسي واستمراره، مثل وظائف المدخلات والمخرجات، وظائف التحويل ووظائف الاستمرار والتكيف وتوصل إلى التوازن الديناميكي بين مستويات ثلاثة النظام السياسي-عملية تحويل-أداء- فربط بين فاعلية الأداء والاستقرار.

يرى كل من الموند وباؤل Almond and Poul في دراستهما للدول حديثة العهد بالاستقلال بأن النظام السياسي مختلف من مجتمع إلى آخر ويتأثر في ذلك بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة. فيعرف الموند الإستقرار السياسي أنه "النظام الذي تتمتع مؤسساته السياسية والإقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية بالإستقرار والتوازن في هيكلها الأساسية وتقسيماتها الضبطية والإدارية بشكل تحقق لها الإستقرار في ظل متغيرات مفاجئة والنظام يترع إلى التكيف والتوازن والخلل بعد حالة طارئة ينبغي تصحيحتها".

المدارس الثلاث تلخص الاستقرار السياسي في عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي يتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة وقدرات النظام السياسي على التكيف.

4- الإستقرار السياسي في ضوء الإتجاهات السياسية:

على مستوى التوجهات السياسية الإستقرار السياسي عرف إتجاهين:
الاتجاه الأول: الإستقرار السياسي يعني غياب التغيير السياسي السريع وضرورة الإستمرارية على مستوى النظام السياسي ككل من الناحية الشكلية أي عدم تغيير شكل الدولة من المركبة للدولة البسيطة أو العكس مثلا أي

¹-محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. ط3، لبنان: المعهد العالمي للتفكير الإسلامي، 1996، ص339.

الاستقرار الشكلي أو من ناحية نظم الحكم من الملكية للنظام الجمهوري أو تغيير النظام السياسي من النظام الرئاسي للبرلماني أو حتى التغير النجوي السريع على المستوى المناصب السياسية أو التغيير الوزاري في الحكومة ومدى تأثير ذلك على فعالية الأداء الحكومي وأبرز الأمثلة النموذج الإيطالي المتصدر لدول العالم في عدم الاستقرار السياسي بعد الأزمات الوزارية المتعاقبة وحجمها، حيث لا يتجاوز عمر الحكومة فيها عشرة أشهر وبلغ عدد الحكومات المستقلة منذ الحرب العالمية الثانية حتى 1998 حوالي خمس وخمسون حكومة مستقلة ظلت حكومة "كراكسي" أطول فترة حكم في 1983 ومدتها 805 يوما¹ وكذا فرنسا خلال الجمهورية الثالثة والرابعة وكانت القرارات لا تتخذ إلا بعد مشاورات معقدة وهذا كان له الأثر البالغ على عدم الاستقرار السياسي². ويتميز الاستقرار السياسي والتغيير بالمرونة والنسبية وكمفهومين شكلا محور الدراسات السياسية لكن ليس بالضرورة التغيير ينهي الاستقرار السياسي فالتغيير قد يسعى لزيادة شرعية النظام السياسي، فالانتقال من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني يعطي شرعية أكبر للمؤسسات السياسية الممثلة في البرلمان ومشروعية أكبر لدى المواطنين أين الممثلين الشعبيين لهم صلاحية أكبر في إدارة البلاد من خلال المؤسسة التشريعية.

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي متفقا بذلك مع منظور المدرسة السلوكية والعنف يكون في هذا الاتجاه بحسب صورتين إما بشكل أفقى من الأعلى إلى الأسفل أي عنف نجوي سلطوي بوسائل القهر المشروعة من قبل السلطة السياسية أو عنف من الأسفل إلى الأعلى جماهيري عبر الإضرابات أو العصيان المدني وأعمال الشغب وهو ما يضع مصداقية السلطة على المحك لإمكانية فقدان شرعيتها وهذا يخلق ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في النظام والتي تعبّر عن فشل مؤسساته في تحقيق مطالب الجماهير وبذلك توسيع دائرة الصراع بين النظام السياسي والقاعدة الجماهيرية وفي هذه الحالة يلجأ النظام لطرق غير قانونية في حلحلة الوضع عبر عسكرة أكبر للمحيط الاجتماعي وتصفية المعارضة السياسية في الداخل والضغط الإعلامي عبر الحضور الدائم لتمثيل جهة النظام وهذا النموذج ينحده في دول العالم الثالث.³

5- خصائص الاستقرار السياسي:

-المقدرة الإيجابية للنظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه والتحكم فيها.

¹- حافظ علوان حادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ط 1، عمان: دار وائل، 2001، ص 199.

²- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. دط، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص 403.

³- أدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر(1988-1999). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003، ص 33.

- المقدرة الفائقة على إدارة الصراع القائم بين النظام السياسي والمجتمع في إتجاه نحو زيادة الشرعية.
- مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع.
- غياب العنف السياسي المؤسس.

6-مؤشرات الإستقرار السياسي:

الإستقرار السياسي معناه مرتبط بخاصية واحدة هي الإستقرارية والديمومة وإنفاء هذه الخاصية يكون بفعل عوامل خارجية أو داخلية من النخبة الحاكمة أو عوامل من بيئه النظام وتؤدي إلى حدوث شرخ في الخط المتواصل الرابط لعناصر الإستقرارية بالمشروعية وقدرة النظام.

للإستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يتفق أغلب الباحثين حولها:

6-1- غط انتقال السلطة في الدولة-التداول السلطيي-

التداول على السلطة يعني تغيير شخص الحاكم بحسب طبيعة النظام السياسي والبنية الدستورية للنظام في حالة إنتقال السلطة قانونياً بالصيغة الدستورية لأن الحكم السياسي هو حكم غير أبدى يتطلب وضوح دستوري حول مدة الحكم وجود إنتخابات منتظمة ودورية ووضوح إجرائي في تنظيم عملية التداول مشكلاً بذلك مؤشر لظاهرة الإستقرار السياسي أما حالة الإنقلاب والتدخل العسكري فمؤشر عن عدم إستقرار سياسي وهي الصفة الغالبة على نظم العالم الثالث فمن 1958-1977 حدث 151 إنقلاب بمعدل 8 إنقلابات في السنة.

ومن أهم مؤشرات الإستقرار السياسي هو التداول على السلطة وإستجابة الحكومة لمتطلبات الشعب وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.¹

6-2- شرعية النظام السياسي:

توجد علاقة تلازمية وطردية بين الإستقرار السياسي والشرعية السياسية في معناها الحقيقي أي درجة الالتزام بتطبيق القواعد القانونية أين يكتسب النظام السياسي شرعنته ومشروعيته من خلال الحرص على تحقيق مصالح الدولة من الداخل والخارج وتلبية المتطلبات المجتمعية وبالتالي الرفع من درجة تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

6-3- قوة النظام السياسي ومقدراته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

امتلاك النظام السياسي لعناصر القوة لتحقيق الأمن القومي عبر صون سيادة الدولة والأمن الاجتماعي والإنساني

¹ - مي عبد الرحمن غيث، الإستقرار السياسي. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، 2010، ص.2.

مؤشر قوي على درجة الإستقرار السياسي فإمتلاك القوة يعطي النظام ثقة في رسم ملامحه وخطواته العملية دون الضرورة لتبعة نظم أقوى كخاصية تميزه في حالة ضعفه.

6-4- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

يعنى درجة بقاء القادة في السلطة التنفيذية من خلال العمر الزمني فطوله مؤشر على الإستقرار السياسي مع شرط الرضا الشعبي وهذه الموازنة ضرورية جدا لأن غياب الرضا الشعبي يفقد النظام إستقراره وقد يؤدي به للإنهيار كما حدث في الثورات العربية في تونس ومصر، شرط طول البقاء للرئيس موجودة ولكن عنصر الرضا غائب وعلى نقيض من ذلك في الجزائر الأمر تم على مرحلتين فتعديل الدستور في مسألة العهادات الرئاسية والرضا عن شخص الرئيس موجودة وهو أهم أسباب بقاء النظام، وطبيعة الحكم في النهاية لا يهم شكل النظام ودرجة ديمقراطيته لكن الإستقرار السياسي توصيف للنظام السياسي حتى وإن كان مستبدا لأن المؤشرات التقليدية لقياس درجة الإستقرار السياسي تمنع صفة الإستقرار لهذه الأنظمة نتيجة مدة البقاء وغياب المعارضة ولكن التغيير المستمر في المناصب القيادية مؤشر لعدم الإستقرار السياسي.

6-5- الاستقرار البرلماني:

تشكل الهيئة البرلمانية المؤسسة التمثيلية لخيارات الشعب الانتخابية في النظم السياسية على اختلاف أنواعها وإستقرارها أحد الدعامات المهمة للإستقرار السياسي وصور مثل الإستقالة العضوية أو الخل من السلطة التنفيذية مؤشر قوي عن عدم الإستقرار السياسي.¹

6-6- الديمقراطية وتدعم المشاركة السياسية وحكم القانون :

درجة المشاركة السياسية في النظام بأنماطها المختلفة الدائمة والدورية والتتمثيلية مؤشر قوي على التقييم الإيجابي أو السلبي للنظام عبر الحكم المشاركي الضامن² المغير عن درجة دمقرطة النظام السياسي وبعلاقة متعددة أحد مقاييس الحكم على الإستقرار السياسي للنظام كأهم ضمانات في ظل تواجد للقوى الرسمية والشعبية لتعبير عن كل ذلك. وتحكيم القانون في جميع مستويات النظام السياسي.

6-7- غياب العنف واحتفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

أغلب الإتجاهات الدراسية حول المنظومة السياسية تقرن بين حضور الإستقرار السياسي وغياب العنف السياسي في شكله الرسمي وغير الرسمي نتيجة استخدامه القوة بنية إلحاق الضرر لأغراض سياسية بشكل رأسى

¹- لين شريط، عن بعض شروط صياغة التشريع. مجلة الوسيط، العدد 4، الجزائر : وزارة العلاقات مع البرلمان، جوان 2007، ص 21.

* حكم القانون أول من يستخدمه إصطلاحاً الفقيه البريطاني ألبرت دايسى في كتاب قانون الدستور 1885.

²- حسن موسى الصفار، مرجع سابق، ص 8.

من النظام إتجاه مواطنه أو من القاعدة للقمة من خلال الإضطرابات الشعبية والتراثات الأهلية والمحاولات الانفصالية كنمذج دول الشرق الأوسطية حالة لبنان، يمن، العراق وحتى السودان، في الصومال أين كانت الوحدة الوطنية ضعيفة وعجز الدولة عن منع عسكرة التوترات الطائفية والتي تحسد أرقى صور عدم الاستقرار السياسي.

6-8- الوحدة الوطنية واحتفاء الولايات التحتية (الأولية):

من البديهيات السياسية وجود فكرة منطقية تعبر عن علاقة ترابطية أن الدولة الموحدة أقرب إلى الاستقرار السياسي منها من الدولة المتعددة العرقيات والإثنيات والديانات واللغات والإشكال في النهاية ليس في التعدد لكن في إستراتيجية التعامل مع هذه الصفة من منطق التهميش وهو ما يخلق أزمة الولاء للهوية بدل المؤسسات السياسية والممضي في أهداف الجماعة الضيقية من الاستقلال أو الحكم الذاتي نموذج السودان أو منطق المساواة والاستيعاب وهو ما يعلى الهوية الوطنية ويعطي ثقة أكبر في مؤسسات الدولة.

6-9- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

الاستقرار الاقتصادي مؤشر أساسي للإستقرار السياسي فنجاح السياسات الاقتصادية في الدولة يرفع معدلات التنمية وهو ما يعكس على المستوى الاقتصادي للفرد في معدلات الدخل والاستقرار المعيشي وهو ما يخلق الرضى النفسي والمجتمعي على أهلية النظام السياسي.¹

التعريف الإجرائي للإستقرار السياسي:

الإستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المجتمعية المقدمة إليها والتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية وعدم استخدام العنف لأهداف سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع.

المطلب الثاني: متطلبات الإستقرار السياسي

الإستقرار السياسي يتوقف على مدى تفاعل النظام مع البيئة المتواجد فيها وضرورة توفر مجموعة من الشروط الكفيلة باحتواء كل مصادر الالستقرار السياسي والاجتماعي وتتنوع المتطلبات الضرورية لتحقيق إستقرارية النظام بين أربع أقسام المتطلبات العقدية والفكرية، المتطلبات السياسية، المتطلبات الاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية.

¹ - رايد الحاج سليمان النايف، الإستقرار السياسي ومؤشراته. الحوار المتمدن، العدد 2592، 2009.

عن المرقع:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

1-المطلبات العقائدية والفكيرية الثقافية:

1-1-الملاخ الإيديولوجي الديمقراطي: ألموند يربط الاستقرار السياسي بالنموذج الليبرالي الأنكلوسيكسي في الحكم ذو الثقافة العلمانية والسياسية المستقرة المعبرة على الهوية الوطنية الموحدة والدالة على استقرار النظام وتكيفه لصيانته لحقوق الإنسان وهذا يتحقق من خلال الديمقراطية التي يضمنها دستور البلاد.¹

1-2-القيم والأساس الدين: الماوردي يرى أن قيام الملك واستقراره يقوم على مرتکز أساس هو الدين القوم وهو ما يعطيه صفة الثبات والقبول الشعبي وقواعد الملك المستقرة تتوقف على سياسة وتأسيس ويقوم على هذا الأخير على تأسيس الدين وتأسيس القوة وتأسيس المال والثروة، ومحمد الغزالى يرى أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط إلتزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، ويقي الماوردي والغزالى قاصدين الأنظمة العربية الإسلامية.

1-3-التجانس الفكري والثقافي الإيديولوجي: يتطلب الاستقرار السياسي التجانس بين مختلف القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد. معنى إذا كان النظام ديمقراطياً ليبرالياً فمختلف القوى الحاكمة سواء في المجالس النيابية أو التنفيذية وقوى المجتمع المدني والتنظيمات السياسية تحمل ثقافة منفتحة حوارية أما إذا كان النظام شمولياً فيفترض أن الجماعات السياسية تحمل فكراً منغلقاً موحداً فالاستقرار السياسي ليس بالضرورة في دولة ديمقراطية ففي ألمانيا النازية كل الألمان يؤيدون الأفكار النازية التي تقوم على أفضليّة العرق الآري وضرورة سيادته مع أن مؤشرات الديمقراطية ضعيفة وحتى الأنظمة الشمولية مع حزب البعث السوري والعراقي كان يقول صدام حسين -العربي الجيد هو البعثي الجيد- ونموذج الجمهورية الفرنسية الثالثة استمرت لمدة 70 سنة.² إجتماعياً ابن خلدون يرى أن التجانس الثقافي ضروري للاستقرار السياسي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء في ظل غياب العدالة، فالمصلحة العامة تقتضي التوافق الإيديولوجي الذي يخلق إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفاً منه وهو ما ينبع في النهاية الاستقرار السياسي.³ الصراع الخفي بين فئات متاحرة ومتنافسة سياسياً أو اقتصادياً أو حدوث إختلالات هيكلية في المجتمع أو إحتكار فئة معينة للسلطة أو عشيرة ما ومنحها إمتيازات على حساب الآخرين.⁴

¹- محمد عزو عبد القادر ناجي، من أجل الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، مرجع سابق.

²- محمد عزو عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي. الحوار المتدن، العدد 2191، 2008 .

عن موقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

³- عبد الكريم القلان، مرجع سابق، ص 41.

⁴- حسن طوالب، مرجع سابق ، ص50.

2-المطلبات السياسية:

1-استقرار بنية النظام السياسي: إن استقرار النظم السياسية مرتبط باستقرار المؤسسات المشكلة له، ويؤكد المفكر مايروت وينر M Wenner على أن أي نظام سياسي يتميز بوجود مؤسسات، وأن الأهم هو إيجاد مؤسسات فاعلة قادرة على الاستقرار والتكيف، كما يتفق معه هنتون في اهتمامه بالقدرات التنظيمية. وأهم مؤسسات النظام التي يتوقف استقراره على استقرارها هي المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية أو الحكومة.

2-التمايز النيوي السياسي: يعني تحسيد مبدأ الفصل بين السلطات والتخصص الوظيفي والإستقلالية في الأبنية بين مختلف التنظيمات فتحصص أنظمة لمحافظة على الأمن وأخرى للنظام العام...إلخ، وتزداد قدرات النظام السياسي بتمايز أبنيتها وإستقلالها، وإستقلال الأنظمة الفرعية بتشكيلها الاقتصادية والاجتماعية...إلخ التي تغير عن المصالح المختلفة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى بشكل يجعلها متكاملة وضامنة لفعالية جدية في الإستجابة للتطلعات الوطنية.

3-الشرعية السياسية: إن الشرعية مهمة في عمل الحكومة وبقاء النظام السياسي والنظام المتمتع بشرعية عالية يتميز بفعالية في صناعة السياسات، وتعتبر الانتخابات الآلية الداعمة لشرعية السلطة لتميزها بالشفافية والتنافسية وإتباعها الإجراءات الدستورية والشرعية في النهاية سمة لمارسة السلطة السياسية وفق مبادئ الجدورة بالقبول وفق مجموعة متماسكة من المقاييس مثل الحق والعدل.

4-المشاركة السياسية: من خلال إنخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة وهو ما يبعد العنف عن النظام ويخلق الإرتقاء السياسي عبر إجراء تعينة جماهيرية أوسع ومشاركة شعبية أكبر حتى التغييرات السياسية والإصلاحات تتم في وجود المشاركه باختيار ممثليه في مؤسسات هذه السلطة في جو سلمي وهو ما يخلق الاستقرار والتكيف.

5-الفعالية السياسية: كتعبير عملي عن درجة الأداء السياسي للنظام من حيث الإستجابة لمطالب وحاجات المجتمع وحسب ليست Lepist الفعالية هي قدرة السلطة على أداء الوظائف المجتمعية وهي عنصر مهم لتحويل قوة النظام من الكم إلى الكيف.

6-البنية الحزبية: اعتماد نظام الثنائيه الحزبية مثلما هو في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لأنها أكثر استقرار من نظام التعددية الحزبية ونظام التمثيل النسبي يؤدي إلى عدم الاستقرار للحكومات وبالتالي عدم استقرار النظام السياسي.

3-المطلبات الاجتماعية:

1-3-دولة الحق والقانون: يعني قدرة النظام السياسي على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام وتنظيم العلاقات الاجتماعية ودولة الحق والقانون تتميز بالعدالة في توزيع الموارد وتساوي الفرص أمام جميع المواطنين للمشاركة الفعالة في وضع السياسات ضمن خاصية التوزيعية.

2-الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة: وهو ما يخلق التعاون بينهما من خلال القدرة الضبطية للنظام من جهة وفعالية الأداء والتسيير من جهة أخرى في إدارة الواقع الاجتماعي.

4- المطلبات الاقتصادية:

ليبيت Lipest يربط الإستقرار السياسي بدرجة مقبولة من النمو الاقتصادي وضرورة لتحقيق التنمية بسبب التعاقب السريع للحكومات يتهرب أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار وكذا التغيير المتكرر للسياسات والقوانين فالحكومات تستجيب بقوة للضغط المحلي وإن لم تكن راغبة في ترك كل شيء للسوق لأسباب تعود إلى حرصها على الإستقرار السياسي والمصلحة الوطنية.

1-القدرة الإستخراجية: يعني مقدرة النظام السياسي على إستخراج الأموال سواء من البنية الداخلية أو الدولية.

2-القدرة التوزيعية: يعني القدرة على توزيع السلع والفرص والخدمات على الأفراد والجماعات وتوجد علاقة طردية بين القدرات الاقتصادية والإستقرار السياسي فالكافأة في تحقيق القدرات تزيد من درجة الإستقرار السياسي فالمطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة وقيود فعالة لطبع الأعمال التعسفية ومكافحة الفساد¹ من أجل تحسين الأداء لأن الاستقرار في المجال السياسي يضعف أي اقتصاد مهما كانت قوته، ومنه إفشال التنمية الاقتصادية والبرامج والخطط التنموية ما يتسبب في كوارث إقتصادية كتدي مستوى المعيشية أو الديون أو حتى المحاجة وجعل الدولة أقل استجابة لاحتياجات الناس.

فنمط الحكم القائم على منطق جامع بين ضرورة بناء دولة الحق والقانون الناجحة عن مركزية المواطن والمشاركة السياسية والمواطن هو الشعاع المحدد لمشروعية النظام السياسي بالتأسيس لنظام ناتج عن انتخابات حرة، نزيهة وتعددية ومنتظمة مع عمل هذا النظام على خلق الشروط الكفيلة بإنتاج أكبر قدر من الانتفاع المواطنـي مما يدعم في النهاية احتمالـات الرفـاه والأمن والاستقرار السياسي.

¹- سفيان فوكـة، مليـكة بوضـيـافـ، الحـكمـ الرـاـشـدـ وـالـإـسـتـقـارـ السـيـاسـيـ وـدـورـهـ فـيـ التـنـمـيـةـ. مـاـدـاـخـلـةـ فـيـ المـلـقـىـ الوـطـنـيـ حـولـ الحـكمـ الرـاـشـدـ وـدـورـهـ فـيـ التـنـمـيـةـ، جـامـعـةـ حـسـيـةـ بـنـ يـونـسـ الشـلـفـ، 2008ـ.

المطلب الثالث: نواقص الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي هو نتيجة التوازن بين النظام السياسي ومحیطه على المستوى الأممي بالدرجة الأولى وتوفّره ضرورة حتمية لإلغاء مصادر الجهل والفقر والمرض والخوف لتحقيق الأمن الرباعي لتعدد أشكال التغرات الأمنية والقدرة الأمنية ضرورية أحياناً لمواجهة القوى الساعية للسيطرة على الحكم من خلال الإنقلاب أو العصيان... إلخ.

وتحقيق الأمن السياسي مرحلة متقدمة جداً من أولى خطواتها وركائزها تشمل في كيفية تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة عبر تبني النهج الديمقراطي القائم على تفعيل آليات المشاركة السياسية الصحيحة بموازاة مع التغيرات الاقتصادية التنموية الفاعلة.

ويقصد بنواقص عدم الاستقرار السياسي مختلف الأعمال التي تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

1-مظاهر عدم الاستقرار السياسي:

أكشناتين Akchetien العامل الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع هو عدم الاتساق السياسي بين الأفراد الذين يؤدون أدوارهم في المجتمع، وعدد مظاهر عدم الاستقرار في أربع أشكال أساسية هي:¹

1-1-الاغتيالات السياسية:

تتمثل في عمليات القتل أو محاولات ذلك مستهدفة شخصيات رسمية مؤثرة على القرار السياسي في مقدمتهم رؤساء الدول، الوزراء، زعماء الأحزاب السياسية، القيادات الأمنية... إلخ.

1-2-الإنقلابات ومحاولات الإنقلاب:

الإنقلاب هو عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وتم من داخل النخبة ذاتها أو من مجموعة أخرى خارج النخبة الحاكمة وعادة الدعم يكون من المؤسسة العسكرية أو أجهزة الأمن دون مساندة شعبية والإنقلاب يكون يتغير جدري أو تغيير شكري إذا تحول بعدها إلى ثورة يصبح إنقلاباً ناجحاً.

1-3-التمرد:

التمرد شكل من أشكال المواجهة المسلحة هدفه ممارسة الضغط والتأثير على النظام السياسي لغرض الاستجابة لمصالح معينة وقد يكون التمرد قصير المدى ينتهي بجلسات حوارية بين طرفين السلطة والقوى المتمردة أو

¹-تأثير التمايز الاجتماعي على الاستقرار السياسي في الدولة الطائفية ، العشارية الإقليمية طبيعة الشعب، العوامل الشخصية صراع الأجيال.

طويل المدى أي كمقدمة لثورة شاملة وله أشكال منها جماهيري بمشاركة شعبية كبيرة وغزو عسكري وهو الأخطر تقوم به عناصر مسلحة وذات خبرة قتالية.¹

4-1-الثورات:

الثورة هي شكل من أشكال التعبير الرفضي عن سياسات أو برامج في المستوى الجزئي البسيط أو على مستوى رفض القيادات الحاكمة أو النظام السياسي ككل على المستوى الكلي. وقد تبدأ الثورة بأشكال مختلفة من خطأ صغير من أحد رموز النظام تجر عنه احتجاجات في البداية لتحمل المعارضة والإعلام الجزء المكمل ومن أبرز الثورات الثورة الفرنسية، ثورات أوروبا الشرقية حول التحول الديمقراطي والثورات العربية الأخيرة.

2-تفسيرات نواقص الإستقرار السياسي:

1-تفسير الماوريدي:

إن من أهم مظاهر المؤدية إلى عدم الإستقرار السياسي:

- إبعاد السلطان عن الدين والاستهانة به ما يؤدي بالناس إلى معارضته وبالتالي حدوث الثورات.
- الجور الاجتماعي يعني ممارسة الظلم بمعناه الشامل إجتماعياً وإقتصادياً.
- الفساد السياسي خروجاً عن الشرع وتجاوز حدوده وسوء التقدير، وتولية غير ذي الكفاءة في المناصب الحساسة بالدولة والوسائل وهي كلها أعمال تؤدي إلى زوال الملك.

ومن مصادر شرعية السلطان عند الماوريدي تتضمن الالتزام بالدين والعدل والتدبير الحسن والأداء

الرشيد فأهم مظاهر الإنقضاض للإستقرار السياسي الافتقار للمشروعية في بعدها العقيدي والعملي.

2-تفسير المؤند:

النظام يصاب بحالة من الخلل بسبب ضعف أداء أحد مكوناته أو بسبب جلوسه إلى سلوك يتعارض مع رغبات الجمهور مما يؤدي إلى تناقص مشروعيته وشرعنته ومن ومظاهرها.

-تغير مطالب ومصالح المجتمع والفنان المؤثرة فيه.

-تغير القيم السائدة مما يؤدي إلى عدم احتمال ممارسات النظام القمعية، أو ترکز السلطة في نخبة حاكمة تضيق قاعدها لتستأثر بكل موارد النظام.

-نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع بشكل فوضوي غير منظم ما يمنحها استقلالاً أكبر عن الدولة.

¹ـAdam في، رؤية نظرية حول العنف السياسي. مجلة الباحث، العدد 1 ، الجزائر: جامعة ورقلة، 2002، ص 19.

-غياب مبدأ حرية التعبير وعدم احترام حقوق الإنسان وغياب المبادئ النيابية التي تعمل على انتهاك العنف من خلال تشجيعها لعملية الحوار وهذه العناصر التي تؤدي إلى الاعتراف بفعالية الحكومات.

-إن عجز الوظائف والأداء وضعف الأبنية القائمة- التنشئة والاتصال والتجنيد-، أي عجز النظام على جلب المساندة والموارد وعدم قدرته على تلبية احتياجات المجتمع كما أن انتهاك الأعراف والاعتداء على الدستور والإيديولوجيات السائدة يؤدي حسب ألموند إلى المقاومة والتمرد.¹

3- العلاقة بين الديمقراطية والأمن: من خلال مراجعة الدراسات الإحصائية التي يستخدمها محللون مستقلون في مئات من الدراسات التي أجروها تدعم المقاربة القائلة بأن ازدياد جرعة التهديدات الأمنية يقلل من النمو الاقتصادي والرفاهية العامة ويزيد من الفقر ويؤدي إلى غياب الديمقراطية والمفكير الإسرائيلي عازار ومون ربط بين التهديدات الأمنية والقدرات والديمقراطية في مؤشر الفعالية السياسية:

النماذج	الفعالية والشرعية	القدرات	التهديدات	التغيرات
إسرائيل ، تايوان كوريا الجنوبية	فاعلة	كبيرة	عالية	A
حالة مثالية	فاعلة	كبيرة	منخفضة	B
الأرجنتين ، البرازيل والمكسيك	غير فاعلة -جامدة-	كبيرة	منخفضة	C
إيران ، المغرب	غير فاعلة -جامدة-	كبيرة	عالية	D
الكويت ، تايلاند	فاعلة	ضعيفة	عالية	E
سانغافورة ، ماليزيا	فاعلة	ضعيفة	منخفضة	F
غانـا ، وـمعظم الدول النامية	غير فاعلة -جامدة-	ضعيفة	منخفضة	G
	غير فاعلة -جامدة-	ضعيفة	عالية	H

المجدول رقم (04): النماذج الدولية للعلاقة بين التهديدات الأمنية والقدرات والديمقراطية

المصدر: عبد المنعم المساط، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته. مصر: معهد البحوث والدراسات العربية 1993.

¹ نفس المرجع ، ص32

المبحث الرابع: الاستقرار السياسي: القوة التفسيرية للمتغير الأمني

إن مسعى تحقيق الاستقرار السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بارساد قواعد الأمن الأساسية أو بتعويز أدق إشباع مدركات الأمان لدى مستهلكيه من الأفراد، والمجتمعات والدول والأبعاد التحليلية للإستقرار السياسي في ظل بيئه تمتاز بواقع أمني أزماتي يستدعي إيجاد المقاربـات التفسيرية ذات العلاقة الإرتباطية بين هذه التهديدات وواقع السياسي للدولة مع تحديد مستويـات التفاعل المرضـي، سياسياً مقاربة الدولة الفاشلة والفساد السياسي أكثر الداخـل علاقة بالتهديدـات النـسقـية -الجـرمـة الإـرـهـابـية والـجـرمـة المنـظـمة- وـمـقارـبـتي النـدرـة والإـحـتـياـجـات والـحرـمان الإـقـتصـادي مـداـخـل لـتأـثـيرـ الفـقـرـ والأـزـمـاتـ الغـذـائـيـةـ فيـ مؤـشـراتـ الإـسـتـقـرـارـ السـيـاسـيـ وـمـقارـبـتيـ التـفـكـكـ المـجـتمـعـيـ والـجـوارـ السـيـءـ منـ خـالـلـ ثـالـوثـ الـهـوـيـةـ الـحـجـرةـ غـيرـ الشـرـعـيـةـ وـالـإـسـتـقـرـارـ السـيـاسـيـ.

المطلب الأول: أثر التهديدـاتـ الأمـنـيـةـ الجـديـدةـ عـلـىـ الإـسـتـقـرـارـ السـيـاسـيـ-ـمـداـخـلـ السـيـاسـيـ

عدم الإـسـتـقـرـارـ ظـاهـرـةـ تـمـيـزـ بـالـمـروـنةـ وـالـنـسـبـيـةـ وـتـشـيرـ إـلـىـ عـجزـ النـظـامـ السـيـاسـيـ بـسـبـبـ ضـعـفـ مـؤـسـسـاتـهـ عنـ إـجـراءـ ماـ يـلـزـمـ مـنـ تـغـيـيرـاتـ لـمـجـاجـهـ التـهـدـيـدـاتـ الـأـمـنـيـةـ الجـديـدةـ مـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ العـنـفـ المـتـبـادـلـ وـتوـسيـعـ دـائـرـةـ الـصـرـاعـ وـتـقوـيـضـ شـرـعـيـةـ النـظـامـ وـفـعـالـيـةـ نـخـبـ السـيـاسـيـةـ وـهـوـ مـاـ تـوـضـحـهـ مـقـارـبـتيـ الـدـولـةـ الفـاشـلـةـ وـالـفـسـادـ السـيـاسـيـ.

1-ـمـدـخـلـ الـدـولـةـ الفـاشـلـةـ failed state

1-1-ـالـدـولـةـ الفـاشـلـةـ -ـمـدـخـلـ عـامـ-

الـدـولـةـ الفـاشـلـةـ حـسـبـ لـرـونـالـدـ زـيمـرـمانـ L Zimermenـ هيـ الـتـيـ لاـ تـمـلـكـ قـوـةـ أوـ سـلـطـةـ شـرـعـيـةـ عـلـىـ إـقـليـمـهاـ وـلـاـ الـقـيـامـ بـوـظـائـفـهـ الـأـسـاسـيـةـ خـاصـةـ اـحـتـرـامـ الـقـانـونـ.¹ كـمـاـ لـاـ تـسـتـطـعـ حـمـاـيـةـ حـقـوقـ مـوـاطـنـيـهـاـ أوـ تـلـيـةـ اـحـتـياـجـاتـهـ وـفـشـلـهـاـ فـيـ تـأـمـيـنـهـمـ ضـدـ الـحـاجـةـ أـوـ ضـدـ الـخـوفـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ²، وـعـدـمـ قـدـرـةـ الـمـنظـمـاتـ الـدـولـيـةـ عـلـىـ التـدـخـلـ لـأـسـبـابـ مـخـلـفـةـ بـعـضـهـاـ سـيـاسـيـ وـبـعـضـهـاـ خـاصـ بـقـدـرـاهـاـ أـوـ عـدـمـ مـلـائـمـةـ الـأـوضـاعـ الـأـمـنـيـةـ لـتـشـلـ هـذـهـ التـدـخـلاتـ، وـالـنـتـيـجـةـ حـالـاتـ مـرـمـنةـ لـاـخـرـاقـاتـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـحـالـةـ دـائـمـةـ مـنـ غـيـابـ الـأـمـنـ.

روـبـنـ دورـنـ R Dhournـ "ـإـنـ الـخـصـائـصـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـدـولـةـ الفـاشـلـةـ أـوـ الـفـشـلـ تـبـدوـ وـاضـحةـ وـمـتـسـقةـ:ـ الـدـولـةـ تـفـقـدـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ أـدـاءـ الـوظـائـفـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـحـكـمـ، وـأـنـهـ يـفـقـدـ شـرـعيـتـهـ...ـ عـدـمـ قـدـرـةـ الـمـؤـسـسـاتـ السـيـاسـيـةـ لـتـلـيـةـ الـمـهـامـ

¹ -Robert Schütte, la Sécurité humaine et l'etat fragile. Rapport du deuxième symposium sur la sécurité humaine, **revue de la sécurité humaine**, issue 3, february 2007,p93.

² - David Carmenta, sessing state failure: implications for theory and policy. third world quarterly, Vol 24, No3, London : 2003, p407.

الأساسية للحكم الشرعي ويرافق ذلك أيضاً الانهيار الاقتصادي... هذا الانهيار الاقتصادي هو في كل مكان تقريباً" والدولة الفاشلة أي الدولة التي تفقد القدرة على السيطرة داخل إقليمها أو أنها لا تستطيع احتكار استخدام القوة المشروعة على أراضيها يعني ذلك عدم فاعلية سلطات الدولة والعجز عن فرض النظام والقانون على سائر أنحاء إقليمها.¹

١-٢- مؤشرات الدولة الفاشلة:

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 زادت أهمية مصطلح "الدول الفاشلة" ومنذ عام 2005 تصدر مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) مقياسها السنوي للدول الفاشلة (Failed State) وأضحى ينظر إلى هذه الدول من منظور أمني دفاعي بحث بمعزل عن المنظور التنموي وأهم تلك الدول "الفاشلة" بتفریخ الإرهاب والتطرف.

الدولة الفاشلة غير مهيأة لمواجهة المستجدات والمخاطر الداخلية والخارجية، وتلك الأزمات هي التي تبرز عوامل "الفشل" الكامنة في النظام السياسي وتزيد من احتمالات تحول هذه الدولة إلى همديد للسلام والاستقرار الدوليين.

-إجتماعياً تتميز بتصاعد الضغوط الديموغرافية وتشمل عناصر الزيادة في عدد السكان وزيادة التوزيع والتزاعات المجتمعية إضافة إلى حركة اللاجئين لدول الجوار أو في الداخل ما يولد حالة إنسانية نتيجة الهجرة ونتائجها من الإضطهاد، الإغتراب.

-اقتصادياً عدم المساواة في التنمية الاقتصادية بين فئات المجتمع في التعليم والوظائف والدخل إضافة إلى الانحدار الاقتصادي الحاد نتيجة الاقتصاد غير الشرعي -تجارة المخدرات ومعدلات الفساد- وعجز الحكومة عن رفع رواتب الموظفين.

-سياسياً فقدان شرعية الدولة والفساد الواسع في وسط النخب السياسية وغياب المعارضة الشفافة والفعالية والتمثيل السياسي وفقدان الثقة في الدولة وإنشار المظاهرات ومقاطعة الانتخابات إضافة إلى التدهور الحاد في الخدمات العامة في الصحة والتعليم ... إلخ والتطبيق التعسفي للقانون وتحول أجهزة الأمن لدولة داخل دولة.²

¹ -Organisation de coopération et de développement économique, concepts et dilemmes pour le renforcement de l'état dans les situations de fragilité. la revue de l'OCDE sur le développement, volume 9, n 3,2008 , p18.

<http://www.oecd.org/dataoecd/53/47/42143231.pdf>

² - سامي إبراهيم خزندار، نظام الإنذار المبكر وسط الصراعات وتطور المفاهيم والمؤشرات. مجلة المفكر، العدد 7، جامعة محمد عيسى بسكرة، 2005، ص 67.

2- تهديد الاستقرار السياسي وفق مدخل الدولة الفاشلة في ثلاث حالات:

1- في حالة تكون الدولة أضعف من أن تحكم الأسلحة في المقابل تكون أطراف مسلحة تتخد شكل منظمات سياسية وميليشيات في البلدان الإفريقية وأمريكا اللاتينية.

2- المعارضة تقوم بالعصيان المسلح يبدأ على مرحلتين المقاومة السرية ثم الصدام الثوري والخروب الأهلية.¹

3- تخلي العسكريين عن سلطة الدولة وتدخل تحت تصرف الحكومين كما يقول ريمون أرون في دراسته حول "الرجعية ودور الجيش في البلدان النامية" أن ضباط الجيش في دول العالم الثالث كثيراً ما يثورون لصالح الجماهير².

3- تفسير مقاومة الدولة الفاشلة لعلاقة الإرهاب بالإستقرار السياسي

إن بروز الإرهاب كظاهرة مهددة داخل نظام دولة ما بعيداً عن خصائصه العابرة للقومية هو نتيجة معبرة عن فكرتين أساسيتين الأولى أن النظام السياسي به قضية مركزية مختلف حولها استدعت ظهور الجماعة الإرهابية ذات هدف سياسي والثانية أن تأسس الإرهاب لما تراجع السلطة العمومية التقليدية وتراجع هيبة الدولة ونهار خلالها ويعمل الإرهاب على مساومة الحكومة.³

يهدد الاستقرار السياسي وتسقط خاصية الإستمرارية كنتيجة لانتشار الجماعات الإرهابية في الدولة وسعيها لحصول على مكاسب سياسية تمارس الإغتيالات السياسية وتقود التمردات الشعبية بصورة غير مباشرة وتعنى للإنقلابات على النظام من خلال صورة المعارضة المنظمة وهي أبرز أشكال عدم الاستقرار السياسي للنظام حسب أكشتاين.

4- التداعيات العرقية الدولة الفاشلة والإستقرار السياسي

قيام التداعيات الإثنية في الدول العاجزة عن بلورة نظام إجتماعي ذو الاعتماد المتبادل والإندماج الاقتصادي مثل باكستان، اليمن، والسودان فالأخطر الكامنة يمكن أن تنمو نتيجة لضعف الحكومات بالقدر نفسه الذي تضعفه قوتها.⁴ والفشل الدولي يفتح المجال لتصاعد العصيان المسلح من الجماعات العرقية تجاه السلطة

¹- روبرت جابس، مساعدة الآخرين في الدفاع عن أنفسهم مستقبل المساعدات الأمريكية. ترجمات الزيتونة، مجلة فورين أفيرز، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص.1.

²- Liana Sun Wyler, weak and failing states: evolving security threats and U.S. policy. analyst in international crime and narcotics, foreign affairs, August 28, 2008.

³- محمد الطيب، مرجع سابق، ص.37.

⁴- سلوانس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. ط.1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص.18.

وتتحول الشرعية من واقع إلى مطلب والاستقرار السياسي هدف أساسى للنظام للرجوع إلى مرحلة المدنية مع هذه الجماعات.

2- مدخل الفساد السياسي

2-1- مفهوم الفساد:

ليس هناك تعريف محدد للفساد وإنما هناك توجهات مختلفة فيعرف على أنه "خروج عن القانون وال النظام واستغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية وإجتماعية وإقتصادية للفرد أو جماعة معينة". الأمم المتحدة تعرفه هو "نشوء السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية تضر بالمصلحة العامة". البنك العالمي هو: "الاستغلال السيئ للوظيفة العامة الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة". منظمة الشفافية الدولية تعرفه: "هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".

المشرع الجزائري في المادة 2 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20/02/2006 متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته عرفه: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون" وهذه الجرائم هي:

- رشوة الموظفين العموميين.
- الامتيازات غير المربررة في مجال الصفقات العمومية.
- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي.
- استغلال النفوذ.
- إساءة استغلال الوظيفة.

2-2- الفساد السياسي: مقاربة معرفية

الفساد السياسي يتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأديبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم ، أو نتيجة بيع المبادئ الموضوعة في أديبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر من قبيل الخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها .

الفساد السياسي بمعناه الأوسع هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق أهداف غير مشروعة غالبا كل أنواع النظم السياسية والحكومات يمكن أن تتعرض لفساد سياسي لكن النظم الديمقراطية الفساد فيها أقل نتيجة عنصر المحاسبة للحكام و الفساد السياسي أنواع كثيرة من أشهرها المحسوبية، الرشوة و ممارسة النفوذ والواسطة.¹

¹ - جباري عبد الحميد، قراءة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، نوفمبر 2007 ص 94.

2-3- الفساد السياسي مدخل لتفسير العلاقة بين التهديدات الأمنية والاستقرار السياسي

الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديداً متزايداً في معظم بلدان العالم خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في ظل عجز هذه الدول على الرفاء بالمبادئ الأساسية للدولة الحديثة ونظام قضائي عادل واحتكار استخدام المشروع للقوة ومن الأسئلة الحاسمة هي هل بإمكان المجتمع الدولي الرد على تهديد الجريمة المنظمة لتأكل الديمقراطية.

المفكران بيلي وتايلور في 2009 يريان أن الجرائم المنظمة العنيفة ترتبط بتحفيض الدعم من أجل الديمقراطية فحالياً في أمريكا اللاتينية لديها أعلى معدلات القتل في العالم خصوصاً في وسط الشباب في السلفادور (92 حالة) في اليوم، كولومبيا (73 حالة)، لوس أنجلوس (64 حالة)، غواتيمالا (55 حالة) والبرازيل (52 حالة).

وتأتي الجريمة المنظمة على انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وبالتالي زيادة تقويض الحكم الديمقراطي وخلق دوامة من الفساد السياسي وانعدام الثقة وتهديد الاستقرار السياسي.¹

2-3-1-الزبانية السياسية:

وتحسد العلاقة بين النخب السياسية وتنظيمات الجريمة المنظمة حيث توجد مصلحة واضحة للعصابات للحفاظ على الهياكل السابقة للدولة وتمويل الحملات الانتخابية بأموال المخدرات كما هو الحال في كولومبيا وهو ما يسقط الحكومات في المصيدة الاجتماعية.

ويعد دور الجريمة المنظمة في تأكل الحكم الديمقراطي في مناطق الدولة الهمة كبير نتيجة تقويض المؤسسات السياسية والاستعاضة عن السياسات الاجتماعية من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول على رشوة الجهات السياسية والتمويل غير المشروع للحملات الانتخابية وبالتالي توليد الدخل من خلال تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وغسيل الأموال وتوفير الأسلحة وحصر السلطة السياسية من خلال الفساد والإفلات من العقاب للحصول على أموال من قبل المشاركة في أعمال غير قانونية هي وبالتالي لها دور فعال في تمكين جماعة من تهديد احتكار الدولة على شرعية استخدام القوة والسيطرة على الأراضي فضلاً عن تهديد أمن مواطنها.

مع التركيز على موضوع الآثار السلبية للجريمة المنظمة على الحكم الديمقراطي فالبلدين الأكثر تأثراً بالعنف -من قبل إنتاج المخدرات والاتجار بها في أمريكا اللاتينية -المكسيك وكولومبيا- حيث تتأثر بشدة من الاتجار بالبشر وتستخدم كمراكز للاتجار في أمريكا الجنوبية بالمخدرات المتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة.

¹-Katharina Hofmann, the impact of organized crime on democratic governance focus on Latin America and the Caribbean.Friedrich Ebert stiftung, 2009, p2.

<http://library.fes.de/pdf-files/iez/global/06697.pdf>

عجز الحكومة المكسيكية والشرطة الاتحادية على قتال عصابات التي تعد موطنًا لجحافل الجنود ورجال الشرطة الذين هم على دراية بالنظام الفاسد، ففي 2008 عدد القتلى وصل 6290 بسبب العنف المرتبط بالمخدرات.

2-3-2- تأثير تبييض الأموال على المجال السياسي والفشل الحكومي

تبييض الأموال بمثابة منشط ومحرك رئيسي للفساد ولشبكات الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة وبالتالي فهي تقوض استقرار أنظمة اقتصادية وسياسية بشكل كامل.

فيسبب اتساع الفجوة بين المدخلين الرسمية والمدخل غير الرسمية وضعف الأداء الضريبي بسبب عمليات التهريب الضريبي الناجمة عن الأنشطة غير المراقبة في الاقتصاد الخفي **hidden economy** ومن ثم التأثير على حجم الميزانية والموارد اللاحزة لعملية التنمية المختلفة.

وكذا رباطها بالعديد من المشكلات مثل التهريب وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الفساد السياسي والإداري وما يصاحب ذلك من سوء توزيع للدخل وارتفاع معدلات البطالة والآفات الاجتماعية... إلخ.

ترتبط عملية تبييض الأموال بالفساد السياسي الذي يقترن بإستغلال الفساد لجمع الثروات الطائلة وتم تهريب الأموال إلى الخارج للقيام بغسلها وعودتها مرة أخرى في صورة مشروع أو استخدام الأموال في صورة مقتنيات عينية أو عقارات، أو ذهب أو أوراق الأموال... فهناك بعض السياسيين يستغلون مناصبهم بطريقة غير مشروعة إذ يعمدون إلى إستعمالها لتحقيق مأرب شخصية ومصالح خاصة وتحت ستار العامة.

وسنوضح خلال الجدول التالي بعض مظاهر الفساد السياسي مع حصيلة الأموال المختلسة لرؤساء الدول:

حجم الأموال المختلسة	المؤول
35-15 مليار دولار	محمد سوهارتو رئيس إندونيسيا 1967-1998
10-05 مليار دولار	فديرينا ماركوس رئيس الفلبين 1972-1986
05 مليار دولار	هوبوتسيسيكو رئيس الرأي
50-2 مليار دولار	ساني أبانشا الرئيس النيجيري 1993-1998
2-1 مليار دولار	سلوبودان ميلوزوفيتش الرئيس الصربي 1989-2000
800-300 مليون دولار	جون كلورد دوفالييه رئيس هايتي
600 مليون دولار	البرتوفوهيوري الرئيس اللبناني 1996-2000
200-114 مليون دولار	بابلو زانكرو رئيس الوزراء الأوكراني 1996-1997
100 مليون دولار	أرلوند اليمان، الرئيس البيكاراغوي 1997-2000
80-78 مليون دولار	جوزيف إستراد رئيس الفلبين 1998-2001

الجدول رقم (05): حجم الأموال التي اختلستها القادة الفاسدون عبر العالم

المصدر: من إعداد الباحث

تبرز بذلك مظاهر ظاهرة الفساد السياسي المؤثر على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته و ذلك كما يلي :

- الفساد تسبب في سقوط الحكومات في كثير من البلدان الصناعية والنامية.
- يؤثر على مدى تمنع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام الحقوق الأساسية للمواطنين و في مقدمته الحق في المساواة و تكافؤ الفرص كما يحد من شفافية النظام و انفتاحه .
- اتخاذ قرارات مصرية طبقاً لمصالح شخصية دون مراعاة المصلحة العامة.
- يقود إلى صراعات كبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.
- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولايات السياسية .
- يؤدي إلى ضعف مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني و هو ما يجعل دون وجود حياة ديمقراطية.
- يؤدي إلى بروز فئة من المفسدين في النظام السياسي القائم تكون بمثابة قدوة لفئة النظام السياسي اللاحق.

المطلب الثاني: أثر التهديدات الأهمية الجديدة على الإستقرار السياسي-المدخل الاقتصادي

إن مشكلات الحكم هي بوجه عام مشكلات توزيع فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك للموارد البشرية والمادية الخديطة به والموزع للسلع والخدمات والقيم والفرص داخل المجتمع، حيث تنفرد القلة بالموارد المتاحة ويقع عبئ الحرمان على الغالبية داخل المجتمعات وهي الأزمة التي تشكل هدف لإستقرار السياسي للمجتمع.

1-مدخل الندرة والإحتياجات

مقاربات العلوم السلوكيّة ترى أن الندرة والإحتياجات تخلق الإحباط الذي يؤدي إلى العنف والعدوان والمجتمع متسم بالعنف وتكرار مشاعر الإحباط يؤدي إلى خلق جماعات ذات عقائد إيديولوجية تؤدي إلى الثورات بالتالي وضعيّات عدم الإستقرار.¹

والندرة هي صفة لصيقة بالمجتمعات مع تطورها فالكافية أصبح عنصر غائب نتيجة التطورات في معدلات السكانية بسرعة التي تعجز الدولة عن مواكبتها والإحتياج نتيجة طبيعية لعلاقة المورد بالفرد.

1-1- مثلث الفقر والأزمات الاقتصادية كتهديدات والإستقرار السياسي من منظور المدخل:

تفسير مدخل الندرة والإحتياج للعلاقة الثلاثية التي تبدأ بالفقر كخط مستقيم تصاعدي في العديد من الدول اليوم تعبير حقيقي عن الخلل في معادلة المورد ومكامن الثروة مع التزايد الكبير في حجم السكان وفق نظرية متلوس فالتحدي الأعظم أمام الحكومات خاصة في العالم الثالث المرتبط بالأرض هو بداية نفاذ هذه الثروات

¹ -أحمد أبو الروس، مرجع سابق، ص 19.

كمصادر أولية محددة لحجم الإستفادة الفردية منها فمعدل السكان في إرتفاع بـ 17 مرة عن معدل الدخل الفردي إضافة إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي يدخل الدولة في أزمات إقتصادية داخل بيئه عالمية تحدد أسواقها قدرات المواطن البسيط في تلبية حاجاته الأساسية وهذا الوضع ذو إنعكاس مباشر على بقاء الحكومة وإستمرارها ككيان توزيعي منفذ لسياسات عامة والت نتيجة على المدى البعيد أنه مهما كان وضع النظام السياسي فالفاقر والحاجة عناصر مخرجة للفئات المختلفة المكونة للمجتمع لطالبة بتحسين أو تغيير الحكومة كخطوة أولى وهو ما لوحظ في مختلف الثورات ذات مطالب إقتصادية بعثة وعدالة إجتماعية.

2- ثانية الأمن الغذائي والإستقرار السياسي من منظور المدخل:

مدخل الندرة والإحتياج في تفسير العلاقة الثانية بين الأزمات الغذائية والإستقرار السياسي هو مرتبط أساساً بسياسات الحكومة في دعم المواد الأساسية للغذاء الطبيعي للفرد المواطن فالارتفاع الكبير والغلاء في المواد الأكثر إستهلاكاً عن الحدود المسموح بها يدخل الدولة في دوامة الإحتياجات كما حدث في أزمة الجزائر للسكر والزيت في 2011 وهو ما يجعل المسؤولين تحت المسائلة حول جدوى الخطط الإقتصادية والبرامج الموضوعات ضمن سياسة الدولة الإقتصادية وهو أمر مهدد لإستمرار النظام السياسي في العمل والكثير من دول العالم عبر الحقائق التاريخية سقط فيها الحكومات والأنظمة لطلب I want to eat.

2- مدخل الحرمان

قيام الحكومة أو الدولة بإجراء حرمان فرد أو جماعة من الحقوق القانونية أو إلحاق الضرر بهم¹. فالحرمان عامل قوي للعنف وإرتباطه ببعض الأفكار الأيديولوجية يؤدي إلى رفع درجة التمرد السياسي وأبرز الباحثين في مقاربة الحرمان (دافيس 1962، حور 1970)، ولاومبارا وعدم المساواة الاقتصادية مع كشك في 1991 وحسب هذا المدخل نجد أن النظام يعاني من أزمتين بنائيتين أساسيتين هما:

-أزمة القهر: وهو التقييد في المشاركة السياسية باستعمال العنف من طرف الأنظمة السياسية.

-أزمة الفقر: تعاني الأنظمة السياسية من أزمة التوزيع فهناك علاقة تبادلية بين ازدياد الديمقراطية وارتفاع معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد وانخفاض معدلات الفقر.

¹ سمع الفقه الإسلامي، الإرهاب والسلام. ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 2007، ص 9.

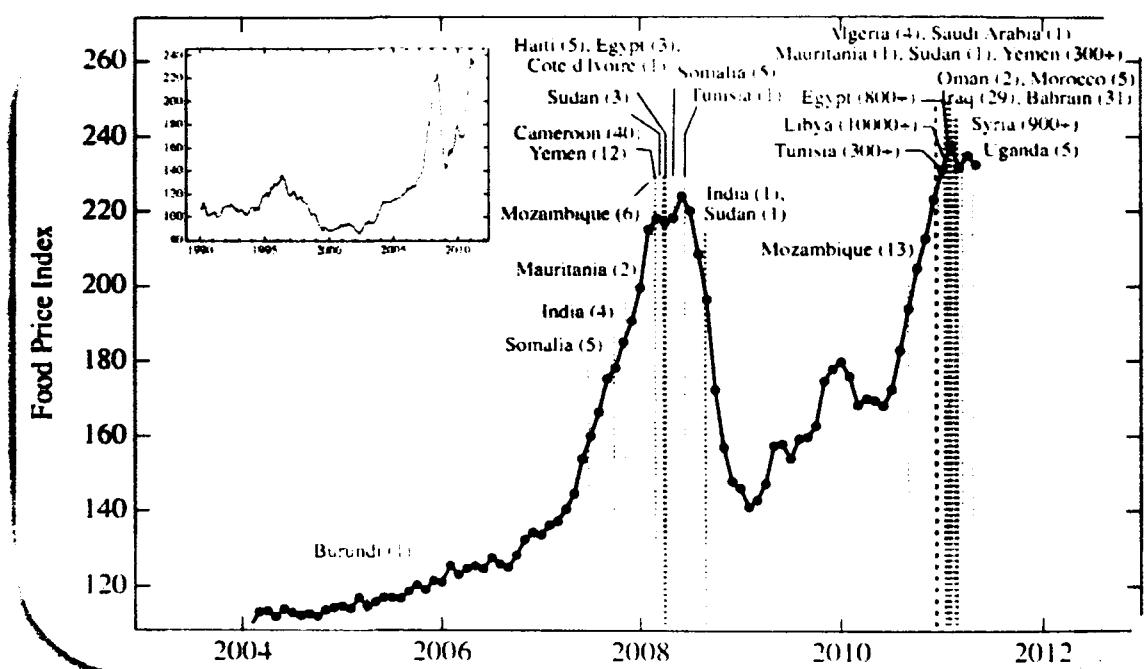
2-1-مدخل الحرمان أزمة التوزيع والاستقرار السياسي

إن تفاقم أزمة التوزيع في العالم الثالث يرجع أساساً إلى ظاهرة الفساد السياسي والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية وأثبتت الدراسات أن توجد روابط وثيقة بين تعاطي الرشوة والمحسوبيات وتباطؤ النمو وحرمان الأغلبية من الخدمات التعليمية والصحية.¹

2-2-مدخل الحرمان أزمة الغذاء والاستقرار السياسي

الاضطرابات الاجتماعية والسياسية تعكس مجموعة متنوعة من العوامل مثل الفقر والبطالة والارتفاع في أسعار المواد الغذائية والاحتجاجات تعكس الإخفاقات السياسية للحكومات.

في دراسة لماركتو، برتراند كارلا باريام Marco,Bertrend, Karla B بعنوان "أزمة الغذاء وعدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط" ودراسة "الأنظمة السياسية الفاشلة، والأنظمة القاسية وعدم الاستقرار السياسي".



الشكل رقم (04): مخطط علاقة أزمات الغذاء وعدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط

Source :- the food crisis and political stability approach

http://www.Necsi.edu/recherch/social/img/fig1_crisis

¹ صالح زيان وعادل زقاع، نحو تعديل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في إفريقيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، الجزائر: د د ن 2009، ص 70.

غياب الأمن الغذائي ضمن بيئة إجتماعية وسياسية غير مستقرة تمنع النمو الاقتصادي المستمر، في ظل الضغوط السكانية المتزايدة ي وهو ما يولد المؤسسات السياسية غير المستقرة.

المطلب الثالث: أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي-المدخل المجتمعية

الاستقرار السياسي والأمن من أهم الأمور التي يمكن للدولة أن توفرها لمواطنيها خاصة في ظل المجتمعات المتعددة الإثنية والعرقية فمتغير الهوية يلعب الدور الأساسي والمحرك لسياسات الدولة في تعاملها المجتمعية والتوزيع غير الم眷ي للحدود العرقية والقبلية جعل مدخل الجوار السيء أكثر التفسيرات الاجتماعية لواقع الإثنية وإسقاط النظم الإقليمية سياسيا.

١-مدخل التفكك المجتمعي:

في دراسة حول مصادر عدم الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية الحاكمة تم توظيف عينة من 94 نظام سياسي خلال الفترة 1816-1994 تم التوصل إلى أن العرقية وعدم التجانس الاجتماعي والتسلیح الطائفی من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي.¹

١-١-الهوية وعدم الاستقرار السياسي:

إن الدولة المتاجنة تميز بالوحدة الوطنية والإستقرار السياسي على عكس المجتمعات المتعددة العرقية تفتقر من العيش المشترك وبالتالي فهذه المجتمعات دائماً عرضة لعدم الاستقرار السياسي من خلال تنامي أشكال الحرّوب الأهلية والاضطرابات الأمنية وهو ما يؤدي إلى تفككها فسعى الحركات الإثنية إلى السلطة حسب ابن خلدون "الملك غاية طبيعة للعصبية وليس وقوعه عنها بإختيار إنما بضرورة الوجود وترتيبه" يقوض الاستقرار السياسي.

فانفصال الرابطة الوطنية في الشعب هو الذي يفسح المجال لنمو التزاعات الدينية، والجزرية والطائفية المنافية لمصلحة الوطن وستكون النتيجة النهائية سقوط الحكومة أو النظام، بعد انتشار المظاهرات والإضرابات والاعتصامات.² وتشكل يوغسلافيا لبنان، الهند، اليمن، الصومال، العراق، السودان ورواندا نماذج من الدول المتعددة العرقيات ذات البناء السياسي الرخو في يوغسلافيا مفككة منذ بداية التسعينيات إلى 7 دول هي صربيا الجبل الأسود، كرواتيا، البوسنة والهرسك ومقدونيا، سلوفينيا وكوسوفا وكذا تميز لبنان بتشكيله مجتمعية من السنة والشيعة والدروز والمارون عرفت حروب أهلية، السودان يضم ما يزيد عن 750 جماعة عرقية و به حوالي 114 لغة مكتوبة والمهدى مع الاضطرابات الدائمة بين طوائفها المختلفة من هنود و مسلمين وسيخ و بوذين و مسيحيين

¹ - Dirk Bezemer and Richard Jong, **world on fire? democracy, globalization and ethnic violence**. university of Groningen, september 2007

² - محمد عزو عبد القادر ناجي، من أجل الوحدة الوطنية والإستقرار السياسي. الحوار المتمدن، العدد 2187، 2008، 10:59.

ورواندا التي عرفت بمذبحة القرن بين الهوتو والتواتسي في 1994 عجزت الدولة عن منع عسكرة التوترات الطائفية وفي حالات شاركت الدولة في حروب أهلية الجزائر وسوريا ضد الإسلاميين، و العراق صدام ضد الأكراد والشيعة.

سلسلة الأفعال وردود الأفعال في التفاعل بين المجموعات المختلفة قد تؤدي إلى رفع سقف المطالب إلى المطالبة بالإنتقام أو الحكومة تقوم بقمع التمرد في خطابات الخطر، لأن ذلك يفتح العنف والذي يتم تغذيته بوجود دعم من الشتات أو المرتزقة أو المنظمات الإجرامية فيسود الاقتصاد غير الرسمي الذي يرتبط بتنظيمات إرهابية ليقاطعوا مع تنظيمات إثنية كما يتدرج العنف السياسي مع سقوط الاقتصاد بين المجرمين فالعمل الإجرامي يصبح مستديماً ما يجعله مهدد للسلم والأمن الدوليين حال إنتشار هذه الإضطرابات والغوضى ليشمل منطقة بأكملها.¹

1-2-التفكك المجتمعي الفقر الإستقرار السياسي

الفقر المتفشي في دول الجنوب، قد أدى إلى بروز التصادم بين المكونات والعصب الداخلية في إطار صراعها على الموارد مع ضعف البنيان المؤسسي في هذه الدول.

1-3-التفكك المجتمعي الهجرة غير الشرعية الإستقرار السياسي

التفكك المجتمعي والهجرة غير الشرعية كمقاربة فرع من فروع السوسيولوجيا قدمها ماسى I.d. Bourdieu و بورديو p. Granotier و قرانيري b. Massy المصيف إجتماعياً سياسياً وإقتصادياً وكذا دراسة ظاهرة عدم الاندماج من جهة ووضعية الإستغلال والتمييز الإجتماعي والنظرال من أجل الحصول على حقوقهم كما التنظيمات المساندة لهم وأثر ذلك على إستقرار السياسي للدول المستقبلة.²

فتلامي الهجرة غير الشرعية نحو المركز وما تحمله من تهديدات ضد القيم الثقافية والإجتماعية وبالتالي إحتمالية التصادم بين الدولة والأقليات نتيجة الهجرة نحو أوروبا مثلاً³ نصف أطفال بروكسل يولدون من أمهات عربيات وبلغ عدد سكان المسلمين في أوروبا أكثر من 50 مليون بزيادة 30% حسب هنتغتون خلال 2025 ، في

¹ عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية -خطاب الأمنية وصاعة السياسات العامة. الجملة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1، الجزائر: مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2011، ص.67.

² محمد سعيد عياد، المиграة في المجال الأوروبي-متوسطي -العوامل والسياسات. مداخلة في الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

³ برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع. ترجمة: صباح صديق الدملوجي. ط1، لبنان: المنظمة العربية للترجمة دراسات الوحدة العربية، 2008 ص 124.

الولايات المتحدة أكثر من 10 مليون نسمة و المسلمون الصين 25 مليون. رى الإتحاد اليميني المتطرف في أوروبا أن المهاجرين يشكلون تهديد ثقافي وأمني وسياسي لها.

2- مدخل الجوار السيء

حسب براون Brown ظاهرة الجوار السيء إحدى العناصر الأساسية لزيادة التوترات والتراعات الإثنية وإنشار التراغ خارج الدولة كما يسميه بالتراعات اللولبية وبذلك تعد إحدى التغيرات الحاسمة الواجب التركيز عليها في الإيمولوجيا.

2-1- الإنقسام العرقي والإستقرار السياسي

مدخل الجوار السيء يفسر الحالات التي تكون فيها العرقية أو القبيلة مقسمة بين دولتين متحاورتين أو مجموعة من الدول ضمن نفس الإقليم الجغرافي ويحدث نزاع داخل إحدى هذه الدول وتكون المجموعة العرقية طرف أساسى فيها مما يجعل التضامنات العابرة للحدود تخرج من صيتها لمساعدة العرقية ذات الارتباط المباشر بها من خلال دعمها بالسلاح إذا كان الصراع عسكرياً وهي السمة الغالبة أو سياسياً من خلال الضغط داخل نظامها هي لتجعل حكومتها تدعم حقوق العرقية في دولة الجوار وفي حالة الثانية تعمل دولة خارجية على دعم عرقية بالسلاح للإنفصال وهنا تكون الدولتين على خلاف سواء حدودياً أو في قضايا ذات الإهتمام المشترك كما حدث في إيران في عهد الشاه لدعمه الأكراد بالعراق لإنشاء دولة مستقلة والإنفصال عن الدولة العراقية رغم عدم منح نفس المبدأ لإنشاء وطن للأكراد الإيرانيين في إيران نفسها.¹

2-2- مدخل الجوار السيء ومشكل الحدود

يسمى بها جوزيف ناي بالحساسية والإيجراهية مع تعريف مشكل الحدود وهو ما يؤثر على طبيعة التفاعلات بين دول المنطقة الواحدة، وجعل من هذه المناطق نقاط توتر إقليمية خاصة عندما تكون الحدود طويلة أين تتشكل مدخل ضعف للبيئة الجيوسياسية والجيوبأمية للدول وهو ما يسرع من انتقال الأزمات الإثنية في ظل الدولة الفاشلة حيث لا تشكل تهديد على بقاء الدولة فقط لكن على حياة سكانها وهدف للأمن الإقليمي بحكم الهجرة وظاهرة اللجوء وانتشار الأوبئة.

¹ - <http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/230353>

2-3-الجوار السياسي مفسر لبيئة التهديدات الجديدة والاستقرار السياسي

الفوضى في النظام الدولي ظاهرة طبيعية لكن الخطر هو أن تسحب إلى الدول المتعددة الإثنية ضمن التفسير الواقعي الإثني لبوزان حيث تسعى كل مجموعة إثنية إلى محاولة تطبيق خياراتها وقراراتها الخاصة بشكل منفرد بعيداً عن المجموعة الكلية المشكلة للمجتمع وهنا يظهر مرة أخرى التضامن الإثني بين هذه المجموعات في السعي إلى تحقيق أهدافها والهدف ليس الإستلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها ووسائلها إلا أن اعتمادها على إستراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ فيه إلى أساليب جديدة في سلسلة مواجهاتها مع السلطة القائمة وهو ما سلاحيه مع الأقلية الترقية في كل من مالي والنiger عملياً فأساليب المواجهة تكون باستخدام المليشيات شبه العسكرية وخاصة العصابات الإجرامية والتنظيمات العابرة للأوطان والأطفال الجنديين لسهولة تعبئة هذه الفئات وهو ما يهدد الاستقرار السياسي للدولة.

فمداخل الدولة الفاشلة والفساد السياسي كمقاربات تفسيرية للعلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة والاستقرار السياسي هي روابط تحسيدية تبرز أكثر من خلال علاقة النخب السياسية ومنظمات الجريمة المنظمة في علاقة زبائنية خدماتية وقدمت المداخل الاقتصادية الندرة والإحتياجات والحرمان تحليل للعلاقة بين مهددات الفقر والأزمات الغذائية مع الاستقرار السياسي من خلال جملة الضطرابات الاجتماعية والسياسية حول المطالبات الاقتصادية وكذا المداخل المجتمعية التفكك المجتمعي والجوار السياسي المفسرة لأثر الهوية كمهدد لاستمرار النظام السياسي من خلال عنصر المطلب الإنفصالية والتضامنات العابرة للحدود.

خلاصة الفصل

مقاربة الأمن حيوية لأنها تشكل الأساس لمختلف الإجراءات التي من شأنها أن تصنون الدولة، المجتمع والإنسان وإذا كان للدولة أن تطور قدراتها في مختلف مجالات الحياة فلابد من وجود منطلقات نظرية تستند عليها.

وشهد حقل الدراسات الأمنية نقاشات حادة بعد نهاية الحرب الباردة في محاولات توسيع الدراسة في هذا المجال وفرضت تغييراً مزدوجاً في الرؤية وإدراك صناع القرار ومنظري العلاقات الدولية إلى قضايا خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول، لذا أصبحت هذه النقاشات حول طبيعة التهديد وقيمه من أهم القضايا التي ميزت الإنتاج النظري في حقل السياسة العالمية عموماً وحقل الدراسات الأمنية - كحقل فرعي - خصوصاً.

والتهديد الأمني ناجم عن إلحاق الأذى والضرر ولا يمكن أن يقاس إلا من خلال الدوافع والقدرة والآثار المرتبة عنه وإضفاء صفة الجديدة كإشارة للتغيير في طبيعة التهديدات، وتعددت مستويات التهديد من فعلٍ، يمكن تهديد محتمل، وكامن وقديم وشيك وتنوعت مصادره من مصادر ذات الطبيعة النسقية التهديدات الإرهابية شكل فيها الإرهاب مفهوم قيمي معياري concept normative يتضمن كل استخدام للعنف أو التهديد باستخدامة، بشكل قسري وغير مشروع، لخلق حالة من الخوف. وكذا الجريمة المنظمة بأشكالها المخدرات وتجارة الأسلحة وتجارة البشر وتهريب الأعضاء والهجرة غير الشرعية وتبسيط الأموال ومصادر ذات طبيعة بنوية وتجسد المصادر المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي والإجتماعي للدول من التهديدات العرقية وقديمات الفقر والأمن الغذائي والتهديدات البيئية والصحية.

من جهة أخرى شكل الاستقرار السياسي يفهم التدفق المنظم من التبادلات السياسية يتطلب مجموع المؤسسات الإدارية والقضائية والعمليات والآليات لممارسة السلطة وهو عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي يتسم بتضاؤل العنف السياسي وترابط الشرعية والكفاءة وقدرات النظام السياسي على التكيف وتنوع متطلباته بين السياسية والاقتصادية والإجتماعية والفكرية ونواقه أخذت شكل الإغتيالات والتمرد والإنقلابات والثورات. وشكلت مقاربـات الدولة الفاشلة والفساد السياسي الحلقة الرابطة بين التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الجريمة المنظمة بأشكالها مع الاستقرار السياسي في صورة عمل السلطة السياسية ونخبها الحاكمة وكذا إقتصادياً مقاربة الندرة والحرمان شخصـنا الواقع أين يمكن للفرد والقهر وال الحاجة تهديد البناء الديمقراطي للدولة وزعزـعة إستقراره وأخيراً مقاربـتي التفكـك المـجـتمـعي والجـوار السـيـء كـفـطـاء حـقـيقـي لمـبدأ العـدـالـة التـوزـيعـية وـقيـمةـ الأـقـلـيـةـ ذاتـ الطـبـيـعـةـ التـوزـيعـيةـ فيـ تـفـسـيرـ آـثـرـ التـهـدـيدـاتـ الـأـمـنـيـةـ الـمـجـتمـعـيـةـ عـلـىـ إـسـتـقـارـ السـيـاسـيـ للـدـولـةـ.

الفصل الثاني

الساحل الإفريقي: الواقع الأمني والسياسي للمنطقة

تناول الدراسة عملياً التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي التي تتعاظم ويتسع الجدل السياسي والإعلامي بشأنها، مما جعلها القضية الأولى والأزمة الكبرى في الشمال والغرب الإفريقي.

وتحدد الجغرافيا والتاريخ ملامح البيئة الأمنية بحكم الموقع المركزي للمنطقة الواقعة في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل منها منكشف على كل الجهات، وفي ظل مساحة شاسعة وطول للحدود وبنية تركيبية لمنطقة الساحل الإفريقي تاريخياً غير مختلف الإمبراطوريات وأنماط المعيشية التي مرت بها، اقتصادياً، معمانياً، أمنياً وسياسياً ضمن خريطة توضيحية لمجموع التهديدات الأمنية الجديدة جعلت الساحل قوساً من الأزمات.

دراستنا للواقع الأمني والسياسي للساحل الإفريقي هو نتيجة منطقية لإنتشار هذه المضلات الأمنية الجديدة مع استمرارية القديمة منها التراعات الحدودية بين دول المنطقة، وهذه الأخيرة تعتبر واحدة من أكثر المناطق نشاطاً حالياً للتنظيمات الإرهابية حال القاعدة في المغرب الإسلامي وكاريئرات الجريمة المنظمة بكل أشكالها التجارية بالمخدرات كخط فاعل عالمياً يجمع بين ثلاث قارات، تجارة الأسلحة والبشر والهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال والتراعات الأهلية ومشاكل الأقلية الساعية لتحقيق المصالح الضيقة على رأسها المطالب الإنفصالية حال أقلية التوارق ونتائجها مع حركة اللاجئين وكذا التهديدات الغذائية والبيئية ومثلث حفاف-تصحر-تلود وإعاقتها لمسارات التنمية في ظل هشاشة للبني السياسية بها.

وشكلت الدولة ونظامها السياسي وإستقراره في منطقة الساحل الإفريقي مساراً تعبيرياً على المستوى النجبوi من خلال أجيال سياسية معاشرة عن حقبات ما بعد الاستقلال ومراحل البناء والتشييد والفشل الدولي i وعلى المستوى البنائي المؤسساتي من الهياكل السياسية ومسارات الدفع نحو الديمقرطة ومؤازق الانقلابات العسكرية وأزمات النظام السياسي وطبيعة هذه الأنظمة الزبائنية وباترمونialisية ونيوباترمونialisية شكل فيها الإستقرار السياسي تحدياً داخلياً وخارجياً في المنطقة في ظل نظام إقليمي متغير بالشاشة مع الأزمة في دارفور ونيجيريا والقرن الإفريقي.

المبحث الأول: الساحل الإفريقي: دراسة التركيبة البنوية للمنطقة

إن دراسة البنية التركيبية لمنطقة الساحل الإفريقي هو دراسة ميدانية حول الأهمية الجغرافية والإستراتيجية للمنطقة من حجم الموارد الطبيعية والإحتياطات المتوفرة في ظل إستراتيجيات الدول الغربية التنافسية - بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والتصور الصيبي - و إستراتيجية المواجهة والتدخل وكذا البيئة التاريخية ضمن التطور الزمني لتشكل دول المنطقة ودور العامل الاستعماري فيها وبيئة إقتصادية بين مفارقة الثروات الموجودة والواقع الزراعي والصناعي والتجاري والاستثماري لها مع مؤشرات النمو الاقتصادي وكذا البيئة المجتمعية بنظامها القبلي والتركيبة العرقية.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي تستدعي بداية ضرورة التحديد الإيمولوجي للمنطقة من حيث المفهوم والحدود وحجم الموارد الطبيعية وكذا الإحتياطات المتوفرة والقدرة الإستغلالية لها وشبكة الطرق التجارية والمواصلات وقراءة في موقع الساحل الإفريقي في ضوء التصورات الغربية بين إستراتيجية التنافس والمواجهة والتدخل.

1- التحديد المفاهيمي للساحل الإفريقي

أعطت عدة تعريفات لمصطلح الساحل الإفريقي وفق زاوية التعريف من جغرافي إلى تاريخي، سياسي، بيئي وأمني.

1-1- التعريف اللغوي والإصطلاحى للساحل الإفريقي

مصطلح الساحل يأتي في اللغة العربية بمعنى "الحدود" أو "الهامش" والمنطقة أخذت هذا الاسم لأنه بمثابة الحدود الجنوبيّة للصحراء.¹ وفي النصوص العربية القديمة الساحل الإفريقي هو المجال الفاصل بين بلاد المغرب وبلاط السودان.

الساحل ترجم بمعانٍ عدة شاطئ البحر، ريف الشاطئ، الحافة الجنوبيّة للصحراء وفق المعنى الفرنسي **Sahel Africain** أما الساحل الصحراوي أطلق ليجمع بين مفهومي الساحل والصحراء الكبيرة. وأعطي الساحل عدة تسميات منها بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الصحراوي والسهل الإفريقي.

¹ - Jacques Giri, *le sahel au xx1 : un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes*. paris :karthala ,1989, p190.

بلاد السودان: تسمية عربية أطلقت في مرحلة الفتح الإسلامي لغرب إفريقيا على المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء شاملة للدول المغرب العربي وإفريقيا السوداء في الجنوب.

بلاد السيبة: هي مجموع المناطق الصحراوية الجنوبيّة الخارجة عن حدود الممالك التي أقيمت في العهد الإسلامي بشمال إفريقيا.

الصحراء الكبرى: كأكبر صحراء مساحة وكميّة قاحلة تغطي جزءاً كبيراً من وسط إفريقيا وشمالها وامتدادها على طول 5000 كلم، من الإقليم السوداني وبداية المناطق الاستوائية جنوباً حتى سواحل البحر المتوسط وجبال الأطلس شمالاً بطول 1500 كلم حسب ميلبورن M.milburn ومساحة تقدر بـ 9 مليون كلم².

السهل الإفريقي: مصطلح استعمل في الكتابات العربية والمحظوظات القديمة تعبيراً عن تاريخ المنطقة، خاصة في إبان الفتح الإسلامي في قرن 7-8 ميلادي.

1- التعريف التاريخي للمنطقة:

الساحل الإفريقي تسمية أطلقها الفاتحون المسلمين على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبيّة للصحراء الكبرى والحافة الشماليّة للغابات الإفريقيّة متداة بين المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر الأحمر شرقاً وتلامس الدول التالية: السنغال، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، نيجيريا، تشاد، السودان.¹

2- التعريف الجغرافي:

الساحل تسمية جغرافية بالأساس تميز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء وإفريقيا الاستوائية، وإن كان لا يوجد اتفاق بشأن البعد الجغرافي للساحل الإفريقي إلا أن أغلب المراجع تحديد هذا المجال بكونه يضم الدول التالية: النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو وشمال نيجيريا، السودان والجزائر الصومال وإثيوبيا وإريتريا. والمنطقة قاحلة تتخللها سلاسل الجبال في بعض الأحيان.

3-1- التعريف الجغرافي العسكري:

الساحل الإفريقي يضم دول شمال إفريقيا ودول الساحل السودان، مالي ، النيجر، تشاد، موريتانيا والسنغال.

4-1- التعريف الجيوسياسي للمنطقة:

إن حدود المنطقة تمتاز بالمرونة لطبيعة الحدود المائعة من جهة والتصورات السياسية الإقليمية والدولية ذات الاهتمام بالمنطقة تغير من التعريف الجيوسياسي لها فهي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء

¹ -الساحل، دول الميدان وإرساء إستراتيجية موجهة. مجلة الجيش، العدد 513، الجزائر: د د، أكتوبر 2011، ص 16، 17.

و عموماً هذا المعنى هي قوس يضم دول النيجر، مالي، تشاد، السودان، موريتانيا والسنغال والجنوب الجزائري ووفقاً لحسابات الجيو إقتصادية يضاف لها بوركينافاسو، نيجيريا، الرأس الأخضر.¹

1-5- التعريف البيئي:

يشكل الساحل الإفريقي منطقة إيكولوجية صديقة للمناخ، الأمطار فيها ليست وفيرة وغير معتدلة وتتساقط خلال موسم رطب ويتبعه موسم جاف يدوم أشهر طويلة.

اللحنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف التي أنشئت سنة 1971 تحدد دول الساحل الإفريقي في: السنغال، غامبيا موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو والرأس الأخضر ونظراً لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا.

1-6- التعريف الفرنسي:

منطقة الساحل الإفريقي تضم بوركينافاسو، غامبيا، البنين، ساحل العاج، مالي، النيجر، غينيا بيساو السنغال، الطوغو، أي الدول المشكلة لمنطقة الفرنك الفرنسي والتي أسس على أساسها الاتحاد الاقتصادي والنقدي للدول غرب إفريقيا uemoa.

1-7-تعريف تجمع دول الساحل والصحراء:

الذي جاء بالمبادرة الليبية يضم 24 دولة منها: ليبيا، المغرب النيجر، مالي، موريتانيا إلى غاية غينيا بيساو.

المفهوم الشامل:

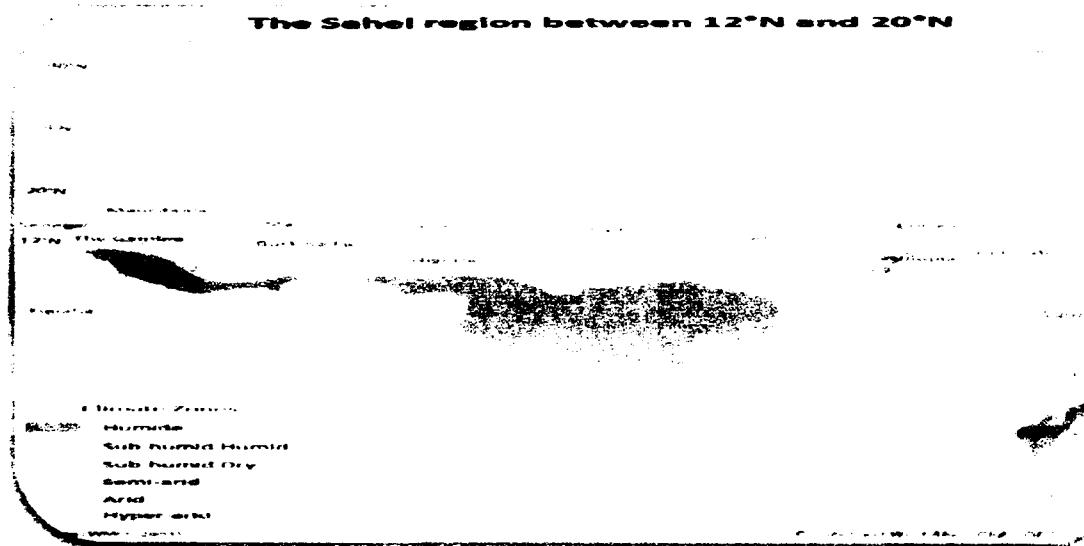
الساحل الإفريقي يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقاربة الأفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي وهو عبارة عن شريط طويل يضم بداخله عدة دول منها السودان تشاد، جنوب ليبيا، أقصى جنوب الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وكثيراً ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ونيجيريا وحتى جزر الرأس الأخضر وإثيوبيا وإيريتريا. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الساحل الأفريقي على أنه: عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا-نواشوط-إلى غاية البحر الأحمر مروراً بمنطقة-أثيرة- السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال-داكار-إلى غاية البحر الأحمر، بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كيلومتر مربع وعرض يتراوح ما بين 400 و 500 كيلومتر مربع.

* مفهوم القوس: تحول إلى مفهوم محوري في العلاقات الدولية في التسعينيات في القرن 20 وهو طرح أمريكي أستخدم لوصف مناطق جغرافية تشكل حزاماً أو منطقة متصلة وهذه الدول لها ميزة إستراتيجية لمن يسيطر عليها وأطلق هذا المصطلح على مناطق عددة، وقوس الأزمات انطلاقاً من الأزمات الآتية بالسودان (جنوب السودان، دارفور)، تشاد وصولاً إلى التهديدات الأهمية التي تعرفها البحر، مالي وموريتانيا.

¹ محمد برقوق، التهديدات الأهمية في الساحل الإفريقي. جريدة الشعب، العدد 14466، العدد 06 جانفي 2008، ص 12.

بقيت عملية ضبط مفهوم منطقة الساحل الإفريقي صعبة ومتغيرة بحسب الطرح المستخدم في الدراسة وعموماً المنطقة هي منطقة أزمات تشكل بؤرة لتوتر في غرب إفريقيا والدول التي نركز عليها خلال دراستنا تضم النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو وهي تسمى بدول المركز بتعبير سمير أمين ودول كالجزائر وموريتانيا وليبيا السنغال والسودان ونيجيريا كدول المحيط لأن صحاري هذه الدول تعتبر معقل ومر في نفس الوقت ونعمل على الإعتماد على هذا التعريف حيث أنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع.

2-الحدود الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي



الخريطة رقم(01): الحدود الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي

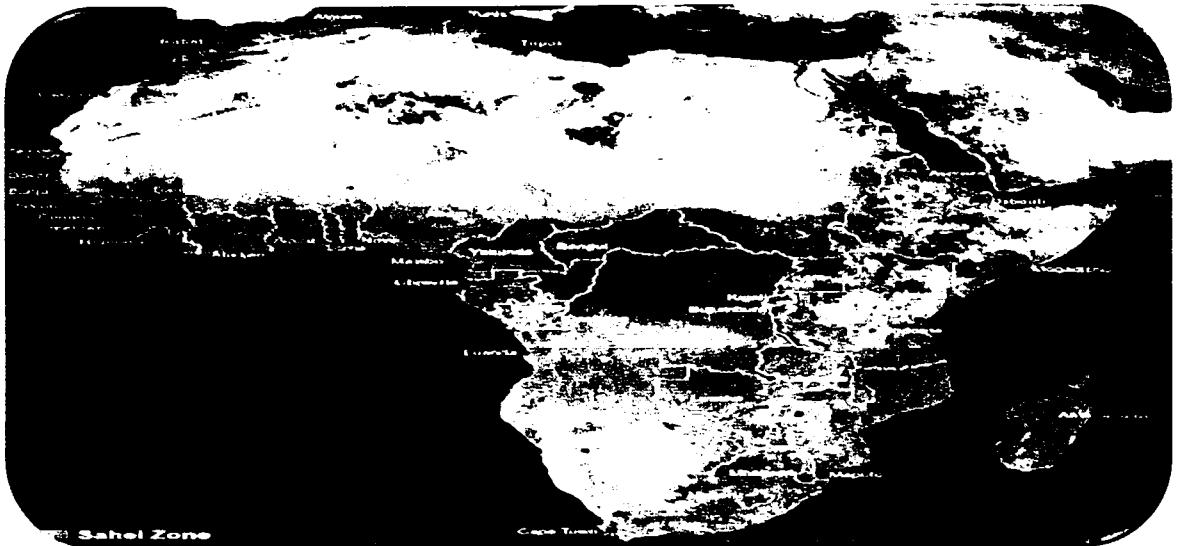
Source: Sahel and West Africa club/oecd/2009

منطقة الساحل الإفريقي واسعة جغرافياً من خلال مساحة تقدر بـ 9 ملايين كلم² على امتداد 4830 كلم² وما بين خطوط الطول 12-20 درجة شمال خط الاستواء. ويشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى يمتد على حدود 6343 كلم².

الساحل الإفريقي منطقة صحراوية، دولها شاسعة المساحة ذات مناخ قاس حيث النيجر وموريتانيا لا تسمح لهما حدودهما من الاستفادة من المقاطعات السودانية الجد مسقية لامتدادهما إلى مناطق صحراوية واسعة أما الجنوب الجزائري 72.2% من مساحته صحراوية وتعد منطقة تمراست ذات المدى الحراري الأكثر إرتفاعاً عالمياً وموريتانيا 60% من مجموع المساحة 688000 كلم² صحرافية مما يعكس سلباً على مستويات التنمية.

ويسكن المنطقة 196.280.1 مليون نسمة وإن ضمتا الدول بالتعريف الجيواقتصادي تصبح المساحة 1202001 كلم² يقطنها 27151500 مليون نسمة، إذن فمساحة الإقليم تعادل 31.04% من مساحة القارة وهي عموماً دول متماثلة ومتناسبة طبيعياً وحتى ديمografياً.¹

¹ - محمد صلاح صديق عثمان أحمد، موسوعة المعرفة. ط 4، الإسكندرية: عتبة الثقافة، 2007، ص 245.

3-حجم الموارد الطبيعية وشبكة الطرق التجارية والمواصلات

الخريطة رقم (02): تجسد الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

source:www.ech-chaab.com/ar/index.php

3-1- حجم الموارد الطبيعية الاحتياطات المتوفرة

إسحاذت المنطقة على أهمية محورية على مستوى الإستكشافات والثروات الطبيعية والمعدنية ذات البعد الإستراتيجي: ممثلة في النفط، الغاز، اليورانيوم، الذهب وكذلك النحاس، ويستخدم اليورانيوم والكونوبالت في الصناعات الثقيلة والضخمة.

3-1-1- الثروات الطبيعية: تمتلك منطقة الساحل الإفريقي ثروات نقطية ومعدنية هامة ذات صفة إستراتيجية كالنفط والغاز والليورانيوم.

إفريقيا عموماً تملك 10% من الاحتياط العالمي للنفط 60% منها في منطقة الساحل الإفريقي الجزائر، ليبيا ونيجيريا ونسبة إحتياطات الغاز حوالي 8% في القارة وأكثر من 50% في الجزائر ونيجيريا ويمتاز بالسهولة في الاستخراج والنقل لتمرر محطات النفط في السواحل.¹

فهي مر للنفط من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ومن نيجيريا نحو المتوسط في إطار مشروع المشترك الجزائري - لاغوس.

-نسبة الاحتياطات في منطقة الساحل الإفريقي أقل من منطقة الشرق الأوسط لكن المراكز والدول الكبرى ترى في هذه المنطقة خزان غير مكتشف للنفط بعد، إلى اليوم لم تصل الطاقة المكتشفة إلى حالتها القصوى. كما تعتبر إفريقيا منجماً ضخماً حيث حوالي 80% من بلاتين وأكثر من 40% من الملاس العالم، 20% من الذهب والكونوبالت، والإعتماد على استخراج الذهب والفوسفات والملاس.

¹ – Jacques Giri, op cit, p190.

النيجر: اليورانيوم، الفحم، الحديد الخام، الفسفات، الذهب، القصدير من أهم المعادن ويحتل اليورانيوم المرتبة الأولى في الصادرات النيجيرية ويوجد في ثلاثة مناطق وقدر بـ 280 ألف طن تستغلها الشركة الفرنسية سوسيل.

تشاد: مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام.

موريطانيا: احتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر بـ 100 مليون طن إضافة إلى وجود النحاس وقدر الاحتياطي بـ 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة.

بوركينا فاسو: هناك كميات كبيرة من احتياطيات الذهب موجودة بين نهر النيجر والمنطقة الحدودية المتألمة. مالي: إرسابات معدن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليورانيوم. وبعد استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب استخراج قليل من الذهب.

3-1-2-الثروات البديلة:

-الطاقة الشمسية:

الساحل الإفريقي وطبيعته الجغرافية شكلت منطقة للطاقة البديلة وهي الطاقة الشمسية وتعد من أعلى المعدلات للمدى الحراري في العالم في المناطق الحدودية في مالي والنيجر.

-الثروة المائية:

تملك القارة الإفريقية حوالي 4 ألف كلم³ من المصادر المائية العذبة المتتجدد في السنة، أي حوالي 10% من مصادر المياه في العالم وتملك أنهار أهاراً منها نهر النيجر أكبر رابع نهر من حيث الطول والكمية طوله نحو 4160 كلم ومساحته 2 مليون كلم²، ونهر السنغال السادس عالمياً ونهران من ساحل العاج مروراً بمالى هما باولى وباغوي.

3-2-الطرق والمواصلات:

تملك منطقة الساحل الإفريقي شبكة طرق تجارية واسعة وأهم طرق المواصلات البرية في العالم وتشكل حلقة وصل بين الغرب والشرق والشمال والجنوب، وأهمية منطقة الساحل تنبع من الطريق العظيم للتجارة عبر الصحراء - القناة الرئيسية لنقل البضائع من جانب واحد من قارة إلى آخر لنقل الذهب والعيدي والعاج من غرب أفريقيا عبره إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال ثلاث عقود الماضية 1960-1990.¹

4-الساحل الإفريقي في ضوء التصورات الغربية للتنافس-المواجهة-التدخل

يشكل الساحل الإفريقي مصدرًا فعلياً لاهتمام تنافسي للقوى الكبرى الإتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية حسب منطق استباقي مرتبط بمتغيرات التموقع التأسيسي للعالم المستقبلي وكانت المنطقة

¹- فوزية غربى، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. دط، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010، ص 295.

مهمشة اقتصادياً وسياسياً طيلة فترة الحرب الباردة وما قبلها باستثناء بعض الاهتمام المتقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي لكن المنطقة أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والمتغيرات الأخيرة ذات أبعاد دولية وإهتمام غربي هدف السيطرة على الثروات النفطية لها. والأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدول الغربية جعلتها تبحث عن مناطق النفوذ والثروات ولبيع السلاح والمhydrates.

تكتسب المنطقة قيمة إستراتيجية دولية جعلتها من أولويات القوى الكبرى بصفة عامة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين نتيجة الموقع والثروات المادية والثقل الحضاري والتاريخي جعلها منطقة محورية.

4-1-التصور الفرنسي من التنافس إلى التدخل:

حضرت دول المنطقة لاستقطاب فرنسي حاد بحكم التاريخ المشترك بين فرنسا ودول المنطقة لكن مرحلة بعد الاستقلال أضحت الساحل مجال للتنافس الدولي مستغلين بذلك ثلات إشكالات تمثل في الخلافات الحدودية بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار والصراعات الداخلية والعرقية والتهديدات الأمنية الجديدة.

يقول فرانسو متران في القمة الفرنسية -الإفريقية: " من دون إفريقيا لن تكون لفرنسا تاريخ في القرن 21".

4-1-1-سياسة المنافسة:

تخشى الدوائر الفرنسية أن يؤدي تدفق الشركات الأمريكية والصينية على الساحل الإفريقي إلى نكسةلاقتصاد الفرنسي الذي يعول كثيراً على هذه الأسواق فسعت إلى تعزيز فرص المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين خصوصاً في قطاعات النفط والغاز والطاقة النووية والأسلحة.

لم تغير فرنسا من سياستها حيال هذه المنطقة في المضمون والمهدف والتغيير الذي حصل كان على مستوى اللهجة والأداة فقط، وهي السياسة التي شرعت في تحسينها مع تأسيس مجموعة دول الساحل سنة 1998، على أساس المصلحة لا المبادئ والمقدرة وكذا تأسيس إتفاقات تضمن لها حضورها العسكري كاتفاقية الدفاع المشترك مع تشاد.¹

4-1-1-2-سياسة التدخل:

خلال العقد الماضي شكل تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة قلق متزايد لفرنسا فسنت شبكات نفوذ عبر الشركات الخاصة في النيجر ومالي وتشاد تدبر العمليات العسكرية خلال علاقتها من خلال سياسة الحضور الفرنسي الدائم من خلال 19 تدخل عسكري لحماية مصالح فرنسا والأنظمة التابعة لها آخرها تدخلين هامين:-
-التدخل الأول: عملية المشتركة مع القوات الموريتانية ضد كتيبة الفرقان في 2010 نتيجة ضعف الإمكانيات العسكرية لموريتانيا.

¹- ناصر بن سليمان العمر، ماذا يجري في النيجر، ندوة حول الصراعات الكبرى في إفريقيا، القاهرة: ددن، 2008، ص 25-26.

- التدخل الثاني: في شمال مالي 2013 بعد سيطرة المتمردين على الشمال والإنقلاب السياسي في الدولة.

4-2-التصور الأمريكي من التنافس إلى المواجهة

برزت الولايات المتحدة كلاعب قوي ومؤثر بدرجات متفاوتة بين دول المنطقة وظهورها العلني في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حين أدخلت المنطقة إقتصاديا وأمنيا في الحسابات الأمريكية في ظل وجود مؤشرات عن توفر البترول في موريتانيا والصحراء الغربية ووفرة الطاقة والإنتاج الزراعي والمعدني بشكل مغرٍ للجانب الأمريكي وكذا تصاعد حجم التهديدات الإرهابية المتداة لسياسة مكافحة الإرهاب في صورة القاعدة الإقليمية إنطلاقاً من 2007.

4-2-1-محددات السياسة الأمريكية في المنطقة:

داخل الولايات المتحدة الأمريكية هناك نوع من المراوحة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة المركب الصناعي العسكري الذي من مصلحته أن تكون هناك أزمات وحروب من أجل رفع نسبة بيع الأسلحة للدول التي تمتلك موارد نفطية كبيرة ما حدث في ليبيا التي تستتر في حرب أهلية بعد الثورة على معمر القذافي. أما المركب الثاني وهو الجماعات النفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعمل على إيجاد قواعد عسكرية للحفاظ على التمويل النفطي وتسعى لرفعه بـ 50% بحلول 2015 وعلى هذا الأساس تحدد السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي.¹

4-2-2-دوافع السياسة الأمريكية في المنطقة:

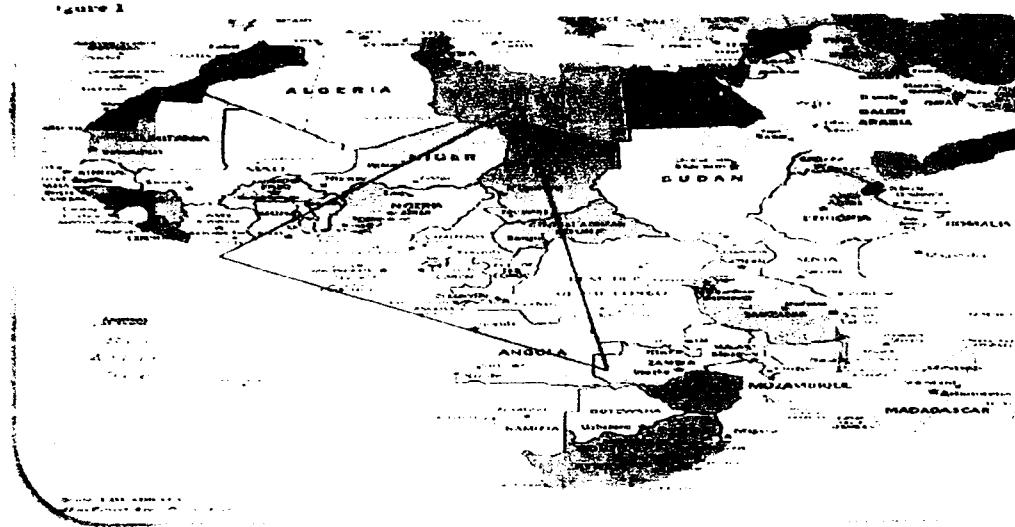
- الرغبة في احتواء المد المستقبلي للإتحاد الأوروبي جنوباً ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل قد يكون مدخلاً لبناء قطب كوني أوروبي منافس.

- التموضع من أجل استغلال نفعي لمصادر الطاقة مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا أين حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على إمتيازات التنفيذ عن الماس في تشاد.²

- التعامل الأمني مع مصادر الإرهاب من خلال مبادرة الساحل الصحراوي وإنشاء قيادة أمريكية لإفريقيا من أجل التعامل الميداني مع الإرهاب والتطرف الذي يشكل تهدداً لصالحها الآنية والمستقبلية خاصة مع وجود احتمال فشل عدد من الدول من إفريقيا عموماً وفي شريط الساحل خصوصاً (السودان، التشاد، مالي، النيجر وموريتانيا).

¹ - محمد الربيحي، النفط وال العلاقات الدولية. دط، الكويت: عام المعرفة، 2009، ص 30.

² - صالح عجي الشاعري، تسوية الصراعات الدولية سلبياً. ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 127.



الخرائط رقم (03) تجسد مثلث الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

Source : www.ech-chaab.com/ar/index.php

فالسياسة الأمريكية تميزت بالحركة والخطورة والاستباقية واعتماد مقاربة الأمان الذكي الذي يقوم على الجمع بين العسكرية، الدبلوماسية، الشراكات الحكومية والإصلاح السياسي والاقتصادي¹ وكذلك تبني استراتيجية إعادة الانتشار، واستراتيجية التوازن والتواصل واستراتيجية التوظيف والمشاركة (في قضايا الإرهاب، الهجرة تجارة الرق، الجريمة المنظمة...) وتشير الإحصائيات أنه في 2015 25% من الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية تأتي من نيجيريا عبر الجزائر.²

3-4-التصور الصيفي الإتجاه نحو المنافسة

التحول في العلاقات الصينية مع إفريقيا مع زيارة جيانج زينغ لإفريقيا في 1996 معينا الرؤية الصينية الجديدة حيث عمدت الصين على توسيع مجالات نشاطها الاقتصادي في إفريقيا ثم توالت الزيارات المتكررة للقيادات الصينية وحصولها على مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية، الطاقة واستغلال الموارد الطبيعية حيث 75% من الاستثمار الصيني المباشر هو في القطاع الثالث خاصة في دارفور السودان.³

تسهر الصين 585 مشروع صيني في إفريقيا في السادس الأول من عام 2012، بحكم توفر الصين على امتياز إيجابي هو التصنيع السريع والحركة التجارية العالمية التي تحول منها أول مصدر للمواد من العالم كما

¹-Lawrence H Korb, la stratégie de sécurité nationale du président Obama ou la l'ère Buch. politique américaine, n 17, France : french American fondation, 2010, p14.

²- بررور محمد، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية. العالم الاستراتيجي، العدد 7 ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2008، ص.6.

³- هاري . ج برودمان، الرابط بين إفريقيا وآسيا. مجلة الأسواق، العدد 2، المملكة العربية السعودية: وكالة مكة للإعلام، 2007، ص.7.

عرضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية بعد خروج شركة شيفرون النفطية الأمريكية، مما أدى إلى تخفيض الدخل القومي السوداني خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام 2006 لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر.¹

أصبح الدور الصيني في المنطقة مؤثراً على ميزان القوى فالصين تحظى باستثمار أكثر من 7 مليارات دولار في نيجيريا، وتحضر لتطوير الاستثمارات على طول الحدود التشادية النيجيرية، الصين تحصل على 60% من البترول السوداني وحجم التبادل التجارى في 2010 حوالى 10 مليار دولار وقدرت الاستثمارات الصينية في إفريقيا مع بداية الألفية الثالثة بنحو 58% من إجمالي الاستثمارات في القارة وعملت على تقديم قروض منخفضة الفائدة للدول الأفريقية نظراً لأهمية القارة كمصدر للمواد الخام وسوق كبير للمنتجات الصينية.

المطلب الثاني: البنية التاريخية لمنطقة الساحل الإفريقي

إن البنية التاريخية يحددها المحدد الزمني من خلال مختلف المراحل التي مررت بها المنطقة عبر إمبراطوريات ودخول الإسلام لمنطقة من خلال الفتوحات الإسلامية ولكن الدولة في الساحل تأثرت أكثر بالإستعمار الحديث الفرنسي بالأساس من خلال تقسيم المنطقة في مؤتمر برلين 1884.

1-التطور التاريخي لمنطقة:

المنطقة عرفت ثلاث محطات تاريخية بارزة تعلقت وفق تسلسل زمني:

1-1- مختلف الإمبراطوريات التي مررت بها منطقة الساحل الإفريقي

إن دراسة تاريخ المنطقة في عصر الإمبراطوريات يوجب إعطاء صورة واضحة لتاريخ غرب إفريقيا قديماً قبل دراسة أحوال هذه البلاد في ظل امتداد الرقعة الإسلامية التي تمثل الجزء الأكبر من هذه المنطقة. حيث ظل التاريخ القديم لغرب إفريقيا غامضاً حتى عهد قريب، وكشفت البحوث الأثرية عن حضارات وطنية قديمة، ودللت على أن تلك البلاد لم تكن ببربرية وأن حوض النيل كان مركز نشاط ومدنية منذ أقدم العصور وهناك اعتقاد بأن أقدم الصناعات الأوروبية التي ترد إلى العصر الباليوليتي – العصر الحجري القديم – جاءت من إفريقيا عن طريق البر والموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي ساهم في السيطرة عليها من عدة إمبراطوريات² منها غانا وشنجهاي وماي واللاتاموسى.

¹- ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي – الصيني على السودان. دراسات إفريقية، القاهرة: جامعة إفريقيا العالمية، 2007، ص 173.

²- عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية. ط 3، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995 ، ص 642.

1-2-دخول الإسلام لمنطقة الساحل الإفريقي:

وفي العصر الوسيط برزت الخصائص المميزة للحضارة الإفريقية الوطنية ، وقامت حكومات ونظم إدارية متقدمة ويمثل الإسلام القوة الدافعة المحركة التي خطت بالحياة الإنسانية في غرب إفريقيا، وأمد هذه البلاد بالمعارف المختلفة من آداب وعلوم وفنون وتم دخول الإسلام إلى الغرب الإفريقي والساحل بالتحديد إنطلاقاً من فتوحات شمال إفريقيا¹ وشكل سند أساسى عبر العصور.

استجابت المجموعات الأرواحية الإحيائية لقيم الدين الإسلامي بدرجات متفاوتة.² وارتبط دخول الإسلام إلى هذه المنطقة، بالهجرة الأولى لإفريقيا، حيث هاجر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحبشة وتلا ذلك عهد البقط مع التوبة في شمال السودان الحالي 651هـ / 31م، كما حدثت تغريبة الصحابي عقبة بن نافع الذي ساق الجيش الإسلامي غرباً بفزان والقيروان متوجهًا إلى المغرب الأقصى حتى المحيط الأطلسي في عام 51هـ.

وفي دراسة كتبها عثمان دان فوديو يقول إمبراطورية سونغاي كان لها تأثير قوي على وادي النهر خلال الجزء الأخير من العصور الوسطى في حين أن الإمبراطورية كامبادون، سيطرت على الحدود الشرقية كأول مملكة عربية إسلامية في تشاد في القرن الثاني الهجري والثامن الميلادي، اتسع نفوذها في القرن الثالث الهجري حيث شمل منطقة السودان الأوسط بأكملها.

ويعتبر تاريخ الساحل الإفريقي جزءاً من التاريخ القومي لغرب إفريقيا بدأية عاصرت هذه الممالك بعضها بعضاً، أين وجدت هذه الدول كلها في عصر واحد تقريباً وأول هذه الدول وأقدمها دولة غالانا ويرجح أن أول حكومة قامت في غالانا تارikhها إلى حوالي القرن الأول رأى الدكتور نكروما أن دولته ساحل الذهب هي أول مستعمرة إنجلزية ظفرت بالاستقلال عام 1957 وبظهور مالي اختفت غالانا، كما اختفت إمبراطورية الصوصو وتعتبر مالي أقوى وأغنى إمبراطورية إسلامية قامت في السودان الغربي، وترجع أصولها إلى القرن السابع الميلادي غير أنها بلغت الذروة، خلال القرن الثالث عشر، أسست هذه الدولة قبائل المانديجو التي سادت لبضعة قرون في المنطقة الفسيحة بين نهر النيجر والمحيط الأطلسي وأشهر أسرة هي كيتا صاحبة الفضل في تكوين هذه الدولة الإسلامية التاريخية.

قامت دولة صنفي التي نمت حوالي القرن السابع الميلادي على الضفة الشمالية لنهر النيجر، وبلغت أقصى

¹ - سهيل زكار، الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية-المغرب والأندلس والبحر المتوسط-.الجزء الثاني، دمشق: د د، 1995، ص 503.

² - وزارة الإرشاد والأوقاف الليبية، المؤقر الدولي ذكرى مرور 14 قرن على دخول الإسلام إفريقيا: الكتاب الخامس، ليبيا، 2000، ص 304.

اتساعها في زمن سني علي 1464-1492 الذي أخذ لقب أمير المؤمنين.

2-3-دخول العنصر الأوروبي:

أول الأوروبيين دخلوا المنطقة هو المستكشف الاسكتلندي مونغو بارك والألماني هاينريش بارت المستكشفين وفوجل إدوارد. والقوات الفرنسية دخلت المنطقة في عام 1890، وصلت بحيرة تشارد وحاربت ضد رباح، الذي امتد نفوذه أكثر من برنو، وقتا طويلا للحد من مقاومة التوارق.

2-دور العامل الاستعماري:

في أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الإفريقية¹ فيما أطلق عليه يخاطف إفريقيا scramble of Africa والذي كرسه مؤتمر برلين 1884 بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق المهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا). وفرض الاحتلال نظمه بالقوة العسكرية تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية وحافظ على مصالحه في القارة في ظل نظام القطبية الثانية الاستعمار الأوروبي^{*} لم يكن مجرد احتلال للأرض إنما تدخل في عنصري التعليم والقضاء أي قيمتين من أهم قيم المجتمع العلم والعدل.

1-سياسة فرق تسد:

أول ما يثار في الخبرة الاستعمارية كونها تصرف في رسم الحدود الإفريقية بعض النظر عن تركيبتها البشرية خارطة توزيع الأقليات وإنتماها وولاءها للدولة التقليدية وحتى إمتدادها الجغرافي وتعني محاولة للإبقاء على الجموعات السياسية الضعيفة في حالة من التفكك والإنقسام ومنع قيام أي شكل من أشكال الوحدة.

2-نظام الحكم:

الدول تحت الاستعمار الفرنسي طبقت نظام حكم المباشر الذي يرسم جميع السياسات ويلغي ثقافة الإفريقية.² وبموجب قرارات مؤتمر برلين حصلت فرنسا على جميع دول الساحل تقريباً موريتانيا، النيجر التشاد مالي، بوركينا فاسو، السنغال، ساحل العاج.

تميز النظام المطبق من طرف الاحتلال الفرنسي بعيزتين رئيسيتين هما استخدام الإكراه والعنف وحصر المشاركة السياسية وهو ما ساهم في بروز أنظمة شمولية تسلطية بعد الاستقلال بسبب الإبعاد على التسلط والقهر والإكراه أي التشريع بالثقافة التي مارسها الاحتلال مما خلق أزمة الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

¹ - Michel Camau, le projet Maghrébin: occident Arabe, Afrique du nord Française et région méditerranéenne France : l'institut d'études politiques, april 2003,p3.

*أنظر ملحق رقم 01 اتفاقية تحديد الممتلكات الفرنسية والأسبانية في إفريقيا العربية في ساحل الصحراء وساحل غربيا 1900.

²- نزيه نصيف محابيل، النظم السياسية في إفريقيا تطورها وإنماها نحو الوحدة، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص.21.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

إن البنية الاقتصادية تعني مدى السيطرة على الطاقات والموارد الإستراتيجية في المنطقة والمنطط الاقتصادي المتبع زراعياً وصناعياً وتجارياً وإستثماراتياً.

ساد المجتمعات الإفريقية عموماً ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة قبل مرحلة الاستعمار الغربي غلط الاقتصاد الاكتفائي بنوع من التضامن بين أفراد المجتمع من خلال العمل المشترك بدليلاً عن تقسيم العمل والتبادل السلعي بدليلاً عن اقتصاديات النقود ضمن مجتمعات مشاعية فلاجية رعوية ذي طبيعة اشتراكية.¹

على مستوى الإمكانيات الاقتصادية لدول المنطقة المعدنية والطبيعية والمائية، تمثل نسب مهمة من الإنتاج الإفريقي 42% من الكوبالت 87% من الكروم، 55% من النفط، 57% من المنجنيز، 57% من البلاتينيوم 25% من اليورانيوم، 60% من الراديوم 25% من الفوسفات 15% من القصدير 6% من البوكسيت 4% من الحديد فضلاً عن المعادن النادرة أمثال: التنالوم والفاندوم والديليم والكرום، مع الإنتاج الزراعي والحيواني.

1-النظام الاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي

البنية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي ترتبط بقراءة تحليلية لثلاث مركبات أساسية المشكلة لاقتصاديات المنطقة:

1-1-القطاع الزراعي في إقتصاديات الساحل الإفريقي

منطقة الساحل هي أرض قاحلة عرضة لموحات الجفاف المتكررة، التصحر والحرارة المرتفعة، وحتى الآن يعتمد أغلب سكان هذا المنطقة على الزراعة البعلية (الزراعة المعتمدة على الأمطار).

وتشكل المورد الأساسي للسكان رغم إعتمادها إلى حد كبير على هذه المحاصيل المرهونة بتروع الأمطار الموسمية والفحائية والمحاصيل التصديرية الموجهة للخارج على حساب المحاصيل الزراعية الاستهلاكية.

ومعظم المزارعين لا يستطيعون شراء الآلات الزراعية الحديثة، لذلك يعتمدون في زراعتهم على الأدوات والأساليب اليدوية في الإنتاج الزراعي. ولكن هناك جمادات منهم يعملون بالرعى في مناطق السهول شبه الصحراوية وفي أقاليم الحشائش الجنوبيّة.

في مالي يشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير ويقدر بحوالي نصف الصادر وتصدير الأسماك والجلود والماشية

¹ -Sako Soumana, challenges facing Africa's regional economic communities in capacity building, knowledge management, november 2006.

<http://lencd.com/data/docs/9challenges%20facing%20Africas%20regional%20economic%20communities%20in.pdf>

واللحوم والفول السوداني والذرة، في تشاد وتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط.

في النيجر حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة 2005 تزرع النيجر 1% من مساحة الأرض تقدر منظمة الأغذية والزراعة المعدل السنوي للتغير في الغطاء الحرجي بين عامي 1990 و 2000 بـ 3.7% واحدة من أعلى المعدلات في أفريقيا وحول العالم.

فالقطاع الزراعي في دول منطقة الساحل الإفريقي لم يتتطور منذ 4 قرون أي زراعة بدائية محرومة من البني التحتية والتجهيزات الضرورية والملازمة لاستعمال أراضي قاحلة جداً وكذا ضعف البني التحتية مع عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي.¹

1-2- القطاع الصناعي في إقتصاديات الساحل الإفريقي

تعاني معظم الدول الساحل الإفريقي من تدهور في بنيةها الاقتصادية الأساسية اللازمة للتنمية، ولدعم القطاعات الصناعية التي ما زالت لا تحتل نسبة كبيرة من الدخل القومي بسبب عدم وجود عمالة ماهرة ومحدودية الأسواق المحلية، وعدم توافر التكنولوجيا المتقدمة وكذا ضعف وسوء تسيير الموارد الباطنية خاصة البترول، الغاز الذي يستغل لصالح النفقات العسكرية أو المصلحة القبلية والذي يؤدي إلى الإحباط والعنف والمطالبة بالحقوق الاقتصادية والسياسية.

1-3- القطاع التجاري في إقتصاديات الساحل الإفريقي

تمميز دول الساحل بالضعف الكبير الموجود في حجم المبادرات التجارية على سبيل المثال بين بوركينا فاسو وتشاد حجم المبادرات لا يتجاوز 0.000038*.

تنتشر الشبكات التجارية والاجتماعية التقليدية التي تستوعب قطاع الخدمات، كالعمل في المرافق الحكومية والسياحة والأعمال التجارية 15% من القوى العاملة في مالي.

الحدود الفاصلة بين التجارة المشروعة والتجارة غير المشرعة غير واضحة في دول الساحل الإفريقي.

1-4- الاستثمار الأجنبي:

تستقر أكبر مصانع الحديد شرق موريتانيا وكذا شركات التنقيب عن النفط في حوض تاويني الصحراوي وشمال النيجر مركز صناعي لشركة أريفا الفرنسي في مجال اليورانيوم وإستثمار الصين في النيجر يقدر بـ 5 ملايين

¹ – Sodio Traoré, population et environnement au sahel. Bamako : centre d'études et de recherche sur la population et développement , septembre, 2007 , p5.

* انظر ملحق رقم 02 حول حجم توقعات التجارة البيضاء في دول الساحل الإفريقي.

¹ دولار في مجال النفط.

النظم الاقتصادية في دول المنطقة تابعة للمركز لافتقارها لقاعدة إقتصادية قوية إضافة إلى تراجع مستويات التنمية حسب التقارير الأممية للتنمية البشرية وضعف البنية الاقتصادية مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الإستراتيجي للتنمية، والتراجع في القدرة على تعبئة الموارد المالية وذلك بالنظر لتذبذب أسعار المواد الطاقوية الأولية والزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الإيجابي للمنتجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة².

2- نسب النمو الاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي:

ليبيا	موريتانيا	بوركينا فاسو	تشاد	مالي	النيجر	نسبة النمو في الدول
						السنوات
%5,2	%11,5	%5,5	%0,2	%5,3	%5,8	2006
%6,8	%1,1	%3,6	%0,2	%4,3	%3,3	2007
%7	%2,2	%5	%-0,2	%5,1	%9,5	2008
%1,8	%-1	%3,2	%-1,5	%4,5	%0,9	2009

الجدول رقم (06): متعلق بنسب النمو في دول الساحل الإفريقي خلال سنوات 2006-2009

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من احصاءات تقارير التنمية البشرية لسنوات 2006-2007-2008-2009.

التغيرات السريعة في نسب النمو خلال أربع سنوات راجع لأن الاقتصاد قائم على تصدير سلعة واحدة في الأسواق العالمية ومنطقة الساحل الإفريقي رهينة أسعار النفط والغاز وأسيرة نسبة هبوط الأمطار السنوية. فسقوط مؤشر النمو في موريتانيا من 11,5% في 2006 إلى 1% في 2009 نتيجة إنخفاض نسب إنتاج المحروقات من 7500 برميل إلى 1500 برميل في اليوم في 2009.

تعاني المنطقة من اقتصاد مفكك الناتج عن سوء التنمية الداخلية إضافة إلى ضعف نسبة التبادل الداخلي مما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية وسوء من ذلك هو سوء الاستخدام لهذه المساعدات الخارجية والتي هي في حد ذاتها مرفقة بشروط سياسية واقتصادية تخضع الدول المقرضة أو الدائنة لشروط منها التحول

¹ محمد مقدم، القاعدة في المغرب الإسلامي ترجمة باسم الإسلام. الجزائر: دار الفصبة للنشر، 2010، ص 125

² مصطفى بنون، المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 5، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية جوبية 2008، ص 27.

الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والذي أدى في نهاية المطاف إلى أصبحت هذه الدولة تعيش استدامة مفرطة الأمر الذي زاد في تعقد الوضع.

المطلب الرابع: البنية المجتمعية لمنطقة الساحل الإفريقي

إن تحليل التركيبة البشرية للبنية المجتمعية للمنطقة و مختلف الأطر السوسيولوجية تركز على الجانب الأنثروبولوجي الاجتماعي من نظم إثنية ودينية وعرقية.

في السنوات الماضية شهدت منطقة الساحل النمو السريع في عدد السكان في عام 1961 كان ما يقارب 19000000 نسمة مواطنا في الساحل وبحلول عام 2000 انفجرت المنطقة إلى 50 مليون نسمة 62.7% من سكان منطقة الساحل يدينون بالإسلام.¹

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم.

1-الجماعات العرقية في منطقة الساحل الإفريقي:

1-1-الجماعات العرقية في تشاد: التركيبة العرقية مكونة من قبيلة الرب بنسبة 12.3%， القوييري بـ1.5%， الفتري بـ4.7%， القراني بـ6.3%， الهجاري بـ6.7%， الكامن بورنو بـ9%， المايوكي بـ11.5%， الوذاي بـ8.5%， البولس بـ2.4%， السار بـ27.7%， الطواجي بـ6.5%.

1-2-الجماعات العرقية في النيجر: التوليفة السكانية مكونة أكثر من 18 مليون نسمة حسب إحصاءات 2011 عرقيا مكونة من ستة أعراق أساسية² موزعة جغرافيا وهي الهاوسا بـ56.5%， الداجيرما بنسبة 22% تعيش على طول نهر النيجر في الغرب، وترجع إلى أصول البربر في المغرب ومالي، وأغلبهم صيادي وأصحاب المراكب، ومزارعين. التوارق 8% في شمال الدولة يشغلو معظمها في الصحراء هم من أصل بربرى ، البولس 10.4%， الكانبورى أو البرى برى على ضفاف نهر النيجر يمتهنون الزراعة بـ4.3%， الونغاي 4% إضافة إلى مجموعات عرقية ثانية حال العرب بـ0.3%， وصلوا في ليبيا الجزائر وتونس والمغرب من خلال موريتانيا ومالي. يعيشون في كل مكان في البلاد بفضل قدرها كبيرة لتعلم اللغات، ولكن الغالبية منهم يعيشون في الشمال

¹- مهدي ساق، الإسلام والقيم الاجتماعية للجماعات الأرواجية في إفريقيا جنوب الصحراء. د ط، د ب ن: كلية الآداب جامعة إفريقيا العالمية 2010، ص101.

² - bureau de la coordination des affaires humanitaires Afrique de l'ouest , profil pays Niger. Sénégal: novembre 2005, P2.

إلى تاهوا وزندر وأغاديز، الطوبو بـ 0.5% في الشمال. دينياً 80% مسلمون وـ 20% مسيحيين

¹ والمعتقدات الإيحائية التقليدية.

1-3-المجموعات العرقية في بوركينافاسو: التنوع العرقي سمة الدولة ومن أهم المجموعات الموسى، البابارا الموري التوارق 0.8%.

1-4-المجموعات العرقية في موريتانيا: يحد مجتمعاً قبلياً منقسمًا إلى فئات متميزة ومغلقة تتوزع حسب وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية نجد: قبائل الحاربين وجلها من قبائلبني حسان الوافدة من هجرات الشرق العربي، قبائل الزوايا، إضافة إلى قبائل مهمشة تابعة لجناحي النجدة هي المغنين والحراطين واللحمة وهي قبائل بربرية.

1-5-المجموعات العرقية في مالي: معظم السكان في مالي من الأفارقة الأصليين ويكون الفولاني وأفارهم التكروري أكبر مجموعة سكانية في مالي. أما المجموعة الثانية من حيث الحجم فهم الماندينجو. وينقسمون إلى ثلاثة مجموعات ثانوية هي: البابارا والمالنكيون والسوتنكي. كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي الدومن والصنفي والفتايك. وتشكل العناصر البيضاء 5% من مجموع السكان وهم من العرب والأوروبيين والفرنسيين خاصة المغاربة، والتوارق.

ويشكل الإسلام الدين الرئيسي في مالي إذ أن 65% من السكان مسلمون. أما جماعات البابارا والمالنكين والفتايك فهم يمارسون الديانات الإفريقية التقليدية. كذلك هناك نحو 5% من السكان يعتنقون النصرانية.

2-العوامل المشكلة للتفكك المجتمعي في الساحل:

2-1-النظام القبلي: الذي يحكم الكثير من الدول هذه المنطقة ويزداد تأثيره في الدول التي تهيمن فيه الجماعات على حياتها السياسية² والخلط القبائلي ذو ثلاث إثنينات العربي والأمازيغي والزنجي وتوزيعهم الجغرافي العرب والأمازيغ في الشمال والشرق أما الجنوب فيها الزنوج وله تأثير مزدوج داخلياً على الاستقرار السياسي للدولة وخارجياً من خلال إرتباطه بالقوى سواءإقليمية أوسعية لتغيير الوضع السياسي في البلاد أو المجموعات الإرهابية والمافياوية أو خدمة أجندات الدول الأجنبية وتعتبر المجموعة التارقية المسلمة أهم القبائل في المنطقة وموطنهم حسب ابن خلدون يعود إلى الطبقة الثانية من صنهاجة ووسها بصنهاجة اللثام.

¹ - les différentes ethnies au Niger.

<http://www.pierreschmitt.com/et-aujourdhui/etaujourdhui2.htm>

² - سليمان ابراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 13.

2-السيطرة الاستعمارية: التي عملت على إشاعة التفرقة بين الفصائل عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الأنثropolجي للمجموعات حالة التوارق حيث تم توزيعها في ستة دول مع تقسيم الحدود.

2- صراع المصالح الضيقية

إن الاختلافات الثقافية في أنماط التنظيم وتقاليد اللباس والطعام ومراسيم النشاطات تشكل معايير التفرقة بين الجماعات المختلفة لكن الاختلافات الأساسية تبرز أكثر مع ظهور موارد جديدة مشتركة وبالتالي تظهر الصراعات الضيقية الساعية لتحقيق مصالح أكثر فتدخل المجموعة في صراع على محورين الأول مع الدولة والثاني مع المجموعات المنافسة لها.

3- الواقع الاجتماعي لبيئة التنمية البشرية في الساحل

دول الساحل	النيلر	مالي	تشاد	بوركينافاسو	موريتانيا	ليبيا
التنمية البشرية	0.34	0.371	0.392	0.389	0.52	0.847
ورتبة الدولة	182	172	175 من	177 من	154	55 من
في 2009	182	182	182	182	182 من	182
نسبة التعليم	28.7	26.2	31.8	28.7	55.8	86.8
معدل العمر	57.3	54.8	51	52.6	64,5	74.2

المجدول رقم (07): متعلق بمؤشرات التنمية البشرية ونسب التعليم والعمر المتوقع في الساحل الإفريقي

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من احصاءات تقرير التنمية البشرية لعام 2009.

الملاحظ من خلال المجدول أن دول الساحل الإفريقي في مؤخرة البلدان من حيث التنمية البشرية –النيلر المرتبة الأخيرة- وتراجع حاد في نسب التعليم ما عدا ليبيا وكذا انخفاض معدلات العمر في تشاد 51 سنة فقط وهذا راجع للرعاية الصحية وبرامج التأمين الصحي الغائبة في دول المنطقة.

المبحث الثاني: واقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

تميزت البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بتصاعد في حجم التهديدات الأمنية الجديدة المؤثرة على استقرار وتنمية وأمن المنطقة وأنظمتها السياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وتحمّل هذه التهديدات بالأساس جماعات الإرهابية، منظمات الجريمة المنظمة، التجارة بالمخدرات والأسلحة والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والتراوّعات الإثنية... إلخ كتحديات أساسية للمنطقة في ظل استمرار الحركيات المسيبة لها وضعف الدول وهشاشة أنظمتها.

المطلب الأول: واقع التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي – الإتجاه نحو الأقلمة

يتطلّب دراسة واقع التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي وضع خريطة تصنيفية للجماعات المتطرفة حسب التقارير الأممية سواء ما وصف منها بالجماعات الإرهابية من الدرجة الأولى وهي تنطبق فقط على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي لا تملك جذور ومصادر ساحل إفريقيّة بالأساس وكذلك جماعات الإسلام الراديكالي والجماعات الفتنوية المتعصبة المتواطنة في دول المنطقة وهي من الدرجة الثانية وما يهمنا في هذه الدراسة هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي باعتبارها الأكثر تأثيراً وفاعليّة في المنطقة.

للساحل الإفريقي خصوصية كونها منطقة تشكّل أرضية خصبة للتنظيمات الإرهابية التي مرجعها الغزو السوفيافي لأفغانستان كإعلان أولى عن ميلاد مسبق للنشاط الإرهابي بالمنطقة وتعطيل المسار الإنتهاجي في الجزائر كإعلان ثان لهذا التهديد في الساحل الإفريقي وإن تحليل هذه التنظيمات يحتاج بداية دراسة نشأة العمل الإسلامي المسلح في المنطقة وسيرورة تطوره ونوعية العلاقة التي تربطه مع باقي التهديدات الأخرى.

1- المرجعية الإيديولوجية والفكريّة للتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي:

يتفق الكثيرون على أن النواة الأولى لتفريغ ما يعرف بالجماعات الإرهابية تعود إلى الحركات الجهادية الإسلامية المتطرفة التي أسست بعد الغزو السوفيافي لأفغانستان بدعوى محاربة العدو بدعم لوجيسيّ أمريكي¹ أين شكلوا مجاهدين في سبيل الحرية freedom fighters² وإنضمام العديد من العرب والمسلمين إلى هذه الحركات فيما عرف فيما بعد بالعرب الأفغان ورجوعهم إلى بلدانهم بذلك الحماس ومبادئ وإيديولوجية تحمل أفكار العمل المسلح ضد الأنظمة الفاسدة وتطبيق الشريعة الإسلامية في بلدانهم وكانوا أغلبهم من الجزائر وليبيا.

¹ - سعد الحرودي، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 2، لبنان: الشركة العالمية للموسوعات، 2004، ص 289.

² - Zachary Devlin-Foltz, Africa's fragile states: empowering extremists, exporting terrorism. **Africa security brief**, NO 6, august 2010, p2.

والمرجعية الإيديولوجية للتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي لا تخرج عن الأطر الإيديولوجية ضمن ثلات مبادئ أساسية:

1-1-الحاكمية: يعني وجوب أن يعم الإسلام عقيدة وطقوساً وعبادات وشرعية وسلوكاً وأخلاقاً بما أنزل الله أي المطابقة بين المقصود الإلهي للنص والتمثيل البشري للفرد إستناداً لفكرة الخوارج¹ "لا حكم إلا حكم الله" إنطلاقاً من الآية الكريمة "إن الحكم إلا لله".

1-2-التكفير: أي تكفير الحكام المطبقون للديمقراطية العلمانية كبدائل للشرع الإلهي، والتكفير واستحلال دماء غير المسلمين وأموالهم لعدم حيازتهم على أي عقد لا عقد الجزية ولا الأمان أو المدننة. والفكر التكفيري جذوره الأولى عند الخوارج الذين يعتبرون أنفسهم الأكثر علمًا ومعرفة من الآخرين، وخارج اليوم يعتبرون أنفسهم أعلم من علماء الأمة وأكثر فهماً لكتاب والسنة ويعتبر "عبد الملك درود كال" من أبرز الداعين للفكر التكفيري والعمل الانقلابي والثوري كوسيلة للتغيير.

1-3-الجهاد السبيل الثوري الوحيد للتغيير: الجهاد عمل فردي غير مؤسس إيديولوجياً وفرض عين فردي ويتصور التنظيم العنف الذي يمارس باسم الإسلام عبادة فردية لا تغير مطلقاً عن إرادة جماعية.

والقاعدة الفكرية كانت مهيأة مسبقاً في منطقة الساحل الإفريقي ذلك أن أغلب البلدان بها أغلب الشعوب معتقدة للدين الإسلامي وأكد وزير الدفاع المالي الأسبق "صومايلو بوماي ماينا" على عامل الدين برأسه منطقة الساحل ذات الأغلبية الإسلامية أصبحت قاعدة لوجستيكية وتنظيمية للإرهاب، ومنطقة تلاقي الجماعات الإرهابية والمافيوية² يعني أن الفكر الجهادي غير جديد كعقيدة وبالتالي أرضية التوافق المبدئي موجودة فرغم إنتشار المذهب الصوفي في المنطقة لكن الصحوة الإسلامية ذات الطابع السلفي الوهابي³ عرفت توسيعاً في دول الساحل وبالتالي إمكانية تقبل التنقل من الفكر الجهادي للعمل المسلح رغم أن تنظيمات الإرهابية أدخلت قراءة غريبة للإسلام تختلف في أصولها وأدواتها ومفرادتها مبنية على تكفير المخالف، وتحريم الاختلاف وتبني قتل الأبرياء والمدنيين دون موجب شرعي أو قانوني. وجعل الجريمة "جهاداً" ومن خطف الأجانب سلاحاً لابتزاز المالي والسياسي.⁴

¹ - حسن طوالبه، مرجع سابق، ص 95.

² - John Davis, **terrorism in Africa the evolving front in the war on terror**. lexington books 2010, p57.

³ - أسامة شحادة، جذور فكر القاعدة. مجلة العصر

عن موقع: <http://www.alasr.ws/includes/alasrmain.css>

⁴ - مجلة المغرب الموحد، لقاعة في المغرب العربي: وهم لم حقيقة؟ العدد 5، المغرب: د. د، فبراير 2010، ص 34.

إيديولوجية التنظيم الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي كتنظيم سلفي جهادي يعود إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال **GSPS** ونشاطها في البداية كان في الجزائر - كفيصل منشق عن رحم الجماعة الإسلامية المسلحة **GIA**¹ التي تؤمن بالسلفية المتطرفة والجهاد المسلح ضد من هم خارج الجماعة وتبني نهج التكفير للدولة والمجتمع كواحدة من أكثر الحركات المتطرفة خاصة في مرحلة إماراة عتير زوابري - كتعبير عن رفضها لتورط هذه الجماعة في تسعينيات القرن الماضي في مجازر ضد المدنيين وأخذ الأموال طوعاً وكرهاً وأيضاً للتزعزع المتشددة في التكفير التي غلبت عليها² المتهمة لفكرة من خالف أحكام الكتاب والسنة وهو يقطن الكفر والخذل للمسلمين فهو المنافق الزنديق كرنداقة القراءة الباطنية والشيوخين والعلمانيين" وهذه الوحشية كانت سبباً مباشراً في الانشقاقات المتالية في صفوفها.

2- مراحل تطور العمليات الإقليمية لتنظيم القاعدة* في بلاد المغرب الإسلامي

بداية الجماعة السلفية للدعوة والقتال استهدفت المصالح والمراكز الاستراتيجية للجزائر في الخارج مع حسان خطاب وبذلت الاهتمام بالإعلام بعد 11 سبتمبر 2001 فيما بعد مع نبيل صحراوي أين عمل على التقرب من مفاهيم القاعدة ومحاولة إعادة هيكلة إيديولوجية وعسكرية سعياً لبناء علاقات التغلغل في شبكات القاعدة الأم أين تم إعلان الانظامام مع عبد المالك درودكال وبالتالي التفكير الإيديولوجي كان مرتبط أيضاً بعقلية قادة الجماعة ومن خلال الحديث عن العمليات الإقليمية لتنظيم الإرهابي تاريخ ضمئي لتطور مراحل تشكيل القاعدة في المغرب الإسلامي.

2-1- المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الإعلان الرسمي 1998-2007

2-1-1- إقامة المنطقة التاسعة:

الجماعات السلفية للدعوة والقتال من أنشط الجماعات بالمنطقة ساهمت في تفاقم الظاهرة الإرهابية واستقطاب العناصر من التشكيلات المغاربية وبناء خلايا لتنشيط الصحراء الجزائرية فيما يعرف بالمنطقة التاسعة بقيادة مختار بلمخترار أين الضغط الجزائري الرسمي أحدث تحول خطير في إستراتيجية التنظيم الإرهابي وذلك بنقل جزء هام من مجالهم الحيوي إلى الجنوب كمحاج يتميز بفراغ أمني وغياب الرقابة الأمنية وعمليات التمشيط نتيجة

¹-Jean-François Daguzan, D'Al-Qaïda A AQMI , de la menace globale aux menaces locales . **Maghreb –Machrek**, n208, Marcellle : été 2011, p30.

* الكلمة العربية تشير إلى معنى المعسكر أو الوطن أو أساس وتشير إلى قاعدة للسلوك أو مبدأ أو صيحة وطريقه. والقاعدة هي توصيف لتنظيم إرهابي يزعامة أسامة بن لادن سابقاً كما وصفه جايدون بيرك في كتابه ظاهرة بن لادن لماذا ينتشر فكر القاعدة في المنطقة العربية.

² - François Gèze et Salima Mellah, **Al-Qaïda au Maghreb ou la très étrange histoire du GSPC Algérien**. Algeria : 22 septembre 2007, p1.

الضغط على وحدات الجيش الجزائري في الشرق والغرب وهو ما سهل الحركة والتنقل وصحراؤته قرابة 4 ملايين كيلم² يجاور 6 دول ضمن فضاءات واسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا وكان التأسيس مع مغادرة عبد الرزاق بارا إلى منطقة إلزي لتقوية التنظيم المسلح.

٢-١-٢- دور قانوني الوئام المدنى والمصالحة الوطنية

ساهمت إجراءات العفو في قانون الوئام المدني 1999 والمصالحة الوطنية 2005 في العجز عن تجنب المزيد من العناصر وترابع شبكات الدعم والمساندة بفضل بروز آليات جديدة للتعامل مع المسلحين جعل مبرر وجود التنظيم الإرهابي وغطاء إنتشاره منكشf.

٣-١-٢-أبرز العمليات الإرهابية في هذه المرحلة:

تميز نشاط التنظيم الجديد **GSPC** بتركيز عملياته ضد قوات الأمن بالدرجة الأولى واستهداف المصالح الأجنبية في الجزائر والقيام بعمليات تفجيرية في أوروبا حتى 2003 بشكل يهز الجزائر دولياً وعمليات بدول الجوار كبعد إقليمي (تونس، المغرب) تونس 2002 إستهداف كنيسة يهودية في جزيرة جربة ومقتل 21 فرد وعمليات الدار البيضاء 16 ماي 2003 والعمل على تدريب عناصر من تونس و Moriitania والمغرب ومن دول الساحل في نهاية التسعينيات.

تميزت بأنها فترة ضعف للجماعة وتقلص عملياتها ونطاق حركتها لكن إعادة بناء منطقة التاسعة أو تنظيم الصحراء أعطى الجماعة قدرة حركية واسترجعت الحضور الميداني لتضعف بعد مقتل نبيل صحراوي 2004.

2004-2007 تولى درود كال عبد الملك المعروف بمصعب عبد الودود أعاد النشاط لتنظيم المسؤول عن السطوة على الشكبة العسكرية الموريتانية (منطقة المحيطي) على الحدود مع الجزائر وذهب ضحيتها 15 شخصاً موريتانياً جوان 2005. واستهداف مطار جانت 2006، حافلة نقل الأجانب الأمريكية في غرب موريتانيا. 1 2006.

٤-١-٢-أ) عمليات الخطف:

عمليات الخطف في سنوات 1998-2007 تنوّعت بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وبعض العصابات المختصة في إختطاف السياح والأثرياء إضافة إلى توزيع بعض المبالغ على السكان المساعدين لتغطية

¹-Serge Michailof, **aider le Sahel pour lutter contre le terrorisme.** libération, 22 février 2011, p1.

نشاطات الخطف ويستعمل مال الفدية لتجنيد الإحباط الناجع عن السياسات الغربية تجاه فلسطين وأفغانستان بخلق عناصر جاهزة الإنخراط في العمل المسلح.

ومع نهاية تمرد التوارق في شمال مالي والنiger في منتصف العقد التاسع من القرن العشرين بقيت ما يسمى ظاهرة "اللصوصية المتبقية" ذات غايات سياسية أو مالية، وأشهر عمليات الإختطاف ما قام به عبد الرزاق البارا في فيفري 2003 من خلال أسر 32 سائح أوروبي من جنسيات مختلفة ألمانية، نمساوية، سويسرية، هولندية، سويدية وأخذ فدية تقدر 5 ملايين أورو وكمدا عملية اختطاف ثلات سياح إسبان وسائح إيطالي مع زوجته في شمال موريتانيا ومع الإعلان عن حالة إفتقاد لرعايا أوروبيين في منطقة الساحل الإفريقي تضع الدول الأوروبية أحجزها الأمنية في حالة الطوارئ لرصد مؤشرات لمعرفة مكان الرهائن.

ترעם عبد الحميد أبو زيد الإختطافات في الساحل الإفريقي أو بن لادن الصحراء كما تدعوه الدول الأوروبية حيث صرخ وزير الداخلية الجزائري السابق يزيد زرهوني حتى 2007 كانت 375 عملية إختطاف 115 عملية إختطاف أجانب.

2-2- المرحلة الثانية: أقلمة القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي

القاعدة في المغرب الإسلامي شبكي هي إمتداد لظاهرة الإرهاب في العالم سر التسمية لم يأتي عفويا بل نتيجة منطقة للترابط العضوي والمصلحي بين القاعدة والشبكات الجهادية الإرهابية منها منطقة الساحل.¹ والإعلان الرسمي عن تأسيس القاعدة في المغرب الإسلامي بتاريخ 2007/01/24 كانتماء للقاعدة الأم من خلال إصدار موقف تويد فيها هذا التنظيم وإعلان عن أقلمة نشاط القاعدة بقيادة أسامة بن لادن في ذلك الوقت بعد سلسلة من اللقاءات التنظيمية الترتيبية مع أبو محمد اليمني *

وجاء في بيان الانضمام إلى القاعدة ما يلي: "بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى منظمة القاعدة وإعلان الولاء إلى "أسد الإسلام" أسامة بن لادن حفظه الله، يجب على التنظيم تغيير إسمه لإبراز حقيقة العلاقة بين المجاهدين في الجزائر وإخواهم في القاعدة وقد كنا حريصين على تغيير الاسم منذ اليوم الأول لانضمامنا، إلا أننا لم نقم بذلك قبل استشارة الشيخ أسامة بن لادن حفظه الله".

أهداف التنظيم الجديد يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الأطماع الخارجية والوجود الغربي الفرنسي والأمريكي والموالين له من أنظمة المنطقة وإقامة دول تحكم بالشريعة الإسلامية وفي 2009/10/04 أعلن عن إنشاء مؤسسة الأندلس للإنتاج الإعلامي كناطق رسمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكذا توفير المدير الإقليمي في

¹- محمد مقدم، مرجع سابق، ص 118.

* أبو محمد اليمني هو الاسم الحركي لمجده بن لادن للساحل الإفريقي للتنسيق وتقديم المسند الشرعي والمالي لهذا التنظيم.

سياق الجهاد العالمي التي يتبعها تنظيم القاعدة وأصبح الجناح المسلح الرابع من القاعدة بعد تلك التي أنشئت في أفغانستان والعراق والمملكة العربية السعودية.¹

وتأسיס القاعدة في المغرب الإسلامي ككيان جامع للتنظيمات الإرهابية في الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس ونشاطها الأساس موجه للدول الساحل الإفريقي وبأهداف متكاملة للقاعدة الأم والقاعدة الفرع.

أهداف القاعدة في المغرب الإسلامي	أهداف تنظيم القاعدة (الأم)
* الحصول على الشرعية (لأن القاعدة تبرز المواجهة مع الغرب).	* لملمة التشكيلات الإرهابية الناشطة في دول الساحل وماجاورها.
* الاعتماد على الخبرات القاعدة في إستعمال التطور التكنولوجي.	* إبراز قوة القاعدة من خلال التحكم في الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.
* الاستفادة من قدرات القاعدة مقارنة بإمكانيات الجماعة السلفية للدعوة والقتال.	* الاستفادة من شباب المنطقة الرافض للسياسات الغربية في العراق وأفغانستان وفلسطين.
* الإنقال من حركة محلية إلى أقلمة متعددة على عدة دول.	* ضرورة الاهتمام بمنطقة الصحراء وتحديد إمكاناتها وأماكن التواجد ونشر التنظيم الذي ترعمه بن لادن
* التعويض عن الضعف الذي وصلت إليه الجماعة من خلال المضايقات في الجزائر.	من أجل خلق قاعدة إسناد جديدة بديلة بهذه المنطقة لاستجاع ما دمرته الولايات المتحدة الأمريكية من معسكرات قاعدة جهاد في باكستان و الصومال
* تكوين مركز إستراتيجي لإختراق أوروبا جنوبا.	

الجدول رقم (08): يجسد المقارنة بين أهداف القاعدة الأم وأهداف القاعدة في المغرب الإسلامي

المصدر: عمار حفال، القاعدة من شعار الجهاد وإلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي، أوراق مؤتمر، تنظيم القاعدة التوجهات الحالية، والمخاطر المستقبلية. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ص 33-34 بتصريف الباحث

2-2-1- التركيبة الهيكيلية والعناصرية لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:

-هيكلة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

الجماعة السلفية للدعوة والقتال المشفرة على الصحراء الجزائرية التي شملت أربعة كتائب: كتيبة طلائع السلفية-تشط بالحلقة، الأغوات وغرداية.

¹ -Jean-Marie Lebraud, la menace terroriste au Maghreb et au Sahel .

http://www.saudiwave.com/index.php?option=com_content&view=article&id=6157:la-menace-terroriste-au-maghreb-et-au-sahel&catid=143:terrorism&Itemid=248

- كتيبة الشهادة: تنشط بولاية الوادي.

- كتيبة النصر والمجاهدين وتنشط بجبل بو كحيل.

ألفي التقسيم الموروث عن الجماعة الإسلامية المسلحة وأدججت المنطقة الخامسة والسادسة لتصبح منطقة الشرق والمنطقة الثانية إلى منطقة الوسط والمنطقة الصحراوية تحولت إلى منطقة الجنوب وهي تنشط بالصحراء والساحل الإفريقي بعد إنظام عناصر من موريتانيا والنيجر ومالي إضافة إلى ذلك الجماعة الإسلامية للقتال الليبية والجماعة الإسلامية للقتال الغربية والجماعات الإسلامية بالتألي فالجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي إمتداد طبيعي للحركات الإرهابية الناشطة في بلدان المغرب العربي وعملت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالإشراف عليها وتأسيس القاعدة في المغرب الإسلامي AQMI كشبكة عنكبوتية متواجدة في كل دول الساحل الإفريقي لكن تمركزها اليوم واضح في ثلاث مناطق أساسية هي:

المنطقة الأولى: تند على الحدود الجزائرية والليبية.

المنطقة الثانية: توجد على حدود الجنوبية الجزائرية.

المنطقة الثالثة: توجد على إمتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا.¹

على المستوى الميداني القاعدة في المغرب الإسلامي تضم أكثر من 12 كتيبة مسلحة منها كتيبة طارق بن زياد بقيادة عبد الحميد أبو زيد، وكتيبة الملثمين بقيادة مختار بلمختر² وكذا كتيبة الفرقان برئاسة يحيى أبو هام لتغير التسميات فيما بعد لهذه الكتائب وبقيت القاعدة محتفظة بنفس التركيبة التي ورثتها عن التنظيم السابق للجماعة السلفية للدعوة والقتال وتعديلات البناء الهيكلي كانت بتشكيل خلايا جديدة بإضافة هيكل إمارة الجند التي تحتوي على كتبيتين أو أكثر.³ وتأتي بعد الإمارة الوطنية وإمارة المناطق وعرفت القاعدة خلايا جديدة كبقية التنظيمات ذات خاصية الإنقسام والإختلاف كميزة ضرورية لها⁴ وأهم الإنشقاقات بروز حركة أنصار الدين التي يقودها إباد آغ غالي وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا^{*} بسبب الخلافات حول القيادة⁵ التي تقوم

¹ - Adam Thiam, Sahara –sahel Al qaida séme la zizanie. **Jeune Afrique**, N2565, du 7 au 13 Mars 2010, p16.

² - محمد بن احمد، بلمختر يشق عن القاعدة. جريدة الخبر، العدد 6873، 22 أكتوبر 2012، ص.3.

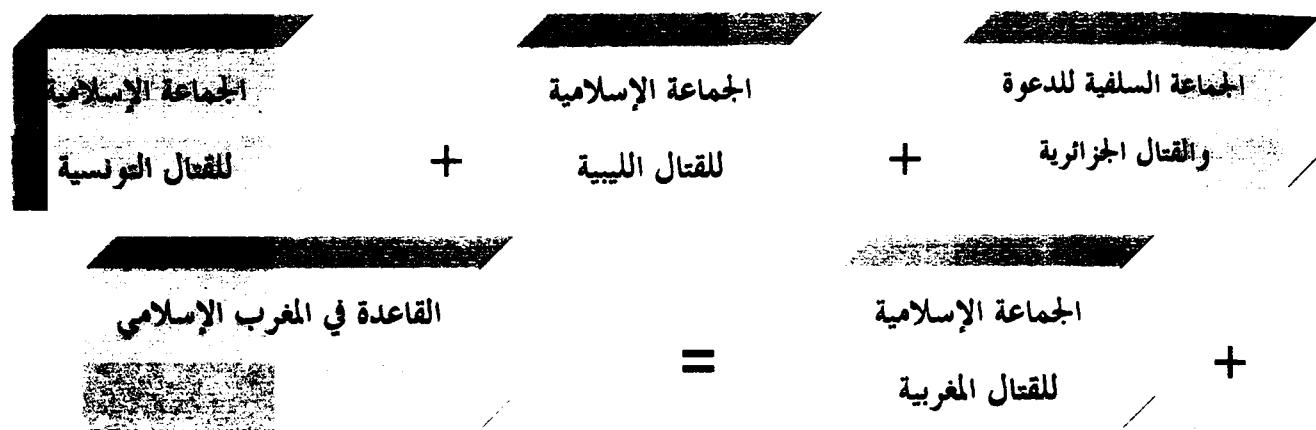
³ - حسين صحي، الوجه الجديد لتنظيم القاعدة بعد مدريد . قراءات إستراتيجية، المجلد السابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2004، ص.32.

⁴ - يوسف القرضاوي، أين الحل. ط.2، الإسكندرية: مكتبة الرحال للنشر والتوزيع، 2004، ص.8.

* أنصار الدين: تأسست على يد زعيم المتمردين الطوارق إباد آغ علي الذي سبق وقد الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا: أعلنت الجماعة في أكتوبر 2011 بعد إنشقاق زعيمها ولد بادي أبو على الإنشقاق عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وقامت محروم على موقع أممي في تمرast في مارس 2012.

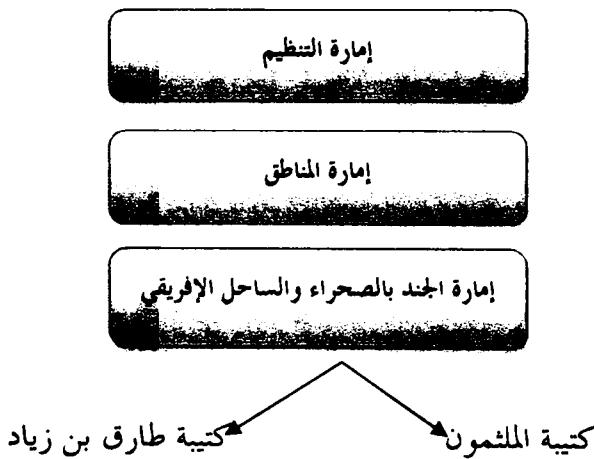
⁵ - أيس رحاب، جماعة التوحيد والجهاد تخرج عن القيادة الجزائرية. جريدة النهار، العدد 5325، 11 ديسمبر 2011، ص.3.

عمليات الاختطاف للرعايا الأجانب من الدول الغربية أو من دول الجوار حال دبلوماسي الجزائر في أفريل 2012¹ ويوجد إرتباط وتعاون بين تنظيمات القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة أهل السنة والجماعة الدعوة والجهاد المعروفة إعلامياً بحركة طالبان نيجيريا أو بوكو حرام وشباب المجاهدين في الصومال.



الشكل رقم (05): الشكل الخارجي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

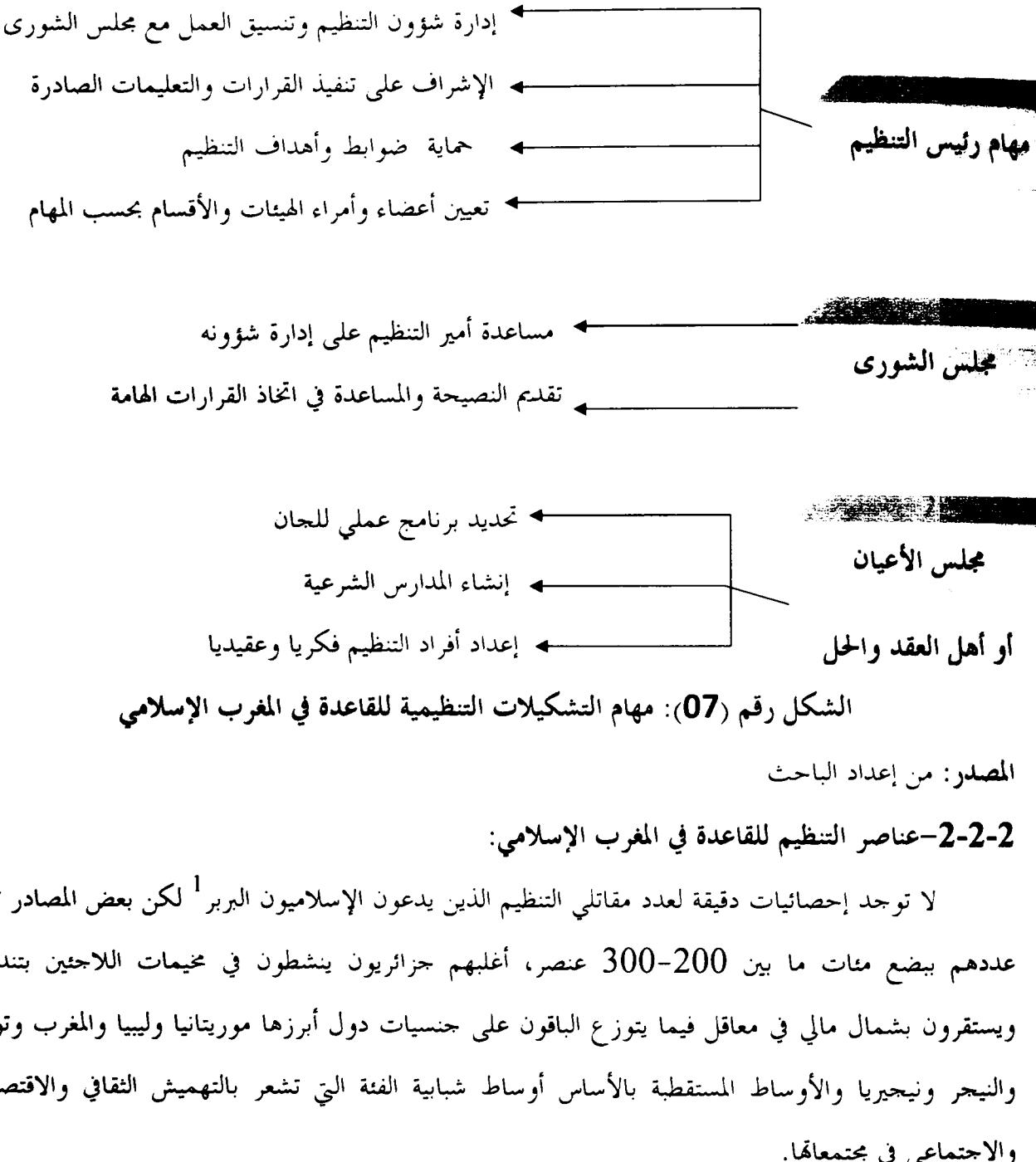
المصدر: من إعداد الباحث



الشكل رقم (06) : الشكل الداخلي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث

¹-جريدة لكحل، أنصار الدين تفاوض مع الجهاد والتوحيد لإطلاق سراح الدبلوماسيين. جريدة الشروق اليومي، العدد 3628 ، 17 أفريل 2012 ص 11.



¹ -Louis Gardent, *L'islam, religion et commenté*. paris : bibliothèque français de philosophie 1986. p307.

² - <http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/165>

مجتمع ذكوري لفترات طويلة.¹ ويتم صرف مستحقاتهم من عائدات المخدرات التي توفرها لهم شبكات التهريب من موريتانيا ومالي باستمرار المؤونة والأغذية وكميات من الدواء وكل الجنديين الجدد في تنظيم القاعدة ينقلون إلى باماكور المالية للتدريب الأولى.

-3-المراحل الثالثة: النشاط الإرهابي بعد الإعلان عن تأسيس القاعدة في المغرب الإسلامي 2007-

2012

التوجه العالمي للجماعة السلفية للدعوة والقتال وتعاونها مع تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين المتوج للولاء بطريقة غير رسمية منذ 2004 لأسامة بن لادن والانتقال إلى الإمتداد الإقليمي للتنظيم أعطى الفعالية الإقليمية لهذا التنظيمات وقدرته على التحرك ومن ثم الوصول إلى بعد العالمي.

3-1-العمليات الإرهابية المباشرة:

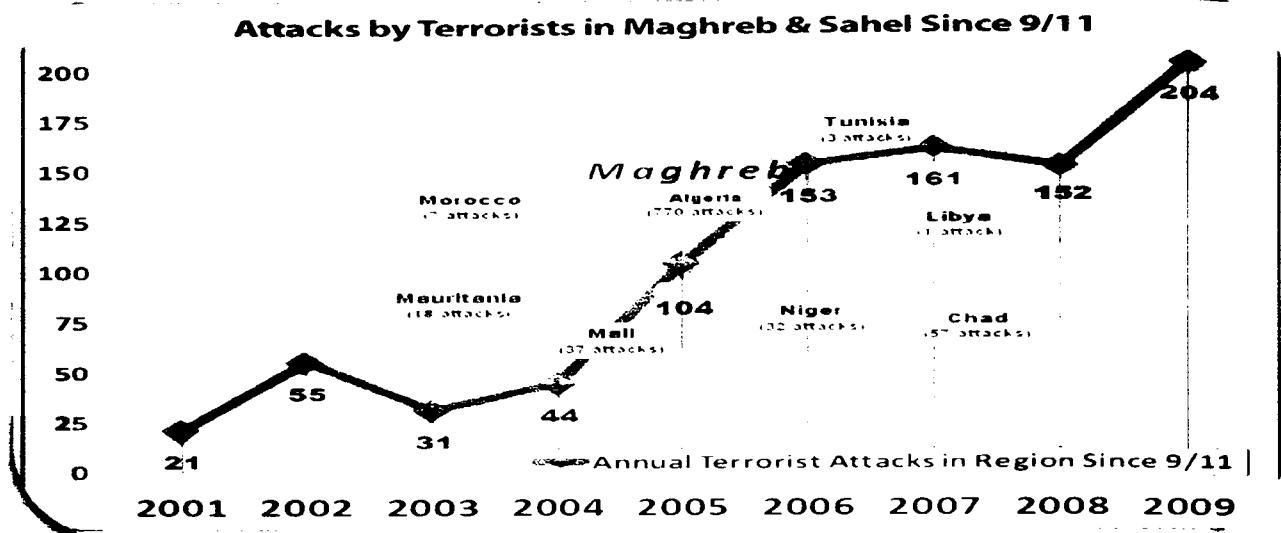
أهمها في 2008 ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نج عنها 12 قتيلاً من الجنود والهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي كريستوف ليحيت وكذا الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط 15 أوت 2009 أصيب 3 فرنسيين.

بدأ فصل جديد للمواجهة بين موريتانيا والقاعدة في المغرب الإسلامي التي كانت تخطط لضرب في عمق الأراضي الموريتانية إنتهاء النظام الموريتاني أسلوب "الدعوة بالتي هي أحسن" والضرب من حديد للتنظيم الإرهابي. في الجزائر إسلام الأمن الجزائري لعبد الرزاق بارا من الحركة التشادية من أجل العدالة المعاشرة في 2008 ضربة قوية للإرهاب في الساحل.

2009-2010 العام الأقل دموية لتوظيف الجزائر لاستراتيجية المهاريست أو خيالة الصحراء الأكثر دراية بالمنطقة ومسالكها وموانئ الماء ما دفع الخلايا إلى خارج الحدود عملت على بناء علاقات تعاون وتنسيق أمني فيما يعرف بقيادة أركان دول الساحل التي شكلت لجنة أركان العمليات المشتركة في 2009 تضم الجزائر، مالي البحير موريتانيا، التشاد، بوركينافاسو، ليبيا.

2010-2012 شهد العودة الكبيرة للقاعدة لل المغرب الإسلامي عبر سلسلة النشاطات في دول المنطقة خاصة مع الثورة الليبية والإفلات الأمني والسياسي في مالي بعد الإنقلاب العسكري والسيطرة على شمال مالي.

¹ - محمد مقدم، مرجع سابق، ص 40.



الخريطة رقم (04): تجسد تطور المجممات الإرهابية في المغرب والساحل الإفريقي منذ 11 سبتمبر 2001

Source : Mohamed Saleck Ould Brahim, *Sahel : une géopolitique de l'invisible!* centre Mauritanien de recherches sur le développement et le futur(CMRDEF) décembre 2010.

<http://environnement-arabe.net/images/Sahel-une-geopolitique-de-l-invisible.pdf>

عناصر التنظيم الإرهابي تنشط في مناطق حدودية نائية بين بلدان دول الساحل تعرف منذ عقود من الزمن بكونها مناطق رمادية لا تخضع لسيطرة أي دولة بسبب شساعة الشريط الحدودي. وعجز دولة النيجر ومالي على بسط سيطرتهما على المدن القريبة من الحدود.

2-3-2-تطور منهج الإختطاف ودور الوسيط:

استأنفت القاعدة في المغرب الإسلامي عمليات الإختطاف في 2008 كتجارة مربحة في الساحل الإفريقي توفر مدخل ضخمة للجماعات الإرهابية وكذا الإستثمارات في مجال العقارات والأراضي وتجارة الأسلحة وبلغ عائدات الفدية 150 مليون دولار وهي ما ساهم في إنتشار الظاهرة وشراء الأسلحة المؤومة والوقود مع وجود المبررات الشرعية والفتاوی الدينية للإعتداء على السياح ويتم تبني ذلك من خلال بيانات النبي الصوتية أو المصورة موضعين فيه أسباب الإختطاف وشروط التفاوض.

الجماعات الإرهابية تحجب المواجهة مع أي طرف في منطقة الساحل وتعتمد أسلوب الخطف والفدية للاستمرارية

¹ في الزمن في ظل الفراغ الأمني والعجز التقني وضعف الإمكانيات العسكرية لدول المنطقة.

عناصر التنظيم القاعدة أو عصابات قطاع الطرق أو حتى شبكات التهريب العابرة للصحراء الكبرى التي تحولت

¹ محمد مقدم، مرجع سابق، ص 5.

من مجموعات كانت تهرب السجائر والمواد الغذائية إلى عصابات تحطّف الأجانب بمقابل. وحدوث تطور في منهج الإختطاف وعمره في شمال مالي والنiger حتى في موريتانيا لإختطافهم وبيعهم إلى التنظيم الذي يبعد هو الآخر تسييقهم إلى حكوماتهم لكن بمبالغ مالية مضاعفة.

موريتانيا: أشهرها في 2007 الهجوم على سيارة الضرائب تحمل مبالغ مالية بقيادة أمير التنظيم في موريتانيا الخدم ولد السماني تم خطف 5 سياح فرنسيين 2007 قتل 4 منهم، في ماي 2009 إختطاف رهينة بريطانية وقتلها في نوفمبر 2009 خطف 3 أعنوان إغاثة إسبان ثم إيطالي وزوجته إيكولا سيرجيرو وكابور فيلومان والأمريكي كريستوف لانغييس مدير منظمة غير حكومية.

النiger: بحكم التواجد الفرنسي في المنطقة عبر استثمار شركة أريفا areva كانت هي الأكثر تعرضًا لخطف الأجانب¹ وفي 2008 اختطف كنديان يعملان بالمقر الإقليمي للأمم المتحدة بالنiger وكذا روبرت فولر ولوبي غاي سويسريان ألماني وبريطاني في 2009-01 في 2010 اختطف الفرنسي ميشال جرمانو 78 سنة رفقة سائقه الجزائري الذي تم تصفيته في 25-07-2010 رداً على العملية العسكرية المشتركة بين فرنسا وموريتانيا ضد كتيبة الفرقان.

مالي: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة وسعت أنشطتها في شمال مالي حيث احتجزت رهائن من 2008-2010 3 حالات 22-2-2008 سائحين نمساويين 26-11-2009 هما أندريرا كلويير وزوجها ولوفغانغ أينر تم المطالبة بتسریع 5 من مسلحين في السجون الجزائرية أختطف الفرنسي بيير كامات 61 سنة في ميناكا في عام 2008، جانفي 2009 أختطف أربع سياح في شرق مالي هم السويسريين ويرنر غرينر وزوجته باركو كابرييلا 55 سنة والبريطاني أدوين داير 58 سنة - الذي تم إعدامه بسبب منع تقاليد المملكة التفاوض مع الإرهابيين - والأستاذة الألمانية 76 سنة ماريان بيتسولد.

مقتل أسامة بن لادن في 2 ماي 2011 من قبل قوات الخاصة الأمريكية في إسلامabad لم يؤثر في التنظيم حيث قامت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا باختطاف في 5 أفريل 2012 قصل الجزائر بغاو المالية و6 من مساعديه² في دعوة منها للتفاوض مع الحكومة الجزائرية في حين ترفض الجزائر الفدية كمبدأ.

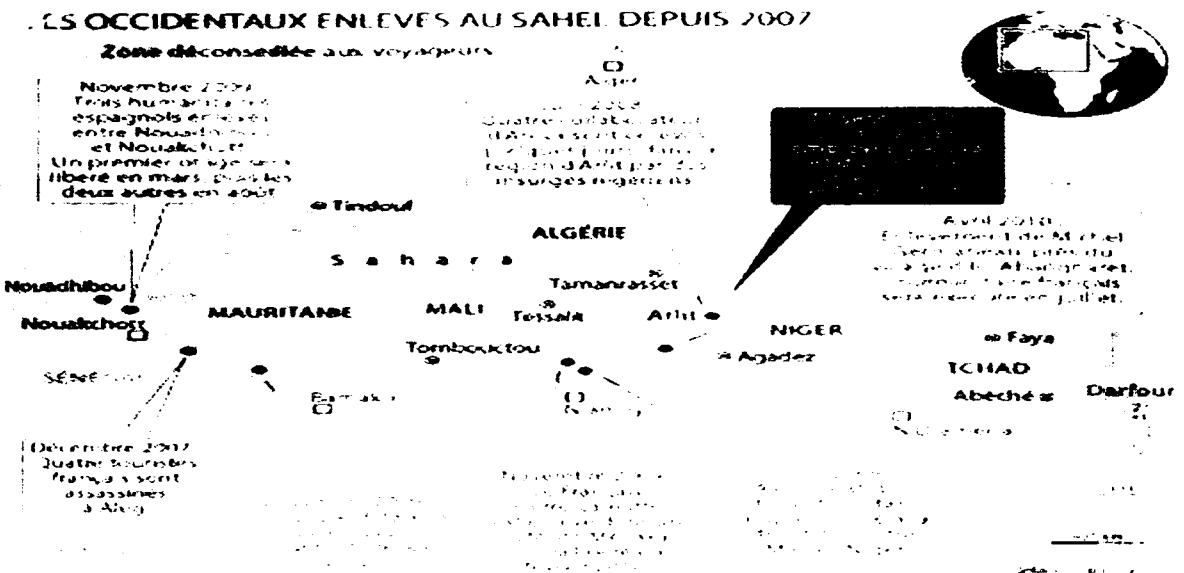
خلال عام 2012 تم استهداف 42 أجنبي تم الإفراج عن 24 منهم وبقي 18 محتجزين وارتکبت مناطق الخطف بالأساس في الجنوب الجزائري، وشمال النiger وموريتانيا، وفي شمال مالي وبلغ رصيده القاعدة في المغرب

¹-Jean-François Daguan, op cit, P29.

²- عبد الرزاق ب، خاطفو الدبلوماسيين ينشرون صورهم ويعرضون التفاوض مع الجزائر. جريدة الشروق، عدد 3627، 16 أفريل 2012 ص15.

الإسلامي منذ 2008-2012 حوالي 40 إلى 65 مليون دولار.¹

فحال هذه المرحلة 2007-2012 تعددت المطالبات بالإفراج عن الرهائن من الفدية رغم إمتناع التنظيم الإرهابي في بياناته الإشارة إلى المطالب الفدية لأن المساومة والتجارة يصعب تبريرها والكشف عنها لأنه يسقط التنظيم من مبررات وجوده إلى المطالبة بإطلاق سراح عناصر لقاعدة تقع بالسجون لدول الساحل ومتطلبات عالمية كالانسحاب من أفغانستان.



الخريطة رقم (05): تجسد مختلف عمليات الاختطاف في منطقة الساحل الإفريقي

Source : Mohamed Saleck Ould Brahim, *Sahel : une géopolitique de l'invisible!* centre Mauritanien de recherches sur le développement et le futur(CMRDEF) décembre 2010.

<http://environnement-arabe.net/images/Sahel-une-geopolitique-de-l-invisible.pdf>

3-3-3- قويل القاعدة في المغرب الإسلامي:

في التأصيل الداخلي لـ القاعدة في المغرب الإسلامي الفديات (Raha'in) هي أكبر الموارد، من أسرى الحرب وتحريرهم بشروط تسمى "ثمن الدم".

¹ -Jean-Pierre Filiu, could Al-Qaeda turn African in the Sahel. Carnegie papers, n 112, june 2010.

مصادر التمويل	الدية (من الفدية)	الجزية (للعبور)	تجارة (تجارة تهريب البضائع)	الزكاة (الإحسان والهبات)
2007	11 مليون	%10	NC	%10
2008	32 مليون	%10	NC	%10
2009	14 مليون	%10	NC	%10
2010	36 مليون	%10	NC	%10
2011 جوان	90 مليون	%10	NC	%10

الجدول رقم (09): يجسد مصادر تمويل القاعدة في المغرب الإسلامي

Source : Mathieu Guidére, Al-Qaïda au Maghreb islamique : le tournant des révoltes Arabes . **Maghreb – Machrek**, n208, été 2011. P63.

4-3-2 الوسيط في عمليات المفاوضات: هي شخصيات يتفق عليها الطرفين تتقن اللغات الأجنبية والocaleة كولد لام الشافعي الموريتاني الجنسية لإجراء مفاوضات بشأن إطلاق سراح الأوروبيين المتكلم بلغة الفرنسية وإنكليزية والهاوسا والبامbara وتماشقت وله شبكات علاقاتية في دول المنطقة وكذا زعماء التوارق بشمال مالي يعملون على إيصال المساعدات والأدوية والألبسة والأغذية من الحكومات وقيمة كل وسيط هو في ساحة التفاوض تبقى دائما على قدرته على إقتناع الأجهزة الأمنية المهمة بحالة كل رهينة.

الدراسات الأمريكية ترى أن الساحل سوف يصبح مجالاً خصباً لنموا وتطور إرهاب إفريقي خاص مع مؤشرات تنامي التطرف الديني عبر الجمعيات "السلفية" أو جماعة الدعوة والتبلیغ، ووصول الجماعة السلفية للدعوة والقتال لغاية التشاد.¹

3- العلاقة بين القاعدة في المغرب الإسلامي والجريمة المنظمة في المنطقة:

جعل عبد الرزاق بارا ومحترف بلمختار الساحل الإفريقي مركز نقل العمليات الإرهابية مع إقامة علاقات وطيدة مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا ذات النشاطات الإجرامية، المخدرات، تجارة البشر وتهريب السجائر إضافة إلى الخطف مقابل الفدية التي تستخدم لتمويل شراء الأسلحة ونشاطاتها أو كرشاوي لمصالح حكومية ضمن منطقة الصحراء الكبرى في كل من النيجر ومالي.²

¹ Mhand Berkouk, terrorism :an etymo-epistemological analysis. **understanding terrorism in Africa**, Egept: institute for security studies , 2007, p8.

² عبد الحميد عثمانى، هؤلاء اللاعبون فوق رمال مالي المتحركة، جريدة البلاد، العدد 3836، 2 جويلية 2012، ص.2.

3-مستوى عمليات التنسيق: عبد الرزاق البارا يقول الكل يستفيد من تجارة اختطاف الرهائن وكل واحد له مكاسب سواء مالية مباشرة أو سياسية من خلال توفير الحماية المتبادلة بين جماعات الطرفين حيث لم تبلغ إحداها على الأخرى لمدة 14 سنة الماضية.

كانت القاعدة تتحرك عبر ممثلها المكلف بالعلاقات الخارجية للتنظيم ملوك نصر الدين من خلال اللقاء مع مثلي شبكات متخصصة في تهريب السلاح عبر توفير التنظيم الإرهابي تأمين المسالك شبكة التهريب مقابل مبالغ مالية تدفع نقداً أو في شكل مؤونة.¹

وتوضحت العلاقة بناء على إفادات المهربيين الموقوفين أو المتخلون عن الجماعات الإرهابية ذووا الجنسية الجزائرية الذين تخلىوا عن النشاط الإرهابي نتيجة تدابير التحرك السياسي من قانون الرحمة 1996 الولئام المدني 1999 والمصالحة الوطنية 2005.*

أقيمت قمة لمخدرات في إفريقيا ثلاثة الأطراف من أمير تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وممثل من الجانب الكوليبي وزعماء الطوارق في جزيرة سكارفاس غرب إفريقيا تم التوصل إلى اتفاق تأمين القاعدة شحنات المخدرات في أماكن سيطرتها وإستخدام الأموال التي يخلون عليها من تهريب وتجني 1.4 مليون أورو من الكوكايين.²

في تقرير عن مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة المخدرات وتهريب السجائر ، والتجارة بالبشر والأسلحة الصغيرة هذه التهديدات تسهل اختراقها من الحدود ومناطق لا تسيطر عليها الحكومة مما أدى إلى الجماعات الإرهابية توفير خدمات بناء على طلب مهرب المخدرات والعكس صحيح.³ يصل مبلغ تأمين إلى 1000 أورو للكيلوغرام من الكوكايين.⁴

فعملية القاعدة في 2010 بتمراست وإغتيال 12 عنصر حدودي لحماية تهريب 7 قاطر من الكيف المعالج.⁵

¹ - Anneli Botha, **challenges in understanding terrorism in Africa**.understanding terrorism in Africa building bridges and overcoming the gaps, institute for security studies, 2008, p17

²- Jean-Marie Lebraud, op cit

* المصالحة الوطنية وهي نتيجة حتمية ثرّ لها كل دولة التي عانت حالات أو براغمات سواء بيتها وبين مواطنها وبين عناصر قيادتها، وحل التراع بالاشتراك بين جميع الفاعلين السياسيين سعياً لبناء دولة تستودها الاستقرار في جميع المستويات الوطنية والإقليمية والجهوية والدولية.

³ - Thomas Renard, **terrorism and other transnational threats in the Sahel: what role for the EU?**. center on global counterterrorism cooperation. policy brief. september 2010, p2 .

⁴- فوزي حومادي ، بلمخترار وإياد عالي في عام بعد السيطرة على تيكتون: جريدة الشروق، عدد 3627، 16 أفريل 2012، ص.15.

⁵- قوي بورحنة، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي. 3 حانبي 2012.

<http://studies-aljazeera.net/report/2012/06/20126310429208904.htm>.

3- تزويد المهربيين الجماعات الإرهابية بالمؤونة والوقود:

ركز التنظيم الإرهابي على علاقته مع أهم شبكات التهريب في المنطقة التي استغلت في مهام نقل الأسلحة والدخيرة لمعاقل التنظيم الإرهابي في الصحراء وقد وضعت تحت تصرفها المخابئ ومراكم التزود بالمؤونة والمياه في ظل تبادل للأدوار بالمنطقة الحضر منذ 2006 في الجنوب الجزائري لم يمنع من نقل المازوت وسيارات رباعية الدفع نحو مالي لتزويد القاعدة.

المطلب الثاني: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تنامي الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها من تجارة المخدرات والتجارة بالأسلحة البشر والأعضاء البشرية، التهريب والمحجرة غير الشرعية وغسيل الأموال فعجز الدول على المراقبة الذاتية لحدودها وكذا الإدارة الأمنية لأراضيها يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم وسهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية غير الوطنية جعلت المنطقة مصدراً لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة.

فمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحدى للسلام والأمن والاستقرار في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل خاصة وليس مجرد مسألة قضائية لكنها تقوض الأسس التي تقوم عليها الدول عن طريق إختراق عميق في المجال السياسي والقطاعين العام والخاص من خلال الفساد وغسيل الأموال لوجود قلة من الأنشطة البديلة التي تحقق أرباحاً وثراءً سرياً مماثلاً.

1- تطور الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

بدأت الشبكات الإجرامية تقارب منذ نهاية المرحلة الاستعمارية فمن السبعينيات فصاعداً توسيع الروابط التي بقيت بعد إنهيار تجارة القوافل في أواخر القرن 19، واستمرت تجارة السلع المهربة من الجزائر وموريتانيا وليبيا نحو النيجر وغينيا فالسيطرة على شبكات الجريمة المنظمة كانت بحوزة جزائرية وليبية مع العقد التاسع من القرن العشرين بدأت الشبكات المالية والنيجيرية تنتشر، وساهم التراغ في الجزائر وشمال النيجر ومالي إلى جعل المنطقة مركز تهريبي للسلاح نموذج الحاج بتون في الجنوب الجزائري.¹

2- أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:**2-1- تجارة المخدرات:**

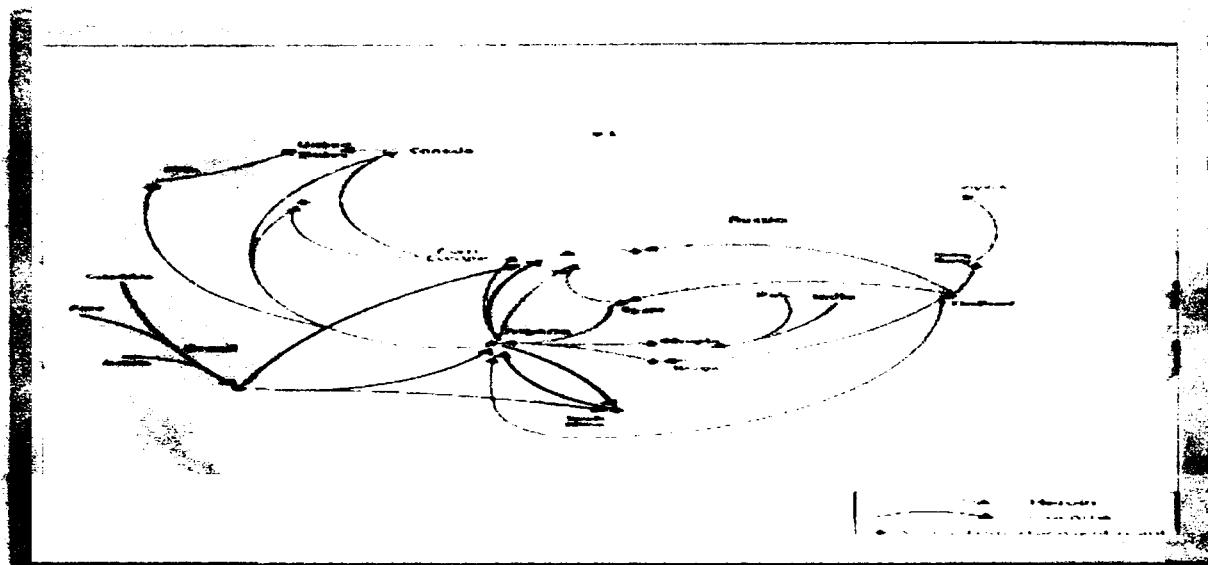
تشكل المخدرات تحدي للأمن القومي والإقليمي للمنطقة اقتصادياً وإجتماعياً بظهور العديد من الشبكات المنظمة وmafia المخدرات وهي الأكثر خطراً والأسرع نمواً بحكم تحول الساحل لنقطة عبور للمخدرات الصلبة

¹-Silvia katouri, the impact of transnational organized crime in West Africa and the Sahel region21, veb2012

[http://www.norway-un.org/Statements/Security-Council/SC-Impact-of-transnational-organized-crime-in-West-Africa-and-the-Sahel-region.](http://www.norway-un.org/Statements/Security-Council/SC-Impact-of-transnational-organized-crime-in-West-Africa-and-the-Sahel-region)

الرابطة بين الأمريكتين وأوروبا بشكل ملحوظ منذ عام 2003 من تهريب صمغ الحشيش المغربي و "المهروين، الكوكايين والكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.¹

يقول ويل بانترز مدير مركز الدراسات حول المكسيك في جامعة قرنين أن 40 طن من الكوكايين المستهلك أروبيا تم من دول الساحل الإفريقي من نيجيريا والرأس الأخضر، السنغال، مالي، وموريتانيا.



الخرائط رقم (06): تجسد كيفية سير خطوط تهريب المخدرات من وإلى الساحل الإفريقي

Source:<http://clinton4.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/documents/pub45270/736502.gif> Retrieved on 15/02/2009

حسب إحصائيات مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار على الحدود النيجيرية البوركينابية مع جماعة المجرمين النيجيريين التي تسيطر على تهريب المهروين في منطقة الملال الذهي (مايسمار تايلاند ولاوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية و 4طنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب و شمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تراوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست.

في 2008 قدرت حجم المخدرات بـ 14% أي 20 طن دخلت أوروبا وكمية الكوكايين المتداولة في إفريقيا الغربية ما بين 135 إلى 145 طن بـ 2 مليار دولار وحجم المعاملات التجارية السنوية ما بين 300 و 400 مليار في السنة.

¹ عبد المالك السايع، مرجع سابق، ص 29.

في 2010 تم ضبط قافلة تهريب الكوكايين على الحدود المالية القافلة تحت حماية التنظيم الإرهابي القاعدة وتحمل أطنان من الكوكايين والأسلحة.

أما تقارير الأمم المتحدة الحالية تشخيص 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة لضعف السيطرة عليها.

1-1-1- العناصر المساعدة في تفاقم تجارة المخدرات: ساهمت العناصر التالية في تفاقم الظاهرة التي في الساحل الإفريقي:

- بدأت التجارة غير المشروعية في منطقة الساحل بتهريب السجائر إلى شمال إفريقيا في أواخر الثمانينات، عبر كوتونو في بين ولومي في طوغو عبر النiger وبوركينا فاسو إلى الجزائر وليبيا وفي 2009 تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة رأى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل 60% من سوق التبغ الليبي أي 240 مليون دولار عائدات التجزئة و 18% من السوق الجزائرية أي 228 مليون دولار.

- عامل القرب الجغرافي مناطق إنتاج المخدرات أو خليج غربيا السنغال ساحل العاج نيجيريا.
- ضعف الأنظمة الجبائية في إفريقيا جنوب الصحراء أو فسادها.

- ضعف الأليات المحلية والتغطية الأمنية.¹

- الفقر وإنعدام الأمان الغذائي مما يجعل شعوب المنطقة تساعده تجارة المخدرات على تمرير السلع المهربة مقابل مبالغ زهيدة.

1-2- خطوط التجارة بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي:

دي كيرشوف يرى في الساحل "قوسين حرجين" واحد متند من مالي إلى موريتانيا، والآخر يمتد من غينيا بيساو إلى موريتانيا والوضع الأمني أن ديناميكية تحول التهديدات في ثلاث مراكز فرعية رغم عدم وجود مركز لهذه المخاطر.

- خط الشحن الجوي: من غينيا بيساو وتونس وبنين وغانا عبر مطارات داخلية هي باماكي، نياامي وواغادوغو وبعضها عبر مطار الجزائر وهو ما تؤكد مضبوطات الشرطة في 2012 وكذا مطار نواديyo ونواكشوط في موريتانيا أين تم حجز في 2007 أكثر من 360 كلغ من الكوكايين و 830 كلغ على التوالي.

- خط النقل البري: المراكز غينيا وموريتانيا مرورا بشمال مالي ومن هناك إلى الجزائر المغرب وليبيا نحو أوروبا اكتسب الخط البري أهمية كبيرة خلال عامي 2009 و 2010 وكذا يوجد خط صمغ الحشيش المغربي باتجاه

¹ - فوي بوجنة، مرجع سابق

ليبيا ومصر والجزر العربية وثلث الإنتاج المغربي يمر برا عبر الحدود الجزائرية إلى موريتانيا ليسلك الطريق الشمالي للدخول إلى شمال مالي لتدار عملية التهريب المرتبطة بعامل القرابة الأسرية لعائلات من قبائل النيجر وموريتانيا كما يوجد طريق عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.¹

إن ضبط 2 طن من صمغ الحشيش في غرب موريتانيا في 2012 و3.6 طن في الشرق في ماي من نفس العام والثورة الليبية والقراع في مالي لم يضبط من تجارة المخدرات بالمنطقة.

فالمدن الحدودية في العالم عموما وبين دول الساحل الإفريقي خاصة تميز بنسبة عالية من الأمية وإعتماد على التهريب كمصدر للرزق في ظل غياب مشاريع تنمية بهذه المناطق وبعدها عن مقرات الولاية بعشرات الكيلومترات. والإشكال هو تحالف تجار المخدرات مع الجماعات الإرهابية لضمان سير عملية الإمدادات نحو أوروبا مقابل الأموال وهو ما حذر منه "أنطونيو ماريا كوستا" مجلس الأمن في ديسمبر 2009 بشأن التحالف بين تجار المخدرات والجماعات الإرهابية من خلال قوله "لدينا كالأدلة أن هناك نوعين من تجار المخدرات المروءين في شرق إفريقيا والكونغو في غربها وللذان يتقاتلان في منطقة الساحل ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد، مالي والنيجر". ومثال ذلك طائرة بوينغ 727 خط فنزويلا - قاد المالي في نوفمبر 2009 محملة بالكونغو.

2-2-تجارة الأسلحة:

منطقة الساحل والصحراء تشكل أكبر الأسواق طلبا للأسلحة الخفيفة حسب تقرير المعهد الأعلى للدراسات الدولية حول مسع الأسلحة الخفيفة بوجود 100 مليون سلاح في إفريقيا 72% منها في دول الساحل بـ 2.2 مليون قطعة لدى المدنيين خاصة بعد تفشي الظاهرة الإرهابية في المنطقة الرمادية وفي ظل التراغي العرقية بالمنطقة مع أزمة التوارق مع حكومتي مالي والنيجر وتزايدت هذه التجارة بعد الفراغ السلطوي في ليبيا مع إمكانية حيازة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على الأسلحة المهربة من ليبيا بعد الثورة ومؤشرات ممكنة لتحالفها مع جماعة بوكو حرام في نيجيريا ومتمردي التوارق في مالي.

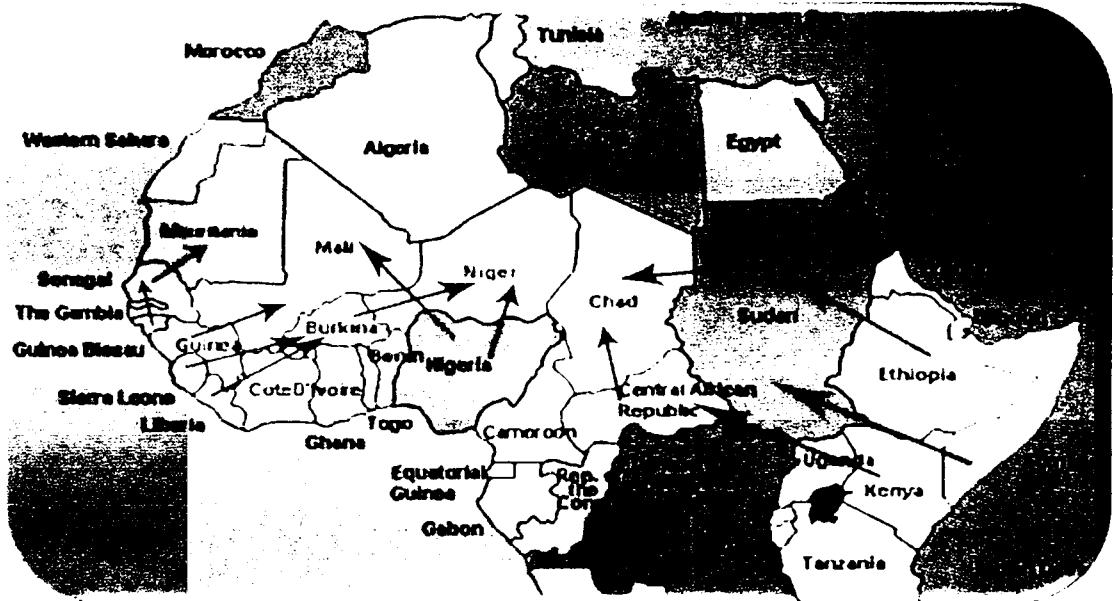
2-2-1-خطوط تهريب الأسلحة:

-الخط الأول: من خلال دول غرب إفريقيا عبر غينيا وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون.

-الخط الثاني: دول شرق إفريقيا عبر السودان والصومال وإثيوبيا

¹ - Threats to Peace and Security in West Africa and the Sahel Region

http://www.securitycouncilreport.org/monthlyforecast/201202/lookup_c_gIKWLeMTIsG_b_7966245.php



الخريطة رقم (07) تجسد خطوط هريب الأسلحة غير المشروعة في الساحل الإفريقي

Source: <http://clinton4.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/documents/pub45270/736502.gif> Retrieved on 15/02/2009

2-2-2- التجارة بالأسلحة والتنظيمات الإرهابية:

التجارة غير الشرعية بالأسلحة تعتبر من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب في الساحل والذي يضمن بدوره الحماية ويقوم بشراء هذه الأسلحة ودليل على التموضع الجيد للتنظيمات الإرهابية حيث قام عبد الرزاق بارا أمير المنطقة الخامسة للجماعة في 2002 بشراء الأسلحة والدخيرة من شمال مالي بعد الفدية عن 32 سائج أوروبي وتلقى 5 ملايين أورو صرفت في شراء 400 مسدس ورشاش و15 قاذف صاروخي RPG و5 محطات راديو عتاد حربي هام وهو ما جعل من الجماعة واحدة من أحطر التنظيمات الإرهابية حسب الاستخبارات الأمريكية.¹

التزاعات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو أتاحت بيئة نزاعية استطلاع تجارة الأسلحة تأمين كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة وشكلت السوق السوداء ومخازن الجيش من أهم مصادر السلاح المتداول بطريق غير شرعي في موريتانيا خاصة m-16 Ak-47 الأمريكية.

3- تجارة البشر في منطقة الساحل الإفريقي:

كراهية الآخر في الساحل الإفريقي عقدة تاريخية قبل أزيد من 5 قرون، في أواخر القرن الخامس عشر عرفت المنطقة تجارة فرضها الأوروبيون بقواعد تجارية جديدة في المنطقة تسمى تجارة العبيد يتم فيها نقل أهالي المنطقة إلى أوروبا لبيعهم و استخدامهم لانعاش الاقتصاد.

¹ - محمد مقدم، مرجع سابق، ص 85.

تجارة العبيد توقفت مع إستقلال دول المنطقة وتحولت اليوم مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والشبكات الإجرامية إلى ما يسمى بتجارة البشر.¹

فالاتجار بالبشر أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن المنطقة وتحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات تتعذر 32 مليار دولار سنويا منها 07 مليار دولار للاستغلال الجنسي، الدعارة، والمتاجرة في الأعضاء ففي بوركينافاسو، مالي، النيجر، ساحل العاج، السودان وحتى ليبيا بالإضافة إلى بلدان غرب إفريقيا مثل غامبيا، غانا، الطوغو، البنين، من أكثر البلدان تأثرا بالظاهرة حيث تشير التقديرات إلى أن 200 ألف طفل تعرضوا للمتاجرة.

في تقرير مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات 2006 ورد أن تجارة البشر في الساحل الإفريقي تمثل 39% من مجموع إفريقيا موزعة 23% نساء و17% أطفال و18% فتيات و6% رجال.

أبرز القضايا للتجارة بالأطفال قضية تشاد في 2007 مع المنظمات الفرنسية وكذا احتطاف 103 طفل من دارفور وفي مالي بلغ العدد بين 10000 و20000 طفل للتجارة وفي نيجيريا حوالي 4000 وفي ليبيا أكثر من 1200 طفل. والطفل الواحد بـ 10000 إلى 20000 دولار والمرأة 50000 دولار.

وساهمت السياسات الداخلية والخارجية في إنتشار هذا النوع من التجارة ففشل السياسات الداخلية والإضطرابات الاجتماعية وغياب الأمن الغذائي وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المؤدي إلى الفساد التدريجي لحياة الشعوب من خلال تطوير السياحة والتجارة الجنسية.

2-4-واقع الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي 7% وهي نتيجة للحركات الإنسانية المعبرة عن عدم إنتاج بيئية داخلية قادرة على الاستجابة لطلعات السكان.

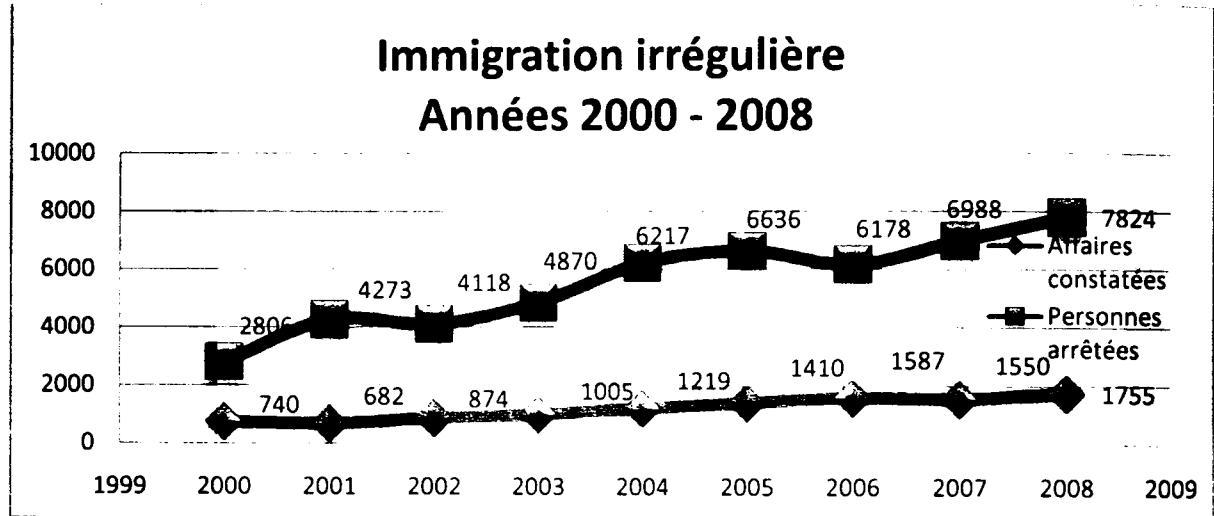
2-4-1-أسباب الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي:

تعدد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية كعوامل طاردة تجسدت في الفقر والظلم الاجتماعي نتيجة غلبة الجهوية في توزيع الثروة على أساس دينية وعرقية في مالي والنيجر ونتيجة الحركات المتمردة الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية في موريتانيا وتشاد والتي تزيد إهانة القوى الاقتصادية في هذه الدول ونتيجة منطقية لانتشار الأسلحة الخفيفة وغياب قوانين صارمة للحد من الهجرة غير الشرعية وأخيراً إنتشار الأمية في النيجر المقدرة بـ 85% وبوركينافاسو 77%.

¹- نفس المرجع، ص 29.

وعوامل جاذبة تجذب في الرغبة في المستوى المعيشي لإعالة أسرهم نحو مستقبل أفضل مع زيادة الطلب في بعض القطاعات الأوروبية للعملة الرخيصة.

في بداية العقد الثامن والتاسع من القرن العشرين عرفت منطقة الساحل الإفريقي خاصة النيجر ومالي وموريطانيا موجات حفاف متكررة أتلفت الزرع والمواشي كمورد وحيد للبدو الرحيل في هذه الدول مما أنتع موجات من الهجرة تنتقل إلى الجنوب الجزائري كمنطقة عبور مثالية من خلال أدرار، إيليزي، تمنراست، تمهيدا للهجرة نحو أوروبا.



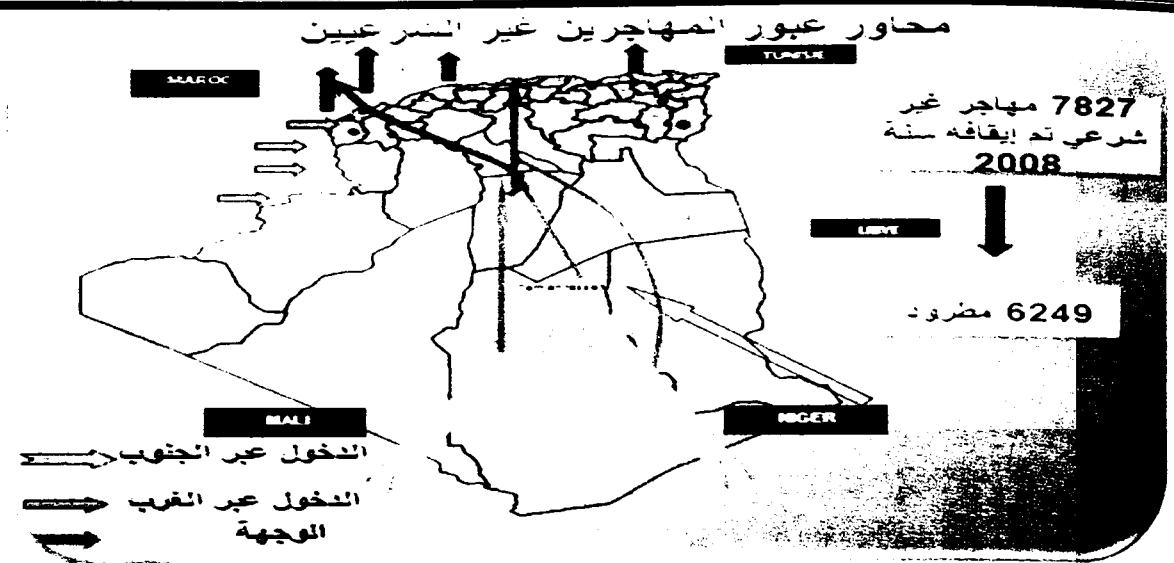
الشكل رقم (08): الرسم البياني يوضح تطور الهجرة غير الشرعية من دول الساحل والجزائر إلى القارة الأوروبية عبر الجزائر بين سنوات 2000-2008.

المصدر: ولی صالح، مقاربة حول هرب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن. الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، 2010 ووصل عدد المهاجرين المقبوض عليهم في 1996 حوالي 900 مهاجر وفي 2008 أكثر من 7000 مهاجر غير شرعي.¹

2- خطوط الإنطلاق للهجرة غير الشرعية: أو ما اصطلاح على تسميتها قوارب الموت في الساحل عبر ليبيا وتونس إلى إيطاليا ومن المغرب إلى إسبانيا مرورا بالجزائر أو إلى السواحل الأطلسية وجزر الكرايب عبر الواجهة الأطلسية موريتانيا والسنغال وفق المسار التالي:

¹- ولی صالح، مقاربة حول هرب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن. الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، 2010، ص 7.

الساحل الإفريقي: الواقع الأمني والسياسي للمنطقة



الخريطة رقم (08): تجسد مناطق العبور المهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي إلى القارة الأوروبية

المصدر: ولی صالح، مقاربة حول هرب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن. الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، 2010

- الخط الأول: من السواحل الأطلسية عبر موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب نحو جزر الكرايب.

- الخط الثاني: من السواحل المتوسطية الغربية نحو إسبانيا عبر الجزائر مروراً بنيجيريا ومالی.

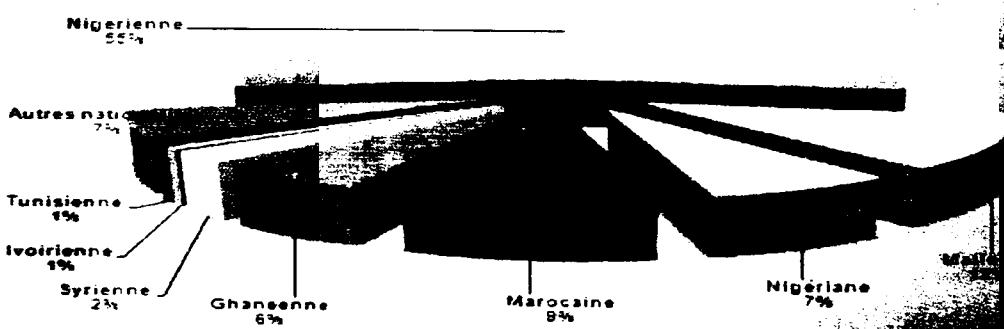
- الخط الثالث: من السواحل المتوسطية الشرقية نحو إيطاليا عبر لیبیا مروراً بالجزائر.

وإختيار الجزائر نتيجةً لمحاور تقارب 7000 كلم مع سبعة دول، إضافةً إلى قصر المسافة البحرية بين السواحل

الجزائرية والإسبانية 100/180 كلم والمسافة في السواحل الجزائرية الإيطالية عبر عنابة 230 كلم والطارف

217 كلم مع سيردينيا.

الهجرة غير الشرعية حسب الجنسيات 2008



الشكل رقم (09): يجسد النسبة المئوية حسب الجنسيات للهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: ولی صالح، مقاربة حول هرب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن. الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، 2010

وفي تقدير الدول الغربية لنسب الهجرة غير الشرعية حسب الجنسيات لعام 2008 تبين أن 74% من المهاجرين من دول الساحل الإفريقي يتوزعون 12% ماليين و 7 نيجيريين و 55% نيجيريين.

2-4-3-العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:

تمتاز الهجرات بالخطورة والإستغلالية لشبكات الجريمة المنظمة التي تجمع المهاجرين في منطقة غاو بمالى وأгадيز بالنيجر كملحأ آمن للتجميع وعقد الصفقات التهجيرية ونقلهم عبر نظام أول بأول بدل نظام الحزمة الكاملة أي أكثر من تنظيم يساهم في عملية النقل عبر ثلاث خطوط الجزائر، ليبيا-قبيلة القذاففة- والمغرب في تنسيق المشترك لإنتاج جيل جديد من نازحي القرارب.

تعتبر الهجرة غير الشرعية منبع تهديد فهي مرتبطة دائماً بعصابات والتهريب وأشكال مختلفة من الجريمة -التهريب والاتجار غير شرعي بالمخدرات... إلخ وهذا ما يشكل إحساساً بالأمان.

وبحسب دراسة لمركز دراسات اللاجئين سنة 2006 أن المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط هم ضحايا الإتجار بالبشر وقدر المكتبالأممى للجريمة المنظمة عدد المهاجرين غير الشرعيين في 2007 بـ 55 ألف مهاجر جنت شبكات الهجرة 150 مليون دولار أمريكي و(3.4%) متورطين في نشاطات تجارية غير شرعية تزوير الوثائق، النقود، و النصب و الإحتيال....).

¹ تزوير الوثائق، النقود، و النصب و الإحتيال....).

المهاجرين غير الشرعيين المتورطين في أشكال أخرى من الاجرام المنظم

	الاتجار بالمخدرات	التهريب	التزوير	المجموع	نوع الارتباط
عدد الأجراءات	17	32	62	111	03,09

المجدول رقم(10): تجسد العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وباقى الأشكال الأخرى الجرائم المنظمة

المصدر: المعهد الوطني للشرطة الجنائية، ماي 2010.

¹- والي صالح، مرجع سابق، ص25.

2-5-تبنيض الأموال في منطقة الساحل الإفريقي:

دول الساحل بالتحديد تعتمد في ميزانيتها السنوية على رؤوس أموال تتدفق إليها في بنوكها دون النظر إلى مصدرها لأنها بحاجة إليها وهي بذلك تشجع على هذه الجريمة والتي تعد جد خطيرة على الاقتصاديات الوطنية وجعلها مهددة بالانهيار في أي لحظة لأنه يؤدي إلى تركيز الاقتصاد في يد هذه المنظمات الإجرامية وبالتالي سلطتها على دفة الحياة الاقتصادية وتنشر تبنيض الأموال بقوة في مالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد ونيجيريا.¹ وتعد نيجيريا البلد الأول في غرب إفريقيا تطلق منه عمليات تبنيض الأموال حسب التقارير الأخيرة للمنظمات الدولية حول الفساد والحكم الرشيد في إفريقيا.

المطلب الثالث: تهديدات التفكك الاجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي – الأزمة التارقية غزوذجا

تواجه دول الساحل الإفريقي مجتمعياً سمة التعددية الإثنية والدينية والقبلية مما يرفع من مستويات العدید من التزاعات والخروب الأهلية حول تقاسم الريع وتوزيع الثروة ويقلص من حركيات التجانس الاجتماعي في ظل غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما أنتج أزمات مثل دارفور في السودان، التوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا والقبلية في التشاد.²

وتعد الأزمة الترقة الأكثر خطورة وحساسية نتيجة طابعها عبر الوطني وإنشارها عبر خمس دول هي النيجر مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر.

1-الأزمة التارقية في منطقة الساحل الإفريقي**1-1-التوارق المنشأ والتسمية:**

يختلف المؤرخون حول تسمية التوارق فابن خلدون يرى أن سبب تسميتهم "التوارق" أئم تركوا دينهم المسيحية واعتنقوا الإسلام ويرى آخرون أن كلمة "التوارق" مكونة من مقطعين "توا" يعني شعب و"رق" اسم المكان والتوارق نسبة لقبيلة كانوا جل سفرهم ليلاً لأنهم يطرون الليل والصحراء فسموا بتوارق الليل وتوارق الصحراء.

ساهم عاملين أساسين في توغل التوارق في الصحراء هرباً من الجيوش التي كانت هاجمت الشمال (الرومانيون، البرتغال، الإسبان، فرنسا) والإتجاه نحو إفريقيا لنشر الإسلام والاستيلاء على المالك والسيطرة عليها. وللتوارق تركيبة هرمية مكونة من مجموعة من الطبقات:

¹ - Conseil europeen, remarques de herman van rompuy sur la paix et la sécurité au Sommet EU-Afrique, presse, Bruxelles,2010.

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/118104.pdf

²- أحمد برقق، منطق الأمانة في ساحل الأزمات، مراجع سابق

-طبقة النبلاء: **Imouhar imajeren** المهيمنة على النسيج الاجتماعي الترقي مادياً ومعنوياً.

-طبقة رجال الدين: **Ineslemen** دورها التنشئة والتوكين الديني.

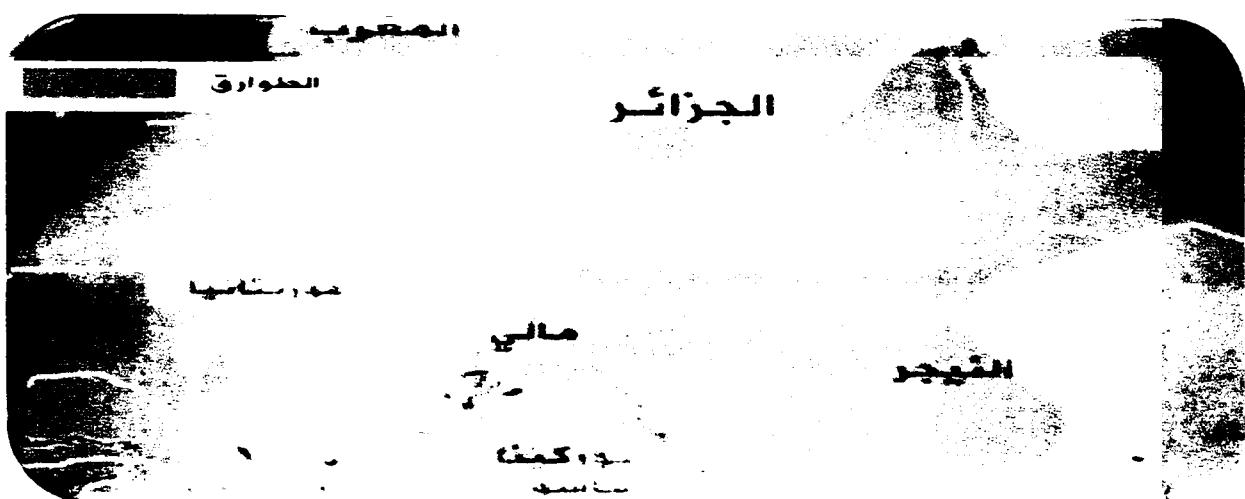
-طبقة الأمراء: **Imrad** وهي الطبقة الوسطى المالكة لثروة الحيوانية.

-طبقة العبيد: **Iklaus** وهم مجموعة من الأجانب تم جلبهم إلى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة.

تسعى الدول الغربية على دعم قيام الدولة الترقية لتكون دولة حاجزة لمرور الساحليين نحو الدول الأوروبية وإعلان قيام الدولة الترقية سيكون استمرارية للمشروع الاستعماري الغربي في تفتت دول الساحل فرغم رفضها قيام دولة الترقية لكن ليس بالصورة المطلوبة من قبل الدول الغربية.

1-2-مناطق إنتشار التوارق في دول الساحل الإفريقي

ينتشر التوارق في الصحراء الكبرى ما بين حدود جمهورية مالي الشمالية الغربية مع موريتانيا إلى حدود السودان مروراً بشمال النيجر وشمال تشاد وجنوب غرب ليبيا وجنوب شرق الجزائر كما تنتشر مجموعات منهم ببوركينا فاسو ونيجيريا ويتمركز التوارق بالضبط في مدن وسط الصحراء الكبرى من مدينة غدامس ودرج في ليبيا أوباري وغات إلى تمنراست بالجزائر وجانت وتيسموين وبرج باجي المختار على حدود مالي وتبكرو وإيفوغاس مالي وطاوة بالنيجر واقيقمي على نهر تيشاد وابشه في شرق تشاد يجمعها الري شبه الموحد للرجال والنساء تتفاوت أعدادهم بين الكثرة والقلة والتماشق لغتهم الوطنية والإسلام دينهم الموحد.



الخريطة رقم (09) : الخريطة توضح مناطق توزيع التوارق في منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: قوي بوحنية، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، 3 جانفي 2012

<http://studies-aljazeera.net/report/2012/06/20126310429208904.htm>.

إن الأقلية التراثية تتمرد في النيجر ومالي تتراوح أعدادهم من 3.5 مليون إلى 5 مليون 85 % منهم في النيجر ومالي وليبيا والجزائر وتوجد 5 مقاطعات منظمة ترقية حالصة يترعها إمتو كال في كيدال وقارة بمالى تمترست بالجزائر، غدامس بليبيا، النيجر وتمبوكتو بمالى. تعد من بين العوامل التي تحدد استقرار الدولتين النسبة الكبيرة من التوارق في النيجر بـ 800 ألف نسمة تليها مالي بـ 500 ألف وليبيا بـ 70 ألف وبوركينا فاسو بـ 35 ألف وفي المرتبة الأخيرة الجزائر دون أن يقدم أرقاما رسمية خاصة بما يتوزعون على خمسة كنفراليات في كل من تشاد ثم الجزائر وليبيا وتوارق النيجر والآخرون في مالي.¹

2-تطور الأزمة الترقية:

التوارق يعرفون نوع من الإستقرار والعدالة في دول ليبيا والجزائر وبوركينا فاسو لكن الإشكال برب أكثر حدة في النيجر ومالي.

1- المرحلة الاستعمارية: بداية الأزمة الترقية مع مالي والنيجر في ظل الاستعمار الفرنسي أين رفض التوارق تواجده كمحظى من خلال محاولات التمرد في كوسن بالنيجر وفركون بمالى.

2- التمرد الأول: تم تهميش التوارق من قبل أجهزة الدولة بعد الاستقلال أين بادر أمنوكال انتصار إلى المطالبة بإستقلال التوارق حيث قاد أول تمرد سنة 1959 في ادغ أفوراس، من خلال رفض التوارق أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية وتم قمعهم من خلال السلطة السياسية سنة 1964.

3- التمرد الثاني: بعد أزمتي الجفاف 1968-1974 وأزمة 1980-1985 وخلق موجات من اللاجئين نتيجة الظروف الصعبة في الجانب الاقتصادي بتأثیر الزراعة وتأثير أراضي الرعي بموجة الجفاف وفقدان الثروة الحيوانية فقدت أكثر من 3.5 مليون رأس غنم وتأثير مصادر العيش والإشكال هو في عودة التوارق إلى بلداتهم الأصلية ورفض الحكومات المالية والنيجيرية إستقبالهم.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في بروز حركات مسلحة للتوارق ودخلت في مواجهات مسلحة مع حكومات هذه الدول.

4- التمرد الثالث: في مطلع السبعينيات قام شباب توارق بحركة إحتجاجية بعد الهجوم على مقر الدرک الوطني بتشنين تبرادن مطالبين العدالة في توزيع المساعدات الدولية وإيقاف المعاملات القمعية ضد التوارق 7 ماي 1990 قابلتها القوات العسكرية النيجيرية بالقمع وهو ما فتح المجال مفتوح لسلسلة المواجهات المتكررة بين

¹-Adebayo Olukochi, **West Africa's political economy in the next millennium: retrospect and prospect.**, Daker : monograph series, 2001, p9.

الساحل الإفريقي: الواقع الأمني والسياسي للمنطقة

الجانبين مع تشكل حركات سياسية و المسلحة ترقية للعمل السياسي التفاوضي والمسلح مع حكومي مالي والنبيجر كحركة الموحدة لتحرير الأزواد والتحالف الديمقراطي للتغيير.¹

3- تفسير أزمة التوارق:

3-1- المقاربة الواقعية الإثنية: شعور التوارق باللأمن تجاه الجماعات الأخرى وتجاه السلطة وهو ما أدى إلى رفع سقف المطالب والتصعيد.

3-2- الإتجاه نحو الأمانة: من خلال تحريك الأزمة الترقية بما يخدم أجندة الدول الفاعلة في المنطقة والذئب الحاكم داخلية لمعالجتها معالجة إستثنائية.

3-3- التوظيف السياسي للأقلية: من خلال الاستعمار الفرنسي وتحكيم الهاروسا على التوارق وتقسيمهم على أكثر من دولة.

4- إنعكاسات الأزمة الترقية:

- عنصر التزاعات نتيجة التضامن الثنائي في المنطقة والمخاوف الأمنية والعداء الداخلي داخل المخيمات وسوء التغذية وغياب الرعاية الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة.

- أصبح يتعاملون مع الإرهابيين الوافدين إلى الإقليم ويعملون في إطار الجريمة المنظمة.

المطلب الرابع: التهديدات الإنسانية والبيئية في الساحل الإفريقي

شكلت دول منطقة الساحل صورة مصغرة عن جملة الأزمات الإنسانية والبيئية في القارة الإفريقية منها الفقر والأزمات الغذائية والجفاف والتصرّف وإنعكاسته على الواقع الأمني الإنساني وكذا المشكلات الصحية التي تواجه المنطقة كانتشار مرض الإيدز الذي أعلنت عنه منظمة التجارة العالمية أن حوالي 25 مليون مواطن يعانون منه وكل هذه العناصر أدت إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع والعيش الكريم للفرد المواطن بالساحل الإفريقي وتشكل تهديدات أكثر إنسانية للفرد من الإرهاب والجريمة المنظمة لأنها تمكّن الفرد في وجود التهديدات السابقة أو في غيابها وتتابعها في خط دون إمكانية للرجوع فوجود الإرهاب والجريمة المنظمة لا يرفع من سقف الفقر لكن وجود الفقر والأزمات الغذائية يولد ارتفاع في معدلات الجريمة المنظمة والإرهاب.

¹ - Attayoub Abdoulahi, situation sécuritaire au Sahel : la question touarègue au coeur du débat. Temoust Lyon : 2010.

<http://www.gitpa.org/Peuple%20GITPA%205/GITPA5004ACTULE32010TEMOUST.pdf>

1- الواقع الفقر والتهديد الغذائي في الساحل الإفريقي

خلال 30 سنة المقبلة سيصل عدد سكان الساحل الإفريقي إلى 150 مليون نسمة، بالمقابل نلاحظ تزايد في حجم التهديدات الإنسانية أمام الفشل الدولي في المنطقة وستركز على ظاهري إرتفاع مستويات الفقر وأزمات الغذائية.

1-1-مستويات الفقر

يشكل الفقر الدافع الأساسي لمارسة الجريمة المنظمة في منظمة الساحل الإفريقي بالنظر إلى مستوى الدخل الفردي بالنسبة للدخل العالمي في هذه المنطقة كالتالي:

من 0.004% بالنسبة للصومال إلى 0.01% بالنسبة لمالي، النيجر وتشاد، السودان 0.04% وموريتانيا 0.003% حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007 و2008.

نسبة الفقر في دول الساحل الإفريقي حسب التقارير التنمية البشرية	دولة
2009	2008 و 2007
%67	النيجر
%64	مالي
-	بوركينا فاسو
%46	موريتانيا
%64	تشاد

الجدول رقم (11): نسبة الفقر حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007 و2008 و2009

المصدر: إعداد الباحث إنطلاقاً من إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007-2008-2009-2009. فالفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر لفقدان الأمل مما يعني أرضية خصبة للتطرف والتطرف ومن ثم العسكرية وهو ما يشكل أرضية غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفقر دافع من دوافع اللامن وعامل من عوامل الحرروب والتراءات الأهلية والتزوح والهجرة، وهو مرتبط بغياب التنمية وباللامعالة في توزيع الثروة.

طريق الأمان واحدة ويمكن اختصارها في محاربة الفقر، وطبعاً لن يأتي ذلك إلا من خلال أنظمة قوية راشدة بعيدة عن الفساد قادرة على التحكم في قرارتها ودافعة لعجلة التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي.¹

¹ - Bourich Riadh, transformation dans le concept de sécurité et nouvelles menaces sécuritaires au sahel .horizons, n°1, Algerie, 2010, p12.

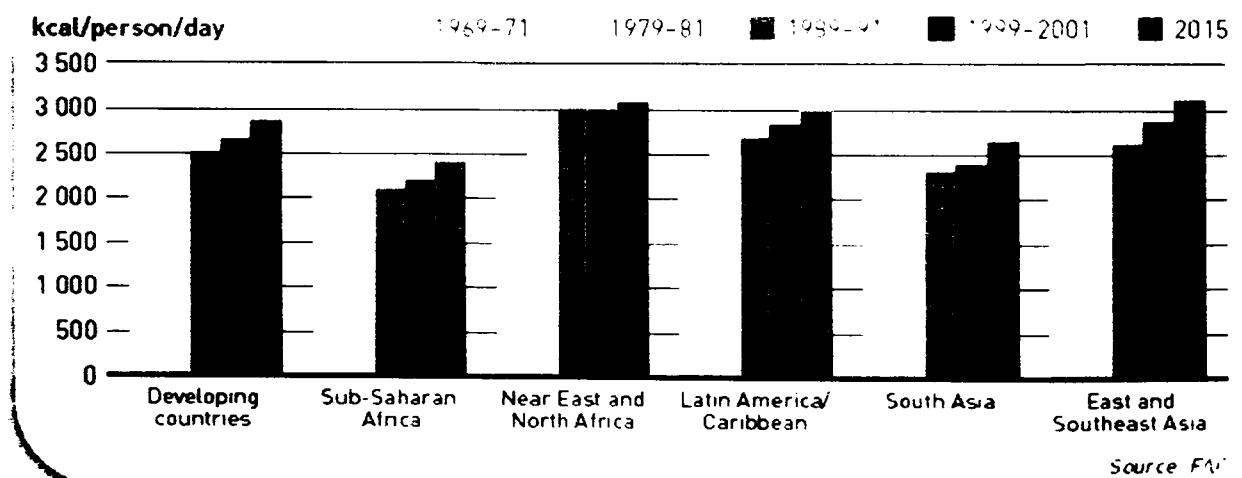
2-2- الأزمات الغذائية:

البروفسور ستيفن ديفرو خبير الاقتصاد التنموي يقول: "كلما كانت لدينا حالة مجاعة في إفريقيا، ينبغي أن نسأل أنفسنا لماذا حدث هذا، ولماذا لم يتم منعه؟ وينبغي أن تكون غاضبين جداً - لأن هناك أناس ما زالوا يموتون بدون داع، بعد مرور فترة طويلة من الوقت الذي كان يمكننا فيه إنهاء المجاعة".

لا تغط السماء في الساحل إلا مرة واحدة في العام الواحد 16 مليون نسمة يفتقرن للغذاء الكامل وهناك عشرة ملايين شخص يواجهون بالفعل انعدام الأمن الغذائي.

ويقول المدير الإقليمي لليونيسف في غرب ووسط إفريقيا ديفيد غريسلி: "تشير تقديراتنا إلى أنه، في عام 2012، سيكون هناك أكثر من مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد. ومن المهم أن نعرف أن سوء التغذية قد يؤدي إلى الوفاة".

تنتج الأزمات الغذائية عن ارتفاع أسعار الغذاء وإخفاض المخضلات الزراعية وهشاشة الحياة هشة كبرى في منطقة حزام إفريقيا الغربية والوسطى التي تقع مباشرة بعد الصحراء الكبرى وبوادر الأزمة الغذائية تظهر أكثر بين شهرى نيسان وحزيران وتسعى اليونيسف لبناء شبكات الأمان في النيل لمواجهة الأزمة.



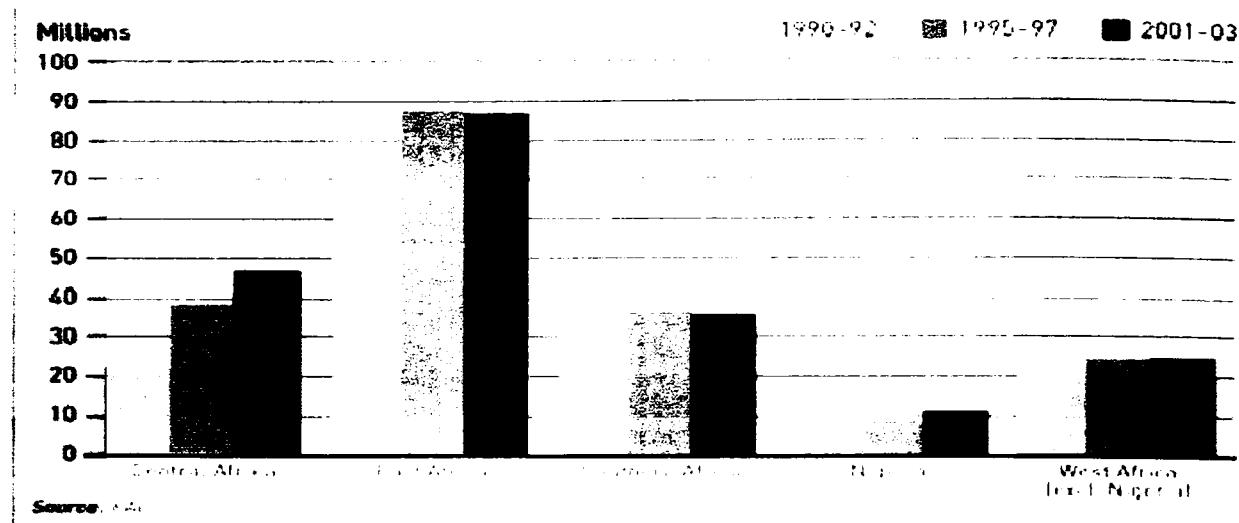
الشكل رقم (10) تقديرات استهلاك الغذاء المتاح للفرد حسب الأقاليم والضعف الاستهلاكي للغذاء لدى الصحراء الإفريقية مقارنة بالدول المتقدمة.

المصدر: نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى. دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006.

http://www.napcsyr.org/dwnldfiles/proceedings/ar/22_assess_food_security_ar.pdf

الساحل الإفريقي: الواقع الأمني والسياسي للمنطقة

حسب تقديرات الفاو فالمتوسط الاستهلاكي الفردي اليومي 2200 كيلو في صحراء إفريقيا.¹ الملاحظ من خلال الشكل أن منطقة الغرب الإفريقي ومنطقة الساحل هي ثاني أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الأخرى.



الشكل رقم (11): عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في إفريقيا

المصدر: نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى. دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006.

http://www.napcsyr.org/dwnldfiles/proceedings/ar/22_assess_food_security_ar.pdf

2-واقع التهديدات الصحية في الساحل الإفريقي

ينتشر في الساحل الإفريقي التهديدات الصحية في صورة الأمراض حال مرض نقص البروتين

(الكواشيكور) لين العظام وتقوسها الجذام، السل، التراخوما والعمى، التيفوئيد، الكولييرا، الديدان الشرطي، الحمى الراجعة، البرى برى، التهاب المعدة والجهاز التنفسى، الربو، الحمى الروماتيزمية، بعض أنواع السرطان المحدى والطاعون لكن الأوبئة الثلاث المعدية أكثر في الساحل هي الملاريا، السل والإيدز.

في مالي يقل متوسط العمر المتوقع عند الولادة عن 50 سنة وتعتبر الملاريا المسبب الأكبر لأكبر نسبة للوفيات بين الأطفال وهو ما ينعكس على الواقع التعليمي 69% من الراشدين لا يعرفون القراءة والكتابة 27% فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس.

¹ -Notes for food security working groups – West African- Sub-Saharan zone

<http://www.k4health.org/system/files/Sahel%20Food%20Security%20Programming.pdf>

قال مسؤول صندوق الأمم المتحدة للطفولة لغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى جيدو بورجيزى الخطر الذى يهدد دول الساحل الأفريقي زيادة حالات الكوليرا بين الأطفال حوالي 700 شخص قد لقوا مصرعهم منذ بداية هذا عام 2012 بسبب إصابتهم بالكوليرا.

كما يشكل مرض نقص المناعة المكتسبة الأكثر إنتشارا في المنطقة والجدول التالي يوضح الإحصاءات لعينة من دول المنطقة.

الدول	بالإصابة السكان المختملين	المصابين فعلاً	الموفين بالفيروس
السودان	%2,3	400ألف مصاب	23 ألف ضحية
اليمن	%1,2	70 ألف	4800
مالي	%1,9	140ألف	12ألف
موريطانيا	%0,6	9500	أقل من 500

الجدول رقم (12): تجسد معدلات الإيدز في منطقة الساحل الإفريقي لعام 2011

المصدر: من إعداد الباحث

3-واقع التهديد البيئي والأنثربولوجي في الساحل الإفريقي

إن دراسة الواقع البيئي في منطقة الساحل الإفريقي ينطلق من 3 عناصر أساسية:

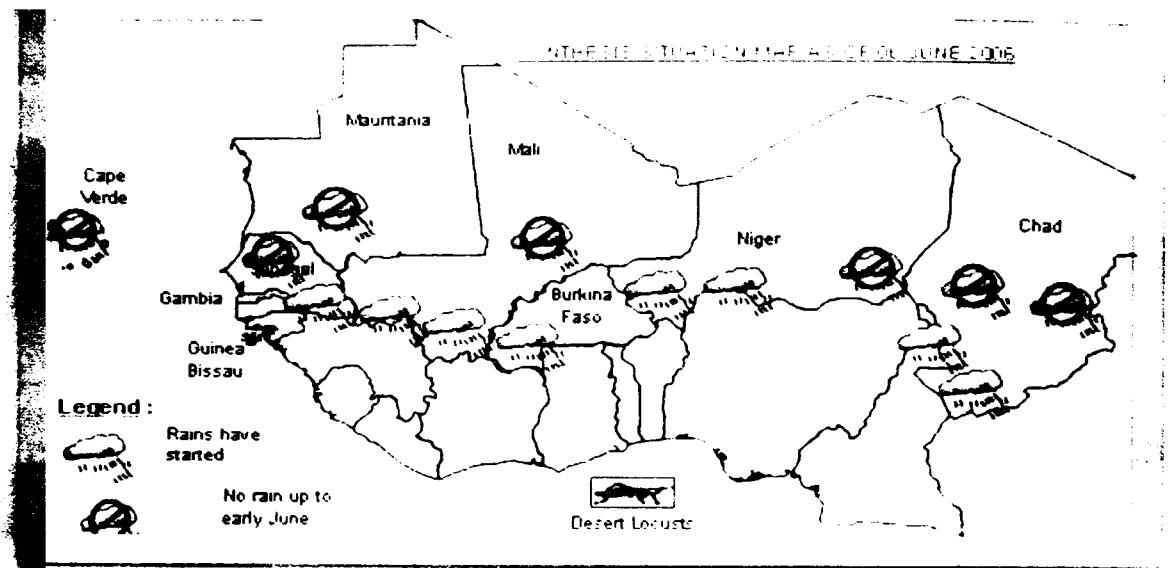
- محلية نتيجة الطبيعة الصحراوية للمنطقة التي تجعلها عرضة للكوارث من قبيل الجفاف والتضليل والفيضانات إضافة إلى نقص المياه الجوفية وهشاشة الأرض وتميزها كمنطقة ايكولوجية شبه قاحلة.
- إقليمية مرتبطة بمشكلة اللاجئين إثر الواقع الأزماتي بالمنطقة.
- دولية متعلقة بالتغيرات والتقلبات المناخية العالمية حال الاحتباس الحراري.

3-1- إيكولوجية الامطار:

دول الساحل الإفريقي منطقة مشابهة في غطاء الأرض، المناخ، وهي منطقة إيكولوجية الامطار ليست وفيرة وغير معتدلة وتتساقط خلال موسم رطب وحين يتبعه موسم جاف يدوم أشهر طويلة¹ ونسبة هطول

¹ - Lars Hein,desertification in the Sahel: a reinterpretation. global change biology. 2006. p751.

الأمطار من 400-150 ملم سنويا خلال أشهر الصيف خلال حركة في المنطقة المدارية وهي غير كافية يجعلها عرضة لموجات جفاف متكررة والتصرّح.²



الخريطة رقم (10): تجسد سقوط الأمطار في منطقة الساحل خلال 2006.

Source : www.ech-chaab.com/ar/index.php

3-2-موجات الجفاف والتصرّح والفيضانات:

موجات الجفاف خلال عامي 2005 و2010 أضرت بأغلب المناطق في النيجر وبعض أجزاء من تشاد وهو ما يؤثر على الأمن المائي: فتغير المناخ يؤدي لاحتلال الأحزمة المطر كمياً ومكانياً وإنخفاض المخزون المائي للدول المنطقية وبالتالي قيام الزراع حول الموارد العذبة للمياه إلا أن أزمة الغذاء هذا العام أضرت المنطقة بالكامل من تشاد في الشرق وحتى الحيط الأطلسي وأدت إلى المجاعات ووفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين السنة الماضية وكذا الفيضانات في السودان ضاعفت من خطورة مشكلة التصرّح مما يضاعف من خطورة التهديدات لفرص البقاء والحصول على العمل أو دخل مناسب نتيجة التدهور الأرضي الجافة وشبه الجافة وخسارة التربة الزراعية.³

شكلت دول منطقة الساحل تحالف لمكافحة الجفاف الشديد والجوع والمرض CILSS هو "الاستثمار في البحوث لتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة آثار الجفاف والتصرّح من أجل تحقيق توازن جديد الإيكولوجي" في المنطقة.

² -Michael Bouron, l'indispensable recours aux fonds privée. *jeune Afrique*, n°2565, 7-13 mars 2010, p77.

³ - Simon Batterbury, Andrew Warren. *The African Sahel 25 years after the great drought. assessing progress and moving towards new agendas and approaches*. London: Development Studies Institute School of Economics, august 2000, p4.

3-3- التغيرات المناخية في منطقة الساحل الإفريقي:

التغيرات المناخية الأكثر تأثيراً على منطقة الساحل الإفريقي أمنياً من خلال الأمان البيئي والغذائي وحتى السياسي للدولة وحدوث أزمات اقتصادية نتيجة تباين الظروف المناخية من بلد إلى آخر تعتبر النيجر وتشاد وبوركينا فاسو مالي من أكثر الدول التي تعيش التغيرات المناخية.

الوضع البيئي عاملاً ضد الدولة و معرقل لها في عملها على تحسين الوضعية الاقتصادية والأمن الغذائي لشعوبها.

الجفاف الناتج عن قلة الأمطار و التصحر الناتج بدوره عن قطع الغابات حيث أن نسبة التعرية بلغت 300.000 هكتار في السنة بينما لا يتجاوز التسجيل نسبة 10000 هكتار في السنة ، حيث أنه من بين 10000 هكتار من الأشجار المغروسة لا تعيش سوى 200 فقط. كما ساهم غزو الجراد في عامي 2004/2002 في تأزيم الوضع حيث قضى هذا الأخير على ما تبقى من المحاصيل الزراعية خاصة في التسجيل¹

¹ - Malik Mohan, **conflict patterns and security environment in the Asia-Pacific: post-cold.China report 1992 ,p308**

المبحث الثالث: واقع الاستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي

الدولة في تعريف ماكس فيبر "جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية تمارس تنظيمًا مستمراً وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها. وتحتوي كل أشكال الفعل الذي يحدث في نطاق سيادتها" وبناء الدولة حسب فوكوياما تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقدرة على البقاء والإكفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو التقييد لتجريم الدولة وتقليل قدرها ومنطقة الساحل منطقة ما بعد كولونالية لأن كل الدول هي مستعمرات سابقة ويتحمل الاستعمار جزءاً من أزماتها المرضية وعرفت الدولة ونظامها السياسي أزمة بناء وإستقرار في ظل تعقد البنية الأمنية وقضايا دول الجوار من الأزمة في نيجيريا والسودان وتفاقم مع الأزمات المستجدة الثورة الليبية وأزمة مالي.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

عرفت الدولة في الساحل برى ريتشارد كونسيفال أن الأزمة في أي دولة تحدث في حالتين إذا كانت الدولة فاشلة أو منهارة وهو ما ينطبق على الدولة في الساحل الإفريقي نحرياً ومؤسساتها وأمنها والدول التي تعرف أزمات سياسية وخاصة شرعية.

1-المستوى النحوي:

عرف الساحل الإفريقي منذ الاستقلال نحرياً على المستوى الجيلي 3 أجيال جيل الثورة ذو التعيين المباشر من المستعمر المحتكر للحياة السياسية وجيل البناء والتشييد وجيل الفشل الدولي في التسيير.

1-1-الجيل الأول :جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية

السلطة السياسية في الساحل الإفريقي بعد الاستقلال إنطلقت إلى النخب السياسية التي خلفها الاستعمار للمناظلين القدامى الذين اكتسبوا الشرعية الثورية بفضيلة النضال إرتبط هذا الجيل بأكبر إنجاز سياسي في تاريخ دول الساحل الإفريقي وهو تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية ما أسماها كارل منهايم "لحظة الجيلية".¹ لكن هذه النخب عمدت إلى حل الأحزاب المعارضة وتبنى نظام الحزب الواحد الشمولي فمثلاً تم حظر نشاط حزب سوابو (حزب الحرية) ذي التوجهات الماركسية في النيجر 1959 وتحولت النيجر إلى نظام الحزب الواحد (الحزب التقديمي النيجري) بقيادة الرئيس دبورى هامانى كذلك تحول النظام المالى تحت قيادة الرئيس ماديو كيتا إلى الحزب الواحد حتى تم إزاحتة وحزبه عبر انقلاب عسكري قاده موسى تراوري.

¹- عبد الناصر حاتى، مأزق الانقلاب السياسي في الجزائر ثلات أجيال وسياريوهان، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011
www.Dohainstitute.org

المبحث الثالث: واقع الاستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي

الدولة في تعريف ماكس فيبر "جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية تمارس تنظيمًا مستمراً وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها، وتحتوي كل أشكال الفعل الذي يحدث في نطاق سيادتها" وبناء الدولة حسب فوكوياما تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقدرة على البقاء والإكتفاء الذائي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتجهيز الدولة وتقليل قدرها ومنطقة الساحل منطقة ما بعد كولونيالية لأن كل الدول هي مستعمرات سابقة ويتحمل الاستعمار جزءاً من أزماتها المرضية وعرفت الدولة ونظامها السياسي أزمة بناء وإستقرار في ظل تعقد البنية الأمنية وقضايا دول الجوار من الأزمة في نيجيريا والسودان وتفاقمت مع الأزمات المستجدة الثورة الليبية وأزمة مالي.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

عرفت الدولة في الساحل يرى ريتشارد كونسيفال أن الأزمة في أي دولة تحدث في حالتين إذا كانت الدولة فاشلة أو منهارة وهو ما ينطبق على الدولة في الساحل الإفريقي نحرياً ومؤسساتها وأمنها والدول التي تعرف أزمات سياسية وخاصة شرعية.

1-المستوى النحوي:

عرف الساحل الإفريقي منذ الاستقلال نحرياً على المستوى الجيلي 3 أجيال جيل الثورة ذو التعيين المباشر من المستعمر المحتكر للحياة السياسية وجيل البناء والتثبيت وجيل الفشل الدولي في التسيير.

1-1-الجيل الأول :جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية

السلطة السياسية في الساحل الإفريقي بعد الاستقلال انتقلت إلى النخب السياسية التي خلفها الاستعمار للمناظلين القدامى الذين اكتسبوا الشرعية الثورية بفضيلة النضال إرتباط هذا الجيل بأكبر إنجاز سياسي في تاريخ دول الساحل الإفريقي وهو تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية ما أسماها كارل منهايم "لحظة الجيلية".¹ لكن هذه النخب عمدت إلى حل الأحزاب المعارضة وتبنى نظام الحزب الواحد الشمولي فمثلاً تم حظر نشاط حزب سوابو (حزب الحرية) ذي التوجهات الماركسيّة في النيجر 1959 وتحولت النيجر إلى نظام الحزب الواحد (الحزب التقديمي النيجري) بقيادة الرئيس ديوري هاماني كذلك تحول النظام المالي تحت قيادة الرئيس ماديyo كيتا إلى الحزب الواحد حتى تم إزاحته وحزبه عبر انقلاب عسكري قاده موسى تراوري.

¹- عبد الناصر جاوي، *مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسياريوهان*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011
www.Dohainstitute.org

1-2-الجيل الثاني: جيل البناء والتشييد

سياسيا الدول الجديدة فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها على أساس و توفير ضمادات للجميع نتيجة لترافق مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر والتقسيم الاستعماري للحدود فجعل الجماعات العرقية منفصلة أدى إلى توثر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول كما أضعف فلسفة المواطنة والأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل التراumas الداخلية ذات الفعالية إضافة إلى أن النخب السياسية وجدت نفسها لعوامل تاريخية معينة أسيّرة نتيجة انتماها الآنية والأيديولوجية ، والخلافات الحدودية، وتنافر السلطة وقد زاد من معاناتها سيطرة بعض العسكريين قليلي الخبرة السياسية والإدارية على مقاليد الحكم و جرت عليها ويلات الجوع والمرض والتشريد.

1-3-الجيل الثالث: الفشل الدولي في التسيير

مرحلة الدولة الوطنية تأسست بعد مرحلة التحرر الوطني وتستمد نظريا شرعيتها من التقاليد والقيادة الملهمة الكاريزمية، ولكن هذه المصادر سرعان ما بدأت تتأكل بدرجات متفاوتة فتعرضت شرعية الدولة للشك مع اهتزاز شرعية النظم الحاكمة.¹ وقبل الخوض في هذا المعطى لابد من الإشارة إلى العمق التاريخي لبيئة التهديدات ومخلفات المرحلة السابقة أين ظلت الأسر الحاكمة وظل النظام شبه الإقطاعي تابعا للإستعمار الغربي. وتضمين الدولة ضمن الممتلكات الشخصية وهي القاعدة الرئيسية التي يتم التعامل بها من قبل السلطة الحاكمة مع مختلف القوى والتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتبقى شتانا ضعيفاً ومتناقضاً وكل القوة تبقى بيده.

2-على المستوى البيئي المؤسساتي:

إن إعادة بناء الدولة يعني بالدرجة الأساسية إعادة بناء سلطتها — التنفيذية، التشريعية، القضائية — وكذلك استقلاليتها وحدود صلاحياتها الدستورية لكن المؤسسات السياسية لدول الساحل لم تصل إلى مرحلة بناء الدولة الحديثة المطلوبة إضافة دساتير الدول هي نسخ مترجمة للدساتير وضع في بيئات أوروبية وحزبية شهدت ضعف التكوين للأحزاب السياسية وقيامها على أسس إثنية ودينية وقبلية.²

3-على المستوى النسق الأمني:

الدولة في الساحل الإفريقي اعتبرت دولة فاشلة بسبب الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية مثل تمدد التوارق وال الحرب في السودان وكذا حجم الأسلحة المنشورة جعلها من الدول الأكثر عسكرة في العالم.

¹- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988. ص 335.

²- جمال مصر، التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة. مداخلة في الملتقى الوطني للتحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الجزائر: 2008، ص 14.

المرتبة									
-2000 2004	2004	2003	2002	2001	2000	البلد المتلقى	-1999 2003	-2000 2004	
364	74	145	-	145	-	ليبيا	54	47	
575	270	102	57	146	-	السودان	53	32	
117	10	49	9	7	42	نيجيريا	69	69	
15	-	-	-	15	-	تشاد	106	107	
9	-	-	-	-	9	موريطانيا	110	114	
8	-	-	1	-	7	مالي	114	115	

الجدول رقم (13): حجم عمليات نقل الأسلحة التقليدية رئيسية وفقا للبلدان المتلقية والبلدان الموردة

2004-2000

المصدر: سايمون ت ويزمان، مارك بروملي، حجم عمليات نقل أسلحة تقليدية رئيسية وفقا للبلدان المتلقية والبلدان الموردة

2004-2000 الكتاب السنوي للسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4- مظاهر أزمة الدولة في الساحل الإفريقي:

وهو ما وضحه لوسيان باي عالم الاجتماع الفرنسي تعبرا عن حالة الجمود التي عرفها دول العالم الثالث من خلال 5 أزمات ذات محتوى أمني اتفق مع لابروبارا فيها المتعلقة بـ: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية والمشاركة السياسية وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع وعرفت منطقة الساحل الإفريقي النموذج التحسيدي لها.

4-1- أزمة الهوية: المرتبطة بالولاء الذي يكون في الحالة الصحية لمؤسسات الدولة وليس للأفراد والجماعات والأقليات فدرجة الولاء مرتبطة برموز الدولة قبل القبيلة والعشيرة وتعود للمحدد الاستعماري الذي قسم الحدود الطبيعية دون أية اعتبارات للتقسيمات الإثنية والقبيلية نموذج التوارق وهو ما جعل الدول العالم الثالث تفكك في الهوية الوطنية وخلق مشكل المواطنة الجغرافية والمواطنة السياسية.

يقول لوسيان باي المهم في إفريقيا هو زعيم القبيلة أولى من رئيس الجمهورية وبهذا البناء السياسي للدولة يفقد مفعوله في غياب معايير تقييم المشاركة أو الإغتراب السياسي وأزمة الهوية ترتبط إرتباطا وثيقا بقضية الاستقرار والإستقرار كمعيار لتقييم الأنظمة السياسية إنطلاقا من معيار الجودة السياسية في النيجر ، مالي، التوغ

العرقي والقبلي من خلال الهوسا والتوارق والعرب .. إلخ الصراعات خطيرة عندما يكون سببها ديني مثل : الصراع بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي مثل ما هو حاصل في السودان و التشاد.

4-أزمة الشرعية: الاستقرار المؤسسي للدولة مرتبط بأزمة الشرعية أي مدى مطابقة عمل النظام للقانون والدستور كمرجعية أولى يرتبط هذا بآليات الوصول إلى السلطة قيام إنتخابات حرة نزيهة فالشرعية هي القانون وليس الكاريزما . يفهم ماكس فيبر ولا الثورية كما في ليبيا فالانقلاب العسكري يفقد النظم في العالم الثالث صفة شرعية أنظمتها ومنه مشروعية أو درجة قبول الشعب لها. حالة إنقلاب موريتانيا 2008 والرئيس يومدين في الجزائر وأهيا مالي سياسيا وأمنيا في 2012 بسبب عوامل منها فعل الجماعات المسلحة في منطقة الشمال إضافة إلى أن النظم السياسية في دول الساحل الإفريقي شبكة علاقية ذات ثلاث عناصر: القداة، البدوة والقرابة.

4- أزمة المشاركة السياسية: غياب المشاركة السياسية في دول العالم الثالث تعني ضعف البيئة المؤسسية للدولة كإحدى المعايير يقول صامويل هنتغتون في إفريقيا الإهتمام السياسي كبير في حين المشاركة ضعيفة لعدم مصداقية النظام وهو ما يجعل النظم السياسية في إفريقيا تلجأ إلى تضخيم النتائج الانتخابية مثلاً ونسبة المشاركة السياسية.¹ غياب المشاركة السياسية بسبب غياب تنشئة سياسية أو عدم فعاليتها كذلك سيطرة الحزب الواحد في غالب هذه الدول على الحياة السياسية في ظل غياب أحزاب سياسية مجازية له فجميع دول الساحل كانت تعتمد على نظام الحزب الواحد ماعدا السنغال الذي كانت توجد به تعددية و التي كانت تعتبر شكلية.

4-أزمة التغلغل: قدرة النظام السياسي على فرض كامل سلطاته السياسية على النهاز على كامل ترابه الجغرافي للإكراه المادي المشروع للأراضي الخاضعة لسيطرته وقدرة هذه السلطة الحكومية المركزية داخل البني التي كانت معزولة من قبل والعجز على الوجود المؤسسي والقانوني وحتى التسيري على كل رقعة من الوطن ومشاركة القبائل الدولة وكذا التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة الدولة في السلطة على أجزاء من الإقليم. فتصاعد الحركات الانفصالية منها حركة تحرير أزواد في شمال مالي خاصة بعد استفادتها من الأسلحة المتداقة والمهربة من ليبيا والقدرات الفارين من الحلف الأطلسي لتجدد قواها في مثلث كيدال-غاو-تومبوكتو في ظل عجز السلطة المالية على مراقبة أكثر من 800 ألف كلم² بما أقل من 1/10 من سكان مالي في ظل دولة فاشلة وهشة لا تملك القدرات البشرية والمادية لمراقبة المساحة الواسعة.

¹ – Muyiwa Falaiye, Africa's political stability: ideas, values and questions. panaf publishing, 2009, p89

٤-٥-أزمة التوزيع: هي كيفية توزيع الموارد المادية والبشرية فالتوزيع غير العادل للثروات وعدم التكافؤ في الفرص في ظل حberman الأغلبية من ثروات الدولة وهو ما يقود إلى اللجوء إلى أساليب المشاركة السياسية المرضية مثل تمرد وعصيان التوارق في كل من مالي والنيجر وتشاد ومحاولة إنفصال إقليم دارفور ودلتا النيجر في نيجيريا.

- فقدان الدولة للسيطرة على أراضيها أي فقدانها لخاصية الإحتكار لشرعية استعمال القوة وبالتالي أصبحت القوة بأيدي الأشخاص غير رسميين.

- العنف أداة لتقسيم الثروة وتشكيل التحالفات السياسية وبروز أمراء الحرب وصعوبة تفريق مع الأجهزة الحكومية.

- حصول تعدى على حقوق الإنسان وإنتشار الفقر والجوع والأوبئة والحكومات لا تعامل جميع الفئات التي تعيش في بلدانها معاملة العدل والمساواة بل قد يتم تبرير الظلم الذي يمارس سياسياً وإقتصادياً بحق بعض الفئات.¹ فالنتيجة التراعات الإثنية في الساحل الإفريقي ترجع إلى غياب دولة المؤسسات وجود أنماط الدول المفتشة والفاشلة والريعية.²

فالدولة في الساحل الإفريقي أمام تحديات عدة وثنائية الدولة / النظام القبلي أكبر عائق إضافة إلى التهديدات الأمنية الجديدة الإرهاب وتنظيمات الجريمة المنظمة وكذا التحديات الاقتصادية الفقر وأزمات الغذاء والمجاهات الجفاف المتلاحقة.

المطلب الثاني: عقيدة النظم السياسية في منطقة الساحل الإفريقي

إن تشخيص الطبيعة التي تشهدها الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي التي تجمع خصائص مراحل متعددة مرحلة الأولياعاشية بالمفهوم الأفلاطوني وقائمة على المنطق التقليدي في السلطة والكاريزمية على حد تعبير ماكس فيبر والعصبية بلغة ابن خلدون فالزبانية والنيويمونالية والعسكراتية مجسدة بدرجات متفاوتة في دول الساحل التي فشلت في حل أزمات التنمية السياسية التي تواجه هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال وأصبحت أزمات مركبة بفعل التوجيهات غير الديمقراطية التي اتبعتها.

١-طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة:

١-١-أنظمة زبانية: أين الدولة في خدمة السلطة بدل السلطة في خدمة الدولة تعنى علاقة التبعية الشخصية أي

¹ - مجمع الفقه الإسلامي، الإرهاب والسلام. ط١، لبنان: الكتب العلمية، 2007، ص105.

² - فضيلة ب، كيف تأخرت إفريقيا وتقدم غيرها. جريدة الشعب، العدد 15309، 10 أكتوبر 2010، ص5.

تبادل ثانوي للخدمات بين الزبون وقائده، سان كابوندي يرى أن الأنظمة تمتاز بالزبونة من خلال مقايضة الولاء بالريع¹ وهو يميز النظام السياسي في تشاد وبوركينافاسو.

1-أنظمة باترمونالية: وتتميز هذا النوع من الأنظمة بثلاث خصائص هي:

- توسيع الإدارة البيروقراطية ما أدى إلى عرقلة التنمية.²
- شخصنة العلاقات السياسية.
- وجود قوات خاصة تحيط بالرئيس تقوم بحمايته وأحياناً تقوم بعميلة الإغتيالات وتميز هذا النوع بشكل أخص النظام السياسي في مالي قبل التمرد في الشمال من خلال سلسلة الإغتيالات السياسية.

1-أنظمة نيو باترمونالية: التي تقوم أساساً على النخبة الموجودة في السلطة والتي تسعى للحيلولة دون وصول المحيط إلى الموارد التي يسيطر عليها المركز من خلال إستراتيجية التمثيل وخاصة التحكم في عملية التحديث الاقتصادي وهو ما سنلاحظه في النظام النيجيري مع السياسات التي اعتمدها النظام في العقد التاسع من القرن العشرين مع الحركات المتمردة الممثلة للتوارق.

2-مؤشرات الخاصة بالأنظمة السياسية في دول المنطقة:

1-التداول السلطوي في النظم السياسية

إن البنية الدستورية للنظم السياسية موضوعة لحماية مصالح الطبقة الحاكمة في البلاد والجماعة التي ينتمي لها الرئيس عرقياً أو دينياً بعيداً عن الاستجابة لطلعات شعوب المنطقة³ وهو ما انعكس على الاستقرار السياسي لتكريس نظم الحكم الشخصي بدل المؤسسي والانتقال السلطوي غير خاضع للأطر القانونية،⁴ وتعد حالات الإنقلاب والتدخل العسكري السمة الغالبة لهذه النظم التي عجزت عن بناء معاistem النظام الديمقراطي يكون فيه التداول على الحكم قاعدة متبعة حال الاضطرابات السياسية في موريتانيا في 2005 منذ إستلاء العسكريين على

¹ صالح زيان وعادل زقاع، نحو تعديل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في إفريقيا. مرجع سابق ، ص 66.

² محمد عبد الباقى المرمى، المجتمع والدولة في المغرب العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 37.

³ فنيلس بن ملة، الوصفات الخارجية لا تملك الحلول لإفريقيا: جريدة الشعب، العدد 15309، 10 أكتوبر 2010، ص 5.

⁴ -Mhand Berkouk, terrorism :an etymo-epistemological analysis. **understanding terrorism in Africa**, Egept: institute for security studies , 2007, p8.

السلطة دخلت مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي وتوالت الإنقلابات ومحاولات الإنقلاب وتكرار التحالفات السياسية القصيرة.¹

والجدول يوضح عدد الإنقلابات في الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي

الدولة	عدد الإنقلابات
النيجر	3
مالي	3
تشاد	3
ليبيا	1
بوركينا فاسو	6
موريطانيا	4
السودان	5

الجدول رقم (14): الإنقلابات العسكرية في دول الساحل الإفريقي

المصدر: من إعداد الباحث

مجتمعات الساحل الإفريقي لم تصل إلى مرحلة النضج المؤسسي ولم تهيأ له الظروف لقيام نظام ديمقراطي وهو ما جعل المؤسسة العسكرية تلعب الدور البارز في الحكم.

2- سيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية

تعاني الأنظمة السياسية في المنطقة من أزمة مرتبطة للديمقراطية من خلال إنتشار قوانين الطوارئ والاعتقال السياسي والعنف المدني وتقييد حرية الصحافة في تعدي صارخ على القانون الوضعي وهو ما حدث في النيجر ومالي.

2- شرعية النظم السياسية في المنطقة

إن عدم الرضا على المؤسسات السياسية القائمة يفاقم من أزمة الشرعية² التي أساسها دستوري وعمليات تزوير الانتخابات وتصميم القوانين على المقص، وظواهر المشاركة الصورية، والقمع والاقصاء والاحتقار.³ أدى إلى بروز التظاهرات والعصيان المدني.

¹- محمد عبد الباقى المرمى، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق ، ص186.

²- عمار برحش، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة. ط1، الجزائر: دار العرب الإسلامي، 2007، ص163.

³- نبيل كريش، آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة. مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2009، ص237.

2-4-قدرة النظم السياسية في الساحل على حماية المجتمع والدولة

إن الأزمات الغذائية المتلاحقة والمجات المهاجرة الغير الشرعية، مشكلة اللاجئين وهشاشة البناء الأمني ومؤشرات الإهياز الدولي ت نتيجة سيطرة الحركات المتمردة والجماعات الإرهابية قلص من إمكانات النظم السياسية في الساحل الإفريقي من حماية المجتمع والدولة فامتلاك القوة ضرورة من ضرورات الأمن القومي والجتمعي لكن العجز عن استخدامها في مواجهة التهديدات غير المرئية يقيها دون جدوى. الجوار السبع ومويعة الحدود المرتبطة مباشرة بسيادة الدولة فغياب هذا العنصر مؤشر عن عدم استقرار سياسي لأنظمة في المنطقة.

2-5-محدوية التغيير في مناصب القيادات السياسية

يتميز أنظمة الساحل الإفريقي بمحدوية التغيير في المناصب السياسية حيث يظل الرئيس فرات متابعة ويعمل على تغيير الدستور بما يزيد من صلاحياته وعهادات الرئاسية كما حدث في النيجر مع مامادو تانجا.

2-6-الاستقرار البرلماني في الأنظمة السياسية في الساحل

تمتاز الأنظمة السياسية بفشل المجالس المنتخبة في الأداء الرقابي والمحاسبى وضعف المكانة والأداء المؤسسى للبرلمان في النظام السياسي. لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل التراعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية إضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية ذات الطبيعة الموسمية من جهة وتعبيرها عن زعامات قبلية أو جهوية أو شخصية في تشكيلىها وعملها دون قواعد شعبية وحتى معايير الترشح فيها. وكذا ضعف مستوى التمثيل السياسي للأحزاب داخل المجالس الانتخابية.

2-7-العنف السياسي والحروب الأهلية والتمردات

ابن خلدون "يرى بأن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة" وهو ما ساعد على تأكيل شرعية معظم النظم الساحل الإفريقية الحاكمة، وبروز حركات معارضة مسلحة.

2-8-السياسات الاقتصادية للنظم الساحل الإفريقي:

الأزمات الاقتصادية أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وتسببت في عدم شرعية النظم السياسية وهذا الوضع هو مدخل مناسب لدفع النظم السياسية إلى إمكانية الإهياز.¹ ونقصان فاعلية الضبط لدى الأنظمة عن أداء وظائف التنمية الأساسية الإنسانية وحماية أنهاها أو قصورها في تقديم الخدمات إلى حالة من ضعف الاستجابة لمطالبات السكان مؤدية إلى يأس مجتمعي خلق حركات التوجه نحو الإرهاب والأفعال الإجرامية ووسع من فجوة عدم الاستقرار السياسي.

¹- عمر فرحان، معرقات التحول الديمقراطي في الدول العربية: مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، حوان 2008، ص16.

9-2- الفساد السياسي:

عدم استقلالية الدولة عن شخص الحكم جعل أجهزتها ومؤسساتها في كثير من الأحيان مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة، وبعض القوى الاقتصادية والاجتماعية هو ما ولد ظاهرة الفساد السياسي التي قوامها الرشوة وتحقيق الأهداف الشخصية للحكام في المنطقة، فالنظم التي تميز بانتشار التطرف تنتشر فيها الفساد والحسوبية والخيانة للأقارب وصل الفساد السياسي في نظم الساحل الإفريقي إلى ما اصطلح على تسميته في أدبيات البنك العالمي: "الاستلاء على الدولة"¹

ترتيب الدول	ipc مؤشر 2009 في
تشاد	6.1
النيجر	8.2
مالي	1.3
موريطانيا	8.2
بوركينافاسو	5.3

الجدول رقم (15): يجسد مؤشر الفساد في دول الساحل الإفريقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات مؤشر الفساد في تقرير البنك الدولي لعام 2009

3- عسكرة النظم السياسية في الساحل الإفريقي: نسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة مرتفعة خاصة في دول تشاد وموريتانيا والنيجر ومالي وبالأخص السودان بفعل الإضطرابات الداخلية، والتحليل الدقيق للجدول يجسد الخلل في العقيدة النظمية لدول الساحل أن أكثر استقرارا يتطلب أكثر تسلحًا.

سنوات	لدول	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
النيجر	-	-	0.9	1	0.9	0.9	1.4	1.2		
مالي	1.9	2.1	2.1	2	1.9	2	1.9	2	2.2	
تشاد	6.6	5	-	0.9	1.1	1.5	1.7	1.8	1.9	
موريتانيا	3.7	-	3	3.6	4.7	4.9	3.2	4.6	3.5	
ليبيا	1.3	1	1.2	1.6	2.2	2.2	2.2	2.7	3.1	

¹- صالح زيان وعادل زقاع، نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في إفريقيا. مرجع سابق، ص 65.

بوركينا فاسو	1.4	1.3	1.2	1.1	1.1	1	1.1	1.1	1.2
السينغال	1.6	1.6	1.5	1.4	1.2	1.3	1.4	1.4	1.3
نيجيريا	0.8	0.6	0.5	0.6	0.7	0.9	1.5	1.3	0.8
الجزائر	1.3	2.9	2.6	2.8	3.3	3.3	3.7	3.8	3.4
السودان	-	-	4.4	4.4	5.8	2.3	3.2	2.9	4.8

الجدول رقم(16): نسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي في دول الساحل الإفريقي%

Source : sipri year book2010 :armaments,disarmament and international security,stokhalm international peace.researche institute,PP232-233. www.sipri.org

المطلب الثالث: الإسقراط السياسي في ظل المتغيرات الإقليمية والثورة الليبية والوضع المالي

إن القراءة العملية للاستقرار السياسي لأنظمة الساحل الإفريقي هو اختبار ضمئي لمؤشراته في الواقع في

ظل الانتشار المتامي للتهديدات البنوية والنسقية الجديدة بالمنطقة.

نتيجة للتعدد الإثني في منطقة الساحل الإفريقي فإن المنطقة تعرف العديد من التوترات والاضطرابات هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متآزماً أكثر وتعتبر كل من دارفور ونيجيريا من أهم الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفاقم الوضع خلال التطورات الأخيرة مع ثورة ليبيا والأزمة في مالي.

١-الأزمة في نيجيريا:

على اعتبار نيجيريا المدخل الجنوبي للساحل الإفريقي فحالة الاستقرار فيها تؤثر على إقتصاديات النيجر ومالي وبوركينا فاسو من خلال تراجع المدخل الجمركي وتراجع نقل السلع وأمنيا من خلال العلاقة بين جماعة بوکو حرام والقاعدة في المغرب الإسلامي.¹

١-١-الصراع حول الموارد في دلتا النيجر

بدأت الصراعات في دلتا النيجر مع بدايات التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب التوتر الذي نشب بين شركات النفط الأجنبية وعدد من المجموعات العرقية التي تسكن هذه المنطقة، والذين شعروا بأنه يتم استغلالهم واستغلال ثروات المنطقة دون الحصول على عائد تنموي، والمطالب كانت خصوصاً مع قبيلتي "أجوتنى" و"إجاو".

¹- محمد مقدم، مرجع سابق، ص68.

وبدأت الأزمة ببعض الاضطرابات السياسية، ثم أخذت شكل التأمين المسلح مع الدولة، بعد تشكيل جبهة تحرير دلتا النيجر، واستمرت الأزمة دون حل بالرغم من تحول نظام الحكم في نيجيريا من الحكم العسكري إلى الحكم المدني بانتخاب الجنرال أولو سيجون أو باسانجو رئيساً لنيجيريا عام 1997.

وتصاعدت الأزمة في العام 2006، حين ساهم التناقض على النفط في ازدياد أعمال العنف، مما أدى إلى عسكرة المنطقة بأكملها، وظهور عصابات مسلحة من أبرزها حركة تحرير دلتا النيجر والتي يقودها هنري أو كادا، التي ترى عائدات النفط تعود إلى القيادات الفاسدة للبلاد ، وبالرغم من أن نيجيريا هي ثامن أكبر مصدر للنفط في العالم إلا أن الاضطرابات في منطقة دلتا النيجر منعها من ضخ أكثر من ثلثي طاقتها الإنتاجية.¹

2-2-التطرف الديني وجماعة بوكتو حرام

سعى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى إستقطاب الإسلاميين المتشددين في نيجيريا خاصة بعد الفتنة الطائفية مع الاعتداءات بين المسلمين والمسيحيين من خلال بيان جاء فيه "يعمل التنظيم الإرهابي أن نصر لكم وأثار من الصليبيين الحاقددين ومستعدون لتدريب أبنائكم على السلاح وتزويدكم بما نستطيع من دعم ومن رجال وأسلحة وذخائر ومعدات لتمكينهم من الدفاع عن أهلنا في نيجيريا ورد عادلة للأقلية الصليبية".

التقسيمات في نيجيريا لا تقوم على أساس جغرافي بل عرقي ديني حيث لها أكثر من 250 جماعة عرقية بُرِزَ فيها عامل الدين في محاولة كل جماعة إسلامية أو مسيحية أو وثنية للتخلص من هيمنة الجماعة الأخرى خاصة بعد مقتل أحمد بيللو رئيس جماعة نصر الإسلام وإحتل الدين مكانة بارزة على مسرح الأحداث إنعكس على إنتشار بعض الحركات على الجانبين الإسلامي والمسيحي.

أهم التنظيمات الإسلامية هي جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة لإسماعيل إدريس وتعمل على تطهير العقيدة من شبهات الشرك وجمعية الطلبة المسلمين حرفة طلابية داعية للالتزام بتعاليم الإسلام وعلى الجانب المسيحي جمعية مملكة الرب وحركة المولود من جديد والأحد الأفضل.

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على جهتين دعم المتمردين المسيحيين في الجنوب ومن جهة تصفييم جماعات إسلامية مثل بوكتو حرام.

¹ - Taje Mahdi ,*securité et stabilité dans le Sahel Africain* . nato defence college, 2006, p15.

2-الأزمة في القرن الإفريقي:

منطقة القرن الإفريقي هي منطقة نفوذ عالمية منذ 1980 تعيش دول القرن الإفريقي التراغات الداخلية بمعدل 5 إلى 6 في السنة وهو ما قوض عدم الاستقرار السياسي إضافة إلى أن معظم دولها دول فاشلة ومنهارة وهو ما يزيد من احتمالية انتشار وامتداد آثارها إلى دول الساحل الأفريقي نظراً لميوعة الحدود.

2-1-الأزمة في دارفور:

دارفور هي مقاطعة غرب السودان لها حدود مع ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى وتضم حوالي مئة قبيلة وبمجموعه إثنية وهي تقسم عادة إلى قبائل عربية وغير عربية ضمن تقسيم جغرافي وإقتصادي.

1-الصراع حول الموارد:

تعتبر دارفور المنطقة الأكثر ثراءً من حيث المكونات الأرضية وتعادل أهمية دلتا النيل لنيجيريا في السودان فكانت لشركة شيفرون الأمريكية استثمارات بـما قيمته 1 بليون دولار أمريكي في الاكتشافات النفطية ثم وصول الدول الآسيوية، أهمها الصين التي أصبحت تحصل على 7% من وارداتها النفطية حيث جاء في دراسة للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية أن الاهتمام الأمريكي بدارفور ينبع من مسألة الاعتبارات الإنسانية حيث تدرك الولايات المتحدة الموقع الاستراتيجي لدارفور المحاذي لبحيرة بترول تند من إقليم بحر الغزال مروراً بالتشاد والصراع هو نتيجة التنافس الدولي على المنطقة من جهة والتنافس المكونات المجتمعية من القبائل المشكلة لدارفور وشعورها بعدم الاستفادة مما تملكه من ثروات.

2-تصنيف عرب مقابل زرقة:

انتشرت فكرة وجود خطر على العنصر العربي وأنه مهدد من قبل العناصر الزنجية مطلع التسعينيات ظهرت مليشيات الجنجويد دارفور كبدائل للدفاع الشعبي.

أزمة دارفور انفجرت منذ 2003، حيث جرى الحديث عن بناء دولة الزغاوة الكبيرة التي تشمل فروع القبيلة الموجودة في تشاد وفي فيفري 2003 تكونت مجموعة "جهة تحرير دارفور تحولت إلى حركة تحرير السودان وشكلت حركة العدل والمساواة ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية في دارفور بعد حركة تحرير السودان والواجهات خلفت الآلاف من الضحايا ونحو آخر من الدول المجاورة خاصة منها تشاد.

2- في الصومال:

تعتبر الصومال نقطة إلقاء إستراتيجية هي الشرق الأوسط وإفريقيا والمحيط الهندي وطريق نقل السلع ومر للبحر الأحمر وخليج عدن تعكس أزمة الصومال طبيعة الصراعات المعقّدة في منطقة القرن الإفريقي من الحرب الأهلية والصراعات الحدودية والتوترات القبلية.¹

1- الفشل الدولي

بعد الحرب الباردة شكلت الصومال غواصة للدولة الفاشلة والحركات الجهادية الراديكالية الساعية لإقامة إمارة إسلامية وشكلت أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، وإن كانت الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة في الصومال:

- عجز الدولة عن أداء الوظائف الأساسية للحكم من الصراع الموجود بين السلطة والمحاكم الإسلامية.
- فقدان الحكم في الدولة لشرعنته من خلال الصراع السلطوي وعدم الاعتراف المتبادل برؤساء الدولة.
- الوضع الاقتصادي المتدهور من سلسلة الأزمات خاصة الجماعات المتكررة وقيام الاقتصاد على المساعدات الخارجية.

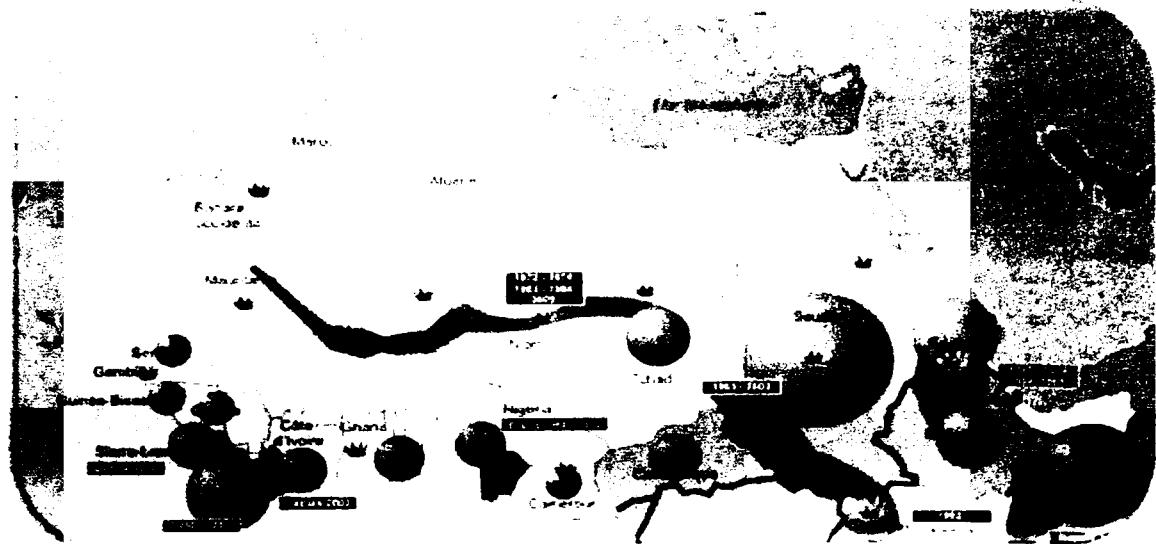
2- الاتجاه نحو القرصنة:

القرصنة تطورت نتيجة ضعف الحزام الأمني لدول المنطقة والواقع الأزماتي للدولة وتتكلف القرصنة في الصومال 1.3 إلى 2 مليار دولار أمريكي سنوياً².

وإستعملت القرصنة كوسيلة للتجارة غير المشروعة في منطقة البحر الأحمر والسيطرة على السفن الوافدة وهو ما أثر على منطقة الساحل الإفريقي.

¹ - Muyiwa Falaiye, op cit, p92.

² - Michel Choussudovsky, la modalisation. 1 edition, Alger : dar hikma, 2008, p3.



الخريطة رقم (11): تجسد الأزمات التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي في المحيط الإقليمي

source:

3- الثورة الليبية:

3-1- إنعكاسات الثورة الليبية على الوضع في الساحل: لقد أدى تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، إضافة إلى سقوط نظام القذافي والخوف من استيلاء الجماعات الإسلامية على أسلحة ترسانته العسكرية الضخمة إلى تفاقم الوضع الأمني المليش في منطقة الساحل أين تم تهريب الأسلحة والذخيرة من المخزونات الليبية إلى منطقة الساحل عبر أفراد الجيش الليبي للنظام السابق أو عن طريق المرتزقة الأطراف في الزراع المحلي الليبي وأغلب هذه الأسلحة مصيرها إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام النيجيرية وتنظيمات إجرامية ناشئة ووصلت إلى مرحلة متقدمة من التسلیح وهو ما ساهم في إنفصال التوارق في شمال مالي ومنذ اجتماع قيادات أركان دول الجزائر ومالي وموريطانيا والنیجر في باماکو الأزمة الليبية حولت المنطقة إلى مخزن سلاح حيث ضبط في النيجر أكثر من 500 كيلوغرام من متجر السامتكس المستخدم في صناعة القنابل في ظل إستغلال جماعات الجريمة المنظمة بيع القاعدة في المغرب الإسلامي التمرکزة في مالي.¹ الإنتشار المکثف للأسلحة الليبية والتي تم نهبها من خرائن القذافي بعد سقوط نظامه. أصبحت منتشرة بقوة في الأراضي الليبية وحتى في أسواق مالي وتشاد وموريطانيا، بل حتى داخل مخيمات تندوف في الجزائر حيث لم يعد يامکانها ودول المنطقة مراقبة حدودها الشاسعة لضمان عدم تسرب الأسلحة.

مواقف الدول الغربية من الثورة:

الموقف الفرنسي من خلال السعي لاستصدار قرارات مجلس الأمن 19/73 و 19/70، بما يخدم المصالح الفرنسية.
الموقف الأمريكي يتبني المطلة الأمنية للضغط على نظام القذافي و بالتالي عدم ترك المجال للجانب الفرنسي.

¹-البيحر تحدى من تداعيات الأزمة الليبية: الساحل الأفريقي مخزن بارود جريدة الاتحاد، 2011

الموقف الإسرائيلي بقيادة برنار هنري ليفي الذي جعل المجلس الانتقالي الليبي يمارس ضغطه على القدافي بما يخلق فرضي لا تخدم سوى مصالح الأمن الإسرائيلي وأمن الشركات متعددة الجنسيات وكذا تقسيم المنطقة كما حدث في العراق و السودان.

4- أزمة شمال مالي:

1- الانقلاب العسكري في مالي 2012

تدهور الوضع السياسي إثر انقلاب 22 مارس 2012 الذي أطاح بنظام الرئيس المالي أمادو توماني توري من الضباط الصغار من ثكنة عسكرية تلاه سقوط أكبر ثلاثة مدن ومناطق إدارية في شمال مالي (تككتو وكيدال وجاو) تحت سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة المعاونة مع حركة تحرير أزواد التي أعلنت انفصalam بشمال مالي بعد أقل من شهر بعد الانقلاب.

2- مستوى التمردسلح:

توجد بـ مالي 4 جماعات متبردة مسلحة حركة أنصار الدين بقيادة أباد غالى والحركة الوطنية لتحرير الأزواد وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا التي ظهرت كأنشئ عن تنظيم القاعدة للمغرب الإسلامي التي رفضت طلبها بالتأسيس ككتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية.¹



الخريطة رقم (12): تجسيد مناطق التمرد في شمال مالي.

التمرد في مالي في 2012 جسد سقوط شمال مالي في أيدي جماعتين تنتهي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي حركة التوحيد والجهاد وحركة أنصار الدين

¹- خضر رزاوي، أربع جماعات متبردة تقاسم مالي. جريدة الشروق اليومي، العدد 3617، 06 أفريل 2012، ص 7

3-3-التوازن من التمرد إلى إعلان الدولة:

بعد أن سيطر المتمردون من الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية، وجماعة "أنصار الدين" الإسلامية المتشددة على شمال مالي، وانسحاب القوات الحكومية من أقاليم كيدال وجاو وتمبكتو وهي الأقاليم الثلاثة، أعلنت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" إنها ستقيم دولتها الجديدة عليها في شمال مالي. مع العلم أن مالي مقسمة إلى ثمانية أقاليم من أجل تسهيل الحكم المحلي بجانب مقاطعة العاصمة باماكور.

4-4-إنعكاسات أزمة مالي على دول الجوار:

شكلت سيطرة جماعة "أنصار الدين" الإسلامية المرتبطة بتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على شمال مالي، وإعلانها تطبيق الشريعة الإسلامية، صدمة لبلدان الساحل الإفريقي المعاورة لمالي، تخوفاً من تأثير الأزمة وفق لعبة الدومينو ففي موريتانيا، أعلن الرئيس الجنرال محمد ولد عبد العزيز تصميمه على محاربة تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في شمال مالي، وكان من المدافعين للتدخل العسكري من قبل دول مجموعة غرب إفريقيا.

سعت دول الساحل الإفريقي إلى بناء دولة وطنية قوية وفاعلة يمكن أن تؤثر على التركيبة الاجتماعية والإثنية قصد تفكك البنية التحتية والهيكل القبلي التي تتناف وبناء لدولة الديمقراطية بحيث يتعين أن يكون الولاء للدولة بدل القبيلة من جهة، ومن جهة ثانية سوف تتطلع هذه الدول بدور فعال ومهم من أجل تكريس مفهوم الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات العرقية والقضاء على التراعات الدينية وهذا من شأنه أن يساهم في إحداث مؤسسات منتخبة، تمثل المواطنين وتبثث عنها الأجهزة الحاكمة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن الأهمية الاستراتيجية والموقع الجغرافي للمنطقة لعب الدور الأبرز في الإهتمام التاريخي بالمنطقة كمجال يمتد من البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي يضم بداخله عدة دول منها السودان تشاد، جنوب ليبيا، أقصى جنوب الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وكثيراً ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ونيجيريا وحتى جزر الرأس الأخضر وإثيوبيا وإيريتريا وله أهمية محورية على مستوى الاستكشافات والثروات الطبيعية والمعدنية وشكل مصدرًا فعلياً لاهتمام تنافسي للقوى الكبرى الفرنسي والصيني والأمريكي لكن على مستوى البنية الأمنية يعيش الساحل الإفريقي ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات وأزمات داخلية ناجمة عن مشاكل إثنية التي لا تشكل تهديداً خطيراً لسلامة وحياة الأفراد فقط بل تحدياً خطيراً على الحكم والسلام والاستقرار في دول المنطقة من خلال التضخم من المطالبات التحريرية الإنفصالية وفي ظل الدول المنشطة تشكل قوس الرمادي ملاذاً للجهاديين وزوايا الضعف والاختراق وهو ما أدى إلى زعزعة الاستقرار والتوترات الجيوسياسية حول قضايا الطاقة والأمن والفقير، وما إلى ذلك وهو ما يهدد التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

على المستوى البناء الدولي مررت دول المنطقة بخطوات بدائية في هذا المجال عجزت الدولة عن إدارته والتفاعل معه وفق معايير حذرة ودقيقة، حيث كان غياب مشروع وطني وفق مبادئ وطنية خالصة وضعف التنشئة السياسية حسب منطق المواطنة والعصرنة مع ضعف الأداء الديمقراطي نتيجة ضعف التعددية والشفافية، وترابع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق والقانون.

النظم السياسية في المنطقة تعيش حالة الأزمة المؤسسة الإدارية والسياسية ومن ثم وظائفها وقادتها شرعيتها وهو ما انعكس على تفاعلها الإيجابي السلمي في أحسن الأحوال والتزاع الإثني في أسوئها. والواقع العقدي للأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي ذات أنظمة الحزب الواحد، أنظمة انتخابية ملتبسة سيطرة الأجهزة الأمنية على الشؤون السياسية الحياتية وفي الحياة المدنية، قضاء غير مستقل تتحكم فيه السلطة التنفيذية لأغراض فتوية، غياب حرية التعبير والتجمع السلمي، وانعدام الشفافية في الإدارة والاقتصاد.

وتتحمل النظم الإقليمية من خلال حلقات متراقبة للأزمات جزء من مسؤولية الوضع في الساحل الإفريقي من خلال الأزمة النيجيرية وتصديرها لمختلف أشكال التطرف والأزمات دارفور والصومال وكذا التغيرات الأخيرة بالمنطقة من الثورة الليبية وإنعكاساتها وكذا الأزمة المالية وتأثيرها على دول الجوار.

الفصل الثالث:

الاستقرار السياسي في ضوء

تهديدات الأمنية الجديدة - النiger نموذج

إن دراسة موضوع التهديدات الأمنية الجديدة وأثرها على الاستقرار السياسي في دولة النيجر هو اختبار ضمني للعلاقة بين متغيري الدراسة الذي لا يمكن التطرق إليها قبل التعرف على دولة النيجر في قراءة إيتمولوجية شاملة.

من خلال تحليلنا لهذه الحالة نحاول إعطاء نموذجاً توضيحاً يمكننا من خلاله إبراز الطبيعة التاريخية للنظام السياسي في النيجر وآلياته التطورية عبر مختلف المراحل الزمنية التي مر بها النظام وإنقاذه من مرحلة الأحادية العسكرية إلى مرحلة التعددية.

إن تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي في النيجر وواقع المعضلات الأمنية يستدعي عملياً تشخيص المقارب التفسيرية في الميدان من خلال مرتبتين الأولى عبر الحقائق والمعطيات الرسمية والتقريرية المتوفرة عبر مقاربة الدولة الفاشلة وإسهامات القاعدة في المغرب الإسلامي الجناح النيجري في تعطيل مسار النظام السياسي وإستقراره وكذا مدخل الفساد السياسي والإرتباطات المتعددة بين النخب السياسية في النيجر وكاريئرات الجريمة المنظمة ومدخل الندرة والإحتياج والحرمان لتوضيح درجة تأثير العامل الاقتصادي على استقرار النظام عبر مؤشرات الأزمات الغذائية ومداخل إجتماعية التفكك المجتمعى .مؤشرات توزيع الريع وأثر الأزمات الإقليمية خاصة في مالي على الاستقرار في النيجر كحلقة ضعيفة ضمن قوس أزمات الساحل عبر مدخل الجوار السيء .

المرحلة الثانية التزول للواقع النيجري والإقتراب من مواطنه لقياس فرضيات الدراسة مدى صحتها من عدمه من خلال عينة من مجتمع البحث ضمن مؤسسة العون المباشر وتوزيع الإستثمارات البحثية ضمن ثلاثة محاور رئيسية تماه دراستنا ودرجة مطابقتها للواقع المعاش فعلاً في دولة النيجر.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي في النيجر

تتضمن الأنظمة السياسية على اختلاف قواعدها الدستورية وتوجهاتها الإيديولوجية جملة ثابتة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقاً خاصاً، السمة الأولى أن الحكم الفردي يحتل مكاناً فريداً في النخب والقاعدة الثانية تقوم على التزكية لأهل الولاء والسمة الثالثة حول طبيعة الانتخابات التي تأخذ شكل الاستفتاء.

أصبحت النيجر مستعمرة فرنسية في عام 1922، وتدار من العاصمة نيامي، من أجل إعادة التوازن إلى السلطة المحلية الاقتصادية والسياسية لأمراء الشرق، والحد من سيطرة مجتمع الموسا، وتم دمج البلاد في غضون اتحاد غرب أفريقيا الفرنسية وحصلت على استقلالها 3 أوث 1960 حيث تبنت الدولة النيجيرية خيار لبناء الدولة والنظام الاجتماعي السياسي ضمن مخلفات دستورية وبيئة قانونية للاستعمار الفرنسي.

المطلب الأول: البنية الدستورية للنظام السياسي النيجري

اعتمد الدستور الحالي لجمهورية النيجر في استفتاء في 31 أكتوبر 2010 وهو الدستور السابع اعتمد خلال الفترة الانتقالية، بعد انقلاب 2010، كإجراء تسهيلي للعودة إلى الوضع الطبيعي الديمقراطي محدداً العلاقات بين مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية القضائية ومحدداً صلاحيات كل سلطة ومعترفاً بتنوع الأحزاب وأعطى في مواده الفرد المواطن في النيجر حريات سياسية وإقتصادية ومجتمعية بعيداً عن الانقسامات العرقية باعتباره فوق كل السلطات.

1-السلطات الرسمية للنظام السياسي النيجيри:

النظام السياسي النيجيри يتجسد من خلال سلطات ثلاثة مكونة للبيئة السياسية المحددة لطبيعة نظام الحكم وشكله ضمن صورة بنائية للدولة الوطنية الحديثة وتحسينها لفعالية ومكانة المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية في الحياة السياسية.¹

1-1-السلطة التنفيذية:

النظام السياسي في النيجر نظام شبه رئاسي حيث رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الحكومة والسلطة التنفيذية تكون بيد الحكومة ويتم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقراغ

¹- Frédéric Deycard, *thèse rebellions touarègues du Niger: Compattants, mobilisations et culture politique.* institut d'études politique de bordeaux, 2011, p13.

العام المباشر السري ولمدة خمس سنوات. يتم تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، الذي يشاركه السلطة التنفيذية للبلاد.¹

2-1-السلطة التشريعية:

يتكون البرلمان النيجيري من مجلس واحد هي الجمعية الوطنية النيجيرية وتنقسم البلاد إلى 105 دائرة ويعتمد قاعدة التمثيل النسبي ونظراً لزيادة عدد السكان في النيجر يتم زيادة عدد المقاعد البرلمانية كما حدث 2004 والزيادة من 83 مقعد إلى 113 مقعد، ويتم انتخاب نواب البرلمان عن طريق القوائم الخزينة لمدة 5 سنوات ويشترط حصول الحزب الواحد على نسبة أصوات تفوق 5% حتى يتسع له الفوز بمقعد برلماني. ويتم تخصيص ثمانية مقاعد في البرلمان لتمثيل الأقليات القومية.

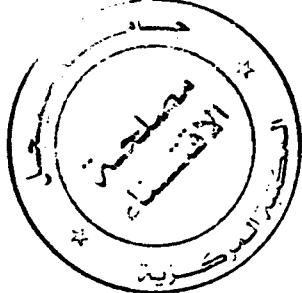
وتضم الجمعية الوطنية الحالية ممثلين من سبعة أحزاب ويرأس الجمعية ماهاما عثمان الرئيس السابق للبلاد ورئيس الائتلاف الديمقراطي الاشتراكي وقادت الجمعية الوطنية باتخاذ العديد من الخطوات للتحول نحو اللامركزية في الحكم، كان أولها في جانفي من عام 2002 حيث تم تقسيم البلاد إلى 265 بلدية وتكون كل مجموعة من البلديات وحدات أكبر وفي النهاية تكون كل مجموعة من الوحدات منطقة محلية واحدة وهي الوحدة الرئيسية للبلاد حيث يتم تقسيم النيجر إدارياً إلى 8 مناطق يضم مجتمعين 36 وحدة.

3-1-السلطة القضائية: يتكون النظام القضائي النيجيري من أربعة محاكم عليا:

- محكمة الاستئناف.
- المحكمة العليا.
- محكمة العدل العليا.
- محكمة أمن الدولة.

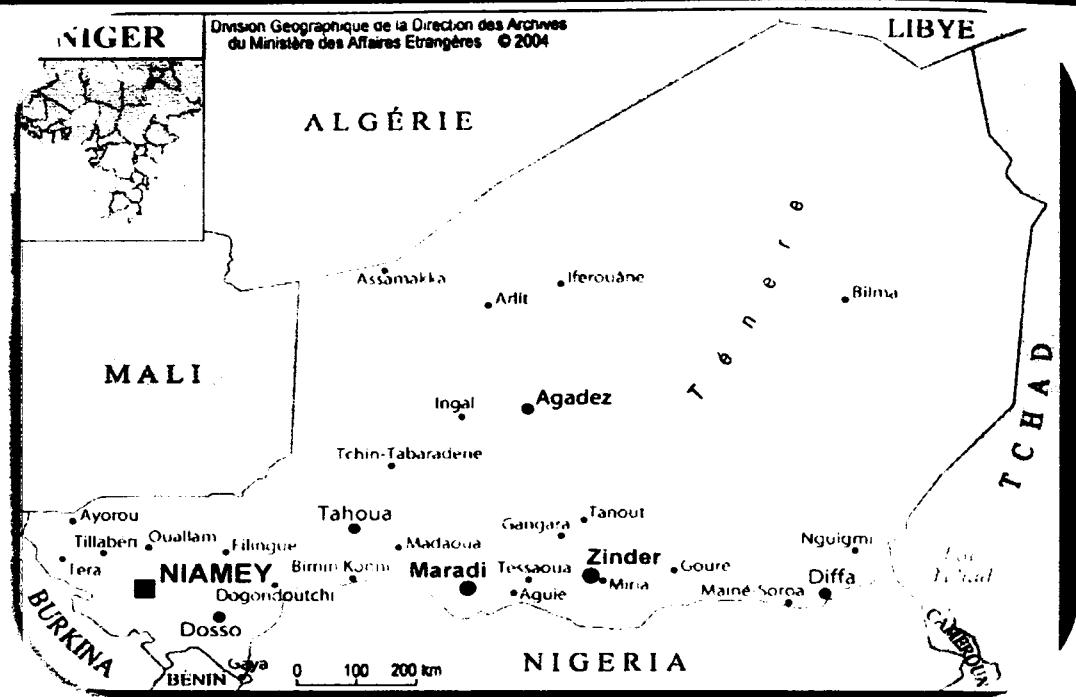
النيجر مقسمة إدارياً إلى 7 مقاطعات أغاديز Agadez ، ديفالوز Diffalوز ، دوسو Dosso ، مارادي Maradi

² تاهوري Tahoua ، تيلابيري Tillabéri ، زيندر Zinder .



¹ - http://fr.wikipedia.org/wiki/politique_du_Niger-

² - bureau de la coordination des affaires humanitaires Afrique de l'Ouest, op cit, p2.



الخريطة رقم (13): تجسد التوزيع الإداري لمقاطعات في دولة النيجر

Source : Frédéric Deycard, thèse *rebellions touarègues du Niger: Compattants, mobilisations et culture politique.* institut d'études politique de bordeaux, 12 janvier 2011.

2-السلطات غير الرسمية للنظام السياسي النيجري:

2-1-الأحزاب السياسية: يسمح الدستور النيجيри بإنشاء الأحزاب السياسية:

حيث تتشكل الحياة السياسية في النيجر من تسعة أحزاب جماعهم ممثلون في الجمعية الوطنية عدا حزب الاستقلال والتنمية. ومن أبرز الأحزاب الحركة الوطنية لتنمية المجتمع MNSD-Nassara ، وحزب النيجر الديمقراطي الاشتراكي PNDS-Tarayya، والائتلاف الديمقراطي الاشتراكي حركة الوطنيين النيجريين

¹. MPN- matassa

الأحزاب الممثلة حاليا في الجمعية الوطنية للدولة النيجرية هي: الحركة الوطنية لتنمية المجتمع (47 مقعد) حزب النيجر الديمقراطي الاشتراكي (25 مقعد)، الائتلاف الديمقراطي الاشتراكي (22 مقعد)، الحشد الديمقراطي الاشتراكي (7 مقاعد)، الحشد الديمقراطي التنموي (6 مقاعد)، حزب التحالف للديمقراطية وتنمية المجتمع (5 مقاعد) وأخيراً الحزب الديمقراطي الاشتراكي (مقعد واحد).

¹-ibid, p2 .

تمثل المعارضة في النيجر في حركة النيجر من أجل العدالة وهي حركة أنشأها وترعى أفراد من قبائل التوارق المنتشرة في شمال النيجر يتزعمها أغالي الامبو زعيم متمردي التوارق في النيجر.¹

2- مؤسسات المجتمع المدني:

عرفت دولة النيجر منظمات المجتمع المدني في الفترة الثانية من حكم الرئيس السابق محمدو تونجا، وبرزت كوسيلة لمكافحة الرشوة والفساد الإداري، وكان لها الدور البارز في الكشف عن الكثير من ملفات الفساد في الدولة، كما لعبت الدور الأبرز في إفشال مشروع (ترشيه)، وإعطاء الشرعية للانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال سلواهو جيبو، وأدى في نهاية المطاف إلى انتخابات تم قبول نتائجها من كل الأطراف السياسية النيجيرية.

أصبحت منظمات المجتمع المدني جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكملة للعمل الحكومي، لاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات، وقد اتضح في السنوات الأخيرة في النيجر تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة للدولة، ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة التي تدور حول قضايا بعينها مثل غلاء أسعار المواد الغذائية والوقود والقرارات السياسية الخاطئة التي تتخذها الحكومة، حيث بحثت هذه المنظمات في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء الدولة، لتجبر الحكومة على التراجع عن هذه القرارات في النهاية.

إن قطاع المجتمع المدني لا يبرز فقط كجهة فاعلة ونشطة على المستوى المجتمعي في مناطق كثيرة من البلاد، لكنه يتسم كذلك بتتنوع ثري في طبيعته وتركيبته، وشموله لكل مكونات الوطن.

المطلب الثاني: مرحلة الحزب الواحد والحكم العسكري 1961-1991

السنة الإفريقية لم تختلف في دولة النيجر فحصول الدولة على الاستقلال يستدعي مرحلة القوة لجمع الفرقاء والقضاء من حديد لتسخير البلاد خلال فترة من الزمن، فالفراغ والحرية يولد الصراع لكن الرؤية الواحدة ضمن الحزب الواحد وبقاء رئيس لمدة طويلة وتغييره يستدعي الثورة أو بصورة أسرع انقلاب عسكري من الجنرالات أهم ما ميز النظام النيجيري في مرحلة 1961-1999.

¹ - حامد فهمي شربن، قراءة في النظم السياسية للدول المنظمة المؤتمر الإسلامي. 2000.

1- مرحلة حكم هاماني دبوري:

حصلت النيجر على استقلالها في 3 أوت 1960 وانتخب هاماني دبوري (1916-1989) من قبل الجمعية الوطنية كرئيس لدولة النيجر المستقلة، ضمن إطار الحزب الواحد.

حافظ خلالها هاماني دبوري على علاقات وطيدة مع فرنسا والتي ساعدت النيجر على بداية إنتاج اليورانيوم عام 1971.

وكانت النيجر واحدة من الدول السنت الساحلية التي تعاني من موجات الجفاف المتكررة مما أثر بشكل خاص على البدو الرحيل ووجه فشل النظام في مواجهات هذه الأزمات إضافة إلى إهانة دبوري بالفساد وعدم الكفاءة في إدارة الإغاثة وحملة الاعتقالات من جانب الحكومة تجاه أعضاء المعارضة وأطيح بالرئيس دبوري في انقلاب عسكري في أبريل عام 1974 ونفي إلى الشرق.

2- مرحلة حكم ساييفي كونتشي:

مع تبعات الموجات المتلاحقة من الجفاف قام رئيس الحكومة الضابط ساييفي كونتشي بانقلاب عسكري على نظام دبوري أين تم وقف العمل بالدستور وحلت الجمعية الوطنية واستمر الحكم العسكري إلى 1987 وأهم ما ميز هذه المرحلة هو خصخصة الشركات المملوكة للدولة مع زيادة للمديونية وسقوط أسعار اليورانيوم.

استمر ساييفي كونتشي في التعاون مع فرنسا لاسيما في مسألة تعدين اليورانيوم أين تم توقيع اتفاق اقتصادي جديد في عام 1977.

3- مرحلة حكم علي ساييو:

بعد وفاة كونتشي في نوفمبر عام 1987 قام المجلس العسكري العالي باختيار العقيد علي ساييو وإعلان الجمهورية الثانية في النيجر في عام 1989 بنظام معتدل أحادي الحزب مع سيطرة تامة على مقاليد السلطة السياسية.¹

ونتيجة للإضطرابات المتكررة للمعارضة الطلبية والعملية للمطالبة سياسيا بتطبيق نظام ديمقراطي مبني على التعددية الحزبية، وتعبيرًا عن رفض الفشل الاقتصادي نتيجة تراجع أسعار اليورانيوم لم يتمكن العقيد علي

¹- حامد فهمي شربين، مرجع سابق

سايبو من إحكام السيطرة على السياسة بالبلاد ليرضخ لطلاب المعارضة في نهاية 1990 بعد المصادقة على مسودة دستور البلاد من قبل الجمعية الوطنية.¹

نشأت الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية الجديدة وعقد مؤتمر للسلام الوطني في تموز 1991 لتمهيد الطريق لاعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكان في كثير من الأحيان محل للجدل والنقاش والآراء، ولكن تحت قيادة البروفيسور أندريه ساليفو، ووضع المؤتمر خطة لحكومة انتقالية.

وأهم ما ميز هذه المرحلة هي إطلاق سراح المسجونين السياسيين والقيام بتحرير العديد من القوانين خاصة السياسية، لكن فتح المجال نحو التعددية الخرطومية أدخل النيجر في صراعات ونزاعات تعبرًا عن عمق أزمة الحكم والسلطة، والتعددية لم تكن ظاهرة صحيحة بل أصبحت تشكل تهديداً للأمن الاجتماعي السياسي لخلقها صدامات سياسية وأيديولوجية تناقضت أكثر نتيجة مشكلات بنوية لعدم إكمال البناء المؤسسي للدولة وضعف الأجهزة والمؤسسات.

تميزت مرحلة الحزب الواحد والحكم العسكري 1961-1991 بخاصيتين:

أن رؤساء السلطة السياسية يعينون مباشرةً من المؤسسة العسكرية القائد هاماني ديوري، الضابط سايني كونتشي والعقيد علي سايبو.

إضافة إلى عامل الانقلاب والثورة المضادة من خلال المظاهرات والحركات الإحتجاجية تعبرًا عن رفض سياسات معينة وهي صور تحسيدية لعدم الإستقرار السياسي فالمؤشرات الدالة تبرز أكثر في حالات الفشل الدولي في النيجر في تسخير الأزمة سواء الأزمات الغذائية أو موجات الجفاف المتكررة.

المطلب الثالث: مرحلة الحكم الانتقالي 1991-1999

إن عملية الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى هي بالضرورة عملية تحول إلى الوضع العقلاني وهو ما يخلق العديد من الإضطرابات والصراعات بعثًا عن مكان داخل الخارطة الإدراكية للأفراد وال منتخب مختلف أنواعها والممارسات والأفعال إنعكasa لخيارات سياسية وإقتصادية. وتقرير البنك الدولي عام 1996 رأى النيجر تعانى

¹ - <http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/afrique/niger.htm>

من أزمة في الحكم وكفاءة الدولة فهذه الدول ينتشر الفساد في جهازها الإداري والسياسي حيث تنظر النخب لموقعها على أنه مصدر لإثرائها.¹

4- مرحلة حكم ماهامان أوسمان

بداية عام 1991 ازدهرت الحياة السياسية بالنيجر ونشأت العديد من الأحزاب والجمعيات الأهلية بعد مؤتمر المصالحة الوطنية في 1991 أين حرد الرئيس ساييو من سلطاته، وعيّنت حكومة إنتقالية لإدارة البلاد حتى الإنتهاء من الانتخابات، واستمرت الحكومة الإنتقالية من ديسمبر 1991 إلى أواخر 1992 في ظل اضطرابات للتوارق والأوضاع الاقتصادية خلال هذه الفترة الانتقالية لكن تم بنجاح تشكيل قانون إعادة هيكلة الهيئات الإدارية وحرية الصحافة والتحضير للانتخابات حرة ونزيفة كما عرفت النيجر تطوراً كبيراً في الكثير من المجالات الحياتية والسياسية والاجتماعية.

في أواخر عام 1992 أهيّأت الحكومة الإنتقالية وسط مشاكل اقتصادية واضطرابات عرقية من جانب التوارق أصحاب الفكر الإنفصالي في شمال البلاد.

أفريل 1993 فاز حزب تحالف قوى التغيير وهو حزب يساري بأغلبية مطلقة في انتخابات المجلس التشريعي، وتم انتخاب ماهامان عثمان، وهو مسلم من قبائل الهاوس، رئيساً للجمهورية في أول انتخابات ديمقراطية حرة تشهدها البلاد.

عام 1994 تم توقيع اتفاق سلام مع (توارق الشمال) حيث تم منحهم حكماً ذاتياً محدوداً وتمتعت النيجر بحياة سياسية هادئة خلال 1994.

4-1-الانتخابات البرلمانية: رغم أنها قد أجريت في النيجر بمعونة لجنة انتخابات مستقلة وطنية في عام 1994 قام الرئيس بحل هذه اللجنة خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1996²

¹- Christophe Boisbouvier, quatre homme et une junte. *jeune Afrique*, n2565, 7-13 mars 2010, p34.

²- رفائيل لوبيز بترور، أجهزة إدارة الانتخابات - مؤسسات لإدارة الحكم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، د ب: مكتب تطوير السياسات، دس ن، ص68

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النigeria نموذج-

خلال انتخابات 1996 تنازع كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء على إحكام السيطرة على مقاليد السياسية للبلاد مما مكن العقيد إبراهيم بري بالإطاحة بالجمهورية الثالثة خلال الانقلاب العسكري الذي قاده في بناء من عام 1996.

5-مرحلة حكم إبراهيم باري:

شهدت مرحلة حكم إبراهيم باري عودة فعلية لحكم العسكر للبلاد من خلال الإعلان عن قيام الجمهورية الرابعة للبلاد في مايو 1996. ودعى لانتخابات رئاسية وقام بري بحل اللجنة المشرفة على الانتخابات وتعيين لجنة جديدة قامت بإعلان فوزه والحصول على نسبة 57% من مقاعد البرلمان لحزبه السياسي.

وبعد فشل بري في إحلال صبغة شرعية على انقلابه العسكري وكذلك فشله في تبرير العديد من التساؤلات حول الانتخابات الرئاسية التي نصبه رئيساً للبلاد، امتنعت العديد من الدول الغربية على مد يد العون للنيجر وبالتالي تم قطع المعونات الواصلة للنيجر من الغرب، الأمر الذي دفع بري لانتهاك الحظر التجاري المفروض على ليبيا في ذلك الوقت في محاولة منه للحصول على المال اللازم لإنعاش النظام الاقتصادي للبلاد.

ومع تدهور الحال الاقتصادي للبلاد تدهورت أيضاً سائر جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية بالنيجر حيث قامت الحكومة بانتهاك العديد من القوانين المدنية كذلك نظمت السلطات حملات اعتقال منظمة ضد زعماء المعارضة والصحفيين من خلال مليشيات غير رسمية من أعضاء بالجيش والشرطة قاموا أيضاً بحرق وتدمير العديد من المكاتب الصحفية.

عمل المجلس العسكري الإصلاحي الوطني (CRN) الذي أنشئ بعد وفاة الرئيس إبراهيم بري في إبريل 1999 على ممارسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، خاصة بعد الوقف بعمل الدستور والأحزاب والمجلس التشريعي والمحكمة العليا.¹

في الفترة 1997-1998 أدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار الاليورانيوم إلى الشعور بالضيق السياسي العميق (حل الحكومة)، وإضرابات موظفي الخدمة المدنية الذين طالبوا بدفع الرواتب وإحتجاجات الطلاب والتمرد في الجيش، ومطالب التوارق يتوزع أكثر إنصافاً للثروة .

¹ - حامد فهمي شربين، مرجع سابق

الفصل الثالث

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر نموذج-

في أبريل 1999، تدهورت بحدة الصورة في البلاد بسبب المحسوبية ورفض أي حوار مع المعارضة.

تميزت مرحلة الحكم الانتقالي 1991-1999 بخصائصين:

فتح المجال للتعديدية السياسية والحزبية في النيجر وتشكيل قانون إعادة هيكلة الهيئات الإدارية وحرية

الصحافة.

إضافة إلى عودة فعلية لحكم العسكر للبلاد مع إبراهيم بري رغم محاولة شرعيته بالفوز بالانتخابات ومع استمرار الأزمات الاقتصادية والإعتقالات في جانب المعارضة تزايدت المظاهرات والحركات الإحتجاجية لتنهي بوقف العمل الدستوري والأحزاب و حل المجلس التشريعي والمحكمة العليا.

المطلب الرابع: مرحلة الجمهورية الخامسة 1999-2012

بعد مرحلتي الحزب الواحد والحكم العسكري ومرحلة الحكم الانتقالي عرف النظام في النيجر مرحلة جديدة لطرح برنامج تصالحي في مرحلة الجمهورية الخامسة.

6- مرحلة حكم مامادو تونجا:

إقرار الدستور الجديد للنيجر بنظام الحكم النصف رئاسي في ديسمبر 1999 والذي تم العمل به للمرة الأولى والذي يمقتضاه أساساً لصالحة وطنية انتقالية أين عمل المجلس على صياغة دستور الجمهورية.

وافق الناخبون النيجيريون على الدستور الجديد في يوليو 1999 وجرت انتخابات تشريعية ورئاسية في أكتوبر ونوفمبر 1999. ترأس ائتلاف الحركة الوطنية للمجتمع النامي (MNSD) والاتفاق الديمقراطي والاجتماعي (CDS)، الدورة الأولى ليفوز مامادو تونجا في انتخابات الدورة الثانية.

في يناير 2000 تسلمت الحكومة المنتخبة إرثا ثقيلاً من الأعباء المالية الخطيرة تمثل في:

- خلو الخزانة العامة للدولة من الأموال نهائياً وعدم وجود احتياطي دولي.

- ديون حكومية خارجية وداخلية.

- تراجع عوائد الحكومة.

- انخفاض نسبة الاستثمار العربي والأجنبي.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر نموذج-

-توقف الحكومة عن صرف رواتب الموظفين لمدة 11 شهرا سابقا.

-وقف الحكومة عن دعم التعليم أو دفع إعانات الدراسة.¹

فاختارت الحكومة الجديدة فترة ولاية ثانية من مكتب الجمهورية الخامسة في 30 ديسمبر 2002. في أغسطس 2002، وقعت اضطرابات خطيرة داخل الجيش في نيامي، ديفا ، و نفويعمي ، ولكن الحكومة تمكنت من استعادة النظام في غضون عدة أيام.

تم إعادة انتخاب الرئيس مامادو تونجا لفترة رئاسية ثانية خلال الانتخابات الرئاسية للبلاد وذلك بعد تفوقه على منافسه السيد إيسوفو، حيث حصل تونجا على نسبة 65.5% من نسبة الأصوات في حين حصل منافسه على 35.5% فقط وقام الرئيس تونجا بتعيين السيد هامان أمادو رئيسا للوزراء الذي ظل في منصبه حتى يونيو من عام 2007.

سياسة رئيس النيجر المطاح به "مامادو تاجا" أغلقت كل أبواب التغيير الطبيعي، ومنعت تداول السلطة بالطرق القانونية، وأدخلت النيجر في أزمة سياسية خطيرة من خلال السعي باتجاه تبني دستور جديد يتبع تجديد ولايته، لأن دستور الدولة ينص على أنه لا يجوز أن يبقى الرئيس في الحكم سوى عهدين، مثل كل منهما خمس سنوات فلحاً إلى تعديله ليسمح له بفترة ثالثة، في ظل رفض البرلمان، وإعلان المحكمة عدم قانونيته، بادر بحلهما ثم أجرى استفتاء شعبيا في 2009 سمح له بالبقاء حتى 2012.²

7- مرحلة حكم سالو تجيyo

إنقلاب 18 فيفري 2010 هو انقلاب عسكري أطاح برئيس النيجر مامادو تاجا (71 عاما) وبحكومة النيجر، وب مجرد نجاح الانقلاب جرى تشكيل المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية وتعليق الدستور وحل مجلس الوزراء ويعتبر هذا ثالث انقلاب تشهده النيجر منذ التسعينيات.

الانقلاب العسكري تزعمه العقيد (سالو جيو) قائد لواء المدرعات في الجيش النيجيري وشكلت قيادة الانقلاب العسكري في النيجر حكومة انتقالية جديدة، تألفت من 20 وزيرا بينهم خمسة عسكريين وخمس نساء.

¹ - Christophe Boisbouvier, op cit, p35

² -ibid, p36.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر غودج-

وقد حظي هذا الانقلاب كغيره من الانقلابات السابقة بدعم شعبي، حيث تجمع نحو عشرة آلاف من الأشخاص أمام البرلمان استجابة لنداء أطلقته "جبهة القوى الديموقراطية من أجل الجمهورية" التي تضم - إضافة إلى بعض الأحزاب السياسية - منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان والنقابات.

7- مرحلة حكم مامادو إيسوفو

حكم سولو تحيي من 22 فيفري 2010 إلى 7 أفريل 2011 كمرحلة إنقالية بعد الانقلاب على تانجا لتجرى الانتخابات فيما بعد وفوز محمدو إيسوفو رئيساً للدولة النيجرية من 7 أفريل 2011 إلى يومنا هذا.

إن المراحل المتلاحقة في النظام السياسي النيجري مكتننا من معرفة درجة الاستقرار السياسي لهذا النظام وتحديد أهم مؤشراته.

فأهم خصائص النظام السياسي النيجري في قراءة لمراحل تطوره:

- **عدم الاستمرارية:** وهي أهم مظاهر الاستقرار السياسي وغيابها يخرج النظام عن المسار الصحيح سياسياً ويفقده الشرعية.

- **غط انقال السلطة في الدولة-التداول السلطوي-عملية التداول على السلطة** تم من خلال الانقلابات العسكرية في تعريب واضح لدستور وه وما لاحظناه في إنقلاب كونتشي على هاماني دبورى وإنقلاب سالو تحيي على مامادو توبجا.

-**سيطرة المؤسسة العسكرية:** فأغلب الرؤساء التنفيذيين خريجو المؤسسة العسكرية القائد هاماني دبورى الضابط سابيني كونتشي والعقيد علي سايبو.

-**طغيان صور الاحتجاجات الشعبية المنظمة والعنفية في تعبير صارخ عن الفشل السياسي في تمكين المواطن في النيجر من الإحساس ب الإنسانية لا سياسياً ولا اقتصادياً وعلى حتى المستوى المجتمعي.**

المبحث الثاني: الإنعكاسات الأمنية على الاستقرار السياسي في النيجر

إن أي دولة تتحرك في بيئة تختلط فيها العديد من المعطيات والسياسات تتراوح بين الثابت والمتحير فلا يمكن الوصول إلى كفالة حقوق الأفراد وحررائهم، وتحقيق المصلحة العامة، والعدل والأمان القانوني، دون أن يتحقق الاستقرار في مجتمع الدولة.

والتحولات التي طرأت على الخيارات السياسية والاقتصادية في النيجر والتي تكرست في المواثيق والدستور شكلت محددات للبيئة الأمنية النيجيرية والتي ترتبط بطبيعة تكوين هذه الدولة وطبيعة التهديدات التي هدد الأمن الوطني وتشكلت العقيدة الأمنية النيجيرية نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية وإستراتيجية.

المطلب الأول: أثر نشاط التنظيمات الإرهابية على الاستقرار السياسي في النيجر

عمدت النيجر على زيادة موازناها الدافعية بنسبة 65% من 1966-2011 نتيجة نشاط الجماعات الإرهابية والتمردة في النيجر حيث يستهدف الإرهاب السواح وموظفي السفرات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات، وتستخدمها كورقات ضغط ضد الحكومات.

وعملت القاعدة في المغرب الإسلامي والتنظيمات الجهادية الأخرى على توسيع نفوذها وبناء مناطق آمنة خارج سيطرة الحكومة خاصة بعد نجاح جناحها في شمال مالي من خلال تنفيذ عمليات إرهابية كما حدث في ضد ثكنة بمدينة تيلو وتفجيرها بشحنة تقدر بـ 600 كلغ من المواد المتفجرة.

1- مدخل الفشل الدولي في التفسير:

تميز دولة النيجر بظاهرة الدول المهزولة أو المهددة بالإهيار وهذا يعني فقدان سلطة للحكومة المركزية أو ضعفها وقد ان السيطرة لانتفاء خاصة الاحتكار الشرعي لوسائل الإكراه وتغير موازين القوة من الرسمية إلى الجماعات المؤثرة كالتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة.

فتنتظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ينشط على مستوى مناطق حدودية نائية بين بلدان دول الساحل تعرف منذ عقود من الزمن بكونها مناطق رمادية في المقابل عجز دولة النيجر على بسط سيطرتها على المدن القرية من هذه الحدود التي تخضع إلى نفوذ حركات ثرثرة ضمن تمثيل كامل لأزمة التغلغل بالنسبة للنظام.¹

¹ محمد مقدم، مرجع سابق، ص 124.

الاستقرار السياسي في ضوء الهدىات الأمنية الجديدة-النيجر نموذج-

الجماعات الإرهابية تميز بكرهها الشديد لكل رموز الدولة بفعل إرتفاع مستويات الفقر والأوبئة والأزمات الغذائية والجفاف وهو ما أثر على قدرة الحكومات وقوض الاستقرار السياسي بدول المنطقة وجعلها منطقة خصبة للتطرف.¹

فالشرعية العنصر الأكثر غيابا في دولة النيجر من خلال سلسلة الإنقلابات في الدولة سواء قبل التعددية السياسية مع كوتشي بإنقلاب عسكري على نظام ديوري أو بعد التعددية مع سالو حيو وإنقلاب 18 فيفري 2010 على حكم مادو تونجا.

فالإرهاب يتمأسس لما تراجع السلطة في البلاد وهو ما لوحظ مع تأثير جناح القاعدة في المغرب الإسلامي في النيجر عبر سلسلة الاختطافات المتكررة لشخصيات أجنبية عاملة في الدولة عبر الشركات الأوروبية خاصة الفرنسية كذا المبعوثين الأمين والأعمال التفجيرية كما حدثت في 2005، 2007.

وكتعبير عن تأثير التهديد الإرهابي هو سعيه إلى إضعاف الحكومات وممارسات السيادة وإيجاد حالة من العنف السياسي واللأمن وبالتالي تراجع هيبة الدولة داخلها وخارجيا وعمل سلطتها على المساومة مع قيادة التنظيم الإرهابي وكذا حصول تمردات وحركات إحتجاجية رافضة لسياسة الدولة كمؤشرات عن غياب الاستقرار السياسي في الدولة.

1- ثانية الإرهاب والاستقرار السياسي في النيجر:

يهدد الاستقرار السياسي وتسقط خاصية الاستمرارية كنتيجة لانتشار الجماعات الإرهابية في دولة النيجر وسعيها الحصول على مكاسب ويتميز بالخصائص التالية:

يعجز النظام السياسي في النيجر عن إحتكار السلاح وهو ما لوحظ من خلال سياسة التمردات العسكرية التي تقومها فئة صغيرة من صغار الضباط على الرئيس كما في 2010 في المقابل عجز جغرافية الدولة عن ضبط الكميات المهربة من الأسلحة من وإلى الدولة عبر الحدود وقدان خاصية الإحتكار الفردي لهذه الأسلحة وأصبحت الدولة تنظيم كغيره يملك مليشيات مسلحة مضادة في تعاملاتها من موقف ومنطق الجماعات الإرهابية المحركة لها بعيدا عن منطق جماعي سلطي.

¹ عمار مسعودي، الأمن في الإسلام فريضة شرعية وضرورة إنسانية. مجلة الصراط، العدد 16، د ب ن: د د ن، جانفي 2008، ص10.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر نموذج-

2-المعارضة في صورة الجناح العسكري للتوارق وتحولها من مرحلة المقاومة السرية ثم الصدام الثوري ومن ثم تحولها إلى الحرب الأهلية.

3-تخلي العسكريين عن سلطة الدولة وثورتهم لصالح الجماهير وهو ما لوحظ مع سلسلة الانقلابات المتكررة في ¹النظام النيجيري.

المطلب الثاني: أثر الجريمة المنظمة والتهديدات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في النيجر

تعد النيجر البلد الثالث في استخراج اليورانيوم بعد كندا وأستراليا والإشكال الاقتصادي يتجسد في إعتمادها على مورد واحد من الصادرات وهو معرض لتقلبات السوق والتبادلات التجارية غير متوازنة.

وتصنف مؤشرات التنمية الإنسانية النيجر في المرتبة 177 عالميا، 61% من النيجرين يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم، و85% بأقل من 2 دولار في اليوم، و86% أمي كأكبر نسبة في الساحل الإفريقي و281 طفل من أصل 1000 أقل من 5 سنوات يموتون سنويا والإقتصاد النيجيري الأكثر هشاشة في إفريقيا والأقل نموا تقرير التنمية البشرية لعام 2006.

1-دخل الفساد السياسي في التفسير

1-1-العلاقة بين القيادات الحاكمة وتنظيمات الجريمة المنظمة:

إن مراحل الفساد السياسي الذي وصل إليها النظام السياسي في النيجر من توافق قيادات الدولة السياسيين الرسميين مع شبكات الجريمة المنظمة شكل العامل الأساس لفهم الواقع الأزماتي أمنيا وسياسيا.

فسامح المسؤولون السياسيون بناه النشاط الإجرامي الذي يمارسه الحلفاء والجماعات الجريمة المنظمة ساهم في تعويض الأمن وإزدهار التجارة بالمخدرات والأسلحة والبشر وزيادة ظاهرة الإختطاف وهو كان أحد الأسباب التي ساهمت في حدوث الانقلابات العسكرية في النيجر في 2010 من سولو تحييو على مامادو تونجا وقبله وهذا ما يحرك الصراعات ويجعل هذه التنظيمات ثرواتهم ذات نفوذ سياسي وعسكري.

¹- http://www.achpr.org/francais/state_reports/Niger/%20State%20Report%20%5Bfrn%5D.pdf

2- العلاقة بين الأحزاب السياسية وتنظيمات الجريمة المنظمة:

للأحزاب السياسية في النيجر إرتباط وثيق بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود فصنان القرار سواء كانوا في السلطة أو المعارضة تعرضوا لمحاجات من الإنتقادات المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني التي سعت خلال العقودين الأخيرتين إلى تحديد مكامن الفساد في النظام النيجري خاصة في الأوساط الحزبية وهذا عامل أساس في تقويض الحكم الديمقراطي بمؤشراته.

3- الاستقرار السياسي في النيجر في ضوء الفساد السياسي

أخذ بوط الرشوة والفساد السياسي تسبب في سقوط العديد من الحكومات في النيجر فالإرتشاء وعدم الاستقرار وجهان لعملة واحدة .

فتجاوز تدفقات الأنشطة غير المشروعة نظام الجمارك الرسمي نتيجة نشوب ترتيبات غير رسمية بين التجار والمسؤولين فيما يعرف بالربانية، ذلك أنه من مصلحة الجماعات المنظمة للمخدرات والأسلحة الحفاظ على الرابط داخل هيكل الدولة عبر تمويل الحملات الانتخابية للرؤساء والأحزاب السياسية، وفي فضيحة من العيار الثقيل بتعبير الأميركيين أن ممدو تونجا اعتمد خلال محاولاته في الفوز في الانتخابات في العهدة الثانية على التمويل بالمال الفاسد ومشاركة مع كارتيلات الإجرامية في المنطقة في توجيه واضح حول مكامن عدم الاستقرار السياسي في الدولة.

وتأثير الجريمة المنظمة على الحكم الديمقراطي خاصة في ظل الفشل الدولي في التيسير من خلال سهولة ت詖م الرشاوى للمسؤولين السياسيين وتوفير لهم التسلیح وجماعات حامية لهم في حالات التعرض للأخطار.

2- مدخل الندرة والإحتياجات في التفسير

ستيفن جيلبرت Stephen G يربط بين وجود العامل الاقتصادي والديمقراطية والتنمية فدولة النيجر تستخدم مداخل الموارد الأولية لشراء السلم الاجتماعي ويعتبر التسيير غير العقلاني سبب الفقر والأزمات الاقتصادية والغذائية.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر نموذج-

2-1- مثلث الفقر والأزمات الاقتصادية كتهديد لاستقرار النيجر سياسياً:

تبأ مالتوس بأن الزيادة السكانية الطبيعية تفوق دائماً الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي وهو ما يحدث في دولة النيجر التي يزيد الإنتاج فيها في حالات المطر إلى 1.5 بالمائة بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7 سنوياً وبالتالي عجز الإنتاج الزراعي في ملاحقة الزيادة السكانية السريعة.

ارتفاع معدلات الفقر في النيجر تقدر بنسبة 68% حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007 و2008 هو نتيجة طبيعية لخلل المعادلة بين الحجم السكاني وكمية الموارد المتوفرة وعامل التوزيع لها وهو ما خلق إضطرابات فأغلب الخرجات الميدانية للمعارضين لنظام الحكم وسياساته خلال فترة حكم كوتشي وعلى ساير ومامانو ترجمها هو منطلق إقتصادي وتحديد حجم الاستفادة الفردية.

2-2- ثنائية الأمن الغذائي والاستقرار السياسي:

من الأشياء الثابتة في شهرى نيسان وحزيران في منطقة الساحل الإفريقي عموماً والنيجر خاصة هو موجة الأزمات الغذائية التي تبدأ تظهر بوادرها مع بداية نيسان بصورة جلية عبر بداية شح الكميات المتوفرة من الماء في البداية لينتقل إلى الغذاء في مواده الإستهلاكية الضرورية وما يهمنا هنا هو في كيفية تعامل الحكومة النيجيرية مع هذه الأزمة لأن مؤشر الاستقرار السياسي يعكس مباشرة سياسة الحكومة في تجاوز الأزمة إذا كان إيجابياً أو سلبياً.

فمطلب I want to eat أحدى المطالب الضرورية البسيطة للفرد المواطن وعادة الضعف التي تعانى بها الدولة النيجيرية يجعلها تعتمد بقوة كبيرة على المساعدات من قبل اليونيسف ومؤسسات الإغاثة وهو ما جعل المواطن البسيط بعيد الإرتباط بدولته العاجزة بداية وأخيراً عن توفير الغذاء بالشكل المطلوب وهو ما يولد الضغوطات والكره للحكومات وهو ما ينعكس مستقبلاً في شكل ثمرات أو ثورات.

3- مدخل الحerman الاقتصادي في التفسير:

النيجر ضمن دول حزام الفقر العالمي وتعد أفقراً دولة في العالم وتتنزيل قائمة الدول الأقل نمواً بالمرتبة

182 من 182 دولة حسب مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفصل الثالث

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة - النيجر نموذج -

ساهم الفقر وتردي المستوى المعيشي في شمال النيجر وأيضاً غياب سلطة الحكومة المركزية في هذه المناطق إلى صعوبة فرض القوانين على السكان المحليين في ظل الصعوبات التي يعيشها الاقتصاد الكلي بسبب الأزمات الغذائية وهو ما جعل التنظيم الإجرامي أو الإرهابي أو التمردي التارقي وسيلة للحصول على الأموال.

3-1-الحرمان أزمة الغذاء والاستقرار السياسي في النيجر:

الأزمات الغذائية زادت من حدة تفاعلها مع طبيعة المنطقة وموحات الجفاف التي عرفتها مع سنوات السبعينيات والثمانينيات وصولاً إلى الأزمة الغذائية التي ضربت النيجر سنة 2005، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عرفت زيادة في أسعار المواد الغذائية.

3-2-الحرمان أزمة التوزيع والاستقرار السياسي في النيجر:

إن تفاقم أزمة التوزيع في النيجر له إرتباط وثيق بظاهرة الفساد السياسي التي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف شخصية فأزمة التوزيع الغذائي للإيتحاثات والفرص كان له تأثير كبير على الواقع الأمن السياسي في الدولة خاصة في ظل التنوع العرقي والقبلي في المنطقة والتحسسات المتبدلة مؤشر على إمكانية حصول ثورات وجسد النموذج الترقي مثال حيا عن ذلك.

المطلب الثالث: أثر الأقلية التارقية على الاستقرار السياسي في النيجر

يتميز المجتمع النيجيري في التركيبة المجتمعية بالتنوع البشري أين يسوده تنظيم عشائري وقبلوي هذا التوع عجزت الدولة عن إدارته وتفاعل معه وفق معايير دقيقة الأمر الذي أدى إلى غياب الاندماج السياسي - الاجتماعي والشك في الشرعية السياسية.¹ فسوء التحاسن وغياب ثقافة سياسية موحدة أثراً سلبياً على مصداقية الأداء المؤسسي.

1-المحددات العامة لأزمة التوارق في النيجر:

1-1-المحدد الدستوري:

النيجر بلد إسلامي عريق في الإسلام؛ إذ استقر فيه الإسلام منذ قرون ويقدر عدد السكان بحوالي 18 مليون نسمة، نسبة المسلمين فيه بـ 97% (سنة مالكية) حسب الإحصائيات الرسمية الأخيرة لحكومة النيجر.² والدستور النيجيري عميق الخلاف العرقي من خلال منحه في البداية الحكم للهوسا وفق تقسيم قبلي بمح من منطلق فرنسي.

¹- عبد الوهاب إبراهيم الزين، قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي في إفريقيا. ندوة النيجر، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية الكبرى: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأحضر، 2007، ص 17.

²- Dictionnaire encyclopédique larousse . Paris : librairie larousse, 1979, p978.

1-2-الراغب حول الموارد والاستقرار السياسي

أغلب المناطق التي يتواجد التوارق فيها بشمال النiger هي مناطق استخراج اليورانيوم في المقابل نجد أن الإقليم لا يحصل إلا على 15% من الأرباح الذي تسيطر عليه شركة أريفا الفرنسية وهو ما لم يرض قبائل التوارق الذين رأوا أنفسهم أحق بما يحصلون عليه وطالبو بقيادة حركة النiger بالحصول على 50% من الأرباح، وفي ظل رفض السلطات المركزية في النiger سبب إحباط للتوارق وأدى إلى دخولهم في مواجهات مسلحة مما زاد الأوضاع سوءاً.

فعجزت الدولة في النiger عن خلق سياسة متطورة ومتجانسة قائمة على المساواة واحترام الحقوق والواجبات للجميع دون استثناء وتوفير صفات عادلة للجميع.

وتعرضت أنظمة الحكم في النiger لمحاجات عنف من خلال الحروب الأهلية وهو ما أخر الإصلاحات الاقتصادية وعرقل التنمية مما زاد من إضعاف الدولة في هذه المنطقة التي في أصلها فاشلة وعاجزة من خلال مجموعة عمليات لتمردين التوارق مثلة في "مقاتلو جبهة قوى النهوض".

2-مدخل التفكك المجتمعي في التفسير:

في النiger عصبيات قبلية قوية ذات صلة وثيقة بطبيعة المجتمع الرعوي الصحراوي أو الجبلي، بما أن المجتمع كان ينظم خليطاً من الأعراق والشعوب فلم تكن السلطة قادرة على تقديم أكثر من مشاركة بجاه رمزيين بها ومعها.

ويتجلى غياب أي تمثيل لشعب التوارق في هذا النظام وكذا عدم تعميم الحقوق والحربيات -على العكس في الجزائر السلطات الجزائرية قد عمدت إلى إعطاء نوع من الحكم الذاتي لقبائل التوارق في تنظيم أمورهم المحلية¹- فتشكلت الجماعات المسلحة للتوارق ورفعت شعار استرجاع الحقوق المضومة ومحاربة اللادالة في توزيع الثروة والسلطة فعملت على التهديد بقلب هياكل الدولة عن طريق العنف وهدم المجتمع من الداخل من خلال تحويل الصراعات إلى نزاعات مسلحة عن طريق إذكاء نار الحقد.²

¹-عبد الحميد برشيش، الإطار القانوني للدفاع الوطني، مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، الجزائر، منشورات مجلس الأمة، 2004، ص 125.

²- Laurent Ladouce, sécurité humaine et responsabilité humaine en Afrique Géostratégiques.

3- مدخل الجوار السيء في التفسير

التقسيم الجواري لمختلف المكونات المجتمعية في دول الساحل جعل نقاط التوتر واسعة في ظل وجود عناصر بذنب المعنوي للإنتماط العرقية والأزمة التاريخية هي النموذج الواضح في النيجر المعبر عن ظاهرة الجوار السيء حيث أنها مقسمة بين أربع دول في الساحل وتأخذ طابعاً إقليماً.

فحديث نزاع في مالي أو ليبيا أو الجزائر وتكون المجموعة الترقية طرف أساسى فيه يخلق التضامنات العابرة للحدود من خلال الدعم بالسلاح وهو ما حدث في التمرد الثاني في 2007 لتوارق النيجر - التي أشعلتها حركة النيجر من أجل عدالة وهي حركة أنشأها وتزعّمها أفراد من قبائل التوارق المنتشرون في شمال النيجر وحدثت اشتباكات عسكرية بين ميليشيات الحركة والقوات الحكومية بالنيجر وتحول شمال البلاد إلى منطقة نزاع عسكري محظورة - أو من خلال سلسلة الضغوطات المالية واللببية على نظم بلدانها لدعم الأقلية الترقية في النيجر لتكون الخاصية المميزة لهذه الدول طبيعة التراعات التي تتميز بالترابط والتعقد فحدث أي نزاع قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات أخرى مجاورة.

ويساند هذا الموقف رئيس النيجر محمدو يوسوفو، حيث يخوف جيشه من التواجد القوي للمجموعات الإسلامية في جنوب البلاد، وبخسأ أيضاً من انطلاق تمرد جديد من قبل التوارق في شمال النيجر.

فقد أعلن رئيس النيجر أن مقاتلين متطرفين أفغان وباكستانيين يتواجدون في شمال مالي ويعملون مدربين في معسكرات، بعضها لـ "بوكو حرام" النيجيرية في غاو. وأضاف: "في شمال مالي يهيمن الجهاديون ومهربو المخدرات وكل شيء منسق بينهم من الصحراء حتى الصومال"، مرجحاً تعاون كل المنظمات، سواء شباب الصومال أو بوكو حرام في نيجيريا أو القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر والساحل عاماً حتى أفغانستان. وشدد على أهمية "عدم تحول الساحل إلى أفغانستان جديدة، مؤكداً أن النيجر استطاعت حماية أراضيها حتى الآن لكنها تخشى دائماً محاولات تركيز مجموعات إسلامية مسلحة، وإعلان حالة تمرد للتوارق في شمال البلاد.

المبحث الثالث: تحليل الواقع النيجيري - أمنيا وسياسيا - من خلال عينة الدراسة

إن الدخول في الجانب الميداني ضمن المخور الثاني في دراستنا كوسيلة لتأكيد أو النفي الفرضيات الدراسية عملنا على تقديم إستماراة بمحضها قيمة مضافة تجعل البحث ذو صلة ميدانية بالواقع بعيداً عن الدراسة النظرية ذات الطابع التجريدي من خلال ثلاث مطالب أساسية وبعد التطرق للإطار المنهجي للدراسة يأتي الجزء الثاني من هذا الجانب والمتمثل في عرض النتائج ونحاول عرض ما توصلنا إليه من إستبيانات المبحوثين وجدولتها ثم عرض النتائج المتوصلا إليها في ضوء الفرضيات المطروحة والنتائج العامة من خلال الدراسة والإجابة الحصول عليها تسمح للباحث التأكد من صحة أو خطأ فرضيته.

المطلب الأول: تفريغ وتحليل البيانات الإحصائية

إن جمع الإستمارات كخطوة أولية من المبحوثين هو إتجاه نحو محاولة جدولتها حسب نوعية الإجابات المتحصل عليها لتقدم صورة شاملة عن أراء الطبقة المثقفة في دولة nigeria - العاملين في مؤسسة العون المباشر - حول أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي في الساحل الإفريقي في دولة nigeria كنموذج.

تحليل وتفسير البيانات:**المخور الأول: البيانات الشخصية:****جدول رقم 17: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

النسبة المئوية	النكرار	العينة الاحتمالات
%76	19	ذكور
%24	06	إناث
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (17) أن أكبر نسبة للمبحوثين هي من جنس الذكور 19 فرد أي ما يعادل 76% أما عدد الإناث فهو 06 أفراد أي ما يعادل 24% وهذا راجع لطبيعة المجتمع النيجيري الذي يغلب عليه العنصر الذكوري إضافة إلى النقص الكبير لنسبة التعليم لفئة الإناث وبالتالي الخروج للعمل.

الفصل الثالث

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة - النيجر غودج -

جدول رقم 18: يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة المئوية	التكرار	العينة الإحتمالات
%20	5	أقل أو يساوي 25 سنة
%32	8	من 25 إلى 35 سنة
%28	7	من 35 إلى 45 سنة
%20	5	من 45 فما فوق
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (18) أن الأغلبية المبحوثة من الفئة المخصوصة بين (25-35 سنة) ثم تليها الفئة العمرية ما بين (35-45 سنة) وبنفس العدد الفئة أقل أو يساوي 25 سنة والفئة الأكبر من 45 سنة إنعكاساً لنوعية الفئات المطلوبة في المؤسسة الإغاثية الشباب لتحمل أعباء العمل.

الجدول رقم 19: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الاجتماعية

النسبة المئوية	التكرار	العينة الإحتمالات
%48	12	ضعيفة
%36	9	متوسطة
%16	4	جيدة
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (19) أن الأغلبية في العينة المدروسة تنحدر من عائلات ضعيفة من حيث الدخل وال الحاجة الملحة للعمل دافع أساسى لنسبة 48% تليها نسبة المتوسطة بنسبة 36% وجيدة 16% كأقل نسبة.

الفصل الثالث

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة—النجر غودج-

الجدول رقم 20: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنسية

العينة الإحتمالات	العينة	النسبة المئوية	التكرار		
%84	نيجري الأصل	21			
%8	نيجري بالمجنسية	2	بغرض العمل		
%4		1	لاجئ		
%4		1	مهاجر		
%0		0	أسباب أخرى		
%100	المجموع	25			

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (20) أن الأغلبية في العينة المدروسة نيجيرية الأصل بنسبة %84 تليها نسبة الوافدين للنجر هدف العمل بنسبة 8% تليها نسبة اللاجئين 4% ومهاجرين 4% ويشكلون نسبة 16%.

الخور الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في النجر

5- التعريف بالتهديد:

من خلال إيجابات المبحوثين أغلبها تشير إلى أن التهديد هو الخطر الذي يصيب الفرد في أي من مستوياته تليها إجابة الشعور بالخطر على عنصري النفس والمال.

6- التهديدات الأمنية التي تراها تواجه منطقة الساحل الإفريقي

من خلال إيجابات المبحوثين الإجابة الغالبة تشير إلى:

- الفكر السلفي الجهادي التمثيل في القاعدة في المغرب الإسلامي.

- وانتشار المد الشيعي ونشاطهم المتطرف بنسبة 80%.

- الدخول في حرب مع مالي.

- إنتشار الفقر والأوبئة والجفاف وموحات الجراد الذي قضى على الإنتاج الزراعي لعام 2012.

7- الجدول رقم 21: يمثل الرضا على الوضعية الأمنية في بلدك

النسبة المئوية	التكرار	العينة الإحتمالات
%16	4	نعم
%84	21	لا
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (21) أن الأغلبية في العينة المدروسة غير راضية عن الوضعية الأمنية بنسبة 84 % نتيجة الحوادث المتعددة في المنطقة يجعلها عرضة للهشاشة أما التي ترى أن الأمن متوفّر بنسبة .%16

7-1- الجدول رقم 22: يمثل الحالات التي تراها تعيس التهديد الأمني في النيجر

النسبة المئوية	التكرار	العينة الإحتمالات
%28.57	6	سياسية
%47.61	10	اقتصادية
%14.28	2	اجتماعية
%9.52	2	صحية
%0	0	أخرى أذكرها
%100	21	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (22) أن الأغلبية في العينة المدروسة ترى في التهديدات الاقتصادية بنسبة 47.61 وسياسية بنسبة 28.57 % وإجتماعية بنسبة 14.28 % وصحية بنسبة 9.52 .%

8-تعريفك للإرهاب

من خلال إيجابيات المبحوثين الإجابة الغالبة تشير استخدام السلاح أو العنف في التعامل مع البشر وبنسبة أقل إشعار الآخرين بالتهديد والخوف اتجاه فكر معين.

9-القاعدة في المغرب الإسلامي

من خلال إيجابيات المبحوثين أغلبها تشير إلى أن القاعدة في المغرب الإسلامي هي ارهاب متواطن في المنطقة لكن 4% من العينة ترى أنها شيء هلامي لا وجود له في المنطقة.

10-التشكيلات التنظيمية لـ القاعدة في المغرب الإسلامي في النيجر

من خلال إيجابيات المبحوثين أغلب الإيجابيات تراوحت بين لا أعرف ولا يوجد كتعبير ضمني أن الحديث عن هذه المواقف ضمن الخطوط الحمراء لدى المواطن النيجري.

11-الجدول رقم 23: يمثل نسبة التسلیح الموجودة في منطقتك

النسبة المئوية	التكرار	العينة الإحتمالات
%80	20	%10 من أقل
%20	5	%50 و بين 20
%0	0	%50 أكثر من
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (23) أن الأغلبية في العينة المدروسة ترى في نسبة التسلیح في منطقتها أقل من 10 % والنسبة الثانية بين 20 و 50% تمثل 20 % .

الفصل الثالث

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة—نيجير غودج-

12- الجدول رقم 24: يمثل النيجر دولة موحدة أم دولة أعرق

النسبة المئوية	النكرار	العينة
		الإحتمالات
%0	0	دولة موحدة
%100	25	دولة أعرق
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (24) أن كل العينة المدروسة ترى أن النيجر دولة أعرق بنسبة .%100

1-8- جوابك دولة أعرق ما هي المكونات المجتمعية لبلدك

من خلال إيجابيات المبحوثين الإجابة الغالبة هي تشير إلى توزيع ثانوي جماعة الهوسا الغالية والتوارق مجموعة متفردة إضافة إلى الداجير ما والونغاي والعرب.

13- الجدول رقم 25: يمثل التوارق أقلة في النيجر

النسبة المئوية	النكرار	العينة
		الإحتمالات
%74	21	نعم
%16	4	لا
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (25) أن أغلب العينة المدروسة ترى التوارق أقلية بنسبة 74% وبينما 4% النيجر دولة موحدة.

الفصل الثالث

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النigeria نموذج-

14- الجدول رقم 26: يمثل التوارق لهم حقوق كاملة كالمقية -التشكيلاط الأخرى في النيجر

النسبة المئوية	النكرار	العينة الإحتمالات
%16	4	نعم
%74	21	لا
% 100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (26) أن أغلب العينة المدروسة أفهم لا يتمتعون بحقوق بنسبة 74% وبينما 4% يروا أنهم يملكون حقوق كاملة.

الخور الثالث: الوضعية السياسية لدولة النيجر

15- الجدول رقم 27: يمثل هل ترى النيجر دولة ديمقراطية؟

النسبة المئوية	النكرار	العينة الإحتمالات
%0	0	نعم
%100	25	لا
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (27) أن كل العينة المدروسة ترى أن النيجر دولة غير ديمقراطية بنسبة 100%.

15- الجواب لا ما هي مؤشرات ذلك

من خلال إيجابات المبحوثين الإجابة الغالبة هي تشير إلى أن الرشوة الكبيرة تعبيراً عن فساد سياسي متפשي والتأثير في الانتخابات بالإضافة إلى السرقة والنهب والمسؤولية في كل شيء.

16- الجدول رقم 28: يمثل من يصنع السياسة في النيجر

النسبة المئوية	التكرار	العينة الإحتمالات
%6	2	الرئيس
%66	14	العسكر
%3	1	اللوبيات
%6	2	الجماعات المسلحة
%0	0	جماعات الداخل
%18	6	جماعات الخارج
%0	0	أخرى أذكرها
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (28) أن أغلب العينة المدروسة يرون أن العسكر هو من يدير العملية السياسية ويتخذ القرارات في النيجر.

17- الجدول رقم 29: يمثل الرضا عن النظام السياسي وإستقراره

النسبة المئوية	التكرار	العينة الإحتمالات
%0	0	نعم
%100	25	لا
%100	25	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول (29) أن كل العينة المدروسة أفهم غير راضون على أداء نظامهم السياسي بنسبة 100%.

18-تصنيف دولة النيجر ضمن الدول المنهارة سياسيا

من خلال إيجابيات المبحوثين الإجابة الغالبة هي تشير إلى أنها ستلي مالي إذا لم ترسى مبادئ الديمقراطية في تعاملها مع الأفراد المواطنين ومحفهم الحرية والعدالة والمساواة.

الخور الرابع: العلاقة بين التهديدات الأمنية والإستقرار السياسي

19-تأثير القاعدة في المغرب الإسلامي في النيجر على الواقع السياسي للدولتين؟

من خلال إيجابيات المبحوثين الإجابة الغالبة هي تشير إلى أن الإرهاب يثير الخلافات بين أصحاب الديانات المختلفة و يجعل الكل يكره ويقاتل و تهدد أمننا الاجتماعي وبالتالي تجعلنا أبعد عن النظام ولا نقيم له وزنا ونعيش الإغتراب السياسي وهو ما يؤثر على استقرار النظام حتى وجوده.

20-تأثير الأزمات الاقتصادية على الإستقرار السياسي للنيجر

من خلال إيجابيات المبحوثين الإجابة الغالبة تشير إلى أن الفقر الشديد يؤثر على الإستقرار وكذا غياب القرار الاقتصادي النيجر تعتمد على المساعدات فهي لا تملك قرارها. (التجارية)

21-تأثير الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة على الإستقرار السياسي للدولة

من خلال إيجابيات المبحوثين الإجابة الغالبة تشير إلى أن لها تأثير كبير من خلال الفساد في جمارك والحرس الحدودي والجهاز الأمني الفاسد وهو ما يؤثر على نظامنا السياسي.

22-كيف تؤثر أزمة التوارق على النظام السياسي للبلد

من خلال إيجابيات المبحوثين الإجابة الغالبة هي تشير إلى أن التوارق تأثير من خلال التمردات والحركات الاحتجاجية في كل مرة ت تعرض هويتهم للخطر.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

إن نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال التعليقات على مختلف الإجابات التي وردت ضمن الاستماراة البحثية حيث أن حاولنا إختبار الفرضية الرابعة ضمن مؤشراتها الأربع حول مدى تحسيد النموذج النيجري لأثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي

من خلال توزيع الأفراد على حسب الجنس توضح أن أغلب المبحوثين هم من فئة الذكور بنسبة 76% في حين نسبة الإناث قدرت بـ 24% وهذا راجع إلى الطبيعة التركيبة للمجتمع النيجري ويمكن إستخلاص النتائج التالية:

-النيجر مجتمع ذكوري بالأساس حيث فئة الذكور أعلى بكثير من الإناث.

- العمل في النيجر أولويته للرجل قبل المرأة باعتباره المسؤول الأول في العائلة .

-النقص الكبير في نسبة التعليم لفئة الإناث وبالتالي عدم إمكانية الخروج للعمل فالدراسات الإحصائية تشير إلى أن نسبة الأمية في النيجر تقدر بـ 59% حسب إحصائيات 2010.

من خلال توزيع الأفراد حسب السن توضح أن الفئة العمرية الغالبة على العينة الدراسية هي الفئة من 25 إلى 35 سنة فبداية عمل هذه المؤسسة ليست فترة طويلة في النيجر بعد القرار الذي اتخذ في مجلس التنفيذي للمؤسسة في الكويت بوضع فروع لها في دول غرب إفريقيا على رأسها النيجر ومالي باعتبارها مؤسسة ذات وجه إنساني تقدم الخدمات والدعم للأهالي.

القراءة الثانية في جدول الفئة العمرية تم التوصل إلى أن فئة الشباب هي النسبة الغالبة بـ 42% مجموع أقل من 25 سنة وبين 25 و35 سنة ومن هنا يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- الشباب هم الفئة الغالبة في المجتمع النيجري.

-عمل 5 موظفين أقل من 25 سنة من أصل 25 فرد وكذا 5 أفراد فوق 45 سنة تم بحثهم خلال العينة مؤشر أن العمل هو إحدى الأولويات الضرورية في المجتمع فالجميع في العائلة الواحدة في النيجر يعمل عمل أو إثنين أو على الأقل يحاول ذلك نتيجة الظروف الصعبة والأزمات التي تمر بها الدولة.

-إستراتيجية إدارة المؤسسة في تشغيل الشباب لقدرتهم على تحمل أعباء العمل في الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد.

من خلال توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة كرقم وكتسبة جسدت أن أغلب العمال هم فقراء بنسبة 48% أي قرابة نصف موظفو مؤسسة العون المباشر ومن هنا يمكن إستخلاص النتائج التالية:

-أن أغلب الموظفين ينحدرون من عائلات محدودة الدخل فتدرج ضمن الفئات الضعيفة دخلاً وإمكانيات.

-النسبة تعبر حقوقية عن الوضعية المادية وإرتفاع مستويات الفقر في الدولة فالبرنامج الإنمائي لعامي 2007 و2008 أشار إلى أن أكثر من 60% من الشعب النيجيри يعاني الفقر.

-نسبة 16% ذوو الوضعية الجيدة هي صورة عاكسة للمجتمع النيجيри على طبيعته.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر غودج-

من خلال توزيع أفراد العينة حسب الجنسية توضح أن أغلبية المبحوثين نيجيريون بالأصل وهذا السؤال طرح مهدف: إبراز فكرة أن جميع المؤسسات هي خليط تجاهسي بفعل الوضعيات الأزماتية التي تعرفها الدولة على مر تاريخها وحركات اللجوء والهجرة غير الشرعية في بحث عن ملاذ أمن أو عمل للرزق.

لكن إستراتيجية المؤسسة تتطلب في توظيفها الجنسية النيجيرية فكانت نسبة 84% من المبحوثين نيجيريون بالأصل والباقي 16% حصلوا على الجنسية وذلك بنسبة 8% بعرض العمل عبر المشاركة في مسابقات دولية في الشبكة العنكبوتية أو بالهجرة التي برزت بـ 4% فقط في العينة أن فرد واحد من أصل 25 فرداً وصل النيجر مهاجراً وكذا الأمر بالنسبة للجوء وبالتالي يمكن إستخلاص النتائج التالية:

-اشتراك المؤسسة في التوظيف الجنسية النيجيرية التي يصعب الحصول عليها بالنسبة للمهاجرين واللاجئين جعل الفئة المبحوثة في 84% منها نيجيرية وعجزنا نسبياً عن إبراز هدفنا السابق.

في المchor الثاني تم تخصيصه إلى التهديدات الأمنية الجديدة في النيجر على اعتبار الفئة التي بحثناها أقرب الفئات إلى الواقع التهديدات الأمنية من أبسط صورها إلى أعقدها لطبيعة العمل التي تشتمل عليه وكذا للطبيعة التعليمية وكونها فئة مثقفة واعية بالواقع المعاش أمانياً.

من خلال طلب تحديد تعريف للتهديد أشير إلى الخطر الذي يصيب الفرد في أي من مستوياته بنسبة 90% ثم تعريف بأنه الخطر على عنصري النفس والمال ويمكن إستخلاص النتائج التالية:

-تعريف التهديد على أنه الخطر الذي يصيب الفرد إشارة إلى قربه من الفرد المبحوث ومعايشه له لأن التهديد يكون شيء مدرك لكن الخطر ينتقل من الإدراك إلى الواقع.

-تعريف التهديد أنه الخطر إلى عنصري النفس والمال على أنها القيمتين الأكثر أهمية التي يخاف المبحوثين خسارتها.

من خلال طلب تحديد التهديدات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة تم الإشارة إلى الفكر الجهادي والمد الشيعي وال الحرب مع مالي والفقير والأوبئة ومجات الجراد كتهديدات بيئية. ويمكن إستخلاص النتائج التالية:

-الفكر الجهادي إشارة إلى تهديدات القاعدة في المغرب الإسلامي و مختلف التشكيلات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل الإفريقي التي تحمل فكراً خوارجياً متطرفاً.

-التغوف من إنتشار المد الشيعي هي دليل أن الفئة المبحوثة هي من فئة السنة وهو إشارة إلى أن أغلب النيجيريون مسلمون بنسبة 11 مليون مسلم.

-تقديم الخوف من إمتداد الحرب في مالي إلى النيجر بالنظر أن الإنسان دائماً يقدر التهديدات التي تكون أقرب إليه ليشخصها حتى ولو لم تكن ذات أعظم تهديد بالمقارنة ببقية التهديدات.

-إنتشار الفقر والأوبئة والجفاف ومجات الجراد هي إشارة إلى ما شهدته النيجر خلال العقد الأخير من مجات متلاحقة من انخفاض معدلات الإنتاج الزراعي.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر غودج-

من خلال تحديد درجة الرضا عن الوضعية الأمنية في النيجر فالأغلبية الساحقة غير راضية نتيجة سلسلة المحميات الإرهابية وعسکرة المجتمع وحروب الحوار وتأثيراًها أدخلت البلد في دوامة الخوف والخذر ويمكن استخلاص النتائج التالية:

-المشاشه الأمنية التي تميز النيجر نتيجة موقعها ضمن خطوط النار من مالي إلى ليبيا إلى القاعدة في المغرب الإسلامي إلى الواقع الداخلي المتدهور أمنيا.

-16% تعبير عن رضاها عن الواقع الأمني إشارة إلى قدرة النظام على تشكيل عقدة الخوف لدى المواطنين والعجز عن التعبير بحرية عن ما يفكرون فيه خاصة لم يكونون طرفاً في سؤال يخص النظام.

من خلال طلب تحديد الحالات التي تعيش التهديد الأمني في النيجر:

الفئة غير الراضية عن الوضعية الأمنية في النيجر إنقسمت في تحديد الحالات غير الراضية عنها وترتها تشكل تهديداً أعظم:

سياسية 28.57%， إقتصادية 47.61%， إجتماعية 14.28% وصحية 9.52% ويمكن استخلاص النتائج التالية:

-ما يهم الفرد المواطن في النيجر هو الإجابة عن طلب want to eat ؟ فالتهديدات الإقتصادية أكثر التهديدات في الدولة وهو ما تؤكد له التقارير الأمنية.

-التهديدات السياسية المحسدة في عدم استمرارية النظام لفترة زمنية يتمكن من خلالها بتقدم خطط وتكاملة برامج نتيجة سلسلة الانقلابات العسكرية التي عرفتها الدولة في العقد الأخير من القرن العشرين.

في طلب لتحديد تعريف للإرهاب كانت الإجابة الأكثر طغياناً هي استخدام السلاح والعنف في التعامل مع البشر أو إشعار الآخرين بالتهديد والخوف من فكر معين ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

-أن الإرهاب واقع معاش في دولة النيجر وتم تعريفه في أبسط معانٍه أن استخدام السلاح لتهديد الآخرين.

-الإرهاب قد يكون غير ملموس من خلال السعي لتوجيهه وتغيير فكر الأفراد بفرض نمط معين من التفكير وهو إرهاب فكري.

من خلال طلب تحديد مفهوم القاعدة في المغرب الإسلامي كسؤال مفتوح كانت أغلب الإجابات مغلقة لم تتجاوز أنه إرهاب متواطن في المنطقة ونسبة من المبحوثين رأت فيه شيء هلامي لا وجود له ومن خلال الإجابات يمكن استخلاص النتائج التالية:

-النتيجة تعبير عن الخوف الذي يعنيه المجتمع من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي نتيجة سلسلة التفجيرات والإختطافات في الدولة.

-إعتباره شيء هلامي هو قمة الحرث على عدم الحديث وكتمان الأمر الخوف حتى وهو يعلم أن إجابتة ضمن جملة إجابات في عمل أكاديمي لا يطلب الأسماء ولا يخرج عن دائرة البحث.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر غوذج-

في طلب الإجابة عن سؤال التشكيلاط المختلفة المكونة للفاقعة في المغرب الإسلامي لا أحد من المبحوثين أجاب عن السؤال وهو تأكيد فعلي عن النتيجة السابقة المختصر في كلمة خوف.

في طلب تحديد نسبة التسلیح في المنطقة التي يقطنها المبحوث كانت 80% من المبحوثين أقرّوا بأن التسلیح أقل من 10% ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

-العينة المبحوثة في أغلبها مقرّة بالتسليح ووجوده لكن تقدیرات نسبته ترجع لطبيعة كل فرد.

-العينة المبحوثة بحكم عملها فهي تكون بعيدة نوعاً ما عن مناطقها الأصلية وبالتالي فالنسب تقدیرية.

في محاولة معرفة النيجر دولة موحدة أم دولة أعراف كم欲 من الباحث تقدیر المهدد الاجتماعي في النيجر كانت الإجابة متوقعة بنسبة 100% أن النيجر دولة أعراف ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

-مسألة الجنسية فيها نظر لكن الماوية لا فلا أحد لديه النية للتصل من هويته فأولوية للفرد في مثل هذه الدول هي الجماعة التي يتبعها قبل الدولة كمجموعة مؤسسات.

-النيجر دولة أعراف وبالتالي فالتهديد الاجتماعي موجود لأن المفهوم السياسي يقول دولة موحدة تكون مستقرة والمتمدة تشهد عدم الاستقرار وهو ما ستحتره لاحقاً.

من خلال طلب تحديد المكونات المجتمعية في الدولة تم إعطاء المجموعات الأربع التي تشكل نسبة في النيجر بدءاً بترتيبها بالنسبة الغالية الموسماً، والتوارق كجماعة متربدة والداجرما والعرب ويمكن القول أن المجموعة المبحوثة تتبع فردياً إلى إحدى هذه المجموعات.

من خلال تحديد ما إذا كانت التوارق أقلية في النيجر 74% صنفواها على أنها أقلية و4% أنها غير ذلك ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

أن 16% في النيجر يفكرون بمنطق المواطن للجميع والتساوي في الحقوق والواجبات.

74% يقدرون أن التوارق أقلية دليل أن القضية الترقية قضية لها وجود وتعاني أفرادها فعلاً الشعور بالنقص.

في طلب تحدي ما إذا كان للتوارق حقوق كالبقية من تشكيلاط المجتمع كانت النسبة ثابتة على سبقتها في تعبير صارخ عن وعي في تقدیر المواطن النيجري بهذه القضية وأنها فعلاً مهدّد من مهدّدات الكيان الاجتماعي النيجري في تقدیرنا.

ضمن المحور الرابع حول الوضعية السياسية في النيجر

تم طلب تحديد ما إذا كانت النيجر دولة ديمقراطية توضح أن 100% من المبحوثين أقرّوا أن النيجر دولة غير ديمقراطية ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

-وعي المواطن النيجري تصنيف دولته خارج دول الديمقراطية بالنظر لمسألة التداول السلطوي والواقع في الميدان.

في محاولة معرفة مؤشرات غياب الديمقراطية تم الإشارة إلى الرشوة المؤثرة في الانتخابات والمحسوبية والسرقة ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

-إنتشار الفساد السياسي في النيجر وإرتباط رجال السياسة ببارونات المخدرات والجريمة المنظمة في دعم متبادل.

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر نموذج-

-النيجر دولة زبائنية مصلحيا مع إنشار المحسوبية والرشوة وهو ما لوحظ في الانتخابات العهدية الأخيرة لتوبيخاً أن إستعمال بالجماعات المخدرات في دعم حملته الانتخابية ضمن دستور عدله ليتمكن من الترشح.

من خلال طلب تحديد من يصنع السياسة في النيجر تم التوصل إلى أن 66% يرون أن من يحكمون هم العسكري في تراجع لدور الرئيس بـ6% وتأثير اللوبيات بـ3% والجماعات المسلحة بـ6% ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

-العسكر بالنظر إلى أن أغلب الرؤساء نتاج المؤسسة العسكرية وهو ما لاحظناه في البحث الأول مع كوتشي وسولو.

-تراجع دور الرئيس في إحكام سلطاته نتيجة بروز أطراف متعددة في اللعبة السياسية وضغوطات المصالح.

-الجماعات المسلحة لها تأثير من خلال وجودها ككيان مثل للتنظيمات الإرهابية أو الجماعات المتمردة مجتمعاً.

من خلال طلب تحديد الرضا عن النظام السياسي واستقراره في النيجر أن 100% من العينة ترى نظامها غير مستقر بالنظر إلى الإجابات السابقة فالتحليل متطابق وكذا النتائج.

من خلال رد فعل المبحوثين على تصنيف النيجر دولة منهارة سياسياً أكدهوا ووصوتها بعالي في حالة عدم تقديم قيم الحرية والعدالة والمساواة ومنه يمكن استخلاص النتيجة التالية:

-نقاعة سياسية لدى المبحوثين أن النظام السياسي في النيجر في مرحلة بينية إما تحديد خيارات الديمقراطية بجميع قيمها وبالتالي الخروج من دائرة الفشل أو السقوط في مستنقع دول الجوار كما حدث بعالي.

في المخور الرابع في علاقة التهديدات الأمنية بالاستقرار السياسي

في تحديد أثر القاعدة في المغرب الإسلامي على الواقع السياسي أنه يدخل عبر بعد المجتمعى بعمق الخلافات والكره بين مختلف الجماعات وبالتالي الأمان المجتمعى ومنه السياسي.

في تحديد أثر الأزمات الاقتصادية على الاستقرار السياسي للنيجر تم الشارة إلى أن الفقر الشديد وغياب القرار الاقتصادي في النيجر يؤثر على الاستقرار في الدولة ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

-النيجر تعيش مستويات مرتفعة من الفقر والمجاعة.

-النيجر تعتمد في تسخير مؤسساتها على المساعدات الخارجية ضمن سياسات الدعم.

في تحديد أثر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات على إستقرار الدولة من خلال الفساد في الجهاز الأمني الذي ساهم في خلل بالنظام السياسي.

في تحديد أثر أزمة التوارق على النظام السياسي تجسد الإجابات في سلسلة التمرادات الإجتماعية في إشارة إلى مجرد 2007 بشعورهم أن قيمهم تهدد.

المطلب الثالث: استخلاص النتائج العامة للدراسة

سنعمل خلال هذا المطلب على استخلاص النتائج العامة للدراسة الميدانية من خلال العلاقة التلازمية التي طرحت كإشكال خلال دراستنا أن التهديدات الجديدة للأمن تقوض الحكم الديمقراطي وتحدد الإستقرار السياسي

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النigeria نموذج-

في الدولة بالنظر للنتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليل الجداول والإجابات المفتوحة التي تم طرحها على العينة الدراسية وكذلك المعرف والمدركات النظرية التي تم التعرف عليها خلال الفصل الأول والواقع العملية التي حددها خلال الفصل الثاني.

الاستقرار السياسي يتطلب بيئة توافق في المسابات والنتائج على المستوى الفكري فبروز فكر متطرف يعادي الفكر الموجود يدخل النظام في تحدى فكري فإذا سعى المتطرف إلى فرضه بالتهديد أو القوة يتنتقل التهديد إلى المستوى الملموس وفي وجود خلفيات سابقة وقضية سياسية متنازع عليها بقادم الزمان يصبح التهديد الملموس واقع يهدد كيان الدولة في صورتها في استقرارها وحتى في وجودها، فعنصر الاستمرارية يتطلب تجانس في الإطار العام للقيم المتنازع حولها وهو ما لاحظناه في النظام السياسي النيجيري غياب الاستمرارية لغياب نقاط مشتركة بين من يحكم النظام وجماهيره وحركاته التمردية والتنظيمات الإرهابية.

التهديدات الأمنية الجديدة جديدة على جميع الدول دون إستثناء سواء المتقدمة أو المتخلفة لكن الإشكال هو وجود بيات تساعده على توسيع وتنامي هذه التهديدات حال دول الساحل الإفريقي فالتعامل الإيجابي من الدول المتقدمة يجعل التركيز على كيف عولجت بصورة إستباقية أو وقائية أما في الساحل ينظر كيف ساهمت في إبراز الفشل الدولي وإنهيار مؤسسات الدولة وهو ما لاحظناها في مرحلة حكم مامادو تونجا وتحالفه مع باوون المخدرات لتمويل حملاته كإشارة إلى أن قبول النظام ورموزه والإستفادة من ميزات التهديدات الأمنية الجديدة على حساب مصير الدولة وهذا جوهر الاختلاف مع الدول المتقدمة فسياسات المساومة تعبر صارخ عن أن الاستقرار السياسي يغيب لما تنشر التهديدات الأمنية في دولة فساد سياسي.

الإشكال لا في التهديدات الأمنية الجديدة ولا في الاستقرار السياسي الإشكال هو من يحكم؟

من يصل إلى المناصب السيادية في الدولة من دول الساحل الإفريقي هو من يحدد كيفية التعامل مع التهديدات الجديدة للأمن بصورة إيجابية وبالتالي بيئة أكثر أمانا وبالتالي أكثر ديمقراطية وإستقرار أو بصورة سلبية كما هو واقع الحال في نظم منطقة الساحل والصحراء وهذا يطرح سؤال من يحدد من يحكم؟ والإجابة عن هذا السؤال تقدم صورة توضيحية عن التغير الحقيقي الذي يتحكم في متغيري الدراسة.

خلاصة الفصل

الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة-النيجر نموذج-

النظام السياسي في النيجر نظام شبه رئاسي أين السلطات السياسية تكون بيد الرئيس وعرف النظام سبعة دساتير رغم أنه حديث العهد بالإستقلال وهذا نتيجة التغيرات التي عرفها سواء على المستوى الأفقي أو العمودي. مر النظام في تشكيله بثلاث مراحل أساسية شكلت محطات هامة في منعرج تحوله من نظام أحادي الحزب بحكم عسكري عرف ثلاثة رؤساء عسكريون دبورى وكوتتشى وعلى سايى وأهم ما ميز هذه المرحلة هو خلال 30 سنة من الحكم أن إضافة إلى عسكرة السلطة التنفيذية أن التداول على السلطة كمؤشر عن الاستقرار السياسي كان بأسلوب الإنقلاب إضافة إلى الخروج المتكرر للحركات الإحتجاجية تعبراً عن سوء تسيير للسلطة وعرف النظام مرحلة إنقالية عرف خلالها رئيسين خلال 8 سنوات وأهم ما ميز هذه المرحلة فتح المجال للتعددية وعودة العسكر والحركات الإحتجاجية وإستمرار الأزمات الاقتصادية لتهى بمرحلة الجمهورية الخامسة بإجراء الانتخابات عرفت فيها رئيسين ومجلس بينهما وما ميز هذه المرحلة هو الواقع الاقتصادي والمجتمعي المتدهور إضافة إلى عدم إطلاق جميع الحريات الواقع الأمني المتدهور من 1999 إلى اليوم مع التحديات الإقليمية والدولية.

وفي دراسة لأثر نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي على الاستقرار السياسي في النيجر استعملنا مدخل الدولة الفاشلة في التفسير وتوصلنا إلى أن الإرهاب يتمأسس لما تراجع السلطة في البلاد وهو ما لوحظ مع تأثير جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي في النيجر وسعى إلى إضعاف الحكومات وممارسات السيادة ونشر العنف السياسي واللاأمن وبالتالي تراجع هيبة الدولة داخلياً وخارجياً لتنقل إلى أثر الجريمة المنظمة والتهديدات الاقتصادية على الاستقرار السياسي من خلال مداخل الفساد السياسي والقدرة والإحتياجات في والحرمان التفسير للواقع النيجري تم التوصل إلى أن احتبط الرشوة والفساد السياسي تسبب في سقوط العديد من الحكومات في النيجر وتواطط قيادات الدولة السياسيين الرسميين مع شبكات الجريمة المنظمة وكذا مطلب I want to eat أحدى المطالب الضرورية البسيطة للفرد المواطن في النيجر فعجز الدولة عن تحقيقه إشارة إلى العجز المتواتر للنظام كما ساهم الفقر وتردي المستوى المعيشي في شمال النيجر وأيضاً غياب سلطة الحكومة المركزية إلى تراجع النيجر ضمن مستويات الاستقرار السياسي كذا تطرقنا لأقر الأقلية الترقية على إستقرار النيجر من خلال مدخل التفكك المجتمعي والجوار السيء في التفسير كإشارة إلى غياب أي تمثيل لشعب التوارق في هذا النظام وكذا عدم تعميم الحقوق والحريات وأثر الأزمة في مالي على إمكانية قيام التمرد الثالث في الشمال النيجري.

لتهى بإختبار للنتائج المتوصل إليها من خلال العينة البحثية التي تم توزيعها على مواطني من دولة النيجر يعلمون لدى مؤسسة العون المباشر وكانت النتائج المستخلصة متطابقة إلى حد كبير مع الدراسة التي قمنا بها خلال الفصلين السابقين كإشارة إلى النيجر يجسد نموذج فعلى لأثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي.

الفصل الرابع:

آليات وإستراتيجيات مواجهة

الميدانات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

تهديد

إن مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي هي أساس لتعبير عن محتوى تشخيصي يخرج المنطقة من دائرة الفشل الأمني والسياسي، فإيجاد الحلول للمتغير الأول التهديد الأمني هو في النهاية تقدم حلول للمتغير الثاني على اعتبار الارتباط الأكاديمي والميداني للمتغيري الدراسة.

وأمام الطبيعة المركبة للتهديدات الأمنية على مستوى مصادرها، طبيعتها وأشكال التعبير عنها، فعلى الدول الساحل إفريقية السعي الدائم للبحث عن أنجع الطرق للتقليل من هذه التهديدات الأمنية وفق خصوصيات تعددتها مقاربات ورؤى ورهانات هذه الدول وتبني حلول وإستراتيجيات تتماشى مع واقعها ومتطلباته.

فعلى المستوى الدولي يفترض بالمجتمع الدولي التخطيط السليم والعاجل على اعتبار أن العالم في ظل النظام الدولي الجديد صار قرية صغيرة، فالدول المتقدمة من مصلحتها أن تعمل على تنمية دول العالم الثالث حتى لا تحول خطراً عليها وهذا الشخص الأمم المتحدة ككيان جامع للدول مختلف القرارات المتعلقة بمكافحة التهديدات الأمنية سواء في شكل القوانين أو في شكل البنية السياسية والإقتصادية كوسائل علاجية أو وقائية.

على المستوى التنافسي المصلحي بين دول ذات النفوذ في المنطقة من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين قدمت جملة مبادرات تحمل شق المساعدات المشروطة أو التدخل المفروض أو التواجد الدائم عبر القواعد العسكرية.

على المستوى الإقليمي حلت المنظمات الإقليمية على عاتقها ضرورة مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة من وإيجاد الحلول القانونية والسياسية سواء تنظيمياً ضمن الهيكل الإفريقي أو على المستوى الثنائي والمتحدة للأطراف بين الدول الموربة في المنطقة.

على المستوى المحلي وهي الإستراتيجيات التي تجسّد أننا الأكثر دراية بذواتنا وتقدم الحلول العلاجية لمختلف التهديدات التي تواجه المنطقة من خلال الإستراتيجية الجزائرية المبنية للمقاربة الإقليمية غير التدخلية والنموذج البحري في المعالجة القانونية والسياسية لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة وكذا المقاربة المالية أكثر المناطق تضرراً في السنوات الأخيرة ضمن القوس الأزماطي في الساحل الإفريقي.

آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

البحث الأول: الآليات والإستراتيجيات الدولية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

يقول هاري ترومان "لا توجد دولة واحدة يمكن أن تحجب الأمن للجميع و تستطيع الدول معاً أن تبني دفاعاً قوياً ضد التهديد وأن تجمع طاقة الرجال الأحرار في كل مكان لبناء مستقبل أفضل لنا جميعاً" فمواجهة التهديدات الأمنية المتعددة في الساحل الإفريقي لا تكفيها الإجراءات الفردية أو الثانية بل تحتاج تعاوناً دولياً أميناً على المستوى التنظيمي وميدانياً من خلال إستراتيجيات الدول الكبرى ذات الارتباط بالمنطقة سواء تاريخياً الدور الفرنسي أو إقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الآليات الأمنية لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

استوجب على الجموعة الدولية البحث عن السبل الكفيلة للتعامل بموضوعية مع مسارات التهديدات الأمنية الجديدة في البيئة الدولية بصفة عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة وخلق بيئة علاجية غير جموعة من الصكوك القانونية الدولية وإصلاحية من خلال مشاريع سياسية وإقتصادية تنمية بالأساس.

1-البيئة القانونية الأمنية لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة

1-1-في مجال مكافحة الإرهاب

إهتماماً حسب الدراسة التي قمنا بها ترتكز على الجيل الثالث من القرارات والمعاهدات لمواجهة الإرهاب التي وافقت كل دول الساحل الإفريقي عليها ضمن المنظمة الأممية.

1-1-1-قبل أحداث 11 من سبتمبر:

بدأ الجهد العالمي في التأمين لمواجهة الظاهرة الإرهابية في شكل جراءات تفرض على الدول لها صلة بأعمال إرهابية في ظل غياب تعريف شامل للإرهاب متفق عليه عالمياً، وتنحصر هذه السياسات في مكافحة الجرائم العاكسة لخصائص السلوك الواجب قمعه على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن والصكوك القانونية الدولية.¹

-في مجال التمويل: القرار 1269 في 1999 أكد على ضرورة تكثيف مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي والوطني وتحذ خطوات ملائمة لمنع وقمع الأعمال الإرهابية والقرار لم يصدر لوجب الفصل السابع وبالتالي عدم الراميته وهدفه منع تمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول في مجال المكافحة.

1-1-2-بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001

مع قيام مجلس الأمن بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب بموجب القرار 1267 بها لجان فرعية الأولى لتعريف الإرهاب، والثانية لأسبابه والثالثة للتدابير اللازمة لمنعه.

¹ سعمر صدوق، أسباب الإرهاب الدولي وسبل مقاومته، مجلة الحقيقة، العدد 2، الجزائر: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 2003، ص43.

آليات واستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

-القرار 1373^{*}: في 28/09/2001 بشأن مكافحة الإرهاب وهو قرار ملزم لجميع الدول الأعضاء وقرر إنشاء لجنة تابعة له لتنفيذ القرار وهو أكثر القرارات شمولاً في تاريخ مجلس الأمن والقرار بدبياجة بها 10 فقرات تليها 9 بنود إجرائية لضرورة التصدي لهذه التهديدات بجمع جميع الوسائل دون تحديد تعريف للظاهرة الإرهابية.¹ ومجلس الأمن هو المكلف بتحديد الأعمال الإرهابية التي ترقى لمستوى تهديد السلام والأمن الدوليين.² وعلى كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سن التشريعات المحلية التي تخزم الأفعال الإرهابية وتقديم الدعم والتمويل لهذه الأفعال، وتخرم الإرهابيين من الملاذ الآمن وتحظر تقديم أي دعم للإرهابيين.³

-قرار 1377 في 2001 جاء كمطالبة بتنفيذ القرار 1373.

-القرار 1456 في 20/01/2003 لمكافحة الإرهاب من خلال 6 خطوات متمثلة في وجوب اتخاذ جميع الدول إجراءات لمنع أشكال الدعم للإرهاب والإمتناع عن جميع القرارات المتعلقة بالإرهاب ومجلس الأمن يلزم الدول بالتطبيق للاتفاقيات والبروتوكولات والتعاون بينها لتنفيذ قرار 1373 عبر المنظمات الإقليمية والدولية وتبادل المعلومات واستعراض التقارير بصورة شفافة وفعالة.

-1535 في 2004 وتتضمن إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب و1540 في 2004 لمع حيازة أطراف غير حكومية أسلحة نووية وكيمائية وبيلولوجية والإتجار بها وأنشأت لجنة لمراقبة تنفيذ القرار.

-القرار 1624 في 2005 والمتعلق بالتحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب.

-القرار 1735 في 2006 وتتضمن الإرهاب وأشكاله.

-القرار 1787 في 2007 المتضمن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب.

1-3-1-1-تجريم دفع الفدية: يعتبر أهم قرارات حول الظاهرة الإرهابية أصدره مجلس الأمن للأمم المتحدة بتاريخ 17/12/2009/1904 القرار بتجريم الفدية للأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات أو الكيانات الإرهابية وكانت الجزائر صاحبة مشروع القرار ووافق عليه الاتحاد الإفريقي فيما بعد تحت نص 256 وتعتبر بريطانيا من أكثر البلدان حرضاً على عدم دفع الفدية للجماعات الإرهابية بالساحل في حالات الاحتجاز لأن تقاليد المملكة تمنع ذلك.

كما وضعت الأمم المتحدة 11 إتفاقية مكافحة الإرهاب:

* انظر الملحى رقم 08 حول القرار 1373 لمكافحة الظاهرة الإرهابية.

¹- نبيل راغب، موسوعة قواعد اللعبة السياسية دراسة تحليلية نقدية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 78.

²- علاء الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر. د. ب: دار الهبة العربي، 2005، ص 27.

³- محمد الصالد دميري، مرجع سابق، ص 45.

آليات واستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

اتفاقية للقضاء الإرهاب ضد السفارات والدبلوماسيين والأشخاص المحميين دولياً، إتفاقية لمناهضة أحد الرهائن، إتفاقية سلامة موظفو الأمم المتحدة، اتفاقية لمكافحة الإستلاء على الطائرات، إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران، إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة في المطارات، إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية.

تبنت الأمم المتحدة إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب الدولي مع إدانة واضحة لأعمال الإرهاب والتركيز على موجبين أساسيين على الأقل يقتضي أن تلتزم بهما جميع الدول بما:

- لا تشجع ولا تورط على إقليمها أو خارجه بأي نشاط إرهابي ذي أغراض سياسية.
- أن تقوم بكل ما يساعد في منع أو معاقبة أي نشاط إرهابي يقع ضمن إقليمها أو يكون مرتكباً ضمن هذا

¹
الإقليم.

1-2-في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

دول الساحل الإفريقي كجزء من المنظومة الدولية في الجمعية العمومية فهي معنية بالإلتزام والتعاون والمساهمة لمواجهة الإرهاب بالمنطقة والتعامل مع الدول ذات الخبرة في هذا المجال لابحاث الحلول التقنية لمكافحة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة.

1-2-1-الأمم المتحدة ومكافحة الإتجار غير الشرعي للمخدرات:

يقول ماريا كوستا "المخدرات لا تعني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين والمنظمات التي هي ضد حكمائها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات الإتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها وإشتراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات ولدينا أدلة أن هناك نوعين من تجارة المخدرات المروجين في شرق أفريقيا والكونغو في غربها والذين يتقطعون في منطقة الصحراء ليسلكا مسالك جديدة من خلال ترشاد مالي والنبيع. وفيما يلي مجموع الاتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة:

-الاتفاقية الموحدة حول المخدرات نيويورك: 30 مارس 1961 ووقعت الاتفاقية 153 دولة في 1 / 1996 بها 151 مادة يعرض ويحل جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المحلية باستثناء بعض الأحكام الواردة في إتفاقية 1936.

-تعريف مصطلحات القنب، قش الحشيش (...).

-وصف المواد الخاضعة للمراقبة سواء المواد الطبيعية أو الإصطناعية.

¹ سليمان مانع، مرجع سابق.

آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

-إنشاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وإستناد مهامها إلى اللجنة.

-توسيع أو إنشاء نظم لمراقبة زراعة النباتات المؤفرة للمادة الخام للمخدرات.

-الحق في الترخيص مؤقتا باستخدام أراضيها في أنواع المخدرات مع إلغائه في ظرف 15 سنة من إستهلاك

الأفيون و 25 سنة بالنسبة لاستخدام القنب.

بروتوكول سنة 1972/03/25 جنيف 1972

البروتوكول به 21 مادة وقعته 143 دولة إلى غاية 1/12/1996 وأبرز أحكام الإتفاقية الوحيدة

للمخدرات

❖ تعزيز دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وذلك بزيادة عدد أعضائها وتوسيع مجال النشاط من

أجل أغراض طبية وعلمية.

❖ متابعة وتكتيف الجهود المبذولة من أجل محاربة الإنتاج والإتجار غير المشروع للمخدرات.

❖ تعزيز التعاون الدولي لاتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع إنتشار الآفة.

إتفاقية فيينا 1988 فيينا 20 ديسمبر 1988

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 إتفاقية

وقتها 137 دولة في تاريخ 1/12/1996 وأبرز عناصرها:

-تحديد مصطلحات: دولة العبور، المخدر...).

-تعزيز المساعدة القانونية.

-تطوير برامج التدريب ووضع برامج خاصة لأفراد مصالح الكشف عن الجرائم.

-تشجيع القضاء على محاصيل المخدرات.¹

فالمادة الثالثة من إتفاقية فيينا لعام 1988 تتطلب ضرورة توفر الركن المعنوي في جريمة غسيل الأموال

فنصت على أن يكون الفعل محفوظ إخفاء أو تمويه المصدر الغير المشروع للأموال كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية إلى ضرورة توفر العلم بأن الأموال مستمدة من

جرائم المخدرات.

¹ -Katharina Hofmann, the impact of organized crime on democratic governance focus on Latin America and the Caribbean ,op cit, p7.

آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

وأعد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة 3 تقارير هامة حول الساحل الإفريقي وغرب

إفريقيا:

❖ تقرير الإتجار بالمخدرات بوصفه خطراً يهدد الأمن في غرب إفريقيا 2008.

❖ تقرير الإتجار غير المشروع عبر الحدود وإنعام الاستقرار والجريمة المنظمة.

❖ تقرير سيادة القانون في غرب إفريقيا 2009.

وكلها تدعو إلى تشديد العقوبات على الجماعات الإرهابية وتجميد مبادرة الأموال المتحصل عليها من الجرائم الإرهابية وتطبيق الأحكام الأكثر تحقيقاً للتعاون القضائي والأمني.

1-2-2-الأمم المتحدة ومكافحة التجارة بالأسلحة:

قرار مجلس الأمن 2011 في أكتوبر 2011 حول زعزعة منطقة الساحل بفعل إنتشار الأسلحة الخفية والمحظورة.¹

لقطع العلاقة بين تجارة المخدرات والأسلحة حدد قرار الجمعية العامة للحد من مصادر تمويل الإرهاب عن:

-تجريم أي شخص وأي منظمة بتوفير الأموال أو جمعها بأي وسيلة لتسخدم في أعمال الإرهابية.

-وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتسمح بوقف تمويل القضاء على الدعم المالي خاصة من المنظمات الإجرامية كالتجار غير الشرعيين للمخدرات.

الأمم المتحدة عملت على إنشاء اللجان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحاربة الجريمة المنظمة والمخدرات² هذه اللجان في خدمة المنظمات الإقليمية الدولية.

1-2-3-الأمم المتحدة ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار البشر:

الهجرة أمر خطير ليس فقط على المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم لكنها مكلفة للمجتمعات والدول كل ومن أجل مكافحة الهجرة غير المشروع والحد من خسائر في الأرواح، يجب إتباع فح شامل للأمن على الحدود وزيادة وتحسين إجراءات الهجرة القانونية والدبلوماسية العامة، فضلاً عن الإصلاحات وتعزيز وزيادة الجهود الرامية إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب البشر.

¹ - Threats to Peace and Security in West Africa and the Sahel Region,
http://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/201202/lookup_c_gIKWLeMTIsG_b_7966245.php

² - حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن. عالم المعرفة، الكويت: احسن الرضي لتنمية ونشر وآداب، 1995، ص 246.

آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

1995 المؤتمر التاسع لمنع الجريمة المنظمة ومعاملة المجرمين وبناء على توصية مؤتمر نابولي قدم مشروع من بولونيا والولايات المتحدة وفرنسا لمكافحة الجريمة المنظمة وقدم المشروع وتم الموافقة في البرمو في 2000¹.

وفي مجال الإتجار بالبشر من خلال:

-الشراكة: تتطلب محاربة الإتجار بالبشر مهارات وموارد وجهود الأشخاص والكيانات، لأنها مسألة معقدة ومتشعبة الجوانب تتطلب اتخاذ إجراءات شاملة في مجالات مثل مجال حقوق الإنسان، والعمل والتوظيف والصحة والخدمات، وتطبيق القوانين.

-القرار 53/111 في 12/1998 تم إنشاء لجنة لبحث الآليات التشريعية الدولية لمواجهة التهريب والنقل غير الشرعي للمهاجرين وكذلك قرارات 114/53 و 126/54.

-إتفاقية بالبرمو -الإتفاقية المرجعية لمكافحة الرق الحديث الإتجار بالبشر - وقعت 15/12/2000 على بروتوكول الإتجار البشر وعمدت العديد من المنظمات الدولية لمكافحة الظاهرة من منظمة الدولية للهجرة ومنظمة اليونسكو واليونيسف.

ال усили الأهمي لمكافحة الجريمة المنظمة بأشكالها تجلت في منطقة الساحل الإفريقي من خلال برامج الأمم لغرب وساحل إفريقيا بتدريب الحراس والبرامج التحسيسية وضرورة الدعوة لأفرقة القوانين والإتفاقيات الدولية وتطبيقاتها محلياً.²

1-3-الأمم المتحدة ومكافحة التهديدات البيئية:

رغم الاهتمام المتزايد الذي تستثير به التغيرات المناخية على الصعيد العالمي، فإن التحرك الدولي لفائدة الدول النامية يبقى إلى حد الآن غير كاف ودون مستوى التحديات التي تطرحها ظاهرة تغير المناخ. هذا بالإضافة إلى أن آليات التمويل والصناديق المتوقع إحداثها في إطار الاتفاقيات الدولية لدعم التأقلم ومواجهة التغيرات المناخية لم تدخل بعد حيز التنفيذ ومن المحتمل أن تشهد تأخيراً كبيراً قبل استغلالها الفعلي.

2-البيئة السياسية والاقتصادية للأمنية لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة

الأمن يتحقق باتباع سياسات تموية رشيدة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون.

¹ - محمد جهاد البريزات، مرجع سابق، ص 45.

² - تشرشل أوغيلو، نشر القانون الدولي الإنساني من حلول التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والإتحاد الإفريقي.

2-1-خلق التغيير وتنفيذ الإصلاحات:**2-1-1-إعلان قمة الألفية:**

في سبتمبر 2000 تبنت 147 من رؤساء الدول إعلان الألفية حيث يوضح الإعلان مفاهيم السلام والأمن وقضايا التنمية بما في ذلك مجالات البيئة وحقوق الإنسان والإدارة.¹

الهدف الذي تم وضعه ضمن إطار مقررات الألفية للتنمية في الأمم المتحدة القضاء على الفقر المدقع والجوع حيث تخفض إلى النصف نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة سكان العالم الذين يعيشون من الجوع.* وفق ما حدده مؤتمر قمة الغذاء العالمي إلى النصف مع حلول عام 2015.

2-1-2-برنامج التنمية المستدامة:

هو الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية، الحياة الاجتماعية والاقتصاد كضمان للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد في المجتمع في الحاضر والمستقبل.²

فاجتماعياً النظام مستدام في حال حققت العدالة في التوزيع ، ومن ثم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

وجاء في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة:

"إن التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة - فهي تتيح، من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل؛ ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المجتمع؛ ومن الناحية السياسية، منح كل إنسان، رجلاً كان أم امرأة، صوتاً وقدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله".

ولجنة التنمية المستدامة تستعرض وترصد جوانب التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وخطة عمل بربادوس وخطة تنفيذ جوهانسبرغ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

¹- زوران ميلنكوفتش، شؤون دولية. مجلة نيويورك، العدد 7، الكويت: ددن، سبتمبر 2000، ص 23.

* انظر الملحق رقم 05 حول إعلان قمة الألفية.

²- أبو المحاجة تليلي، التنمية المستدامة ونظام البيئة. بيروت: مركز المعلومات الوطني، 1996، ص 43.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية من الحضور التاريخي إلى مقاربة الاتحاد الأوروبي

الإستراتيجية الفرنسية نحو إفريقيا عموماً تتمحور حول الجانب التدخل العسكري من جهة والقضاء على التهديدات في إفريقيا ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا ومراعاة الظروف الاقتصادية في هذه الدول من جهة أخرى.

الإستراتيجية الفرنسية في الساحل الإفريقي بالأخص أقدم من الإستراتيجية الأمريكية بفضل التوأمة التاريخي الإستعماري لفرنسا في المنطقة ضمن المنطق التوسي لستمر مسألة عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي مصدر لتوتر مستمر لها.

في الدستور الفرنسي المؤرخ 1946/10/27 يشير إلى إنشاء الاتحاد الفرنسي والذي بموجبه تم ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة في كامل إفريقيا ومنها دول منطقة الساحل المستعمرة فرنسياً ضمن تنظيم تحت تسمية التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية وتردحت الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال التركيز على محورين اقتصادي والعسكري لتقترب أكثر مع مقاربة الاتحاد الأوروبي.

1-المشروع الفرنسي الأولي:

كان OCFS مشروع سياسي عسكري إقتصادي مجسداً لفكرة رجل الدين الفرنسي وفق مراساته في تنظيم منطقة الصحراء التي هي صحراء لفرنسا بالأساس وحمل المشروع فكرة المنطقة الصناعية الإفريقية، واستمر حتى بعد الاستقلال التوأمة الفرنسية عبر معاهدات عسكرية دفاعية ثانية.

2-مرحلة ما بعد عقد الستينات: تميزت هذه المرحلة بـ:

- اللقاءات والماراكي الثقافية الفرنسية لتكريس القيم الفرنسية.

- توأمة أكثر من 45 سفير فرنسي في إفريقيا.

- التوأمة العسكري في إفريقيا 100 قاعدة في عام 1960 تقلصت إلى 5 قواعد فقط الآن منها قاعدة نجامينا في تشاد.¹

- العلاقات الفرنسية الإفريقية ذات طابع شخصنة السلطة والتعامل ليس مع المؤسسات الشرعية ولكن مع دبلوماسية الرئيس الإفريقي أي دبلوماسية العائلة.

- السياسة الفرنسية سياسة قوة في إفريقيا عبر التدخل العسكري ودعم الدول الإفريقية.

¹- بوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا التاريخ والحاضر. 7 أكتوبر 2012

آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

بعد مرحلة الحرب الباردة أصبح الحديث عن المشروطية كسب لدعم دول إفريقيا في قمم وخطابات الرؤساء حال شيراك وساركوزي وشكلت الساحل الإفريقي منطقة تنافس مصلحي لعبت فيها فرنسا دور الشرطي في حماية السلم والأمن الدوليين عبر المقارب الأممية للإرهاب وفي تحديد معايير الدولة الفاشلة وما تحمله من التهديدات لحدودها، في إتجاه هدفي نحو البحث عن الموارد الطاقوية.

التنافس الأمريكي والصيني مع فرنسا جعلها تخشى على مكانتها وتعتمد مقاربة ثقافية قائمة على الفرنكوفونية والإقتصادية عبر الاتحاد النقدي والإقتصادي لغرب إفريقيا والعسكراتية من خلال التواجد الفرنسي في المنطقة عبر القواعد العسكرية وبالتالي مقاربة فرنسية في المجال الأمني والإقتصادي والإنساني الثقافي مقاربة أمنية شاملة.

3- المخور الاقتصادي:

الإستراتيجية الفرنسية مرتبطة بالمساعدات الإقتصادية منذ القدم وتبني إستراتيجية المشاريع العسكرية الداعمة للسلم والأمن ومشروع رو كامب recamp 1998 وهو تأمين مصادر الطاقة في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة لدول المنطقة في الساحل الإفريقي والدول المغاربية.

التواجد الفرنسي كذلك في دولة النيجر فنتيجة للأزمة الإقتصادية الحادة عمدت فرنسا على تبني سياسة براغماتية تؤمن بالمعلومات الإقتصادية والإستثمارات الأجنبية في دولة لها أهمية جيوسياسية نظراً لموقعها الجغرافي وإمتلاكها لمادة اليورانيوم المستغلة فرنسياً وعمدت الدولة على توزيع 120 رخصة استغلال اليورانيوم لشركات فرنسية.

4- المخور العسكري

القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا في السنغال والغابون وجيبوتي والقاعدة الأولى تجسد إستراتيجية قصوى مرتبطة بالمرات البحرية والجوية لإفريقيا الغربية ودكار مبرى بري نحو الساحل الإفريقي للمساعدة على التواجد العسكري في تلك المنطقة حصاراً للتواجد الأمريكي.

والتواجد الفرنسي في منطقة تشاد كمحور للإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المنطقة لحماية اللاجئين على حدود التشاد السودان وإفريقيا الوسطى المتواجدة منذ 1976 وإستمرار حكم إدريس ديبي بدعم فرنسي أفن توفر التغطية المعلوماتية واللوจستية للنظام التشادي في مواجهة المعارضة المسلحة.

آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

سعت فرنسا عسكريا نحو زيادة عدد القوات الفرنسية في منطقة الساحل والصحراء ليصل عددها في سنة 2012 إلى 25 ألف جندي موزعين على امتداد الحزام الواسع بين موريتانيا غربا وتشاد شرقا وصولا إلى جيبوتي، وذلك هدف محاصرة قوات تنظيم القاعدة الناشطة في دولي مالي والنيجر.

كما أن زيادة القوات الفرنسية في المنطقة كان بمثابة خطوة فرنسية لتحجيم دور الانتشار الأمريكي في هذه المناطق، خاصة مع مشروع الأفريكوم والسعى لبناء قواعد عسكرية بالمنطقة في مقدمتها صحراء الجزائر فعمدت فرنسا على إقامة تسيير مشترك فرنسي - جزائري يشمل التنسيق الاستخباراتي وتطوير التعاون العسكري.

ودعم هذا الاتجاه وزير دفاع فرنسي ايرفي موران رغم تحمل وزارة الخزانة الفرنسية إنفاقا ماليا مضاعفا عن تكلفة القوات الفرنسية الموجودة سابقا في تشاد وإفريقيا الوسطى.¹

الحلول العسكرية واستخدام القوة من الجانب الفرنسي وسيلة لا تحقق الأهداف المرجوة في منطقة الساحل الإفريقي ونوجز ذلك العملية المشتركة بين القوات الفرنسية بالتعاون مع موريتانيا لإطلاق سراح رهائنها العاملين في شركة أريفا الفرنسية الذين اختطفهم القاعدة في المغرب الإسلامي.

-مقاربة الاتحاد الأوروبي :

تقوم مقاربة الاتحاد الأوروبي حول منطقة الساحل الإفريقي على أربع محاور رئيسية:-
لا يمكن الفصل بين الأمن والتنمية فتحقيق الأمن جزء من تكين إقتصاديات دول المنطقة من تحقيق عوامل التنمية.

-تحقيق المعادلة الأولى لا تتحقق دون توثيق التعاون الإقليمي الحالي.

-الاستفادة من قدرات البناء كبيرة سواء في مجالات النشاط الأساسي للحكومة بما في ذلك توفير الأمن والتعاون الإنمائي.

-تشجيع التنمية الاقتصادية لشعوب منطقة الساحل هو في النهاية حماية لمصالح مواطني الاتحاد الأوروبي.

¹ آن جيوديشيللي، فرنسا والقاعدة بالساحل

آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

وفي هذا الإطار في 23 أفريل 2010 يعتمد المجلس الأوروبي ورقة عمل لتحسين التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات في دول منطقة الساحل الإفريقي في تعبير واضح عن أن منها جزء لا يتجزأ من الأمن الأوروبي.¹

وهذه المقاربة تسهم في حماية المصالح الجيوإستراتيجية لأوروبا ضمن عمليات التعاون مع الاتحاد الإفريقي والخلف الأطلسي ضمن السياسة الدفاعية الأوروبية تحت تسمية pest ومن ثم إستراتيجية الأوروبية لأجل إفريقيا تحت تسمية sea.

-اتفاقية لومي

تجسد إتفاقية لومي ثمنودجا عن أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء وهي من الاتفاقيات التنموية التي استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء على مستوى النظام التجاري المعول به دوّلها، أو على مستوى المعونات الاقتصادية والمالية المنوحة لأغراض التنمية.

فالتعاون الإقليمي والدولي سيكون حاسماً مع التهديد الإرهابي في المنطقة، من أوربة لمكافحة الإرهاب المصدر الأهم للتهديد الأمني في أوروبا رغم تفاوته مستوى من دولة إلى أخرى لأن دول الاتحاد الأوروبي لا يمكنها تجاهل عواقب عدم الاستقرار السياسي على حدودها من خلال مختلف أشكال الهجرة أو التهريب للأسلحة والبشر.

-التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي وبذل جهود إضافية لتحقيق استقرار في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل والصحراء والتأكيد على أهمية التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود من قبل الإرهاب والجريمة المنظمة.²

¹ - Conseil Europeen, remarques de herman Van Rompuy, président du conseil Européen, sur la paix et la sécurité au Sommet EU-Afrique. Bruxelles : press , novembre 2010.

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/118104.pdf

² - Thomas Renard, **Terrorism and Other Transnational Threats in the Sahel: What Role for the EU?**. center on global counterterrorism cooperation, policy brief september 2010 , p3.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية بين مبادرتي بان الساحل ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء

وأع منطقـةـ السـاحـلـ الـإـفـرـيقـيـ بـحـجـةـ مـكـافـحـةـ الـإـرـهـابـ هـيـ مـقـدـمةـ لإـعـادـةـ رـسـمـ خـارـطـةـ الـمـنـطـقـةـ مـنـ طـرـفـ الـفـرـىـ الـغـرـيـبـةـ فـيـ تـسـابـقـ وـاضـحـ لـلـسـيـطـرـةـ عـلـىـ مـوـارـدـ الـمـنـطـقـةـ مـنـ مـحـرـوقـاتـ وـمـعـادـنـ وـثـرـوـاتـ وـإـسـتـرـاطـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـحـالـ إـتـخـدـتـ مـحـورـيـنـ أـسـاسـيـنـ مـحـورـ أـمـنـيـ وـمـحـورـ إـقـتـصـادـيـ تـنـمـيـ

ـ الـمـحـورـ الـإـقـتـصـادـيـ التـنـمـيـ

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاحتياطي النفطي لإفريقيا يقدر بـ 80 مليار برميل أي 8% من الاحتياطي العالمي والولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على 22% من الاحتياطيات النفطية خاصة في نيجيريا وقتم بخط النفط التشاد - كامرون عبر السودان.

والاهتمام الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي منذ 2001 ارتكز على 3 محاور أساسية هي:

- ترداد القوات الأمريكية في المنطقة وجعل المنطقة ضمن دائرة الحرب على الإرهاب.

- تأمين المنشآت البترولية ضمن إستراتيجية الأمن الطاقوي.

- ضمان التواجد المادي وضمان تعطية جوية.

تستغل الولايات المتحدة يومياً منطقـةـ السـاحـلـ الـإـفـرـيقـيـ لـتـطـوـيـرـ تـرـسـانتـهاـ التـوـرـيـةـ وـتـنـافـسـ مـعـ كـلـ مـنـ فـرـنـسـاـ وـالـصـينـ ذاتـ الإـقـتـصـادـ المتـزاـيدـ فـيـ النـمـوـ ليـصـلـ إـلـىـ 22%ـ مـنـ الدـخـلـ الـخـامـ الـعـالـمـيـ.

كـماـ تـنـافـسـ فـرـنـسـاـ مـنـ خـالـلـ سـيـاسـةـ الـمـسـاعـدـاتـ الـمـقـدـمـةـ لـإـفـرـيقـيـاـ وـالـمـقـدـرـةـ فـرـنـسـيـاـ بـ 0.33%ـ مـنـ دـخـلـهـ الـخـامـ وـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ تـخـصـصـ 0.11%ـ.

الـروـابـطـ الـتـارـيـخـيـ لـفـرـنـسـاـ فـيـ إـفـرـيقـيـ جـعـلـتـهـ إـحـدـيـ مـعـرـقـلـاتـ السـيـاسـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـيـرـىـ وـالـتـرـرـودـيـ "الـإـسـتـعـمـارـ الـفـرـنـسـيـ" لـيـسـ بـمـحـرـدـ نـظـامـ لـلـإـسـتـغـالـ لـكـنـ نـظـامـ هـدـفـهـ إـعـادـةـ الـأـرـبـاحـ إـلـىـ الـدـوـلـةـ الـمـسـعـمـرـةـ.

وـفـيـ التـقـرـيرـ السـنـوـيـ لـلـرـئـيـسـ الـأـمـرـيـكـيـ فـيـ 1997ـ يـرـىـ أـنـ النـمـوـ الـإـقـتـصـادـيـ لـإـفـرـيقـيـاـ فـيـ صـالـحـ الـمـصـلـحةـ

الـقـومـيـةـ لـلـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ 2004ـ الدـعـمـ الـأـمـرـيـكـيـ لـلـقـيـادـاتـ الـإـفـرـيقـيـةـ 4ـ بـلـيـونـ دـولـارـ وـارـتفـعـ لـ 8.7ـ بـلـيـونـ دـولـارـ فـيـ 2010ـ وـالـتـحـالـفـاتـ الـقـادـمـةـ إـقـتـصـادـيـةـ وـلـيـسـ عـسـكـرـيـةـ فـيـ سـعـيـ لـبـنـاءـ مـنـطـقـةـ تـجـارـةـ حـرـةـ مـعـ إـفـرـيقـيـاـ فـيـ 2020ـ.

الـإـقـتـصـادـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ يـأـفـرـيقـيـاـ بـسـبـبـ الـإـرـهـابـ الـذـيـ هـوـ نـتـيـجـةـ عـجزـ الدـوـلـ الـإـفـرـيقـيـةـ عـنـ تـلـيـةـ الـحـاجـاتـ الـإـنسـانـيـةـ لـمـوـاطـنـيـهـ وـحـمـاـيـةـ إـسـتـشـمـارـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ .

الأجندية الأمريكية لعام ما بعد 11 من سبتمبر 2001 هو التواجد في كل بؤر التوتر العالمية وإفريقيا والساحل

الإفريقي واحدة منها

بعد جملة التهديدات التي عرفتها المنطقة من جريمة منظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية.. الخ يقول جورج بوش الإبن "كانت قضية أمننا دوماً أكثر من قضية الدفاع عنها. إننا نقاتل، كمقاتل دوماً، من أجل السلام العادل ، سلام مساند للحرية. سندافع عن السلام دون تهديدات الإرهابيين والطغاة. وسنحافظ عليه، بينما علاقات جيدة بين القوى العظمى. وسننشر السلام، بتشجيع قيام مجتمعات حرة، ومنفتحة، في كل قارة".

2-الخور الأمني:

عمدت الحكومة الأمريكية على بيع الأسلحة إلى الحكومات الإفريقية ودول الساحل والتأثير العسكري الموجه للوحدات العسكرية في إطار برنامج Imet وبرنامج ACOTA وبرامج تدريب عسكرية مشتركة بقيادة البتاغون مع بعض القوات العسكرية الإفريقية خاصة منها الجزائر ومالي وفي الميدان وضعت تصوراً من خلال مبادرتي بان الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وبناء قواعد عسكرية.

2-1-إستراتيجية محاربة الإرهاب:

تقوم إستراتيجية مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ثلاثة مرتکرات أساسية:
 - ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة.
 - السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل و ملاحقة الأنظمة التي تتجها وإسقاطها عند الضرورة.
 - نشر القيم الديمقراطية في المناطق الخرومة منها باعتبارها دعامة للأمن.

2-1-1-مبادرة بان الساحل PAN SAHEL

فيكتور نكولسن Victor Ncolson المسؤول عن مبادرة بان الساحل يقول المبادرة أداة مهمة في الحرب على الإرهاب وتعزيز العلاقات الأمريكية في المنطقة.

وهي مبادرة تعاون عملياتي تمنع من تحول هذه المنطقة ملاذ آمن للإرهاب الدولي من خلال بناء قدرات محلية

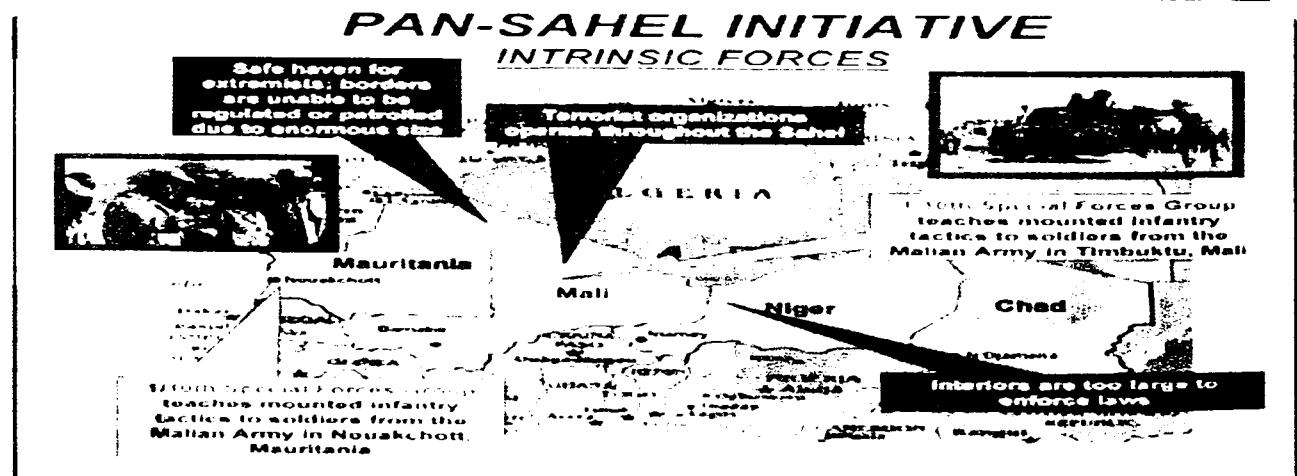
¹ للدول المنطقية لمكافحة الإرهاب كبند أساسي من بنود الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 من سبتمبر.

¹ – Paul M, Michael J Lubeck. Watts and Ronnie Lipschutz, **convergent intersts::U.S. Energy Security and the Securing of Nigerian**, A Publication of the Center for International Policy, February 2007,p12

مبادرة بان ساحل التي أطلقت في عام 2002 تهدف لمساعدة البلدان في منطقة الساحل الإفريقي لتحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتتوفر لهم وسائل لتوسيع سيطرتها على أراضيها وكان القصد من وراء البرنامج تعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في أفريقيا لمنع استخدام أراضيها للجماعات الإرهابية والمبادرة وفرت تمويل إضافي وتعزيز التعاون الإقليمي بين دول الساحل الإفريقي في معالجة التهديدات الإرهابية وإضفاء الطابع المؤسسي وتعزيز الحكم الديمقراطي وشملت البلدان في الشراكة تشاد ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا والسنغال.

والمبادرة في النهاية شراكة بين مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأت السيران الفعلي في 2004 مع وصول 500 جندي للحدود التشادية والنيجرية وتعتمد على تدريب الجنود في الدول الأربع على مراقبة الحدود¹ وقدرت الميزانية بـ 7.75 مليون منها 6.25 لعامها الأول ثم أضيف لها 500 مليون في نهاية عام 2008.

وقد صممت مناورات لتقوية القدرة على العمل المشترك لتوحيد نظم القيادة والسيطرة والاتصالات وإنشاء وحدة التنسيق لتبادل المعلومات متعددة الجنسيات وعمليات التخطيط التي تستهدف التهديد الإرهابي الإقليمي وهذا البرنامج لا يقوم على التدريب العسكري فقط ولكن أيضا يمتد إلى المساعدة الإنسانية مع الوحدات الطبية في شمال مالي والنيجر وتشاد وذلك بهدف الحفاظ على السكان وبالتالي يحظر على الإرهابيين إجاد ملحاً.²



Title: Col. Mark R. Rosengard "COMSOEUR's Strategic Vision"
Figure 12: The "Empty Spaces" of North and West Africa
Source: <http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?Location=GetTRDoc&docType=GetTRDoc&docID=2005solic/rosengard.ppt> (accessed on Nov 1 2006)

الخريطة رقم (14): تجسد المبادرة الأمريكية مبادرة بان الساحل PAN SAHEL

source :www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?Location=GetTRDoc&docType=GetTRDoc&docID=2005solic/rosengard.ppt

¹ -ibid ,p16.

² - Jean-Marie Lebraud, op cit.

١-٢-مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء : TSCT

أنشأت في 2005 إمتداداً للمبادرة الأولى مع زيادة دول السنغال، تونس، المغرب، ونيجيريا كمراقبين وهي إستراتيجية متعددة الأوجه والمستويات تهدف إلى التنسيق بين الأجهزة وبناء قدرات تهدف إلى هزيمة ومكافحة التنظيمات الإرهابية^١ ومساعدة الحكومات المحلية لعلاج الأسباب الأصلية للإرهاب وكذا تعزيز التعاون والحكم الديمقراطي والعلاقات العسكرية الثنائية بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية ضمن سعي لتدارك بيئة آمنة بدول الساحل الإفريقي.

ميزانية المبادرة قدرت ب 500 مليون دولار لخمس سنوات ب 100 مليون دولار للسنة الواحدة 40% منها مخصصة للتعليم والصحة.

المبادرة تضم الجانب العسكري من خلال عملية تمكين المستدم عبر الصحراء للدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب عبر الصحراء من حيث التدريب الأساسي للقوات البرية وتحسين التبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية كمهمة لوزارة الدفاع الأمريكية. تقدم واشنطن التدريب والتجهيزات لبلدان كان عددها أربعة في البداية (مالي، موريتانيا، تشاد والنiger)، ثم وسعت هذا الترتيب ليشمل بلدان المغرب العربي الثلاثة، مشجعة على التعاون المشترك فيما بينها.

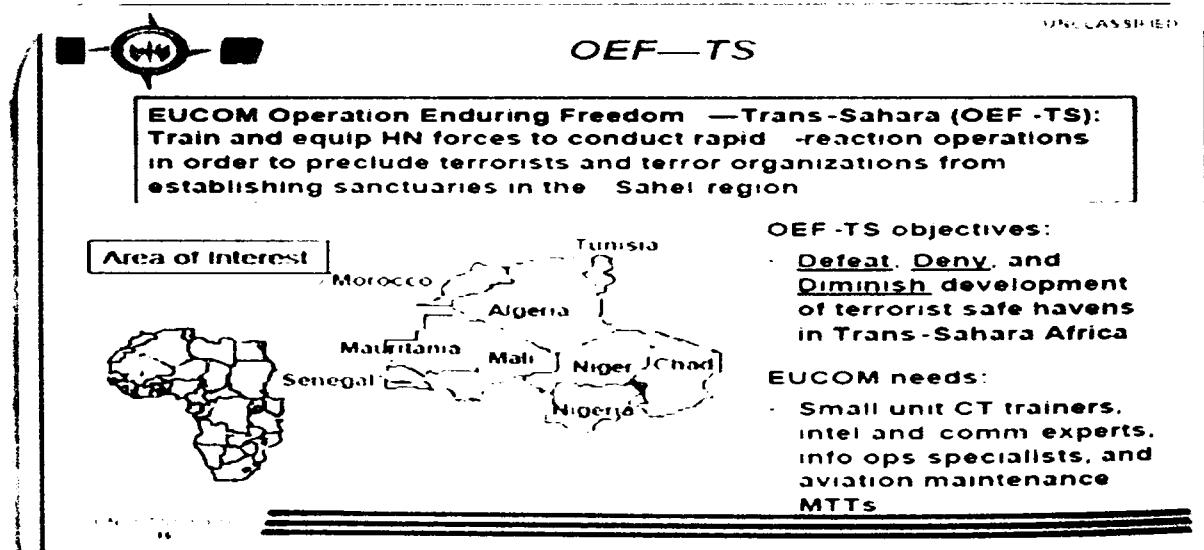


Figure 10. EUCOM Marines Counter-Terrorism Mission (OEF-TS/TSCTI)
Source <https://www.mccdc.usmc.mil/featureTopics/Africa/files/Products/EUCOM%20DPS>

الخريطة رقم (15): تجسد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCT

Source :<http://www.mccdc.usmc.mil/feature/africa/files/product/>.

¹ -Paul M, Michael J Lubeck. Watts and Ronnie Lipschutz, op cit ,p12

فعالية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب يتوقف على عنصرين:

1-إرادة الدول المشاركة والعزم على تطبيق المهارات والقدرة على بناء إجماع حول حجم التهديد الإرهابي.

2-توسيع وتنسيق تحالفات رغم وجود 9 دول إفريقية في المبادرة لكن وجود أربع دول رئيسية مشاركة في التدريب هي مالي والجزائر والنجر وتشاد.

وتحسّد المبادرتين رغبة أمريكية ببناء قواعد عسكرية جديدة بالمنطقة للقيام بعمليات التدريب والمناورات المشتركة ويشكل مالي أحد الدول الأكثر احتمالاً لاحتضان أحد هذه القواعد المادفة للتعامل الجدي مع التهديدات الأمنية الجديدة.

2-1-3-القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا

الولايات المتحدة عمّدت على بناء قواعد في اليمن كمفتاح للسيطرة على الساحل الإفريقي عبر البحر الأحمر وخليج عدن¹ وعمّدت الولايات بتعزيز كلوديا إنسيو مديرية مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لافريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية على إنشاء قيادة عسكرية مكرسة لاحتياجات إفريقيا الأمنية متحاوزة القيادة الأوروبيّة وقيادة الحيط العسكري الموحدة للقيادة الوسطى وكأداة في النهاية لتهديد الحكومات الوطنية.²

والوحدة العسكرية الموحدة للقاعدة الأمريكية لإفريقيا تتكون من مجموعتين المجموعة الأولى تضم:

1-القيادة العسكرية المكلفة بنقل وتأمين العتاد العسكري برا وجرا وجوا نشأت 1987.

2-قيادة أو وحدة العمليات العسكرية الخاصة والمنشأة 1990 وهدفها الدعم العملياتي للقوات العسكرية.

3-قيادة دعم القوات والتي أنشأت 1999.

نـشـوهـ الأـفـريـكـوم

تأسيس القيادة الأمريكية الجديدة لإفريقيا (الأفريكوم) في شباط 2007 المدف منها جعل القيادة عملياتية بالكامل (FOC) في 2008 كحد أقصى عبر إنشاء قيادة لتعزيز روابط التعاون المتواجدة أصلاً في المجال الأمني.³

الأفريكوم تدرج ضمن القيادة الأمريكية الأوروبيّة والتي مقرها شتوتغارت تعمل على التخطيط الأمني وال الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي لعلاج الأسباب الكامنة لأنعدام الأمن.

¹- داود الياز، محمد حاب الله عمارة، مرجع سابق، ص 237.

²- مصطفى سايع وساحل مخلوف، إفريقيا بين الاستعمار التقليدي والحديث: جريدة الشعب، العدد 15309، 10 أكتوبر 2010، ص 6.

³- جان كلود بيسبي، المطالع الأمريكية في إفريقيا: دراسات استراتيجية، 2009

هذه الترعة العسكرية بدأت مع كارتر 1980 مع سياسة تأمين مصادر النفط في العالم وإنشاء قوة عسكرية

للتدخل السريع ومع ريجان تم تحويل هذه الخطوة إلى قوة عسكرية.¹

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عمل المحافظون الحدد على تكريس منطق القوة وفتح جبهة جديدة في منطقة

الساحل لمواجهة الإرهاب عبر إستراتيجية أمنية شاملة :

1- برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي.

2- برنامج التدريب العسكري والتبادل المشترك.

3- البرنامج العسكري الإفريقي للمبادرة والإستجابة السريعة.

4- البرنامج العسكري التدريسي للمساعدة في حالة الطوارئ.

أمريكا سعت إلى احتواء أزمات الساحل الإفريقي تحت مبررات عديدة أهمها خشيتها من تحول المنطقة

إلى مركز للنشاط الإرهابي، كما أنها ترى فيها أهم المناطق التي تمارس فيها التجارة غير الشرعية للأسلحة بعد كل

من جمهورية آسيا الوسطى والقرن الإفريقي، فأمريكا بدل الاعتماد على المقاربة السياسية لحل المشاكل المطروحة

أرسلت مساعدات معتبرة لدولة مالي ولكن في شكل أسلحة.

الإستراتيجية الأمريكية مقاربة لجعل الولايات المتحدة الأمريكية آمنة تتجاوز القوة الخشنة hard power

والقوة الناعمة soft power إلى القوة الذكية smart power.² فالإدارة الأمريكية في عهد بوش

اعتمدت على القوة وبناء القواعد لكن إدارة أوباما تركز على التنمية الاقتصادية والديمقراطية رغم المعارضات

³ الداخلية على الملف المالي.

¹ ساجدة حجار، العولمة والعنف مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة. الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التنمية وتسيير الموارد

جامعة مونتوري، 2009، ص 124.

² - رودولف جولياني، حول إدواردرز، مرجع سابق، ص 30.

³ –Nicolas Van de Walle, la politique Africaine d'Obama : de la difficulté d'quiliberer sécurité et développement . politique Américaine, n 17, automne, 2010, P66.

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تنقل كاهل الدول منفردة وتجاوز طاقتها وقدرها مما أدى إلى محاولة تشكيل أحلاف وتحالفات إقليمية لمواجهتها ضمن المقاربة الشاملة والمركبة تتدخل فيها عدة أقطاب لإيجاد الحلول مع جهود إقليمية أكثر تنسيقاً وأدرى بواقعها.

المطلب الأول: الآليات التنظيمية المؤسساتية

البيئة القانونية: هي جملة القوانين والاتفاques المبرمة إقليمياً داخل المؤسسات الإقليمية فوق القومية:

[1- مجال مكافحة الإرهاب:]

إن إتخاذ الظاهرة أبعاد إقليمية عابرة للحدود والدول فإن محاربتها لاقت اهتماماً متزايداً على الصعيد الإقليمي خاصة بعد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وتحجيف منابع التمويل للأنشطة الإرهابية لكن هذا يقتضي على ثلاثة حقائق ثابتة هي:

الحقيقة الأولى: أن إفريقياً ليست المصدر الأساسي للتطرف والإرهاب لكن صارت هدفاً لبعض الجماعات الإرهابية.

الحقيقة الثانية: أن منطقة الساحل الإفريقي من تشارلز إلى موريتانيا ضمن المناطق المتهمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.

الحقيقة الثالثة: أن جميع حكومات دول الساحل الإفريقي أدانت العمليات الإرهابية.¹

[1- منظمة الوحدة الإفريقية:]

التوجه لمقاومة الإرهاب والتطرف ظهر من خلال الاتفاques والإعلانات والقرارات التي أصدرها منظمة الوحدة على النحو التالي:

-قرار قمة دكار 28-29 جانفي 1992 الصادر والمسمى دعم وتنمية التعاون والتنسيق بين دول المنظمة لمكافحة الإرهاب.

-اتفاقية منع ومواجهة الإرهاب في قمة الجزائر التي لم تتضمن مبدأ تسليم المجرمين وترفضه لجان التحقيق القانونية المشكلة من دول أخرى لاعتبارات السيادة.

[1- الاتحاد الإفريقي:]

كأطار مؤسسي بمحض التكامل الإفريقي ساع لحفظ الأمن والسلم الإفريقيين وتعامله مع التهديدات الجديدة في

¹ نسخة برقوق، منطق الأمانة في ساحل الأزمات، مرجع سابق

منطقة الساحل الإفريقي في إطار التكيف.¹ وتم تأسيس مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي على المستوى الموساني كهيكل جديد من أجل مواكبة التطورات الجديدة في جوبلية 2002 مقره أديسا بابا كإطار لمكافحة الزاعات الداخلية ومهمات حفظ السلام في إتجاه نحو أفرقة الجهود المؤسساتية في حفظ سلام إفريقيا عبر آليات من قبيل الإنذار المبكر.

1-2-1-الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب:

طرحت في الدورة 35 لقمة المنظمة المنعقدة في جوبلية 1999 ودخلت حيز النفاذ في ديسمبر 2002 محددة الجرائم الإرهابية والعلاقة بينها وأحكاماً تفصيلية بشأن تسليم الجرمين وضرورة تكيف التشريعات الوطنية مع الاتفاقية.

تم إعتماد بروتوكول الاتفاقية بشأن الوقاية من الإرهاب في أديسا بابا في جوبلية 2004 عملاً بالمادة 21 من الاتفاقية تعزيزاً لتنفيذ الاتفاقية.

المادة الرابعة منه نصت على تنسيق الجهود القارية في مكافحة الإرهاب وتقديم المفوضية المساعدة التقنية.

1-2-2-القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب:

برعاية الاتحاد الإفريقي وإشراف المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب في ندوة 15 و16 ديسمبر 2010 تمت مراجعة الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب صادقت عليه القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب 35 دولة.

1-2-3-المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب:

وهو أول آلية قانونية إفريقية في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته أنشأ في 2004 بعد مصادقة المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في الجزائر على خطة عمل الجزائر مقره الجزائر العاصمة مهمته تقديم معلومات والتقييمات والتحاليل حول الإرهاب وتقديم مساعدات للدول في مجال الدراسات حول الظاهرة الإرهابية يعمب به 20 خبيراً مول من الاتحاد الإفريقي والأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة في ظل رفضه لبناء قواعد عسكرية أمريكا وقبول الدعم المالي للمكافحة.²

1-3-المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا: التي تأسست في 1977 باتفاقية باماكي وتشتمل على مالي، النيجر، موريتانيا السنغال، ساحل العاج، بنين، توغو.³

¹ - Normand Lauzon, club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/ocde : p2.

² - المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب. مجلة مجلس الأمة، العدد 25، الجزائر، مستورات مجلس الأمة، أبريل 2006، ص 25.

³ عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية. ط 3، لسان: الموسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، ص 60.

وأدانت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا كل العمليات الإرهابية في المنطقة وشددت في بيانها على ضرورة مكافحتها ضمن تعزيز أكبر للإندماج الاقتصادي فالحلول الاقتصادية والتنموية أكثر نجاعة من العسكرية.

1-4- جامعة الدول العربية:

بحكم أن العديد من دول المنطقة Libya وMorocco وtunisia وtunisia على الجزائر هي دول عربية منضوية تحت الاتفاقية

العربية لمكافحة الإرهاب التي وضعها وزراء العرب 1998.

اتفقوا على تحديد الإرهاب: كل فعل من أفعال العنف أو تهديد به أيا كانت بوعده أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو أغراضهم وحياتهم أو أنفسهم أو حقوقهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأموال العامة أو الخاصة أو احتلالها والاستلاء عليها أو تعويض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولة للخطر أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدولة المستقلة¹.

أولاً: تعهدت الدول بعدم تنظيم أو تمويل أو إرتكاب الأعمال الإرهابية أو الإشتراك فيها وفقاً للقوانين الداخلية.

ثانياً: تدابير المكافحة عبر القبض على المجرمين وتأمين مصادر المعلومات ومساعدة الضحايا والتعاون بين الأجهزة المعنية ودعت الدول العربية إلى ضرورة التمييز بين والكفاح بين الشعوب والإرهاب.

ثالثاً: تعاون الدول المتعاقدة عبر تبادل المعلومات والتحريات وتبادل الخبرات وال المجال القضائي وإجراءات التسلیم.²

رابعاً: وضعت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لترجمة دفع الفدية.

2- في مجال مكافحة الجريمة المنظمة

2-1- الاتحاد الإفريقي

مؤتمر الاتحاد الإفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في إثيوبيا في 2 أكتوبر 2010 في إطار متابعة لخطة مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012) دعوا للتصدي لاسوءة إستعمال المخدرات والإتجار بها وعملت على مكافحتها بالتعاون مع الأنثربول ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي وأمريكا الجنوبية والولايات المتحدة.

2-2- المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا

المؤتمر الوزاري ببراتيا في 2008 يعتبر المخدرات والجريمة المنظمة تهديد أمني لدول غرب إفريقيا.

¹- حسن السيد عدنان، تطور الفكر السياسي. ط2، لدار: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص257.

²- أحمد أبو الروس، مرجع سابق، ص313.

-اجتماع أبوجا 19 ديسمبر 2008 قدم خطة عمل مهدف للتصدي لازدياد معضلة الاتجار غير مشروع بالمخدرات والجريمة في غرب إفريقيا وشكت خطة مواجهة التهديدات الجديدة وإنشاء آلية للرصد والتقييم، ودخلت الأمم المتحدة في شراكة مع الجمعية الاقتصادية لدول عرب إفريقيا عبر ثلاث وكالات وعمنت على إنشاء مبادرة لبناء قدرات على تنفيذ القوانين في مجال مكافحة التجارة بالمخدرات في السنغال والسيراليون وغينيا بساو ومالي في جوان 2009 ووضع فريق مدرب من الماليين والإيطاليين من جهاز الشرطة بتنفيذ برامج تدريبية في الفترة 2009-2010.

-وقع مكتب الإقليمي لغرب إفريقيا التابع لمكتب المخدرات والجريمة في ديسمبر 2009 على مذكرة تفاهم مع الفريق الحكومي الدولي لمكافحة غسيل الأموال في إفريقيا.

3-في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

3-1-الاتحاد الإفريقي

-استمرار الشراكات مع الدول لمكافحة تهريب البشر وتفكيك شبكات الاتجار في جميع أنحاء المنطقة.

-تضارب الجهد لتعزيز العدالة والقانون تضييق الإصلاح، فضلاً عن إصلاحات السوق الحر الهدف إلى تعزيز صحة الاقتصاد، وبالتالي إضعاف الخواص الداعمة إلى الهجرة.

-رفض مقتراحات لمنظمة العفو الدولية التي تعطي حواجز للمهاجرين غير الشرعيين.

-استراتيجية المنظمة لدمج القرى العالمية على الحدود، والتكنولوجيا، وغيرها من الموارد إلى مؤسسة قادرة على الرد على التهديدات وخفض تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود.

4-في مجال مكافحة التهديدات البيئية

4-1-تجمع دول الساحل والصحراء

وهي منظمة تعرف باسم وانعاهدة المشتركة لجتماع دول الساحل الإفريقي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أوضحتها المادة الأولى¹ تضم 28 دولة تشكل في طرابلس في 1998 من ليبيا تشاد مالي والنيجر وبوركينا فاسو وهدف المنظمة في محورها الأمني إلى تطوير التعاون للتصدي لتهديدات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية تجارة المخدرات والأسلحة.²

¹سامح حسـير البرناـوي، العلاقات العربية الإفـريقـية دراسـة العلاقات الليـبية-الإفـريقـية، طـ1، ليـبيـا: أكـادـيمـيـة الـدـرـاسـات الـعـلـيـا، 2005، صـ139.

²-USAID Africa bureau information center, west African regional organizations. Washington,march 2005 .

شكلت التغيرات المناخية والحفاف والتصرّف والحفاظ على الموارد المائية محاور رئيسية خلال الدورة الثالثة عشرة لمجلس إدارة مرصد الساحل والصحراء حول بحث آليات استغلال الموارد المائية للمنطقة الساحل والصحراء التي تقاسم ما لا يقل عن عشر منظومات لطبقات مائة جوفية عابرة للحدود.

وقد أكدت البلدان الإفريقية في عديد اللقاءات على مستوى مجموعة دول الساحل والصحراء انشغالها إزاء ظواهر التغيرات المناخية والتزامها بمساندة الجهود الدولية لمواجهةها والتآكل معها.

البيئة الاقتصادية

في 2005 دول الاتحاد الإفريقي عملت على إعادة هيكلة مؤسساتية وسياسية وإجتماعية من أجل بلوغ ازدهار اجتماعي واقتصادي وإحراز تقدم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

1- الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا:

هي مبادرة إفريقية أطلقتها الجزائر إفريقيا الجنوبية نيجيريا والسنغال في جويلية 2001 بلوراكا وسطرت مجموعة من الأهداف في مقدمتها تحفيض نسب الفقر والجوع في المنطقة.

مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا الإطار النظري والاستراتيجي الذي اعتمدته القادة الأفارقة من أجل التصدي للضرر ونقص التنمية في مجموع أنحاء القارة الإفريقية. وقد تم الاتفاق في البداية على الهج الرواسع الذي تقوم عليه خلال جمعية رؤساء الدول والحكومات السادسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، المعقدة في الجزائر في عام 2000. وطلب الاجتماع من الجزائر وجنوب إفريقيا والسنغال ومصر ونيجيريا أين وضع إطار اجتماعي واقتصادي متكملاً لإفريقيا. وفي مؤتمر القمة السابع والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، زامبيا في تموز 2001، تم رسمياً إقرار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بوصفها الإطار الذي تقوم عليه التنمية في إفريقيا.

المطلب الثاني: الآليات غير التنظيمية الثانية ومتعددة الأطراف

سعت دول الساحل الإفريقي على المستوى الثاني والمتحدة الأطراف لتشكيل دور متسق وهادف بين دول المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار الأمني عبر جملة الاتفاques بين الجزائر والنيجر ومالى وبين الدول الثلاث في غير صورة مؤسساتية.

1- على مستوى الاتفاques الثانية:

توجد مجموعة الاتفاques القانونية والقضائية الثانية بين دول المنطقة وأهمها بين دولة النيجر والجزائر لمنع تمويل الجماعات الإرهابية.

إضافة إلى أن الإدراك بأن الفقر والأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له تبنت الجزائر مقاربة اقتصادية لمكافحة الإرهاب عبر مشاريع تنمية كبدائل فعال من خلال مجموعة من المشاريع الثانية كالطريق العابر للصحراء لتنمية شمال مالي والنيجر وتقوم بمشاريع ثنائية ضمن لجان دورية مع مسؤولي الدولتين.

1-مشروع الطريق العابر للصحراء للتنمية

إنضمت جمهورية النيجر إلى نيجيريا والجزائر كراعية مشاركة لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء والذي تبلغ تكلفته 10 بلايين دولار أمريكي والذي تقرر إنشاؤه بعد سلسلة من الإتفاقيات الثنائية بين نيجيريا والجزائر وأعلن الوزير النيجيري أن نيجيريا خصصت ما بين 13 و15 تريليون قدم للمشروع مضيفاً أن "الغاز الذي يتم إنتاجه في الجمع الخامس والسادس سيخصص للمشروع وأن ذلك لا يؤثر على الإمداد المحلي للغاز الطبيعي".

2-على مستوى الإتفاقيات متعددة الأطراف:

تسعى في النتيجة دول المنطقة لتعزيز ثقتها في قدراتها الإقليمية ونضوج إمكاناتها الأمنية من خلال سلسلة الإتفاقيات المتعددة الأطراف بين دول المنطقة في أشكال إتفاقيات ثلاثة ورباعية لتوضيح خريطة إدراكية وتقليم حلول آنية لمشاكل يعيشها مواطنو دول الساحل الإفريقي.

1-اتفاق تمنراست:

شكل خارطة طريق ومرجعية للعمل المشترك في الساحل الإفريقي لإحداث مواجهة جماعية لدول الساحل ضد تنظيم القاعدة دون تدخل أطراف خارجية.

وقد دخلت "خطة تمنراست" حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 أبريل 2010 والخطة تضمنت قراراً مشتركاً بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمنراست الجزائرية يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكتوين، كما يقضي بتسخير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية هذه المجتمعات في حاجة لاحتلال الطريق وتوفير الجهود والإمكانيات للوصول إلى مستويات من التنمية.¹

¹- عبد زرقين شوفى حساري، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل. مداخلة في ملف التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: الواقع وتحديات الجزائر: جامعة العربي بن مهيدى.

لكن تواجه الآليات الإقليمية العديد من العرقل من على المستوى التطبيقي نتيجة غياب التنسيق المستمر وبصورة أوثق بين دول المنطقة.

في السياسات الأمنية بينها وبين الدول المجاورة في ظل تفوق منطق النفوذ والسيادة، وسوء تسيير السياسات التنموية الوطنية الأمر الذي جعل الأرضية خصبة لظهور بؤر الجريمة وعدم الاستقرار بالمنطقة.¹

- عدم إلتزام الدول والحكومات سياسياً بالإتفاقيات الإقليمية وجسد الرئيس المالي توماني توري ذلك بتنازله في صلقة الإفراج عن الرهينة الفرنسي بيار كامات مقابل 4 المطلوبين من القضاء الجزائري والموريتاني. حممت دول الميدان الجزائري، مالي، النيجر، موريتانيا، إلى وضع إستراتيجية موجهة لمواجهة الظواهر المنتشرة بالساحل الإفريقي² كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وخطف الرعایا والمخدرات كانت محور ندوة الشراكة والأمن والتنمية وقامت إنشاء لجنة أركان العمليات المشتركة.³

¹- أن جيد بشيللي، مرجع سابق

²- Thomas Renard, op cit , p5.

³- بورد لابسي، إفريقيا صراعبقاء، ترجمة: محمد ماجد عبد الحالق، مجلة الثقافة، العدد 55، بروت: د ب ن، 1992، ص16.

البحث الثالث: الإستراتيجيات المحلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي

عملت معظم دول الساحل الإفريقي على معالجة التهديدات الأمنية الجديدة في تشعّعها الوطنية وقوانيين العقوبات ضمن المقاربة الإنفرادي كأسلوب استخدمه دول الساحل في المعالجة بشكل إنفرادي.

المطلب الأول: الإستراتيجية الجزائرية

إن الموقع الجغرافي للجزائر يحكم الحدود مع كثير من دول الساحل الإفريقي 956 كلم مع النيجر موريتانيا 463 كلم ، مع مالي 1376 كلم، ليبيا 982 كلم. جعلها عرضة للتهديد في أمنها الوطني بفعل الواقع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل المعضلة الإرهابية في التسعينات وتلعب الجزائر الدور الريادي متمحور حول رهانين أساسين هما: الأمن والتنمية.

1-الآليات في مجال مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة:

عملت الجزائر على رسم خريطة إدراكية للأمن لتحقيق تنسق فعال يهدف إلى درء التهديدات الأمنية الجديدة من خلال اللقاءات الدورية بين قيادتها العسكرية من أجل النهوض التنموي بالمنطقة وإيجاد آليات مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ففي خطاب عبد العزيز بوتفليقة في القمة السابعة للإتحاد الإفريقي في جوبيلية 2006 "إن نهاية الحرب الباردة والتحولات العالمية الجديدة كانت فرصة بالنسبة لإفريقيا لتكفل بمشاكلها الأمنية والإدلاع بذلوها في السعي إلى حلها، وفرض نفسها كفاعلاً إقليمياً له وزنه وإحترامه".

الجزائر بنت المقاربة الأمنية الإقليمية القائمة على تفعيل التعاون العسكري والدبلوماسي بين دول المنطقة:-قطع الطريق أمام التناقض الدولي على التوأجد في منطقة الساحل والصحراء لثروتها وموقعها الإستراتيجي.-إفراج المنطقة من النشاطات التي يمكن أن تشكل مهدداً للأمن القومي الجزائري والتسويق لنظرية أن المضمر العسكري الأجنبي عنصر جدب للإرهاب.

-منع التدخل الأجنبي المباشر في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث رفضت الجزائر إقامة قاعدة الأفريكوم في الجنوب الجزائري لتعارضه مع مبدأ السيادة المحلية.

-اعتماد استراتيجية ومقاربة تجمع بين الاستباقية والوقاية والحل ضد التهديدات التي تواجه دول الساحل الإفريقي.¹

¹ الجزائر وموريتانيا تتفقان على تكثيف تعاونهما في الساحل، جريدة الاتحاد، الخميس 15 ديسمبر 2011
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=115905&y=2011>

الاجتماعات التشاورية بين مسؤولي المنطقة حول ستة نقاط أساسية:

- إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن معلومات حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فسرعة المعلومة تعني سرعة وفعالية التصدي.
- السماح لهيئة أركان الجيوش الخمسة التابعة لها بالطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية داخل الصحراء والسماح بإختяз الحدود في إطار المطاردة.
- الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية الموحدة وقبائل الطوارق وقبائل العرب الزنوج.
- تقديم حواجز مادية نظير تقديم خدمات استخباراتية عن الجماعات الإرهابية.
- تحجيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربيين ودعم التنمية بإقامة مشاريع تنموية في شمال مالي والنiger.
- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية وحفر أماكن الاختباء وهي منطقة تتد من جبال أدغاغ وأفوقاس شمال مالي وجبال أكادس إبر شمال النiger مرورا بواد زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

1-البيئة القانونية لمكافحة الإرهاب:

بما أن المشكل في الجزائر هو مشكل سياسي لأن توقيف المسار الانتخابي جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترك العمل السياسي نحو العمل الميداني المسلح من خلال محاولات ضرب مراكز القوة للدولة طيلة فترة التسعينات وهو ما جعل الجزائر تدرك أول نقطة علاجية دستوريا من خلال التدارك الدستوري في المادة 42 من دستور 1996 يمنع منع الأحزاب السياسية من التشكل على أسس دينية بالأمس.

قانون العقوبات الجزائري في مادته 87 يعتبر أن "كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية ويتعبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا، في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل عرضه ما يأتي:

-بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمان من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أنمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.

-سعت الجزائر إلى تقديم مشروع لتجريم الفدية مقابل تحرير الرهائن المحتجزين لدى الجماعات المنظمة في المنطقة الذي يساهم في تمويل الجماعات وتم موافقة الاتحاد الإفريقي على تجريم الفدية في قمة سرت الليبية في جويلية

2009 وأقر ذلك في 17 ديسمبر 2009 بإصدار اللائحة الأمنية 1904 المكملة للاختين 1373 و 1267 المتخصصين في التمويل الجماعات الإرهابية.

1-2-دور قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية:

الجزائر الممثل الإقليمي بسبب تاريخه مع القاعدة في المغرب الإسلامي وبقليلها الجماعة السلفية للدعوة والقتال وقامت الجزائر من خلال رئيسها اليمين زروال بتقدم قانون الرحمة 1994 من أجل توطيد العلاقة بين الأفراد المجتمع والتراحم بينهم وخاصة من خلال نشر التسامح بين الدولة والجماعات الإرهابية وكذا من خلال قانون الوئام المدني 1999 مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وكذا قانون المصالحة الوطنية 2005 من خلال السماح بتمويل الإرهابيين من الحصول على مناصب الشغل.

7-1-تشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة: المكلفة بالعمليات في الساحل الإفريقي مقرها تبراست ضامنة 7 دول حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تبراست بمثابة التوسيع للجهود الجزائرية التعاونية مع دول الساحل الإفريقي التي تتقاسم معها نفس الحدود، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

1-4-إنشاء مكتب استخباراتي معلوماتي: مركز المعلومات حول الظاهرة الإرهابية في الساحل في الجزائر العاصمة في 2010 لتزويد قيادة الأركان العملياتية بالمعلومات.

2-في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

* المرسوم التشريعي 30/92 المؤرخ في 30-09-1992 المتعلق بمكافحة التحرير والإرهاب.

جاء في المادة الأولى من المرسوم أنه يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا كل مخالفه تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل¹.

أسس الجريمة المنظمة في قانون العقوبات الجزائري:

-تعدد المساهمين في ارتكاب الجريمة بصفة ضرورية ورد في المادة 41 من قانون العقوبات "يعتبر فاعلا كل من ساهم مباشرا في تنفيذ الجريمة".
نصت المادة 176 من قانون العقوبات "كل جمعية أو إتفاق مهما كانت مدة وعدد أعضاءه شكل أو تألف بغرض الإعداد للجنایات أو إرتكابها ضد الأشخاص أو الأموال تكون جنحة جمعية أشار إلى تنشأ ب مجرد التصميم المشترك على العمل".

¹ المرسوم التشريعي 30/92 المؤرخ في 30-09-1992 المتعلق بمكافحة التحرير والإرهاب

¹ محمد رضا حاد، مرجع سابق، ص 43.

المؤامرة:

نصت المادة 77 من قانون العقوبات يعاقب بالإعدام اعتداء الذي يكون الغرض منه إما القضاء على نظام الحكم أو تغييره أو تخريب الناس المواطنين أو السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم البعض".

-العصابات:

المادة 86 من قانون العقوبات يعاقب بالإعدام كل من يرأس عصابات مسلحة أو يتولى فيها مهمة أو قيادة ما وذلك بقصد إخلال بأمن الدولة.

-حركات التمرد:

فهذه الأفعال تتميز بالجمع والإتفاق أثناء حركة التمرد على إقامة متاريس أو غيرها من الأعمال التي يكون الغرض منها عرقلة القوة العمومية" وفق المادة 88.

-تواطؤ الموظفين:

نصت المادة 112 من قانون العقوبات "إذا اتخذت إجراءات مخالفة للقوانين وكان تدبيرها عن طريق إجتماع أفراد أو هيئات تتولى أي قدر من السلطة العمومية".

3-في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

جاء في خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول الهجرة غير الشرعية "إن مشكلة الشباب ومستقبله تطرح نفسها على السلطات العمومية....مشكلة تستدعي إعمال الفكر وإنتاج التحاليل بل وأكثر من ذلك القيام بمساعي تشاورية دؤوبة حادة على أوسع نطاق".

3-1-قانون الهجرة غير الشرعية:

يقوم تقديم الدعم الإنساني الضروري يبدأ بإنقاذ وإحضار المهاجرين غير الشرعيين إلى البر ومن ثم التكفل بهم طبياً وفسح ملفات قضائية وتحرير محاضر وإحالتهم للعدالة والتحقيق لكشف منظمات وشبكات الهجرة.¹

¹ - حويدة بوعلام ، الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية. مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، ص 29.

4-في مجال تسوية الأزمة التارقية:

إن الجزائر الأكثر تأثراً وتتأثراً بالأزمة التارقية من خلال مساحتها في إيجاد أطر التفاوض لفض التزاعات وكذا بفعل استعدادها للتضحية من خلال استقبال أعداد معتبرة منهم في حالة حدوث أزمات على أرض هذه الدول، مؤكداً على أن المقاربة الأخلاقية والتضامنية لا تكفي وداعياً إلى ضرورة البحث عن أطر أخرى يجب وضعها في المنطقة لتقليل الآثار السلبية على الجزائر.

اعتماد أسلوب الوساطة في حل الأزمة التارقية من خلال محاولة إدماجم في الحياة السياسية ومنذ 1991 قامت بوساطات هي:

-بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد.

-بين التوارق وحكومة مالي والنiger من خلال لقاء الجزائر العاصمة 29 ديسمبر 1991 ولقاء الثاني من 22 إلى 23 ديسمبر 1994 ولقاء الثالث 15-25 مارس 1992، لقاء تمنراست 16-20 أفريل 1994 لقاء الجزائر 10-15 ماي 1994، ولقاء تمنراست 2006.

لقاء تمنراست 2006 هو اتفاق قام بإنشاء مجلس جهوي للتنسيق والمتابعة يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وإقتصادية ونص الاتفاق على تنظيم كيدال حول التنمية وإنشاء صندوق خاص للإستثمار وتطوير شبكة الطرقات.

بعد الخلاف على اتفاق أدى إلى مفاوضات في 20 فيفري 2007 بالجزائر وإنهى بيروتوكول ثلاثي الوثائق حول الإجراءات التطبيقية معالجة في الاتفاق السابق.

-جدول زمني حول أجال تسليم 300 من عناصر التحالف 23 من أجل التغيير لسلاحهم.

-ضبط شروط منتدى المانحين لتنمية لشمال مالي.

بالتالي التركيز من خلال دبلوماسية الفعل بدل دلومسية التصريحات.

والاتفاق سياسيا حول:

-الإقناع ببدأ التعددية السياسية في تولي السلطة وفي المعارضة.

-الإيمان بالمشاركة السياسية وقبول الآخر المختلف سياسيا.

-احترام حقوق الإنسان المادية والمعنوية.

-تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع دون تمييز.

تستخدم هذه الأولويات مع سياسة الاعتدال بدلا من سياسة التطرف وهو ما يؤدي للإستقرار السياسي بعيدا عن العنف والإرهاب والتهديد وإستخدام القوة المسلحة.

الاستراتيجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي باعتبارها دول قربى تميزت:

-إستراتيجية وقائية تعتمد أسلوب الدبلوماسي مع خصوصية منطقة المتدة على 6343 كلم عبر الحدود الجزائر.

- عدم التدخل في شؤون الغير وجعل الحراك ضمن المنظمات العربية والإفريقية أولا وقف مبدأ حسن الجوار وحماية حدود الدولة وسيادتها من خلال دم التدخل في الثورة الليبية وكذا منع القواعد العسكرية ويكون التحرك ضمن المجموعة الإفريقية وهو الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

-توفر البديل الاقتصادي والاجتماعي ومن خلال مقاربة تنمية بالأساس للمعالجة للتهديدات الأمنية من خلال تقديم مشاريع ذات المدى الطويل..

- أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال أن التدخل الأجنبي يتحالف عضويا ووظيفيا مع جماعات الجريمة المنظمة، فالمقاربة الجزائرية تسعى لبناء المصالحة الداخلية انطلاقا من قناعات داخلية حاولت وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 حين جمعت سبعة دول إفريقية مبدئيا تكشف جهود التنسيق فيما بينها، وعدم الرضوخ للتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، إضافة إلى التنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، "النیاد كمقاربة تنمية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة".

- تدعوا الجزائر إلى إيجاد آليات مشتركة لمكافحة الإرهاب مثل القرار المتعدد ضمن الاتحاد الأوروبي القاضي بتحريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية. رأت فيه كاثرين أشتون ممثل الاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن أنه خطوة في الاتجاه الصحيح.¹

فالحل التفاوضي والتسوية السلمية المبدأ النهائي الذي تقوم عليه الإستراتيجية الجزائرية:

- الرجوع إلى الشرعية الدستورية والبحث على حل سياسي دائم.

- الحوار السياسي البياني محوره الماليين مع اشراك العنصر الترقي.

- الحوار في إطار حل شامل يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية المali.

- قطع الجماعات الترقية المتمردة كل علاقة مع الحركات الإرهابية.

- الشق الأمني يقضي بالتنسيق في مكافحة الإرهاب و الأجرام المنظم.

المطلب الثاني: الإستراتيجية البحيرية

إن تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة تتطلب إستراتيجية موحدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية ووضع برامج لتنمية المناطق الأكثر عرضة لخطر الإرهاب مع وجود إرادة في العمل في إطار تشاركي وتعاوني مع بقية دول الساحل الإفريقي في مواجهة هذه الظاهرة يقول كولو ليغاري كانيلا المسؤول الأمني الإقليمي بالأمم المتحدة ومسؤول الشرطة السابق في النيجر: «نحن عالقون وسط أزمات كبيرة».

1-في مجال مكافحة الإرهاب

ال استراتيجية الشاملة في النيجر لا تزال قيد التحضير وتم وضع خطة عمل لإصلاح نظام العدالة في ظل واقع بائس تعانى معه النيجر مشاكل عديدة، أبرزها الثالث الحظر، الجهل والفقر والمرض، يقول كولو ليغاري "استيقظت نامي لتجد نفسها في براثن الإرهاب والجريمة المنظمة الذي يحاصرها غربا في مالي متمثلا في الحركات الإسلامية المتطرفة ومن نيجيريا ومن الجزائر في العشرينية السوداء.

وبناء على طلب من حكومة النيجرية تم إرسال من قبل منظمة الاتحاد الأوروبي بعثة مدنية مكونة من شخصيات ذات طابع ميداني ووصفت لهم تسمية تعرف باسم "أوكاب ساحل النيجر" إلى العاصمة النيجيرية "نامي" والتي بدأت عملها بالفعل من خلال التحركات الميدانية والسعى لتحقيق مهمتها بنجاح

¹ - Thomas Renard, opcit, p6.

وتنصب مهامها في النهاية من خلال العمل على تعزيز وتنمية قدرات قوات الأمن النيجيرية المحلية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي مع تلك الدولة وتنمية منطقة الساحل الإفريقي.

وتتألف هذه البعثة من 50 حبرا دوليا ستكون العاصمة نامي مستمرة لمدة عاين وتبلغ موازنها في العام الأول 8.7 ملايين يورو.

١-النiger ومبدأ التدخل العسكري:

ارتفع صوت النiger مدويا بين دول المنطقة في الدعوة إلى تدخل عسكري دولي عاجل لمواجهة هذا التهديد الأمني خاصة بعد أن تحولت مدينة ديفا والمدن الصغيرة الأخرى الواقعة على طول الحدود مع مالي وشمال نيجيريا إلى ميدان للحرب على الإرهاب، فضلا عن إغلاق نقطة التفتيش الحدودية القرية مع نيجيريا.

-من جهتها أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية فريقا خاصا من القوات الخاصة الذين حاربوا في العراق وأفغانستان والمناطق التوتر التي تدخلت الولايات المتحدة فيها عسكريا لتتدريب جيش النiger الضعيف نسبيا مقارنة بجيوش دول المنطقة.

٢-في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

لم تقتصر معاناة النiger حكومة وشعبا على مواجهة الإرهاب وما يتطلبه من جهد وقت، بل لقد كان للجريمة المنظمة أيضا حظ وافر في تعميق تلك المأساة من خلال ارتفاع معدلاتها وتنوع أنماطها خطف والعمليات التفجيرية في العاصمة نامي ومحاولات الإغتيال المتكررة للشخصيات السياسية ذات الخلاف مع التنظيمات الإجرامية والعجز المتفشي في الحكومة ومسؤوليتها عن توفير أمن مواطنيهم وحفظ أرواحهم ومتلكاتهم.

في هذا الصدد وضع النiger ضمن قانون عقوباتها بمختلف الحالات التي يتهدد فيها السلم والأمن

^١ النiger في صورته التقليدية والحديثة وما يقابلها من سلسلة العقوبات.

^٢ - شرين حامد فهمي، مرجع سابق.

٣- في مجال مكافحة التهديدات البيئية

إن مواجهة التهديدات البيئية في النiger يتم عادةً عن طريق إستراتيجية التصدي السلبية من خلال بيع الماشي والأراضي وهو ما يجعل الفلاحين أكثر فقراً لم يتعافى كثيراً من الأسر حتى الآن بشكل كامل من موجة الجفاف الأخيرة التي حلّت عام 2010.

المطلب الثالث: الإستراتيجية المالية

إن ضمان الاستقرار والأمن لا يمكن أن يتحقق ما لم يضع القانون الوسائل الكفيلة التي تضمن تطبيقه وجدست الإستراتيجية المالية إحدى أسوأ الإستراتيجيات في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الدولة التي وصلت إلى مرحلة اللادولة في ظل فقدان عنصر الاحتكار الشرعي للسلطة لامكانية تملك السلاح والنفوذ من أي مجموعة أو أقلية وتحسنت على المستوى التدريجي والمصادقات جملة من القرارات القوانين والاتفاقيات.

١- مجال مكافحة الإرهاب

عملت مالي على تعديل النصوص التشريعية الخاصة بها لجعلها تتلائم مع الاتتفاقيات الدولية في مجال الإرهاب ومحاكمة مرتكبي الأفعال الإرهابية من خلال كل القوانين الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة القرار 1373 لكن الإشكال في مالي هو التجسيد الميداني فخيبة الأمل في أول فرصة حين اجهضت مالي اللائحة الأمنية 1904 والتي كانت قد صادقت عليها والتي تحرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية أياً كان الظرف وأياً كانت الوضعية لكن الدولة المالية وبحكم النفوذ الفرنسي فيها وعلاقتها المتصلة في الجهاز السياسي للدولة عملت على مراعاة عملية المقايضة بين الجماعة الإرهابية في قطبهما القاعدة في المغرب الإسلامي مع الحكومة الفرنسية بإشراف نام للسلطات المالية وتم مبادلة الرهينة الفرنسي بفذية وهذا الأمر جعل مصداقية السلطات المالية على المحك.^١ وتم تعلم مذكرات رفض شديدة اللهجة من أغلب دول المنطقة عبرة عن التبرأ من الموقف المالي وتعتبر الجزائر أن محمد التفاوض لتحرير الرهائن هو تشجيع على الإرهاب ولعمليات الاختطاف في منطقة الساحل.

وبفعل أن مالي تفتقر إلى أدنى مستويات المعيشة المحتومة في الكثير من مناطقها في ظل فشل الدولة - المرشحة للإفيار في أية لحظة خاصة مع التطورات الأخيرة وأزمتها الشمالية - في تحسيد المشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة، وأغلب الأهالي

^١ موسماً: موريتانيا قالت الإشراف براء فرنسيين الأممي على الأمن في مطارها. جريدة لو فيغاو، السبت 14 ماي 2011.

يتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار الفرنسي.¹ والعجز التوزيعي والغفلة جعلها منطقة خصبة لانتقال مهرب السلاح والمخدرات وهو ما ولد سياسية أمنية قائمة على عسكرة نسبية للحدود في ظل طولها وشساعتها وكذا عسكرة أكبر للمجتمع هذا على مستوى السياسيات.

البيئة القانونية حملت بترسانة من القواعد القانونية المجرمة للتجارة بالمخدرات ومعاقبة مرتكبيها وكذا مجرمو التهريب بالأسلحة وشبكات الهجرة غير الشرعية الناشطة بقوة في مالي.

ـ 2ـ مجال الأزمة التارقية:

الأزمة الترقية أزمة أصلية في مالي من خلال الحلقات المتتابعة من سلسلة التمردات التي عرفتها عكس الجزائر وتشاد اللتين تمحمان الأقلية حقوقاً المواطننة والاستفادة كبقية الفصائل المجتمعية من الحقوق السياسية والفرص الاقتصادية في حدد إمكاناتها العكس النقيض في دولتي مالي والنيجر تفحير المتربدين التوارق في الصراع المسلح في شمال مالي حمل صورة عن سلسلة المواجهات بين الطرفين.

وعن سلسلة اللقاءات والإتفاقيات التي تم وضعها في محاولات إيجاد الحلول الجذرية ومثلت الجزائر المركز التفاوضي التقليدي من خلال الثقة المتبادلة التي حصلت عليها الجزائر من طرف الخلاف ومن أبرز سلسلة الوساطات بين النظام المالي والمعارضة التارقية هي: لقاء الجزائر العاصمة 29 ديسمبر 1991 ولقاء من 22-26 ديسمبر 1994 ولقاء الثالث 15-25 مارس 1992، لقاء تمنراست 16-20 أفريل 1994.

¹ طارق المحاحد، سيادة القانون ودوره في الاستقرار السياسي

خلاصة الفصل

النتيجة النسبية المتوصل من خلال الدراسة في آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي يتعلّق بضرورة توثيق أواصر التعاون الدولي باعتبارها توثّق مسار التنمية الإنسانية ضمن بيئة سليمة كإحدى أهم السبل لحماية البيئة التي ينمو فيها التهديدات الجديدة لضمان الحق للأجيال اللاحقة من الحصول على حياة كريمة تشعره بإنسانيتهم.

الآليات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب تم تقسيمها وفق محور زمني قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر محدث محوري من خلال قوانين تراوحت بين منع التمويل في 1999 ومكافحة الإرهاب في وجوده وصورة وطبيعة من خلال قرار القرن 1373 وكذا قرار تحريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية 1904 ووضعت إتفاقيات حول المخدرات نيويورك 1996 وبروتوكول 1972 وفيما 1988، إضافة إلى إتفاقية باليرمو لتجريم التجارة بالبشر والعلاجات السياسية والاقتصادية من خلال برنامج الألفية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ومثلت الإستراتيجيتين الفرنسية والأمريكية في الأهداف وإنختلفت في الوسيلة في إتجاه أكثر نحو الخيار العسكري من قبل فرنسا والإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو خيار المحور الاقتصادي وتقدم مساعدات أمنية وكذا لإقامة قواعد عسكرية.

المقاربations الإقليمية إنفتحت نحو أفرقة الحلول عبر المنظمات الإقليمية وخاصة مع قوانين الاتحاد الإفريقي ولجان التابعة له من خلال القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب والإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وإنشاء مركز إفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب وبروز آليات جديدة ذات طبيعة متعلقة بالتهديدات الأمنية الجديدة وخارجها عبر الإتفاقيات الثنائية ومتحدة الأطراف مع مشاريع مشتركة للخروج من الواقع الأزمانى كالطريق العابر الصحراوى.

المقاربations المحلية من خلال ثلات نماذج الجزائر النيجر ومالي وسعيها لتقدم حلول ساحلية خاصة من خلال إنشاء لجنة قيادات أركان مشتركة ومكتب استخباراتي معلوماتي رغم الخرق الميداني لها خاصة من الجانب المالي على مستوى السلطة من خلال نموذجي كسر قرار الفدية وكسر إتفاقيات المدنية مع التوارق لتصبح مالي دولة مهددة بالاهيارات حارة معها دول الجوار خاصة النيجر الحلقة الأضعف ضمن لعبة الدومينو.

الحمد لله رب العالمين

شكل حقل الدراسات الأمنية إحدى الإتجاهات الأكثر دراسة في العلوم السياسية وشهد نقاشات حادة بعد نهاية الحرب الباردة في محاولات توسيعه من المقاربة الواقعية التقليدية التي تعرف بالتهديد الوجودي العسكري ذو طبيعة خارجية والدولة فيها مهددة ومهددة في قيمتي القوة والسيطرة لتنقل التهديدات مع المقاربة الجديدة للواقعية بتيارها الدفاعي والمحومي مع عدم المسار بالتناسق الإبستمولوجي للتقليدية لكن إضافة مجموعة جديدة من التهديدات في المحيط الاقتصادي والاجتماعي لكن المقاربات الليبرالية المثالية والأمن الجماعي والسلام الديمقراطي شخصت التهديد في أنه ذو طبيعة مشتركة وقيم المهددة للمجموعة ككل من الجماعين، والتهديد الفعلى للقيم الديمقراطية والحرية حسب الديمocrates ليعاد الإدراك للتهديد الأمني مع المقاربات المجتمعية للأمن الواقعية الإثنية والأمن الاجتماعي والبنائية المرتكزة حول الهوية كمحدد وهوية المجموعات كقيمة مهددة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت إعادة مفهمة التهديد الأمني في طبيعته ومصادرها مع المقاربات الإنسانية مع المقاربة النقدية والأمن الإنساني ليصبح قيم الرفاه والبقاء أهم القيم المهددة.

والتهديد الأمني كمفهوم ناجم عن إلحاق الأذى والضرر لا يمكن أن يقاس إلا من خلال الدوافع والقدرة والآثار المرتبة عنه أضيف له صفة الجديدة تعبيراً عن التغير في طبيعة التهديدات الأمنية ومصادرها ومستوياتها التي تتسع بين البنية من خلال التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة والمصادر النسقية من خلال التهديدات الناجمة عن العلاقة بين النظام الكلي والفرعي من خلال التهديد الأقلياتي والتهديد الغذائي والفقر والتهديدات الصحية والبيئية وتتميز هذه التهديدات الأمنية الجديدة كتحديات مشتركة للأمن العالمي بالترابطية، مختلفة من حيث المظهر وبالشكل لكنها تشتراك من حيث تأثيرها.

من جهة أخرى يوجد اختلاف بين المفكرين في تحديد معنى الاستقرار السياسي ويمكن التمييز بين ثلاث مدارس فكرية سياسية في المحاولات النظرية للاستقرار السياسي للمدرسة السلوكية والتنظيمية والوظيفية وتفق المدارس الثلاث على أن الاستقرار السياسي هو عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي يستمر بتضليل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة وقدرات النظام السياسي على التكيف .

وللاستقرار السياسي متطلبات الفكرية والعقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وللاستقرار السياسي نواقض من خلال الإغتيالات والتمردات والانقلابات والثورات.

والعلاقة بين التهديدات الأمنية والإستقرار السياسي تجسست من خلال المداخل السياسية عبر مدخل الدولة الفاشلة فالفشل الدولي وغياب الاستقرار السياسي نتيجة التهديدات الإرهابية والجرائم التهريبية في صورة المخدرة غير الشرعية والتجارة بالأسلحة والبشر ومدخل الفساد السياسي من خلال تأثير الجريمة المنظمة في علاقتها

بالنخب السياسية والأحزاب والشخصيات ذات النفوذ السياسي والمقاربات الاقتصادية كمدخل تفسيرية للعلاقة بين الأزمات الاقتصادية ومجات الأزمات الغذائية من خلال مدخل الحرقان والندرة والإحتياجات وكذا المداخل المجتمعية لتفسير العلاقة بين التفكك المحتمعي في صور الهوية ومدخل الجوار السيء من خلال تأثير الأزمات الإقليمية والتضامنات العابرة للقوميات.

الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية الإستراتيجية جغرافياً وتاريخياً وإقتصادياً من خلال المكونات الثروية والمعادن الثمينة ومحور تنافس غربي أمريكي صيني وفرنسيين مقاربات التنافس التدخل والمواجهة، وللمنطقة خصوصيات تحددها مقاربات ورؤى هذه الدول المرتبطة أساساً برهانات الدول الكبرى الراسمة لواقع المنطقة ومستقبلها شكل في السلام والأمن والاستقرار أهم الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

ومثلت التهديدات الإرهابية في صورة القاعدة في المغرب الإسلامي المتطورة عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال وكذا منظمات الجريمة المنظمة في صورة التهريب للأسلحة والمخدرات والبشر والهجرة غير الشرعية ونيض الأموال عبر محاور النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا، نيجيريا، فالتنظيم الدقيق لعمليات الجريمة المنظمة خاصة تلك التي تمارس عملياتها على نطاق دولي واسع، يتطلب التدخل لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد المجتمعات المعاصرة على الصعيد الدولي والداخلي.

إضافة إلى التهديد الثاني عبر الأزمة التوارق مع سلسلة التمردات خاصة في مالي والنيجر لتنتهي بالتهديدات الأكثر إنسانية والبيئية عبر مجات الجفاف المتكررة في المنطقة والأزمات الغذائية التي مرشحة للارتفاع في موريتانيا ومالي والنيجر.

كما عرفت الدولة في منطقة الساحل أزمات متكررة عبر الأجيال المارة بالمنطقة من خلال مؤشرات الهوية، الإنداجم، الشرعية، التغفل والمشاركة السياسية وكذا للنظم عقيدة توعية بين الربائية وباترمونالية ونيبراترمونالية ومؤشراته على المستوى البناء الدولي مررت دول المنطقة بخطوات بدائية بغياب مشروع وطني وفق منطق المواطنة والعصرنة مع ضعف الأداء الديمقراطي نتيجة ضعف التعددية والشفافية، وغياب دولة الحق والقانون

النظم السياسية في المنطقة عاشت حالة الأزمة في مؤسساتها الإدارية والسياسية في شرعيتها والأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي أنظمة الحزب الواحد، أنظمة انتخابية ذات سيطرة لأجهزة الأمن على الشؤون السياسية الحياتية.

وُعرف الإستقرار السياسي تحديات في المنطقة بفعل أزمات داخلية وإقليمية وتأثيرها مع الأزمة النيجيرية وتصديرها لأشكال التطرف وأزمتي السودان والصومال كنموذجين في القرن الإفريقي وكذا التغيرات الأخيرة بالمنطقة من الثورة الليبية وإنعكاسها والأزمة المالية وتأثيرها على دول الجوار في مقدمتها النيجر.

عملياً جسد النموذج النيجيري أكثر النماذج تفسيراً للعلاقة بين متغيري الدراسة التهديدات الجديدة والإستقرار السياسي في دول الساحل الإفريقي ودراستنا استدعت الوقوف على مختلف التطورات التي مر بها النظام السياسي عبر مختلف المراحل الحكم العسكري والانتقالي ومرحلة الجمهورية الخامسة وبداية تفعيل مؤشرات موجة التحول الديمقراطي.

العلاقة بين التهديدات الأمنية في النيجر وإستقرار السياسي يبرز من خلال مؤشرات أثر القاعدة في المغرب الإسلامي على إستقرار النيجر سياسياً من خلال تهديد صورة الدولة داخلياً عبر الإغتيالات وقيادة الحركات التمردية وخارجياً من خلال السماح للدول الغربية بالتدخل في القرارات السيادية للدولة وكذا تأثير الجريمة المنظمة والأقلية الترقية على الإستقرار السياسي في النيجر ضمن حلقة علائقية بين المسؤولين والمنظمات الإجرامية لتنقل إلى تحليل صورة عينة الدراسة الموزعة على عمال مؤسسة العون المباشر في العاصمة النيجرية في خطوة نحو تفريغ وتحليل البيانات الإحصائية والتعليق الإيجابيات وتلخيص نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات وإستخلاص النتائج العامة المتفقة بنسبة كبيرة مع البيانات التي تم جمعها في المرحلة الثانية من هذا العمل الأكاديمي.

لنتهي بمجموع الآليات والإستراتيجيات الدولية والإقليمية والمحليه لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة على اعتبار أن مواجهة التهديد الأمني هو في النهاية تحقيق لإستقرار السياسي بفعل علاقة التغيير والتتابع فأيمياً تجسد ذلك عبر مختلف القرارات والاتفاقيات التي وضعتها الأمم المتحدة في مواجهة الظاهرة الإرهابية خاصة قرار القرن 1373 والجريمة المنظمة عبر بروتوكول 1972 وفيينا 1988 وكذا البيئة السياسية المعالجة عبر إعلان الألفية و برنامجه التنمية المستدامة وكذا الإستراتيجية الفرنسية عبر المحورين الاقتصادي والتدخلي والإستراتيجية الأمريكية عبر مبادرتي بان الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل وإقليمياً مع الإستراتيجيات التنظيمية عبر مختلف الأطر الإقليمية مع الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي وتحمّل الساحل والصحراء وكذا مجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والإستراتيجيات غير التنظيمية عبر الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف ومحلياً وضفت الجزائر والنيجر ومالي كدول محورية في المنطقة عبر وضعها إستراتيجيات لحلحلة الوضع في الساحل لكن أبرزها المقاربة الجزائرية من خلال تشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة وإنشاء مكتب إستخباراتي معلوماني ودور قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية وآليات تسوية الأزمة التارقية الإستراتيجية والمالية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

من النتائج التي وصلت إليها دراسة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي وأثرها على الاستقرار السياسي أن الساحل الإفريقي مرشح للتأزم في السنوات القادمة مع تزايد احتمالات بروز إرهاب أورو-مغربي قد يهدد المنطقة برمتها.

وأن أي سياسة أمنية لا تكتسب مصداقيتها إلا إذا قيدت كل أنماط التهديد الممكنة وقلصت المحاطر إلى حدودها الدنيا لتمكن المواطنين من العيش في سلام.

تشكل التهديدات الأمنية الجديدة رهاناً حقيقياً لا يمكن كسبه إلا في صيغة الجمع عبر مقاربة موحدة تعتمد أساساً:

- ضرورة وجود إرادة سياسية صلبة لدى رؤساء دول المنطقة في إيجاد الحلول الجذرية لأن كل شيء يتوقف على الإرادة السياسية بالنظر للطبيعة التعبية التي تميز النظم في الساحل الإفريقي.

- ضرورة إقامة قاعدة دفاع مشترك لدول الساحل الإفريقي كأرضية للتعاون في المجال الأمني.

- تبادل المعلومة الأمنية وتشكيل فرق للتدخل ومكافحة الإرهاب وتزويدها بالدعم المادي واللوجستيكي.

- تحسيد الاتفاقيات المبرمة بين دول المنطقة إقليمياً والإستخدام الأمثل للموارد والمساعدات لتنمية شعوب المنطقة.

- ضرورة التعامل مع الحركيات السببية للتهديدات اللامائتية في المنطقة.

- المعالجة الجذرية لكل ما من شأنه أن يوفر الأرضية الملائمة لتغذيّة هذه الظاهرة في منطقة الساحل الإفريقي.

- التنسيق العملي والوثيق بين الدول المعنية في مجال مقاومة الشبكات الإرهابية، شبكات المافيا والجريمة المنظمة.

- السعي الجاد والم المشترك إلى الوقاية من ظهور بؤر توتر جديدة في المنطقة، والدفع إلى التسوية السلمية للتهديدات الجديدة.

- إرساء دعائم مؤسساتية مرنّة تستجيب لمتطلبات النسق الاجتماعي كفيلة بتحقيق استقرار النظم.

- تمكين الدول من تحقيق شروط التنمية حسب ما تنص عليه أهداف الألفية من خلال بناء أنظمة سياسية قادرة على إدماج مختلف المكونات الاجتماعية وتحقيق الحكم المشاركاني بمنطق حقوقى وديمقراطي.

- ضرورة التسريع بخطوات الإصلاح السياسي تتوجّي كافة أشكال الفوضى والحرّوب الأهلية التي تهدّد أمن واستقرار المنطقة.

- وفق المنطق الاستباقي من واجب دول المنطقة والمجموعة الدولية وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها العمل حسب منطق يجمع بين الاستباقية والوقاية من التهديدات الجديدة للأمن.

- العمل على تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة الذي يربط بين الحكم الراشد والتنمية والأمن الإنساني. إن كسب الرهان الأمني يجعل الساحل الإفريقي مثلاً في الأمن والاستقرار الكامل المنطقة ويجعله إلى إضفاء تواصل حضاري مثير.

أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضوياً ووظيفياً مع جماعات الجريمة المنظمة، التدخل الأجنبي يغذي الأزمات ولا يجد لها حلّاً.

هذا المجموعة الدولية مطالبة أكثر بإعطاء التضامن الدولي بعدها عملياً خاصة عبر تنفيذ إجراءات وآليات كفيلة بمحاربة التهديدات الأمنية الجديدة وإنجاز برامج للتأقلم مع هذه الظاهرة وتمويل برنامج التنمية المستدامة بما يمكن من الاقراب من أهداف مشروع الألفية للأمم المتحدة كذا ضرورة تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العبرة للقوميات وبروتوكولاتها الثلاثة وإتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد 2003، ودعم مكتب الأمم المتحدة لشئون المخدرات والجريمة المنظمة مع وضع مقاربة متماسكة للحد من عمليات الفدية والتي تعد أحد مصادر التمويل الرئيسية للتنظيم.

إقليمياً ضرورة تعزيز التعاون ما بين دول الساحل الإفريقي ورصد مبالغ مالية لتأمين حدودها عن طريق شراء أجهزة للرقابة، وتحصيص مبلغاً لتنمية الحدود للحد من الهجرة وانتشار الأوبئة.

فإن التطورات الخطيرة التي تعرفها منطقة الساحل خاصة بعد سقوط نظام السياسي في ليبيا ومالي تشير إلى أن دولة النيجر ستكون الحلقة المقلبة بعد مسلسل الأزمات في المنطقة كحلقة أضعف وفق منطق الدومينو والمنطقة على مشرف كارثة حقيقة من مستنقع كبير من الجهاديين - النموذج الأفغاني والباكستاني - أي أفعنة أو صوملة جديدة للمنطقة وهي أحد السيناريوهات الاستشرافية.

الله
لهم

ملحق

اتفاقية تحديد الممتلكات الفرنسية والأسبانية في أفريقيا الغربية،

في ساحل الصحراء وساحل غينيا،

الموقعة في باريس، بتاريخ 26 يونيو 1900

قرر رئيس الجمهورية الفرنسية، وصاحب الجلالة ملك أسبانيا، وصاحبة الجلالة الملكة الوصية – باسم الملك –،
رغبة منهم في توطيد علاقات الصداقة، وحسن الجوار الموجودة بين البلدين، أن يبرما لهذه الغاية اتفاقية خاصة، لتحديد
الممتلكات الفرنسية والأسبانية في أفريقيا الغربية، في الساحل الصحراوي، وفي ساحل خليج غينيا. وعينا كمعتمدين
لهما:

رئيس الجمهورية الفرنسية: صاحب السعادة السيد ديلكاسي، النائب وزير شؤون خارجية الجمهورية الفرنسية.

وصاحب الجلالة ملك أسبانيا، وباسمها صاحبة الجلالة الملكة الوصية: صاحب السعادة السيد فرناندو دي ليون أي
كاستيو، سفير الملك فوق العادة، والمعتمد لدى رئيس الجمهورية الفرنسية.

اللذين، بعدما تبادلا أوراق اعتمادهما ووجداها مستوفية للشروط، اتفقا على الشروط التالية:

الفصل الأول: في ساحل الصحراء: سيتبع الحد بين الممتلكات الفرنسية والأسبانية خطأ، يذهب، من النقطة المشار إليها
في الخريطة المفصلة – في الساحل الغربي من شبه جزيرة الرأس الأبيض، بين نهاية هذا الرأس وفرصة الغرب،
وتمر هذه النقطة، من وسط شبه الجزيرة المذكورة، وعندما تقصل هاته في النصف، ما سمحت لها الأرض بذلك،
تصعد إلى الشمال، حتى نقطة الالتقاء مع الخط الأفقي (21.20 درجة)، وتستمر في الشرق في الخط (21.20 درجة)،
حتى التقائه الخط الأفقي هذا، مع العمودي من درجة (15.20) غرب باريس (13 درجة غرب غرينويتش). ومن هذه
النقطة يصعد الخط الفاصل في اتجاه الشمال الغربي، راسماً بين الخطين العموديين (15.20) و(16.20) غرب باريس
(14.13 درجة غرب غرينويتش)، خطأ أعقف، سيرسم بكيفية، تترك لفرنسا، مع ملحقاتها، الأحواض الملحية لناحية
أيديجي للشط الخارجي الذي ستقام الحدود منها على بعد 20 كم على الأقل. ومن نقطة التقائه الخط الأفقي مع الخط
العمودي (15.20) غرب باريس (13 درجة غرب غرينويتش)، ستحق الحدود مباشرة، أكثر ما يمكن، بنصف الكرة
الشمالية مع الخط العمودي (14.20) غرب باريس (12 درجة غرب غرينويتش)، وتمتد فوق هذا الخط الأخير
في الشمال.

والمفهوم، أنه في ناحية الرأس الأبيض، سيباشر التحديد، الذي تقوم به اللجنة الخاصة المنصوص عليها، في الفصل
الثامن من الاتفاقية الحالية، بشكل يعطي لاسبانيا، الغربي من شبه الجزيرة، بما فيه فرصة الغرب، ويبيّن لفرنسا الرأس
الأبيض والقسم الشرقي من نفس الجزيرة.

الفصل الثاني: وفي الخط الواقع بين نقطة الرأس الأبيض وكومة رمال "لابايدير" وكذا في مياه فرصة "ليفريي"،
المحدودة بخط، يصل منتهي الرأس الأبيض بالنقطة، التي تسمى "لاكوكى" – الخريطة المفصلة. سيظل الرعايا

الاسبانيون، كما كان الشأن في الماضي، يمارسون صناعة الصيد، بالتنافس مع الرعايا الفرنسيين. وفي سط الفرضة المذكورة يمكن للصيادين الاسبانيين، أن يقوموا بجميع العمليات الثانوية، كتبييس شبكات الصيد، وإصلاح الآلات وتحضير السمك، وفي نفس الحدود، يمكنهم بناء منشآت خفيفة ووضع معسكرات مؤقتة. مع العلم بأن هذه المعسكرات وتلك المنشآت ينبغي أن يزيلها الصيادون الاسبانيون كلما توجهوا إلى عرض البحر، على شرط أن لا يمس ذلك، في أي حال من الأحوال، وفي وقت من الأوقات، بحرية الأماكن العمومية أو الخصوصية.

الفصل الثالث: لا يجب أي واحد، في التصدير على الملح المستخرج، من الأحواض الملتفة لمنطقة أيدجيل، والذي ينقل رأساً، بطريق البر إلى الممتلكات الاسبانية، في ساحل الصحراء.

الفصل الرابع: سيذهب الحد، بين الممتلكات الفرنسية والاسبانية، في ساحل خليج غينيا، من نقطة التقائه قلعة نهر موني، مع الخط، مستقيماً يرسم من نقطة كيكوبيش، إلى نقطة ديبكي، ويصعد بعد ذلك قلعة نقطة أرتوكى، إلى النقطة، التي يقطع فيها هذا النهر الأخير، لأول مرة، بواسطة الدرجة الأولى من خطوط العرض الشمالية، ويخالط مع هذا الخط الأقى حتى التقائه، مع الدرجة 9 من خطوط الطول شرق باريس (11.20 درجة شرق غينوبيش)، ومن هذه النقطة، يشكل خط الحد الفاصل، من الخط العمودي 9 درجة برقم باريس، حتى التقائه مع الحدود الجنوبية لمستعمرة الكاميرون الألمانية.

الفصل الخامس: ستتمتع البوادر الفرنسية لولوج نهر موني، عن طريق البحر في اتجاه المياه الإقليمية الاسبانية، بجميع التسهيلات، التي يمكن أن تتمتع بها البوادر الاسبانية، وسيفي المياه الاسبانية الفرنسية.

وستكون الملاحة والصيد حرير، بالنسبة للرعايا الفرنسيين والاسباني في نهري "موني" و"أوتمنوني".

وستكون مراقبة الملاحة والصيد، في هذه المناطق، في المياه الإقليمية الفرنسية والاسبانية، على جوانب مدخل نهر موني، وكذا الممائل الأخرى، المتعلقة بعلاقات المشرفين على الحدود، والقضايا المتعلقة بالإضاءة، ووضع العلامات، وتجهيز المياه، والاستفادة منها، موضوع اتفاق بين الحكومتين.

الفصل السادس: إن الحقوق والفوائد، الناجمة عن الفصول 2، 3، 5، من الاتفاقية الحالية، والمنصوص عليها، بسبب الصبغة المشتركة، أو صبغة الجوار، وبسبب الفروقات والأراضي، المتحدث عنها أعلاه، ستحتفظ بها بصفة كلية، لرعايا الطرفين المتعاقدين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تسلم أو يتنازل عنها لرعايا دول أخرى.

الفصل السابع: في حالة ما إذا أرادت الحكومة الاسبانية أن تتنازل كل أو بعض عن الممتلكات، المعترف بها في الفصلين 1، 4، من هذه الاتفاقية، وكذا عن جزر "أيلوبى" وجزيرة "كوريسكو"، القريبة من ساحل الكونغو الفرنسي، ستتمتع الحكومة الفرنسية بحق تفاصيلي، وفقاً للشروط المماثلة للشروط، التي قد تفترح على الحكومة الاسبانية.

الفصل الثامن: ستسجل الحدود، المعينة في هذه الاتفاقية، مع التحفظات المنصوص عليها في الملحق الرقم 1، من هذه الاتفاقية في الخرائط الملحة.

وتنوه الحكومتان بأن تعينا، في مدى أربعة أشهر، ابتداءً من تاريخ تبادل وثائق المصادقة، مندوبياً يعهد إليهم، بأن يرسموا في عين المكان، الخطوط الفاصلة بين الممتلكات الفرنسية والاسبانية، طبقاً لروح مقتضيات هذه الاتفاقية.

والمفهوم، لدى الدولتين المتعاقدتين، أن أي تغيير في المستقبل، في وضع قلعة نهرى "موني" و"أوتسبونى"، لا يؤثر على حقوق الملكية على الجزر، التي قد تمنح لكل من الدولتين، بمقتضى تقرير المندوبين، الذى تصادق عليه الحكومتان.

الفصل التاسع: تتعهد الدولتان المتعاقدتان، بأن تعاملًا، معاملة حسنة، الرؤساء الذين سبق أن أبرموا معاهدات مع إداهما، ويوجدون الآن تحت سيادة الدولة الأخرى بمقتضى هذه الاتفاقية.

الفصل العاشر: سيصادق على هذه الاتفاقية، ويقع تبادل مستندات المصادقة، في باريس، في ظرف ستة أشهر، أو قبل ذلك إن أمكن.

وقد طبع الموقعان أسفله الاتفاقية الحالية، بطبعهما، وحرر بباريس في نسختين، في 27 يونيو 1900.

التوقيع: دي ليون أي كاستيو

التوقيع: ديلكساي

جنيه	السينغال	البيحر	بوركينا	مصر	تشاد	السودان	مالى	ليبيا	إفريقيا الوسطى	دول مستوردة / دول مصدرة
0	0.045	0.010	0.016	0.477	0.003	0.040	0.037	0	0.129	إفريقيا الوسطى
0	2.133	0.474	0.790	22.27	0.158	1.896	1.738	0	0.237	ليبيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إثيوپيا
0	0.015	0.003	0.005	0.159	0.001	0.014	0	0	0.001	مالى
0	0.183	0.041	0.068	1.909	0.013	0.149	0	0.514	0.020	السودان
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تشاد
0	0.960	0.021	0.355		0.071	0.853	0.782	0	2.701	مصر
0	0.045	0.010		0.477	0.003	0.040	0.037	0	0.129	بوركينا فاسو

الملحق رقم (02) توقعات التجارة البينية بين دول الساحل الإفريقي

	0	0.045	0.017	0.477	0.003	0.040	0.037	0	0.129	0.005	اليمن
0	0	0.047	0.079	2.23	0.015	0.189	0.174	0	0.600	0.237	السینغال
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جيبوتي
0	0.015	0.003	0.005	0.159	0.001	0.014	0.012	0	0.043	0.001	جامبيا
0	1.950	0.423	0.722	20.36	0.144	1.733	1.589	0	0.489	0.216	تونس
0	0.030	0.006	0.010	0.318	0.002	0.028	0.024	0	0.086	0.002	الصومال
0	3.138	0.697	1.162	32.78	0.232	2.789	2.557	0	8.834	0.348	نيجيريا
0	0.484	0.806	22.75	0.161	1.963	1.775	0	6.132	0.242	المغرب	



جامعة محمد الصديق بن بحري - جيجل -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية وال العلاقات الدولية

استماراة بحثية

في إطار القيام بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية تخصص الدراسات السياسية المقارنة تحت عنوان "أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الإستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي - النيجر غودج"- صممت هذه الاستماراة للحصول على بعض المعلومات التي تخدم البحث العلمي الذي تقوم به لإتمام الجانب العملي للمذكرة.

لذلك نأمل تعاونكم في تعبئة الاستبيان بدقة وموضوعية وكونوا على يقين بأن البيانات الواردة سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

ملاحظة

بيانات هامة لملأ الاستماراة:

- يرجى التأكد من الإجابة على كافة الأسئلة.
- ضع العلامة (x) داخل المربع الذي يمثل رأيك في جميع محاور الاستبيان.

ال詢or الأول: البيانات الشخصية:

أنثى ذكر **1-الجنس:**

بين 25 و 35 سنة أقل أو يساوي 25 سنة **2-العمر:**
 أكبر من 45 سنة بين 35 و 45 سنة

جيدة متوسطة ضعيفة **3-الوضعية العائلية:**

نيجيري بالجنسية نيجيري الأصل **4-الجنسية:**

-إذا لم تكن نيجيري الأصل ما هي أسباب تواجدك بهذا البلد؟

لاجئ بغرض العمل
 أسباب أخرى مهاجر

ال詢or الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في النيجر

5-ما هو تعريفك للتهديد؟

.....

.....

6-ما هي التهديدات الأمنية التي تراها تواجه منطقة الساحل الإفريقي؟

.....

.....

7-هل أنت راض عن الوضعية الأمنية في بلدك؟

لا نعم

-إذا كان الجواب لا ما هي المجالات التي تراها تعيش التهديد الأمني في النيجر؟

اجتماعية

اقتصادية

سياسية

أخرى أذكرها

صحية

8- ما تعرفك للإرهاب؟

.....
.....

9-ماذا تعني لك القاعدة في المغرب الإسلامي؟

.....
.....

10-ما هي التشكيلات التنظيمية للقاعدة في المغرب الإسلامي في النيجر؟

.....
.....

11-ما هي نسبة التسلیح الموجودة في منطقتك؟

أكثر من %50

بين 20-50%

أقل من 10%

دولة أعراب

دولة موحدة

12- هل ترى النيجر دولة موحدة أم دولة أعراب؟

- إذا كانت جوابك دولة أعراب ما هي المكونات المجتمعية لبلدك؟

.....
.....

13-هل ترى التوارق أقلية في النيجر؟

لا

نعم

14-هل ترى التوارق هم حقوق كاملة كالبقية -التشكيلاط الأخرى في النيجر؟

لا

نعم

الخور الثالث: الوضعية السياسية لدولة النيجر

15-هل ترى النيجر دولة ديمقراطية؟

لا

نعم

-إذا كان الجواب لا ما هي مؤشرات ذلك؟

.....
.....

16-من يصنع السياسة في النيجر؟

الجماعات المسلحة

اللوبيات

العسكر

الرئيس

أخرى أذكرها

جماعات الخارج

جماعات الداخل

17-هل أنت راض عن نظامك السياسي وإستقراره؟

لا

نعم

18-تصنف دولة النيجر ضمن الدول المنهارة سياسياً ما هو رأيك؟

.....
.....

الخور الرابع: العلاقة بين التهديدات الأمنية والإستقرار السياسي في النيجر

19-كيف تؤثر القاعدة في المغرب الإسلامي على الواقع السياسي لدولتك؟

-1

-2

-3

20-كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية على الاستقرار السياسي للنigeria؟

.....
.....

21-كيف تؤثر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة على الاستقرار السياسي للدولة؟

.....
.....

22-كيف تؤثر أزمة التوارق على النظام السياسي لبلدك؟

.....
.....



Security Council

Distr.: General

28 September 2001

Resolution 1373 (2001)

**Adopted by the Security Council at its 4385th meeting, on
28 September 2001**

The Security Council,

Reaffirming its resolutions 1269 (1999) of 19 October 1999 and 1368 (2001) of 12 September 2001,

Reaffirming also its unequivocal condemnation of the terrorist attacks which took place in New York, Washington, D.C. and Pennsylvania on 11 September 2001, and expressing its determination to prevent all such acts,

Reaffirming further that such acts, like any act of international terrorism, constitute a threat to international peace and security,

Reaffirming the inherent right of individual or collective self-defence as recognized by the Charter of the United Nations as reiterated in resolution 1368 (2001),

Reaffirming the need to combat by all means, in accordance with the Charter of the United Nations, threats to international peace and security caused by terrorist acts,

Deeply concerned by the increase, in various regions of the world, of acts of terrorism motivated by intolerance or extremism,

Calling on States to work together urgently to prevent and suppress terrorist acts, including through increased cooperation and full implementation of the relevant international conventions relating to terrorism.

Recognizing the need for States to complement international cooperation by taking additional measures to prevent and suppress, in their territories through all lawful means, the financing and preparation of any acts of terrorism,

Reaffirming the principle established by the General Assembly in its declaration of October 1970 (resolution 2625 (XXV)) and reiterated by the Security Council in its resolution 1189 (1998) of 13 August 1998, namely that every State has the duty to refrain from organizing, instigating, assisting or participating in terrorist acts in another State or acquiescing in organized activities within its territory directed towards the commission of such acts,

Acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations,



1. *Decides that all States shall:*

(a) Prevent and suppress the financing of terrorist acts;

(b) Criminalize the wilful provision or collection, by any means, directly or indirectly, of funds by their nationals or in their territories with the intention that the funds should be used, or in the knowledge that they are to be used, in order to carry out terrorist acts;

(c) Freeze without delay funds and other financial assets or economic resources of persons who commit, or attempt to commit, terrorist acts or participate in or facilitate the commission of terrorist acts; of entities owned or controlled directly or indirectly by such persons; and of persons and entities acting on behalf of, or at the direction of such persons and entities, including funds derived or generated from property owned or controlled directly or indirectly by such persons and associated persons and entities;

(d) Prohibit their nationals or any persons and entities within their territories from making any funds, financial assets or economic resources or financial or other related services available, directly or indirectly, for the benefit of persons who commit or attempt to commit or facilitate or participate in the commission of terrorist acts, of entities owned or controlled, directly or indirectly, by such persons and of persons and entities acting on behalf of or at the direction of such persons;

2. *Decides also that all States shall:*

(a) Refrain from providing any form of support, active or passive, to entities or persons involved in terrorist acts, including by suppressing recruitment of members of terrorist groups and eliminating the supply of weapons to terrorists;

(b) Take the necessary steps to prevent the commission of terrorist acts, including by provision of early warning to other States by exchange of information;

(c) Deny safe haven to those who finance, plan, support, or commit terrorist acts, or provide safe havens;

(d) Prevent those who finance, plan, facilitate or commit terrorist acts from using their respective territories for those purposes against other States or their citizens;

(e) Ensure that any person who participates in the financing, planning, preparation or perpetration of terrorist acts or in supporting terrorist acts is brought to justice and ensure that, in addition to any other measures against them, such terrorist acts are established as serious criminal offences in domestic laws and regulations and that the punishment duly reflects the seriousness of such terrorist acts;

(f) Afford one another the greatest measure of assistance in connection with criminal investigations or criminal proceedings relating to the financing or support of terrorist acts, including assistance in obtaining evidence in their possession necessary for the proceedings;

(g) Prevent the movement of terrorists or terrorist groups by effective border controls and controls on issuance of identity papers and travel documents, and through measures for preventing counterfeiting, forgery or fraudulent use of identity papers and travel documents;

3. *Calls upon all States to:*

- (a) Find ways of intensifying and accelerating the exchange of operational information, especially regarding actions or movements of terrorist persons or networks; forged or falsified travel documents; traffic in arms, explosives or sensitive materials; use of communications technologies by terrorist groups; and the threat posed by the possession of weapons of mass destruction by terrorist groups;
- (b) Exchange information in accordance with international and domestic law and cooperate on administrative and judicial matters to prevent the commission of terrorist acts;
- (c) Cooperate, particularly through bilateral and multilateral arrangements and agreements, to prevent and suppress terrorist attacks and take action against perpetrators of such acts;
- (d) Become parties as soon as possible to the relevant international conventions and protocols relating to terrorism, including the International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism of 9 December 1999;
- (e) Increase cooperation and fully implement the relevant international conventions and protocols relating to terrorism and Security Council resolutions 1269 (1999) and 1368 (2001);
- (f) Take appropriate measures in conformity with the relevant provisions of national and international law, including international standards of human rights, before granting refugee status, for the purpose of ensuring that the asylum-seeker has not planned, facilitated or participated in the commission of terrorist acts;
- (g) Ensure, in conformity with international law, that refugee status is not abused by the perpetrators, organizers or facilitators of terrorist acts, and that claims of political motivation are not recognized as grounds for refusing requests for the extradition of alleged terrorists;

4. *Notes with concern the close connection between international terrorism and transnational organized crime, illicit drugs, money-laundering, illegal arms-trafficking, and illegal movement of nuclear, chemical, biological and other potentially deadly materials, and in this regard emphasizes the need to enhance coordination of efforts on national, subregional, regional and international levels in order to strengthen a global response to this serious challenge and threat to international security:*

5. *Declares that acts, methods, and practices of terrorism are contrary to the purposes and principles of the United Nations and that knowingly financing, planning and inciting terrorist acts are also contrary to the purposes and principles of the United Nations;*

6. *Decides to establish, in accordance with rule 28 of its provisional rules of procedure, a Committee of the Security Council, consisting of all the members of the Council, to monitor implementation of this resolution, with the assistance of appropriate expertise, and calls upon all States to report to the Committee, no later than 90 days from the date of adoption of this resolution and thereafter according to a timetable to be proposed by the Committee, on the steps they have taken to implement this resolution;*

7. *Directs the Committee to delineate its tasks, submit a work programme within 30 days of the adoption of this resolution, and to consider the support it requires, in consultation with the Secretary-General;*

8. *Expresses* its determination to take all necessary steps in order to ensure the full implementation of this resolution, in accordance with its responsibilities under the Charter;

9. *Decides* to remain seized of this matter.

الأهداف التنموية للألفية: الأهداف والغايات والمؤشرات

إطار من ثمانية أهداف و18 غاية و48 مؤشر لقياس التقدم نحو الأهداف التنموية للألفية تم بناؤه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي.

الهدف الأول، الفحص على الصعيد الجماعي (البيانات)

الغاية 1: خفض نسبة الأشخاص دوى الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 1- نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل الفئة الشراثية لدولار واحد في اليوم
- 2- نسبة فجوة الفقر (الحالات X عمق الفقر)
- 3- حصة أفراد حمس من السكان من الاستهلاك الوطني

الغاية 2: خفض نسبة الذين يعانون من الحجع إلى النصف بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 4- شبع عدد الأطفال بأقصى الورن الدين يقل عمرهم عن خمس سنوات
- 5- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

الغاية 3: مع حلول العام 2015، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، فتياناً وفتيات على حد سواء، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية المؤشرات

- 6- صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي
- 7- نسبة التلاميد الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس
- 8- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً

الهدف الثالث: تعزيز النساء وتحسينهن ليس لا جنساني وتسكين المرأة

الغاية 4: إزالة التفرقة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، وبفضل أن يتم مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم مع حلول العام 2015 كحد أقصى المؤشرات

- 9- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعلمي
- 10- نسبة النساء إلى الرجال من يملون بالقراءة والكتابة لمن هم بين سن 15 و24
- 11- حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي
- 12- نسبة المقاعد التي تتحلها النساء في البرلمانات الوطنية

الهدف الرابع: خفض نسبة رهبة الأطفال

الغاية 5: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
- 14- معدل وفيات الرضع
- 15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

الهدف الخامس: تحسين الصحة الانجابية (صحة الأمهات)

الغاية 6: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 16- معدل وفيات الأمهات/ النفاس
- 17- نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذوي المهارة

الهدف السادس: مكافحة تغير المناخ (البيئة) والملاريا والأمراض الأخرى.

الغاية 7: إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس انتشاره المؤشرات

- 18- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء العوامل اللاحات تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً
- 19- معدل انتشار استخدام الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل
- 19أ- نسبة استخدام الواقي الذكري عند آخر ممارسة حنسية خطيرة

الغاية 8: إيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وال مباشرة في عكس حدوثها المؤشرات

- 21- مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالملاريا
- 22- نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منها وعلاجهما
- 23- مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالتدبر الرئوي/السل
- 24- نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام الملاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (استراتيجية عالمية موصى بها للحد من مرض السل)

الهدف السادس: خصمان الاستدامة المنسنة

الفأية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية

المؤشرات

25- نسبة مساحة الأراضي المنقطة بالغابات

26- نسبة الأراضي المعجمة لغرض المحافظة على النوع البيولوجي إلى إجمالي المساحة

27- الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلو غرام واحد من الوقود لكل دولار - مُناسبًا بمعادل القوة الشرائية المتداولة - من الناتج المحلي الإجمالي

28- ابعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنماد طبقة الأوزون (طن ODP)

29- نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب

الفأية 10: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال والسكان غير المتمكّن بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف، بحلول العام 2015

المؤشرات

30- نسبة السكان في الحضر والريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه

31- نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة للصرف الصحي

الفأية 11: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مائة مليون من القاطنين في المناطق المشواة (الأحياء الفقيرة والمكثفة). بحلول العام 2020

المؤشرات

32- نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على السكن المضمون

الهدف التاسع: تطوير مرافقه المدنية المنسنة

المؤشرات للفأيات 12-15 موضعية في قائمة تحمية

الفأية 12: المزيد من التطوير لنظام تجاري ومالٍ منفتح ومتوافق السلوك وغير تميزي.

يشمل ذلك الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيف الفقر على المستوى الوطني والدولي.

الفأية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً. ويشتمل ذلك على: تحرير التعرفات والغضون ل الصادرات الدول الأقل نمواً . ودعم برامج تخفيف الدين

للدول المقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين . وفاء الدين الثانية الرسمية . والزيادة السخية لمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان

الملتزمة بتخفيف الفقر

الفأية 14: التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والدول المكونة من الجزر الصغيرة من البلدان النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة

الخاص بالدول الجزئية الصغيرة النامية وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرون للجمعية العامة)

الفأية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير قطرية دولية لجعل المديونية قابلة للتتحمل على الأداء الطويل

بعض المؤشرات المذكورة تالياً يتم رصدها بشكل منفصل للدول الأقل نمواً وأفريقياً والدول النامية المحاطة باليابسة والدول النامية المكونة من جزر صغرى.

المؤشرات

المساعدات الرسمية للتنمية

33- صافي المساعدات الرسمية للتنمية (الإجمالية للدول الأقل نمواً) . كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية

34- نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / لجنة مساعدات التنمية القائلة للتخصيص القطاعي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي . الخدمات الصحية الأساسية . الغذاء . المياه الآمنة . الصرف الصحي)

35- نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية.

36- المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة إلى إجمالي دخلها القومي

37- المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغرى إلى إجمالي دخلها القومي

النفاد إلى الأسواق

38- نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة وباستثناء الأسلحة) من الدول النامية والأقل نمواً والتي تم إضافتها من الرسوم.

39- متوسط التعرفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من الدول النامية

40- تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي

41- نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية

دعم المديونية

42- إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة انحدار القرار بالنسبة لمبادرة الدول المقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين وعدد الدول التي وصلت إلى نقطة الانتهاء (إجمالي)

43- خفض الدين الملتزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف وطأة الدين للدول المقيرة الرازحة تحت وطأته الشديدة. (بالدولار الأمريكي)

44- خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات

الفأية 16: تطوير وتطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق ومنتج للشباب، وذلك بالتعاون مع الدول النامية

المؤشرات

45- معدل البطالة لدى الفئة العمرية 24-15 سنة (الإجمالي وكل جنس/ نوع اجتماعي على حدة)

الفأية 17: تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلمة معقولة، وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية

46- نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على الأدوية الأساسية سعر مقدور عليه وبشكل مستدام

الفأية 18: تعميم فوائد التقنيات الحديثة. لاسيما تلك المبنية على معايير المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص

47- عدد خطوط الهاتف الثابت والمسترفيين في الهاتف النقال لكل 100 نفر

48- عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل 100 نفر و مستعملي الانترنت لكل 100 من السكان

الله اعلم

باللغة العربية

أولاً-المصادر

1- القرآن الكريم.

2-أتالى حاك، معجم القرن 21. ترجمة: يوسف صومط، ط1، لبنان: دار الحيل للنشر والطباعة والتوزيع 2000.

3- البيطار فراس، الموسوعة السياسية العسكرية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

4- الكيلاني عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية. ط3، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

5- الموسوعة العربية العالمية: ط2، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع ، 1999.

6- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية: الجزء 2، لبنان: الشركة العالمية للموسوعات، 2004.

7- هرميغ غي وبتراند بادي وأخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية. ترجمة: هيثم اللمع، ط2 لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

8- زيقون وضاح، المعجم السياسي. ط1، الأردن: دار أسامة للمشرق الثقافي، 2006.

9- زيقون وضاح، المعجم السياسي. ط3، الأردن: دار أسامة للمشرق الثقافي، 2006.

10- زكار سهيل، الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية-المغرب والأندلس والبحر المتوسط، الجزء الثاني دمشق: د د ن، 1995.

11- سفيان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية. ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004.

12-صلاح محمد صديق عثمان أحمد، موسوعة المعرفة. ط4، الإسكندرية: عتبة الثقافة، 2007.

31-راغب نبيل، موسوعة قواعد اللعبة السياسية دراسة تحليلية نقدية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .2002

التقارير والمواثيق والقوانين:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007-2008.

2- مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. الدورة السادسة عشرة، ديسمبر 2010.

3- شوكت عدنان شومان، تقرير عن "المليقى الدولي التاسع تحت عنوان الماء ورهانات المستقبل. الجزائر: الجامعة الإفريقية، 2006.

4- المرسوم التشريعي 30/92 المؤرخ في 30-09-1992 المتعلق بمكافحة التحرير والإرهاب.

ثانياً-المراجع

1- الكتب:

1- أبو الروس أحمد، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية. د ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .2001

- 2-أبو هنطس محمد توهيل ، علم الاجتماع قضايا العنف وال الحرب والسلام. ط١، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.
- 3-أبو سرحان عدنان نجيب، الحرب الأنكلوأمريكية. ط١، سوريا: مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 4-إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 5-إبراهيم سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- 6-الأحمد عدنان سليمان، عدنان الجالي، قضايا معاصرة، ط١، الأردن: دار وائل للنشر، 2005.
- 7-الأقداحي هشام محمود ، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي-سياسي. ط١، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- 8-الباز داود، مدخل في العلوم السياسية إطلالة على التأثير والتفسير. ط١، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة .2007
- 9-البريزات محمد جهاد ، الجريمة المنظمة" دراسة تحليلية". ط١، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
- 10-البرناوي سالم حسين ، العلاقات العربية الإفريقية دراسة العلاقات الليبية-الإفريقية. ط١، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.
- 11-الهرامية محمد عوض ، الفكر السياسي العربي الإسلامي. ط١، الأردن: دار الحامد، 2007.
- 12-الهرامية محمد عوض ، قضايا دولية: تركيبة قرن مضى وتحولاته قرن آتي. ط١، عمان: دائرة المكتبة الوطنية 2005.
- 13-الهرماسي محمد عبد الباقى، المجتمع والدولة في المغرب العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2001.
- 14-الطيبي محمد، من أجل نظرية معرفية للإرهاب. ط١، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، 2008.
- 15-الحمودي علي السيد ، فلسفة كانت السياسية. ط١، لبنان: دار الهدى للطباعة والنشر، 2007.
- 16-المساط عبد المنعم ، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته. مصر: معهد البحث والدراسات العربية 1993.
- 17-العايد حسن عبد الله، المتغيرات وسيناريوهات الثقافة العربية، ط١، لبنان: دار النهضة العربية، 2004.
- 18-العمرى عبدالله بن محمد ، أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية: رؤية ثقافية. قسم الثقافة الإسلامية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004.
- 19-العتبي غالب بن غلاب ، جامعة الدول العربية و حل المنازعات العربية. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008.
- <http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Books/Pages/Books.aspx?BookId=72>
- 20-الصمد رياض مؤسسات الدولة الحديثة دراسة مقارنة. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2003.
- 21-الصفار حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي.. ضرورته وضماناته، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم 2005.

- 22- القرضاوي يوسف ، أين الخلل. ط2، الإسكندرية: مكتبة الرحاب للنشر والتوزيع، 2004.
- 23- الرمحي محمد ، النفط وال العلاقات الدولية. دط، الكويت: عالم المعرفة، 2009، ص30.
- 24- الشاعري صالح يحيى ، تسوية التراعات الدولية سلبيا. ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
- 25- الخطيب نعمان أحمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. د ط، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
- 26- بوحوش عمار، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة. ط1، الجزائر: دار العرب الإسلامي، 2007.
- 27- بيليس جون وستيف سميث، عولمة الساسة العالمية، ط1، دي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
- 28- بلقرير عبد الإله ، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والإنساق في المجتمع العربي المعاصر. ط1، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- 29- بن عتبر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائري أوروبا الحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 30- بن عتبر عبد النور وأخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة إستراتيجية وموقع العالم الإسلامي. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.
- 31- برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع. ترجمة: صباح صديق الدملوجي. ط1، لبنان: المنظمة العربية للترجمة دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 32- جاكوسون مايكيل وماتيو ليفيت، مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية، الإمارات المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
- 33- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية: ط1 الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
- 34- جراد عبد العزيز، الإتجاهات الكبرى للعلاقات الدولية دراسة العربية 1990-2000. الجزائر: منشورات مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 2001.
- 35- هويدى أمين ، العسكرية والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديمقراطية. ط1، بيروت: دار الشرق، 1991.
- 36- حسن سعد ، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والدافع المتغير. ط3، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.
- 37- حقي سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية: ط3، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
- 38- طوالبه حسن ، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر الجزائري غوذجا. ط1، الأردن: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2005.
- 39- يوسفى أمال، عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2008.

- 40-لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. ط 1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2006.
- 41-لورانس غراهام ، فاركاس ريتشارد وآخرون، السياسة والحكومة. ترجمة: عبد الله بن فهد عبد الإله بن عبد الرحمن. دار النشر العلمي والمطبع 1999.
- 42-جمع الفقه الإسلامي، الإرهاب والسلام. ط 1، لبنان: دار الكتب العلمية، 2007.
- 43-مهنا إيناس صباح، منطق الحضارة عند عبد العزيز الدوري. ط 1، لبنان: دار الوحدة العربية، 2008.
- 44-محمد عيسى عثمان، الإرهاب أبعاده وعلاجه: د ط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.
- 45-مصباح عامر، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 46-مقدم محمد، القاعدة في المغرب الإسلامي هرير باسم الإسلام. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2010.
- 47-مرؤة كريم، في البحث عن المستقبل. ط 1، القاهرة: دار الباقي، 2009.
- 48-نزير نصيف مخائيل، النظم السياسية في إفريقيا تطورها وإتجاهها نحو الوحدة، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.
- 49-نعمان أحمد، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي: لماذا وكيف؟ ط 2، الجزائر: شركة دار الأمة، 2007.
- 50- نظير أمين محمود ، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي. د ط، الأردن: جامعة ديالي 2010.
- 51-سايمون ت ويزمان، مارك بروملي، حجم عمليات نقل أسلحة تقليدية رئيسية ووفا للبلدان المتقدمة والبلدان الموردة
- 52-الكتاب السنوي التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2004-2000 2005.
- 53-ساتي مهدي ، الإسلام والقيم الاجتماعية للجماعات الأرواحية في إفريقيا جنوب الصحراء. د ط، د ب ن: كلية الآداب جامعة إفريقيا العالمية 2010.
- 54-سكونر إليزابيث، تمويل الأمن في سياق عالمي . الكتاب السنوي التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 55-ستيفن والت، العلاقات الدولية عالم واحد..نظريات عده. ترجمة: منير كمال، د ط، دار الثقافة العالمية، الكويت: 1990.
- 56-عارف محمد نصر، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقاربة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. ط 3، لبنان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- 57-علوان الدليمي حافظ حمادي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ط 1 عمان: دار وائل، 2001.

- 58- عمارة محمد حاب الله ، مدخل إلى العلوم السياسية إطلالة على التسويير والتسخير. د ط، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، 2007.
- 59- عمرو محمد يوسف ، الأمن القومي العربي عقيدة الجهاد والإستراتيجية العسكرية في الإسلام. ط 1، الأردن: د د ن 2009.
- 60- فتحي عبد محمد، الإرهاب والمخدرات: ط 1، المملكة العربية السعودية: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .2005
- 61- راشد علاء الدين ، الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر. د ب ن: دار النهضة العربي، 2005.
- 62- غيث مي عبد الرحمن ، الإستقرار السياسي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية الإستراتيجية، 2010.
- 63- غري فوزية ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. د ط، بيروت: مركز الدراسات الوحيدة العربية، 2010.
- 2- الدوريات والمجلات:**
- 1- أبو حسن ياسر، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أمثلة التنافس الأمريكي – الصيني على السودان. دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2007.
 - 2- الحاج حسن أحمد علي، خصخصة الأمن الدور المتضخم للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ط 1، العدد 123 الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2007.
 - 3- العسكري سليمان ابراهيم، التعليم والثقافة أبعاد جديدة في علاقة غائبة. مجلة العربي، العدد 497، الكويت: أفريل 2007.
 - 4- السايع عبد المالك ، المخدرات وأثارها الاقتصادية والإجتماعية، الجزائر مجلة الفكر البرلماني، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2010.
 - 5- الساحل، دول الميدان وإرساء إستراتيجية موجهة. مجلة الجيش، العدد 513، الجزائر: أكتوبر 2011.
 - 6- بوزغاية جمال الدين، مفاهيم الدفاع والأمن الوطنيين. مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، الجزائر: منشورات مجلس الأمة جويلية 2004.
 - 7- بوطالب عبد الهادي، قراءات في مفاهيم الأصولية الجمود التطرف الدين العنف الإرهاب السلفية الصحيحة الإسلامية. مجلة الرباط، العدد 11، المملكة المغربية: د د ن، 2005.
 - 8- بوسكين ميلود، المتغيرات الدولية الأخيرة ومفهوم السيادة. مجلة المنتدى القانوني، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة جوان 2004.
 - 9- بوعلام جويبة، الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية. مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008.
 - 10- بوقارة حسين، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة العالم الاستراتيجي العدد 7، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2008.

- 11-بن إدريس حسن عزوzi، قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنّة. مجلة الأمن والحياة، العدد 274، جامعة نايف العلوم الأمنية، 1996.
- 12-بن عمروش قاسم ، المصالحة الوطنية واقع وحتمية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، الجزائر: منشورات مجلس الأمة .2006
- 13-بعزوز عمر، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة فلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة.مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2004.
- 14-برودمان ج هاري ، الرابط بين إفريقيا وآسيا. مجلة الأسواق، العدد 2، المملكة العربية السعودية: وكالة مكة للإعلام .2007
- 15-برفق محمد، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية: العالم الاستراتيجي، العدد 7، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2008.
- 16-بخوش مصطفى، الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 2 الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2008.
- 17-جابتس لورنس، مساعدة الآخرين في الدفاع عن أنفسهم مستقبل المساعدات الأمنية الأمريكية. ترجمات الزيتونة مجلة فورين أفيرز، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
- 18-جاكسون مايكيل وليفيت ماتيو، مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
- 19-جباري عبد الحميد، قراءة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، نوفمبر 2007.
- 20-جولياني رودولف، إدواردز جون، السياسة الخارجية الأمريكية جمهورية ديمقراطية. ط 1، العدد 72، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008.
- 21-دميري محمد الصالح ، مقاربة حول حقوق الإنسان والعلوم والإرهاب. مجلة الفكر البرلماني، العدد 6، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2004.
- 22-دمدوم رضا، قراءة في مفهوم الأمن الإنساني.مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 4، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.
- 23-ولد أباه عبد الله السيد، الإرهاب والمشروعية الأخلاقية بعد أحداث 11 سبتمبر الخلافيات الفلسفية والإستراتيجية لمفهوم الحرب العادلة. مجلة التسامح، العدد 16، د دن، 2005.
- 24-زايد أحمد ، العنف المفهوم والأنماط والعوامل. مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 2، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، فيفري 2005.
- 25-زياني صالح ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. مجلة المفكر، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، د س ن.

- 26- زياني صالح وعادل زقاع، نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في إفريقيا. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، الجزائر: د د ن، 2009.
- 27- زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية -خطاب الأمانة وصناعة السياسات العامة. المجلة الجزائرية للسياسات العامة العدد 1، الجزائر: مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر ، 2011.
- 28- زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة. دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 جوان 2011.
- 29- حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية. مجلة العالم الإستراتيجي العدد4، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.
- 30- حمليل صالح ، الإرهاب الدولي مفهومه وأسبابه. مجلة الحقيقة، العدد 2، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- 31- حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن والدور التثامني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة: ط 1، العدد 123 دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
- 32- ينون مصطفى، المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 5، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، جويلية 2008.
- 33- كامل منها، عمليات غسيل الأموال: الإطار النظري. مجلة السياسة الدولية، العدد 146، مؤسسة أوائل يناير 2001.
- 34- كرييش نبيل ، آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة. العدد الأول، مجلة العلوم الإنسانية، 2009.
- 35- مجلة المغرب الموحد، القاعدة في المغرب العربي : وهم أم حقيقة؟ العدد 5، 17 فبراير 2010.
- 36- منصر جمال، تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني. مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 6، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.
- 37- مساعدی عمار، الأمن في الإسلام فرضية شرعية وضرورة إنسانية. مجلة الصراط، العدد 16، الجزائر: كلية العلوم الإسلامية، 2008.
- 38- مروان محمد صالح، مفهوم الجريمة المنظمة الدولية في القانون الدولي الجنائي. مجلة الصراط، العدد 2، الجزائر: كلية العلوم الإسلامية، 2004.
- 39- ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة المجرة غير القانونية في المغرب العربي. مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 5، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.
- 40- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة، وهدفياته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 الكويت: مركز الدراسات الوحيدة العربية، 2008.

- 41- صبحي حسين، الوجه الجديد لتنظيم القاعدة بعد مدريد . قراءات إستراتيجية، المجلد السابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2004.
- 42- عزوzi حسن بن دريس، قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة: مجلة الأمن والحياة، العدد 274، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
- 43- علوi مصطفى، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي. مفاهيم الأسس المعرفة، العدد 4، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أبريل 2005.
- . <http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources/> 20% الأمن الوطني 20% .pdf 20% والأمن 20% العالمي الأمن 20% الإقليمي 20% بين
- 44- عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية -خطاب الأمينة وصناعة السياسة العامة. دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 الجزائر: د د ن، جوان 2011.
- 45- فرحاتي عمر، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية: مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2008
- 46- صدوق عمر، أسباب الإرهاب الدولي وسبل مقاومته. مجلة الحقيقة، العدد 2، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر 2003.
- 47- قادری حسين، مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي: العالم الاستراتيجي، العدد 7، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، نوفمبر 2008.
- 48- قبی أدم، رؤیة نظریة حول العنف السياسي. مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.
- 49- فلانی عبد الكريم، الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. مجلة المدرسة الوطنية للإدارة العدد 39، المجلد 20، الجزائر: منشورات المدرسة الوطنية، 2010.
- 50- ردادة نور الدين ، الإرهاب البيولوجي -الوقاية وسبل المكافحة في منطقة المتوسط. مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 7، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، جوان 2008.
- 51- روبرت جابتس، مساعدة الآخرين في الدفاع عن أنفسهم مستقبل المساعدات الأمنية الأمريكية: ترجمات الزيتونة مجلة فورين أفيرز، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
- 52- شريط لمين ، عن بعض شروط صناعة التشريع. مجلة الوسيط، العدد 4، الجزائر: وزارة العلاقات مع البرلمان جوان 2007.
- 53- خان محمد رضا، الجريمة المنظمة. مجلة المنتدى القانوني، العدد 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جوان 2004.
- 54- خزندار سامي إبراهيم ، نظام الإنذار المبكر وسط الصراعات وتطور المفاهيم والمؤشرات. مجلة المفكر، العدد 7 جامعة محمد خبضر بسكرة، 2005.
- 55- خليل محمد، الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2001.

56-الغريزي باسل حسين زغير، أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية. مجلة السائل. العدد 13، الأردن: مؤسسة البحوث والتوزيع، 2001.

3-الجرائم:

1-بن بلة فيدس، الوصفات الخارجية لا غنى عنها لافريقيا. جريدة الشعب، العدد 15309، 10 أكتوبر 2010.

2-بصيص أنطوان، الأزمة الجزائرية والاتحاد الأوروبي: المواقف الأوروبية تجاه الجزائر ليست واحدة وعائق التطبيع انعدام الأمان. القدس العربي، لندن: أبريل 1999.

3-ب عبد الرزاق، خاطفو الدبلوماسيين ينشرون صورهم ويعرضون التفاوض مع الجزائر. جريدة الشروق، العدد 3627، 16 أبريل 2012.

4-ب فضيلة، كيف تأخرت إفريقيا وتقدم غيرها. جريدة الشعب، العدد 15309، 10 أكتوبر 2010.

5-برفق محنـد، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي. جريدة الشعب، العدد 14466، الجزائر: 06 جانفي 2008.

6-زوزان ميجلوكوفتش، شؤون دولية. جريدة نيوزويك، العدد 7، الكويت: د د، سبتمبر 2000.

7-حوامدي فوزي، بلمختار وإياد غالى فى غار بعد السيطرة على تمبكتو. جريدة الشروق، عدد 3627، 16 أبريل 2012.

8-لكحل فريدة، أنصار الدين تتفاوض مع الجهاد والتوحيد لإطلاق سراح الدبلوماسيين. جريدة الشروق اليومي العدد 3628، 17 أبريل 2012.

9-النيجر تحذر من تداعيات الأزمة الليبية: الساحل الأفريقي مخزن بارود، جريدة الاتحاد 2011.

<http://www.alittihad.ae/details.php>

10-سايق مصطفى وساحل مخلوف، إفريقيا بين الاستعمار التقليدي والجديد: جريدة الشعب، العدد 15309، 10 أكتوبر 2010.

11-عناني عبد الحميد، هؤلاء اللاعبون فوق رمال مالي المتحركة. جريدة البلاد، العدد 3836، 2 جويلية 2012.

12-فرنسا: موريتانيا قبلت الإشراف براء فرنسيين الأمن على الأمن في مطارها. جريدة لوفيغارو، السبت 14 ماي 2011.

13-رحامي أنيس، جماعة التوحيد والجهاد تخرج عن القيادة الجزائرية. جريدة النهار، العدد 11 ديسمبر 2011.

14-محمد بن أحمد، بلمختار يشق عن القاعدة. جريدة الخبر، العدد 6873، 22 أكتوبر 2012.

4- المؤتمرات والملتقيات:

1-بلغيد منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسط دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، مداخلة في الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق"، جامعة قسنطينة 29-30 أبريل 2008.

2-وزارة الإرشاد والأوقاف الليبية، المؤتمر الدولي ذكرى مرور 14 قرن على دخول الإسلام إفريقيا. الكتاب الخامس لليبيا: 2000.

- 3- وزارة البيئة التونسية، الندوة الدولية حول تضامن دولي من أجل حماية إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من التغيرات المناخية. تونس: 18 - 20 نوفمبر 2007.
- 4- حوم فريدة، أثر التحول في طبيعة التهديدات بعد الحرب الباردة على المفهوم التقليدي للأمن. مداخلة في الملتقى الوطني حول الأمانة في المغرب العربي، جامعة حيجل، 2009.
- 5- منصر جمال، التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة. مداخلة في الملتقى الوطني للتحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الجزائر: 2008.
- 6- عروة عباس، صدام الحضارات من منظور علم الزراع والسلم. مداخلة في المنتدى الفكري الأول لمركز الجزيرة للدراسات حول موضوع "الإسلام والغرب : من أجل عالم أفضل". قطر: مؤسسة قرطبة، 2006.
- 7- عمار جفال، القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي، أوراق مؤتمر، تنظيم القاعدة التوجهات الحالية، والمخاطر المستقبلية. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
- 8- فوكة سفيان، مليكة بوضياف، الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية. مداخلة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد ودوره في التنمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008.
- 9- شومان شوكت عدنان، تقرير عن "الملتقى الدولي التاسع تحت عنوان الماء ورهانات المستقبل". الجزائر: الجامعة الإفريقية، 2006.
- 10- شتاينر كريستوفر، شمال إفريقيا والساحل: الآثار المترتبة عن الصحوة العربية. الإسكندرية: مؤتمر مكتنال، 22 فيفري 2012.
- 11- ناصر بن سليمان العمر، ماذا يجري في نيجيريا، ندوة حول صراعات الكبرى في إفريقيا، القاهرة: د د ن 2008.
- 5- الدراسات غير المنشورة:
- 1- حجار ماجدة، العولمة والعنف مقارنة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التنمية وتسيير الموارد، جامعة متنوري، 2009.
- 2- فني أدم، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر(1988-1999). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003.
- 6- موقع الإنترنيت:
- 1- أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجيا والسياسة: من موقع: <http://www.islamonlife.com/forum/showthread.php?t=961>
- 2- أثر التمايز الاجتماعي على الإستقرار السياسي في الدولة الطائفية ، العسائلية الإقليمية طبيعة الشعب، العوامل الشخصية صراع الأجيال).
- من موقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>
- 3- إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وأثره في السلام الإقليمي.

<http://i3.makedn.com/userFiles/d/r/drkhilhussein/office/1222066704.pdf>

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، غسل الأموال أثاره وضوابط مكافحته. المنظمة العربية للإستثمار، 2005.

عن موقع: www.inin.org

5-المجاهد طارق ، سيادة القانون ودوره في الإستقرار السياسي

<http://www.almethaq.info/news/article76.htm>

6-بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي. 3 يونيو 2012.

<http://studies-aljazeera.net/report/2012/06/20126310429208904.htm>

7-برفق محمد،الأمن الإنساني ومقارنات العولمة:

عن موقع: <http://berkouk-mhand.yolasite.com>

8- بررق محمد، منطق الأمانة في ساحل الأزمات:

عن موقع: <http://berkouk-mhand.yolasite.com>

9-جيوديشيللي أن، فرنسا والقاعدة بالساحل

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/ef36c76e-f5a2-4cos-a6a2-9F3830E82E5D.html>

10-جوزيف س ناي، تأمين عالم أكثر أمانا. ترجمة: مايسة كامل، بروجيكت سديكيت، ديسمبر، 2004.

عن موقع: <http://www.project-syndicate.org/commentary/nye16/Arabic>

11-دي يوناس بول مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا التاريخ والحاضر. 7 أكتوبر 2012

<http://www.qiraatafrican.com/view/?q=511>

12-والى صالح، مقاربة حول تهريب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن. اختراع: وزارة الدفاع الوطني .2010

13- زواوي نسرین أحمد ، دماء الصحراء... حروب القاعدة في الساحل الإفريقي. الجزائر الجديدة، 21 أوت 2012.

عن الموقع: www.eldjazairedjadida.dz

14-حسين عبد الخالق، دور رجال الدين المسلمين في الإرهاب. الحوار المتمدن، العدد 952، 2004.

عن الموقع: <http://www.dr-abumatar.net/boeken/boek-11september/17.htm>

15-يامامورا تاكايوكي ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية. ترجمة: عادل زقاع، الجزائر: معهد الميثاق 2009.

عن موقع www.almethaq.info/news/article2199.html

16- نعمة نوال، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى. دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006.

http://www.napcsyr.org/dwnldfiles/proceedings/ar/22_assess_food_security_ar.pdf

17- رايد الحاج سليمان النايف، الإستقرار السياسي ومؤشراته. الحوار المتمدن، العدد 2592، 2009، 4.59.

عن الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

18- قاسم عبد الستار، نظرية أمن فلسطينية. د ب ن، جامع الحاج، 2007.

<http://blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-169/file/Security29.pdf>

19- شحادة أسامة، جذور فكر القاعدة. مجلة العصر

عن موقع: <http://www.alasr.ws/includes/alasrmain.css>

20- محمد عزو عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الإستقرار السياسي. الحوار المتمدن، العدد 2191، 2008.

21- عبد الناصر حابي، مأزق الإنقال السياسي في الجزائر ثلات أجيال وسيناريوهان. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

www. Doha institute. org

22- شرين، حامد فهمي، قراءة في النظم السياسية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي . 2000.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2000/12/article6.shtml>

23- www.almaany.com.php.languge.arabic

باللغة الفرنسية:

1-les dictionnaires:

1-dictionnaire encyclopédique Larousse . Paris: librairie larousse, 1979

2-les livres :

1-Baogot Dector ,**histoire générale de l'Afrique** :comité scientifique internationale pour rédaction d'une histoire générale de l'Afrique, 1édition Unesco,1998.

2-Battistela Dario, **théories des relations internationales**. 3édition, Paris: presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2009.

3-Choussudovsky Michel, **La modalisation**.1édition, Alger : dar hikma, 2008.

4- Gardent Louis, **l'islam, religion et commenté**, paris :bibliothèque français de philosophie,1987.

5-khorsokahvar Farhat, **ethnicité et identité**. Paris : centre d'analyse et d'intervention socialogiques, 2001.

6-Hoader Lian and Walker Nell, **civilizing security**. New York: Combridge university, 2007.

7-Roche Jean Jacques, **théories des relations internationales** .5 édition, Paris :Montchrstien, 2004.

3-Les périodiques et articles:

1-Baldwin David A, the concept of security. **review of international studies**. British international studies association,1997.

<http://guessoumiss.files.wordpress.com/2011/08/37.pdf>

2-Bourich Riadh, transformations dans le concept de sécurité et nouvelle menaces sécuritaires au sahel :**horizons**, n°1, Algerie 2010.

3-Bouriche Riadh ,sécurité et identité nationale :**le quotidien d'Oran**, N° 4051, 10 avril 2008.

4-Bouron Michael, l'indispensable recours aux fonds privée. **Jeune Afrique** N2565, 7-13 mars 2010.

5-Bureau de la Coordination des Affaires Humanitaires Afrique de l'Ouest, **profil pays Niger**.Sénégal:nouvembre, 2005.

6- Camau Michel, **Le projet maghrébin: Occident arabe, Afrique du Nord française et région méditerranéenne**.France : l'Institut d'Etudes Politiques, April 2003.

7-Christophe Boisbouvier, quatre homme et une junte. **Jeune Afrique** N2565, 7-13 mars 2010.

Conseil Europeen, **remarques de herman van rompuy sur la paix et la sécurité au Sommet EU-Afrique**, Bruxelles : Presse, ,2010.

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/18104.pdf

8-Daguan Jean-François, d'al AQMI, de la menace globale aux menaces locales. N208, **Maghreb –Machrek**, N208, été 2011.

9- Gèze François et Mellah Salima, **Al-Qaïda au Maghreb ou la très étrange histoire du GSPC Algérien** .Algeria : 22 septembre 2007.

10- Korb Lawrence H, la stratégie de sécurité nationale du président obama ou la l'ère Buch. **politique américaine**, n17, France : french American fondation, automne 2010.

11-Schütte Robert, la Sécurité humaine et l'etat fragile.rapport du deuxième symposium sur la sécurité humaine, **Human Security Journal**, Issue 3 february 2007.

12- Sverre Lodgaard , la sécurité humaine. manuel pour la pratique de l'éducation aux droits de l'homme avec les jeune . Paris : conseil de l'Europe, 2006.

13-Taje Mahdi, **securité et stabilité dans le sahel Africain** :nato défende college ,2006.

14-Thiam Adam, Sahara -sahel Al quatrième la zizanie. **Jeune Afrique** N2565, du 7 au 13 Mars 2010.

15-Traoré Sodio, **population et environnement au sahel**. Bamako : centre d'études et de recherche sur la population et développement septembre, 2007.

16-walle nicolas de van, la politique africaine d'obama: de la difficulté d'équilibrer sécurité et développment .**politique américaine**, automne, 2010.

4-Theses

1-Frédéric Deycard, **thèse rebellions touarègues du Niger: Compattants, mobilisations et culture politique**. institut d'etudes politique de bordeaux, 2011.

5-les cites d'internet :

1-Jean-Marie Lebraud,**La menace terroriste au Maghreb et au Sahel**
http://www.saudiwave.com/index.php?option=com_content&view=article&id=6157:la-menace-terroriste-au-maghreb-et-au-sahel&catid=143:terrorism&Itemid=248

2-les différentes ethnies au Niger

<http://www.pierreschmitt.com/et- aujourd'hui/etaujourdhui2.htm>

3-Organisation de coopération et de développement économique, Concepts et dilemmes pour le renforcement de l'État dans les situations de fragilité.**la Revue de l'OCDE** sur le développement, volume 9, n° 3,

<http://www.oecd.org/dataoecd/53/47/42143231.pdf>

4-Owen Taylor, **Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine** . forum du désarmement,2004.

5-Serge Michailof, **Aider le Sahel pour lutter contre le terrorisme**. Libération, 22 février 2011.

<http://docs.jean-jaures.net/NL426/4-SAhelMichailof.pdf>

1-Dictionaries :

1-The dictionary English-Arabic: general and scientific dictionary of language and term. 1edition, Beirut: dar alkotob, 2004

2 - Oxford dictionary, London: univer press, 2006 .

2-Rapports

1-the united nations development programme(UNDP), **human development report 1994**. New York : Oxford university press, 1994.

3-Books :

1-Batterbury Simon, Andrew Warren, **The African Sahel 25 years after the great drought. assessing progress and moving towards new agendas and approaches.** London

2-Botha Anneli, **Challenges in Understanding Terrorism in Africa.**

Understanding Terrorism in Africa Building Bridges and Overcoming the Gaps, Institute for Security Studies, 2008.

3-Falaiye Muyiwa, **Africa's political stability: ideas, values and questions.** panaf publishing, 2009.

4-Olukoch Adebayo, **West Africa's political economy in the next millennium: retrospect and prospect.**, Daker : monograph series, 2001

5- Renard Thomas, **Terrorism and Other Transnational Threats in the Sahel: What Role for the EU?**. Center on global counter terrorism Cooperation, policy brief, september 2010.

6-Scott Drady Watson, **Societal Security: Applying the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction.** Canada: University of British Columbia.

7-stephen F. befort, the perfect storm of retirement insecurity: **fixing the three –legged stool of social security, pensions, and personal saving.** University of Minnesota law schppl, 2006.

4-Articles:

1-Alkire Sabina, **a conceptual framework for human security.** Centre for research on inequality, human security and ethnicity, 2003.

<http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf>

2-Baldwin David A.,**The concept of security.** review of international studies British International Studies Association,1997.

<http://guessoumiss.files.wordpress.com/2011/08/37.pdf>

- 3- Bezemer Dirk and Richard Jong-A-Pin, **World on Fire? Democracy, Globalization and Ethnic Violence**. University of Groningen, September 2007.
- 4-Carmenta David, **sessing state failure: implications for theory and policy**. Third World Quarterly, Vol 24, No3, London : 2003.
- 5-G Cameron. Thies, Progress, history and identity in international relations theory: the case of the idealist–realist debate. **European journal of international relation**, 2002.
- 6-Hoader Lian and Walker Nell, **civilizing security**. New York: Combridge university, 2007
- 7 -Hofmann Katharina, **The Impact of Organized Crime on Democratic Governance Focus on Latin America and the Caribbean**. Friedrich ebert stiftung,2009 .
<http://library.fes.de/pdf-files/iez/global/06697.pdf>
- 8- Newman Edward, human, security and conflict. **Human Security Journal** , Issue 3 , February 2007.
http://www.peacecenter.sciencespo.fr/journal/issue3pdf/issue3_full_version.pdf
- 9- Sitheisinger Arthur, has democracy a future. **Foreign affairs**, vol 76, USA: institue of United State studies, 1997.
- 10- Wyler Liana Sun, Weak and Failing States: Evolving Security Threats and U.S. Policy. Analyst in International Crime and Narcotics, **Foreign Affairs**, August 28, 2008.
- 5-intternet**
- 1-Davis John, **terrorism in Africa The evolving front in the war on terror**, Lexington books, 2010.
- 2-Filiu Jean-Pierre, **Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel**. Carnegie papers, Number 112 June 2010.
http://www.carnegieendowment.org/files/al_qaeda_sahel.pdf
- 3-Hein Lars,**Desertification in the Sahel: a reinterpretation**. Global Change Biology, 2006.
<http://dss.ucsd.edu/~ccgibson/docs/Hein%20and%20Ridder%20-%20Desertification%20in%20the%20sahel.pdf>
- 4-Lubeck Paul M, Michael J. Watts and Ronnie Lipschutz **convergent intersts::U.S. Energy Security and the Securing of Nigerian**, A Publication of the Center for International Policy, February 2007.
http://ciponline.org/Nigeria_final.pdf

- 5- notes for food security working groups – West African- Sub-Saharan Zone
<http://www.k4health.org/system/files/Sahel%20Food%20Security%20Programming.pdf>
- 6- Chad Perrin, Understanding risk, threat, and vulnerability, july 2009.
<http://www.Dans.org/reading/whitepaper/anditing/over%20view/threat-risk-assessment>
- 7- Risse Thomas, democratic peace while democracies a social? constructivist interpretation of the liberal argument.
<http://poli.vub.ac.be/publi/orderbooks/myth/03Risse.pdf>
- 8-Sakosoumana, challenges facing Africa's regional economic communities in capacity building. Knowledge Management, November 2006.
<http://lencd.com/data/docs/9challenges%20facing%20Africas%20regional%20economic%20communities%20in.pdf>
- 9- Saleck Mohamed Ould Brahim, Sahel : une géopolitique de l'invisible! centre Mauritanien de recherches sur le développement et le futur(CMRDEF) décembre 2010.
<http://environnement-arabe.net/images/Sahel-une-geopolitique-de-l-invisible.pdf>
- 10- Silvia katouri, the Impact of transnational organized crime in West Africa and the Sahel region 21veb2012
<http://www.norway-un.org/Statements/Security-Council/SC-Impact-of-transnational-organized-crime-in-West-Africa-and-the-Sahel-region>
- 11- Threats to Peace and Security in West Africa and the Sahel Region,
http://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2012-02/lookup_c_gIKWLeMTIsG_b_7966245.php
- 12- Wendt Alexander Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics International. Organization, Vol. 46, No. 2 , Cambridge university press ,1992.
<http://ic.ucsc.edu/~rlipsch/Pol272/Wendt.Anarch.pdf>
- 13-Zachary Devlin-Foltz, Africa's Fragile States: Empowering Extremists, Exporting Terrorism.Africa security brief,No 6 ,august 2010.
<http://www.ndu.edu/press/lib/pdf/Africa-security-Brief/ASB-6.pdf>
- 14- www.ech-chaab.com/ar/index.php
- 15-www.wikipedia.org/wiki/politique_du_Niger
- 16-[www.julienassoun.wordpress.com/2008/12/](http://julienassoun.wordpress.com/2008/12/) ,Retrived on 02/10/2009
- 17<http://clinton4.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/documents/pub45270/736502.gif> Retrieved on 15/02/2009

ثانية البدارو

الصفحة	عنوان المجدول	رقم المجدول
36	التهديد الأمني في ضوء المقاربات الأمنية الدولية والمجتمعية والإنسانية	01
62	العلاقة بين الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة	02
68	مؤشر معدل أمل الحياة في ثلاثة دول فقيرة الصومال-السودان-جيبوتي	03
82	النماذج الدولية للعلاقة بين التهديدات الأمنية والقدرات والديمقراطية	04
88	حجم الأموال التي احتلساها القادة الفاسدون عبر العالم	05
113	متعلق بنسب النمو في دول الساحل الإفريقي خلال سنوات 2006 - 2009	06
116	متعلق بمؤشرات التنمية البشرية ونسب التعليم وال عمر المتوقع في الساحل الإفريقي	07
122	المقارنة بين أهداف القاعدة والأم وأهداف القاعدة في المغرب الإسلامي	08
130	مصادر تمويل القاعدة في المغرب الإسلامي	09
140	العلاقة بين المиграة غير الشرعية وبقي الأشكال الأخرى لجرائم المنظمة	10
145	نسبة الفقر حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007 2008 و 2009	11
148	تجسد معدلات الإيدز في منطقة الساحل الإفريقي	12

153	حجم عمليات نقل الأسلحة التقليدية رئيسية وفقا للبلدان المتلقية والبلدان الموردة 2000-2004	13
154	الإنقلابات العسكرية في دول الساحل الإفريقي	14
159	مؤشر الفساد في دول الساحل الإفريقي	15
160	نسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي في دول الساحل الإفريقي %	16
189	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	17
190	توزيع أفراد العينة حسب السن	18
190	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية العائلية	19
191	توزيع أفراد العينة حسب الجنسية	20
192	الرضا عن الوضعية الأمنية في النيجر	21
192	المحالات التي تراها تعيش التهديد الأمني في النيجر	22
193	نسبة التسلیح في منطقتك في النيجر	23
194	النيجر دولة موحدة أم دولة أعرق	24

194	التوارق أقلية في النيجر	25
195	التوارق لهم حقوق كاملة كالبقية - التشكيلات الأخرى في النيجر	26
195	النيجر دولة ديمقراطية	27
196	من يصنع السياسة في النيجر	28
196	درجة الرضا عن النظام السياسي وإستقراره في النيجر	29

شَاهِدٌ لِّلْأَكْبَارِ
شَاهِدٌ لِّلْأَكْبَارِ

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	مفهوم الخطر وعلاقته بالتهديد الأمني	01
65	نقص وسوء التغذية المسبب الأكثر احتمالاً لأمراض ووفيات الأطفال	02
67	دورة تأثير التهديدات البيئية على أمن الإنسان	03
91	علاقة أزمات الغذاء وعدم الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط	04
124	الشكل الخارجي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي	05
124	الشكل الداخلي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي	06
125	مهام التشكييلات التنظيمية للقاعدة في المغرب الإسلامي	07
138	تطور الهجرة غير الشرعية من دول الساحل والجزائر إلى القارة الأوروبية عبر الجزائر بين سنوات 2000-2008	08
139	النسب المئوية حسب الجنسيات للهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل الإفريقي	09
146	تقديرات استهلاك الغذاء المتاح للفرد حسب الأقاليم والضعف الاستهلاكي للغذاء لدى الصحراء الإفريقية مقارنة بالدول المتقدمة	10
147	عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في إفريقيا	11

فَلَمَّا دَرَأَهُ الْمُرْأَةُ

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
102	الحدود الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي	01
103	الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي	02
107	مثلث الاهتمام الأمريكي - منطقة الساحل الإفريقي	03
127	تطور المجممات الإرهابية في المغرب والساحل الإفريقي منذ 11 سبتمبر 2001	04
129	مختلف عمليات الاختطاف في منطقة الساحل الإفريقي	05
133	كيفية سير خطوط تهريب المخدرات من وإلى الساحل الإفريقي	06
136	خطوط تهريب الأسلحة غير المشروعة في الساحل الإفريقي	07
139	مناطق العبور المهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي إلى القارة الأوروبية	08
142	مناطق توزيع التوارق في منطقة الساحل الإفريقي	09
149	سقوط الأمطار في منطقة الساحل خلال 2006	10
164	الأزمات التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي في المحيط الإقليمي	11
165	تجدد مناطق التمرد في شمال مالي	12
172	تجدد التوزيع الإداري لمقاطعات في دولة النيجر	13
220	المبادرة الأمريكية مبادرة بان الساحل PAN SAHEL	14
221	مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCT	15

الله

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

الصفحة	مقدمة 16-1
	الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة ص 17-96
	المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة : إطار مقارباني ص 19-36
	المطلب الأول: المفهوم التقليدي للتهديد: المقاربات الأمنية الدولافية ص 19
	المطلب الثاني: إدراكات جديدة للتهديد الأمني: المقاربات الأمنية المجتمعية ص 26
	المطلب الثالث: إعادة قراءة التهديد الأمني: المقاربات الأمنية الإنسانية ص 31
	المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة: إطار معرفي ص 37-68
	المطلب الأول: التصورات المفاهيمية للتهديدات الأمنية الجديدة ص 37
	المطلب الثاني: مستويات ومعايير التهديدات الأمنية الجديدة ص 43
	المطلب الثالث: المصادر البنوية للتهديدات الأمنية الجديدة ص 45
	المطلب الرابع: المصادر النسقية للتهديدات الأمنية الجديدة ص 62
	المبحث الثالث: الإستقرار السياسي: مقاربة معرفية ص 69-82
	المطلب الأول: مفهوم الإستقرار السياسي ص 69
	المطلب الثاني: متطلبات الإستقرار السياسي ص 77
	المطلب الثالث: نواقض الإستقرار السياسي ص 80
	المبحث الرابع: الإستقرار السياسي: القوة التفسيرية للمتغير الأمني ص 83-96
	المطلب الأول: أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الإستقرار السياسي - المدخل السياسية ص 83
	1- مدخل الدولة الفاشلة ص 83
	2- مدخل الفساد السياسي ص 86
	المطلب الثاني: أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الإستقرار السياسي - المدخل الاقتصادية ص 89
	1- مدخل الندرة والإحتياجات ص 89
	2- مدخل الحرمان ص 90

المطلب الثالث: أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي - المدخل المجتمعية.....ص	92
1- مدخل التفكك المجتمعي.....ص	92
2- مدخل الجوار السياسي.....ص	94
خلاصة الفصل	96
الفصل الثاني: الساحل الإفريقي: الواقع الأمني والسياسي للمنطقة.....ص	97-167
المبحث الأول: الساحل الإفريقي: دراسة التركيبة البنوية للمنطقة.....ص	99-116
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص	99
المطلب الثاني: البنية التاريخية لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص	108
المطلب الثالث: البنية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص	111
المطلب الرابع: البنية المجتمعية لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص	114
المبحث الثاني: واقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي.....ص	117-149
المطلب الأول: واقع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي - الإتجاه نحو الأقلمة.....ص	117
المطلب الثاني: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....ص	132
المطلب الثالث: تهديدات التفكك الاجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي - نموذج الأزمة التارقية.....ص	141
المطلب الرابع: التهديدات الإنسانية والبيئية في منطقة الساحل الإفريقي.....ص	144
المبحث الثالث: واقع الاستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي.....ص	151-164
المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.....ص	151
المطلب الثاني: عقيدة النظم السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.....ص	155
المطلب الثالث: الإسقاط السياسي في ظل المتغيرات الإقليمية : الثورة الليبية والوضع المالي.....ص	160
خلاصة الفصل.....ص	167
الفصل الثالث: الاستقرار السياسي في ضوء التهديدات الأمنيةص	168-204
المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي في النيجر.....ص	170-178
المطلب الأول: البنية الدستورية للنظام السياسي النيجري.....ص	170

المطلب الثاني: مرحلة الحزب الواحد والحكم العسكري 1961-1991.....ص 173
المطلب الثالث: مرحلة الحكم الإنقالي 1991-1999.....ص 175
المطلب الرابع: مرحلة الجمهورية الخامسة 1999-2012.....ص 178
المبحث الثاني: الإنعكاسات الأمنية على الاستقرار السياسي في النيجر ..ص 181-188
المطلب الأول: أثر نشاط التنظيمات الإرهابية على الاستقرار السياسي في النيجر.....ص 181
المطلب الثاني: أثر الجريمة المنظمة والتهديدات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في النيجر...ص 183
المطلب الثالث: أثر الأقلية الترقية على الاستقرار السياسي في النيجر.....ص 186
المبحث الثالث: تحليل الواقع النيجيري-أمنيا وسياسيا- من خلال عينة الدراسة.....ص 189-203
المطلب الأول: تفريغ وتحليل البيانات الإحصائيةص 189
المطلب الثاني: نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.....ص 198
المطلب الثالث: إستخلاص النتائج العامة للدراسة.....ص 201
خلاصة الفصل.....ص 204
الفصل الرابع:آليات وإستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي ص 206-242
المبحث الأول: الآليات والإستراتيجيات الدولية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي.....ص 223-207
المطلب الأول:الآليات الأمنية لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي.....ص 207
المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية من الحضور التاريخي إلى مقاربة الاتحاد الأوروبي.....ص 214
المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية بين مبادرتي بان الساحل ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء..ص 218
المبحث الثاني:الآليات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي.....ص 224-230
المطلب الأول: الآليات الإقليمية التنظيمية المؤسساتية.....ص 224
المطلب الثاني: المبادرات الإقليمية غير التنظيمية الثنائية ومتعددة الأطراف.....ص 228
المبحث الثالث:الإستراتيجيات المحلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي..ص 231-241
المطلب الأول:الإستراتيجية الجزائرية.....ص 231

المطلب الثاني: الإستراتيجية النيجرية.....	ص 237
المطلب الثالث: الإستراتيجية المالية.....	ص 239
خلاصة الفصل.....	ص 241
الخاتمة.....	ص 243
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الخرائط	
قائمة المحتويات	

عرف العالم ما بعد الحرب الباردة جملة من التغيرات على المستوى القيمي والسياسي والاقتصادي والأمني تغيرت معه مفاهيم وكان مفهوم التهديد الأمني أبرزها لانتقاله أفقيا وعموديا، فعلى المستوى التنظيري انتقل من تهديد وجودي مع الواقعيين إلى هوياتي مجتمعي مع البنائيين والمجتمعين إلى إنساني يمس قيمتي البقاء والرفاه، أما على المستوى التعريفي التهديد الأمني هو الحق الأذى بالأخرين وتتنوع مصادره بين البنوية والنسقية، ومن جهة أخرى عرف الإستقرار السياسي على أنه الاستقرارية في التسخير ضمن متطلبات عقيدة سياسية واقتصادية بعيدا عن نوافذ تجسدت في التمردات والعصيان المدني والثورات والانقلابات، وكان للتهديدات الأمنية الجديدة تأثيرا على استقرار النظم السياسية فسرت من خلال مداخل سياسية-الدولة الفاشلة والفساد السياسي- ضمن المستوى العلائقية ومدخلين اقتصاديين -الحرمان والتدرة والإحتياجات- ضمن مستوى الأفق وأخيراً مدخلي التفكك المجتمعي والجوار السيء- على المستوى الهوياتي.

شكل الساحل الإفريقي كمنطقة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية ضمن الرؤى الغربية -فرنسا والولايات المتحدة والصين_- بين المنافة والمواجهة والتدخل وشهدت المنطقة تهديداً ارهابياً انطلاقاً من الجماعة السلفية للدعوة والقتال وصولاً إلى القاعدة في المغرب الإسلامي في 2007 وارتباطها علاقتها مع تنظيمات الجريمة المنظمة -المخدرات وشبكات الهجرة غير الشرعية- تبييض الأموال- وكذا الأزمة التارقية ضمن تحديات داخلية وخارجية وكذا التهديدات الأكثر إنسانية الفقر والمجاعة والتهديدات البيئية. أما سياسياً عرفت الدولة في الساحل أزمات سياسية على المستوى البشري وواقع النظم وغياب شرعيتها وكذا واقعها في ظل الأزمات الإقليمية خاصة الثورة الليبية والأزمة المالية. وعملياً جسد النموذج النيجيري أثر العلاقة بين تغيري الدراسة وكيف أثر نشاط القاعدة والجريمة المنظمة والأزمة التارقية على استقرار النظام السياسي وفسر ذلك عبر تطبيق الواقع من خلال استبيان وزع على موظفي مؤسسة العون المباشر في نامي مع تحليل البيانات وتقديم للنتائج. وتم رضع مقاربة علاجية للمتغير الأول المرتبط مباشرة بالمتغير الثاني من خلال آليات مواجهة التهديدات الأمنية عبر الاستراتيجية الأمنية واستراتيجيتي فرنسا والولايات المتحدة وكذا الآليات الإقليمية وأخيراً الإستراتيجية الجزائرية والنigerية المالية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة قانونياً وسياسياً.

Summary of the study

After the cold war the world has seen too many changes at the level's of moral , political , economical and security. thus the notions also changed. And the security threat was the most, because it was both horizontal and vertical, theoretically it shifted from existential with the realists to social identity with constructivists and sociatilists to a human that effect both the value of survival and well-being of man. And at the level of definition, it is the causing of damage to others . it was of various sources ; structural and systematic. And the political stability was defined as the continuity in management within religions and political and economical necessities. Away from rebellions and civil disobedience, revolutions and coups indeed, these new security threats had

Big impact on the stability of political systems that was explained through political approaches-failed state and political corruption-within relations level, and two other economical approaches -deprivation and scarcity and needs, finally there is the society disintegration and bad neighborhood identity level.

The Africa Sahel region had a strategic importance to the west -France and USA, China - competition confrontation and intervention, therefore , this region has been subject to many terrorists threats of the salafist groups and al- qaida in Islamic Maghrib in 2007. It was related to the organized crime organisation (drug and illegal immigration, whitening money) and the touareg crisis that was among internal and external challenges. And the most threats to man like poverty, famine and the environmental threats, and the state in sahel region has also a structural political crisis, and the legitimacy of the system at these regional crisis, especially Libya revolution and Malian crisis, practically the Niger case is the most example of the impact of the relation between the variants of stady and how the al quaida activity , the orgnized crime and he toureg crisis have effect the system political stability . the real practice by a questionnaire given to the direct aid association staff-in Niami, with an analysis of the employed. A remedial approaches was given to the first variant which is directly linked to the second one, it is mechanisms to face the security threats in UN strategy and the France and USA strategies, and regional mechanisms, finally the Algeria and the Niger and the Mali strategies to face the new security threats legally and politicaally.